مركز دراسات الوحدة العربية

الرأسمالية والإشتراكية
والتعايش السلمي

جون كنيت غالبريت و ستانسلاف مينشيكوف

ترجمة

الدكتور هشام متولي

الرأسمالية والإشتراكية
والتمايش السلمي

ربع المترجم من حقـوق ترجمـة هذا الكتـاب مخصص لدعم الانتفـاضة لشعبنـا العربي في فلسطين المحتلة

مركز دراسات الوحدة العربية

الرأسمالية والإشتراكية والتعايش السلمي

جون كنيث غالبريث و ستانسلاف مينشكوف

ترجمة

الدكتور هشام متولي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت: تموز/ يوليو ١٩٩٠

الإهداء

إلى الصديق الدكتور محمد الأطرش ..

المحتويات

التصديـر ٩
مقدمة خاصة بالترجمة العربية ١١
مقدمة المترجم ١٣
مقدمة الطبعة الانكليزية ١٩
الفصل الأول : الاشتراكية في ضوء تاريخها ٢٣
الفصل الثاني : الاشتراكية اليوم: أسباب التباطؤ (١) ٤١
الفصل الثالث : الاشتراكية اليوم: أسباب التباطؤ (٢) ٥٣
الفصل الرابع : غورباتشيف: إصلاحات أم ثورة؟ (١) ٧٣
الفصل الخامس : غورباتشيف: إصلاحات أم ثورة؟ (٢) ٨٩
الفصل السادس : تحليل الرأسمالية ١٠١
الفصل السابع : اخفاقات الرأسمالية المعاصرة ١١٥
الفصل الثامن : إصلاحات «غالبريث» ١٣٥
الفصل التاسع : مستقبل الرأسمالية ١٥٣
الفصل العاشر : مستقبل الاشتراكية ١٦٥
الفصل الحادي عشر : العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ١٨٣
الفصل الثاني عشر : الأعراض المتزامنة للقوتين العظميين ١٩٧
الفصل الثالث عشر : شروط التعايش السلمي ٢١١
الفصل الرابع عشر : شروط التعاون ٢٣٣
الفصل الخامس عشر : شروط التعاون: كلمات أخيرة ٢٥٣
الفهرس ٢٦١

تصدير

في هذا الزمن الذي تتلاقى فيه واشنطن وموسكو بهدف التعايش السلمي على وجه المعمورة، تحاور اقتصاديان متميزان عالمياً، جون كنيث غالبريت، أستاذ شرف لمادة الاقتصاد في جامعة هارفارد، وستانيسلاف مينشيكوف، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في موسكو، حول ما يجري في العالم من أحداث اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية واتجاه نحو التعايش السلمي.

تحاورا حول تاريخ وتطور الاقتصاد الاشتراكي وحول الرأسمالية، وتناولا القضايا الاقتصادية المعاصرة للنظامين، الغورباتشيفية بعنصريها: البريسترويكا (إعادة البناء) والغلاسنوست (العلنية)، وما سمي في النظام الرأسمالي اقتصاد العرض والتجربة الريغانية، وذلك مع ذكر المحاسن والمساوىء في كلا النظامين والمشاريع الإصلاحية لتطويرهما.

وشمل الحوار أيضاً المواضيع المتعلقة بحقوق الانسان وأخطار الدمار النووي، والحدود التي تقف عندها قدرة الدولتين العظميين، وضرورة العمل على اختيار أفضل السبل للتعايش السلمي وتعايش النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب كل ما من شأنه تعريض أرضنا التي نحيا عليها لأخطار الابادة النووية.

وكان الحوار بين الأمريكي غالبريت والسوفياتي مينشيكوف متحرراً كل التحرر من الطابع الرسمي والتصلب العقائدي أو المذهبي. بل كانت الغاية منه التوصل إلى نقاط ايجاد الحلول أمام الصعوبات والمشاكل التي يواجهها النظامان الرأسمالي والاشتراكي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجوانب الدولية المتعلقة بالاستراتيجية السياسية والعسكرية وحدود هيمنة القوى العظمى.

مركز دراسات الوحدة العربية

مُقدّمة خاصّة بالترجمة العربيّة

عزيزي السيد متولي

إنه لمن دواعي سروري الكبير أن أرسل إليك مقدمة خاصة بالطبعة العربية لكتاب **الرأسمالية والشيوعية والتعايش السلمي**. ولا بد لي من تكرار غبطتي في أن هذا الكتاب سينشر باللغة العربية، وآمل ألا يكون موضع اهتمام القارىء العربي فقط، بل أن يساهم في تخفيف حدة التوترات في زمننا الذي نحياه، أيضاً. ولا أظنك تتردد في اعتبار هذه الفكرة الأخيرة من الاهتمامات الرئيسية للأستاذ مينشيكوف.

وفيما يلي نص المقدمة:

كرّست لسنوات عديدة وقتاً واهتماماً بأمل التوصل إلى تخفيف حدة التوتر بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة. كنت مؤسساً ورئيساً مشاركاً للجنة العلاقات الأميركية ـ السوفياتية. زرت الاتحاد السوفياتي عدداً من المرات، وحصلت على درجة شرف من جامعة موسكو، وإني لفخور بأن أكون عضواً أجنبياً في أكاديمية العلوم السوفياتية.

كان لستانيسلاف مينشيكوف جهد في هذا الأمر. جاء إلى الولايات المتحدة بصفته ابناً لسفير الاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة. درس الاقتصاد الأمريكي وكتب فيه بحذق وبراعة، ثم عمل في الأمم المتحدة في نيويورك. وكانت معلوماته عن الولايات المتحدة سنداً مهماً له في خدمته، سنوات عدة، في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

انطلاقاً من هذا التاريخ الشخصي، التقينا في نهاية صيف عام ١٩٨٧ لكتابة

هذا الكتاب الذي نشر في العام التالي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كانت غايتنا التدليل على الهدف المشترك في متابعة عملية السلام بين بلدينا ونظامينا الاقتصاديين. ولعلّه ليس من الضروري التأكيد على أننا أملنا في تخفيض النفقات العسكرية التي تستنفد امكانيات بلدينا.

وإنه لمن الجدير لبقية بقع النزاع في العالم ـ وهذا وارد بشكل خاص بالنسبة إلى هذه الطبعة ـ أن تحذو حذو القوتين العظميين في سلوكهما لتخفيف التوتر والسير نحو التعايش السلمي. إن من وقائع الحياة المؤسفة أن التوترات والنزاعات في العالم تقوم، أكثر من أي عامل آخر، بدور في تأخير التنمية الاقتصادية، واستمرارية المحنة الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى المجاعات والموت. نشأ ذلك، في جزء منه على الأقل، مما أصبح اليوم خياراً غير مناسب بين المشروع الحر والشيوعية والتخوف من هذه الأخيرة وخاصة، فيما يبدو، في الولايات المتحدة. وهنا أيضاً عقدنا الأمل أن نقدم مساهمة هادئة ورصينة.

حدثت تغيرات مهمة في الأشهر الأخيرة في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية، ولعل استعمال كلمة «ثورة» ليس بمبالغة. إننا نأمل زميلي وأنا، أن يساهم هذا الكتاب في فهم هذه التغيرات، وكذلك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساعدت على حدوثها. لهذه الأسباب مجتمعة، إنه لمن دواعي سروري الخاص أن يوضع هذا الكتاب بين أيدي قراء اللغة العربية.

جون كنيث غالبريت
ماساشوسيتس ـ الولايات المتحدة
١٨ أيار/ مايو ١٩٩٠

مُقدّمة المُترجِم

أصبح يمكننا أن نطلق على السيد ميخائيل غورباتشيف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، لقب مالىء الدنيا وشاغل الناس، ليس على صعيد الخطب والمقابلات ومن خلال أجهزة الاعلام فقط، بل على أرض الواقع أيضاً، داخل الاتحاد السوفياتي، وفي نطاق المنظومة الاشتراكية، وكذلك في العالم الرأسمالي وبلدان العالم الثالث، وذلك في مجالات السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية وقضايا التعايش السلمي.

يقال على كل لسان تقريباً إن هدفه تصفية الشيوعية. ولكن العكس هو الصحيح، أي يريد تطويرها وانقاذها، ويكفي للبرهان على ذلك، قراءة كتابه البيريسترويكا، كما يقول اندريه فونتين[1].

إن التغيرات التي نشهدها اليوم في الاتحاد السوفياتي، وبلدان أوروبا الشرقية، وآثارها على المسرح الدولي، تشكل أهم حدث دولي منذ ثورة تشرين الأول/ اكتوبر، والحرب العالمية الثانية، مروراً بانتصار الثورة الصينية لعام ١٩٤٩. فنتائجها ستبدل جذرياً التوازن الدولي الذي قام على أعقاب الحرب العالمية الثانية من مختلف وجوهه. وبذلك يمكن اعتبارها ثورة لا لتغيير الواقع القائم فقط، وإنما لتغيير آفاق مستقبل البشرية.

أصدرت دور النشر في مختلف أنحاء العالم عشرات الكتب ومئات الأبحاث عن البيريسترويكا (اعادة البناء) والغلاسنوست (العلنية)، الكلمتين اللتين أصبحتا على

(١) André Fontaine, «Adieu au communisme?» *Le Monde,* 27/1/1990.

كل لسان للدلالة على التجربة الغورباتشيفية. بعضها من قبل الكتاب الروس من أنصار اتجاه غورباتشيف، والبعض الآخر ـ وهو الأكثر عدداً والأغزر من حيث شمول التحليل والمعلومات ـ من قبل كتاب غربيين. إنصب اتجاه معظم هذه الأخيرة على الترحيب باتجاه غورباتشيف ما دام أساساً يتجاوز بنظرهم المرحلة السوفياتية السابقة، بخاصة المرحلة الستالينية.

هذا، وإن المتتبع لمسيرة الاقتصاد الدولي من خلال نظاميه الاشتراكي والرأسمالي، يجد أن لكل منهما عيوبه وأخطاءه إلى جانب حسناته وانجازاته. ومن هنا كانت رغبتي في أن أعثر على كتاب يتحدث عن النظامين في الوقت ذاته، وعما يتضمنانه من ميزات وعيوب. فوجدت هذا الكتاب الذي عنونه مؤلفاه **الرأسمالية والشيوعية والتعايش السلمي: من مرحلة الماضي في الصراع والعداء إلى مستقبل أفضل**. أحد المؤلفين أستاذ شرف لمادة الاقتصاد السياسي في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، وواحد من أهم اقتصاديي الولايات المتحدة والعالم، وهو جون كنيت غالبريت (John Kenneth Galbraith)، والآخر ستانيسلاف مينشيكوف (Stanislav Menshikov)، أستاذ الاقتصاد في جامعة موسكو والمختص في الاقتصاد الرأسمالي إلى جانب الاقتصاد الاشتراكي.

يذهب الكتاب إلى أن ما يجري بين الشرق والغرب حالياً يشكل مرحلة من أهم مراحل التغيرات التي عرفها الزمن المعاصر وأعمقها. فالرأسمالية، كما يقول غالبريت، لم تعد خائفة من الشيوعية، والاشتراكيون يتناقشون ويتحاورون لتقديم بعض التنازلات لآلية السوق في الاقتصاد شريطة مراقبتها. ومن ناحية أخرى فقد عرف كل من القوتين العظميين حدود نفوذهما ووافقا على الجلوس إلى منضدة المفاوضات لتجنب حرب نووية من شأنها ابادة النظامين. حقاً، سيوجد دوماً لدى كل من الطرفين هؤلاء المتعصبون المتطرفون الذين يتحدثون عن أنه بعد حدوث الكارثة سنرى ماذا سيبقى من رماد الشيوعيين أو الرأسماليين. ولكن السير والعمل الحثيثين نحو التفاهم والتعايش السلمي سيجعلان من هؤلاء قلة لا تأثير لها على سير الحياة السياسية الدولية.

أسبغ مينشيكوف، في سياق حواره في الكتاب، على اصلاحات غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي، صفة «الثورة». وأثارت هذه الكلمة العجب في ذلك الوقت. ولكن ما من أحد يستغرب اليوم الصفة الثورية لتجربة غورباتشيف. من المؤكد أن الزعيم الأول في الاتحاد السوفياتي كان بحاجة إلى دعم. وجاءته المساندة المعنوية في

البداية من أهل الفكر ـ انتليجانسياً ـ ومن هؤلاء الذين يريدون أن يتكلموا ليسمعوا.

وانعكس هذا الدعم المعنوي على الصعيد الاقتصادي في التوصل إلى اتخاذ قرار بتخفيض الانفاق العسكري وتحويل الموارد المالية والقوى البشرية إلى الانتاج المدني الذي يحتاجه الشعب السوفياتي بدرجات كبيرة. حقاً، هناك صعوبات وتحديات تقف في وجه الاصلاحات التي ينادي بها غورباتشيف، والتي لا بد له من ازالتها أو إضعافها. وأهمها مقاومة هذا الجهاز البيروقراطي الصلب حيث لا يريد أفراده أي تغيير للمحافظة على امتيازاتهم. والصعوبة الأخرى تكمن في تأمين السلع الاستهلاكية والخدمات بشكل مقبول، والتي لا يمكن لجهاز التخطيط المركزي السوفياتي، بوضعه الحالي، أن يحققها بالسرعة اللازمة. لذا، لا بد من اللجوء إلى درجة معينة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات من قبل مختلف المنشآت الانتاجية، وتنافسها فيما بينها داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه، أي أخذ مفهوم العرض والطلب بعين الاعتبار، واللجوء إلى ما يسمى عادة اقتصاد السوق، ولكن السوق المراقبة ضمن اطار أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية العليا لهذا البلد، أي العمل ضمن اطار المناعة القومية، ومنع ظهور التفاوت في الدخول، والسماح بالملكية الخاصة التي لن تمكّن صاحبها من أن يراكم ثروته ويستغل عمل الآخرين ويعيدهم إلى وضع الاغتراب الذي تحدث عنه كارل ماركس. بكلمة واحدة، سيطبق نظام السوق المراقبة، بما في ذلك الانفتاح على العالم الخارجي، الرأسمالي بخاصة، ضمن حدود إطار الأهداف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي رسمت، مع أخذ عامل التطور الزمني بعين الإعتبار، منذ ثورة تشرين الأول/ أكتوبر.

هذا، ويشير الأستاذ غالبريت في هذا الكتاب وفي مقالات أخرى إلى أن نجاح التجربة الغورباتشيفية يجب أن يأخذ بالاعتبار أن الرأسمالية تنتج بشكل عام سلعاً أكثر مما تؤمن مالاً سائلاً لاستهلاكها، في حين أن تطبيق الإشتراكية في الاتحاد السوفياتي وبقية البلدان الإشتراكية أدى إلى أن يتوافر لديها من السيولة النقدية أكثر مما يتوافر لها من منتوجات. وهذا أمر من شأنه أن يجعل من الصعب جداً جعل الروبل قابلاً للتحويل. لذلك فإن اعلان من قبل السلطات السوفياتية عن تخفيض الروبل بنسبة ٥٠ بالمائة في الأول من عام ١٩٩٠ ـ ضمن إطار برنامج يجعله قابلاً للتحويل في حوالى عام ١٩٩٥ ـ أمر يصعب تنفيذه عملياً، لأن كثرة من المواطنين السوفيات يقتنون مقادير كبيرة من الروبلات. فإذا أصبحت العملة السوفياتية قابلة للتحويل، فإن صفوفاً طويلة من المواطنين لم يشهد مثلها الاتحاد السوفياتي ستقف أمام المصارف طالبة تبديل الروبل. لذا من المفضل أن يلجأ الخبراء إلى إزالة العقبات القائمة في وجه الإصلاح الاقتصادي بالعمل على تخفيف البيروقراطية، والعودة إلى إدارة

الاقتصاد عن طريق المنافسة التي اختفت لمدة سبعين عاماً بفعل مركزية التخطيط[٢].

وإننا لنستشف من خلال الحوار في هذا الكتاب أن غالبريت لم يخف إعجابه بالنظام الاقتصادي الإشتراكي السوفياتي في النواحي التي تميز بها عن النظام الرأسمالي: فقد ضمن درجة أكبر بكثير من حيث التقارب في توزيع الدخول، كما أنه توصل إلى تخفيف البطالة بدرجات كبيرة، وتأمين ضرورات المعيشة اليومية من النواحي الغذائية والصحية والتعليمية بصورة متناسبة مع مقادير الدخول. وبالمقابل فإنه يلقي نظرة ناقدة على السياسات الاقتصادية في بلده، وخاصة خلال فترة رئاسة رونالد ريغان، من حيث التركيز على ما سمي بنظرية العرض، وإدارة الاقتصاد في الأمد القصير عن طريق تقلبات سعر الفائدة. وما هذه السياسات إلا من باب البدع و «الموضة»، كما سيرى القارىء شرحه لذلك في الصفحات المخصصة عن النظام الرأسمالي واقتراحاته بإصلاحه، بخاصة في الولايات المتحدة حيث يلاحظ أن هناك ضرورة عاجلة لخفض عجز الموازنة عن طريق زيادة الضرائب وخفض الانفاق الحربي، وتحويل المال المتوافر لتأمين السكن بأسعار مقبولة، وتأمين المواصلات وتحسينها، ورفع مستوى التربية والتعليم.

ولا بد في نهاية هذه المقدمة المختصرة من الاشارة إلى ما يلي:

١ ـ كان اقتصاد الاتحاد السوفياتي، خلال المرحلة الستالينية، اقتصاد حرب بما في ذلك فترة الحرب العالمية الثانية. وكان الهدف الأساسي والرئيسي لتلك الحقبة من الزمن تسخير الاقتصاد لتمويل الصناعة الثقيلة، أي الصناعات المصنِّعة لوسائل الانتاج، بخاصة الصناعات الحربية، الأمر الذي كان من شأنه نقل الاتحاد السوفياتي من مرحلة التخلف الاقتصادي إلى مرحلة التقدم الاقتصادي في مجال الصناعات التي تضمن وتؤمن ليس الأمن القومي من الاعتداء الخارجي فقط، بل وضع حد لأي اعتداء خارجي بضرب أرض العدو في عقر داره. سيرى القارىء أن مينشيكوف يقول لغالبريت إنه لأول مرة في التاريخ تعتبر أجواء الولايات المتحدة مفتوحة أمام القوة الضاربة النووية للاتحاد السوفياتي.

(٢) هناك جدل قائم بين الاقتصاديين في الاتحاد السوفياتي حول موضوع امتصاص فائض السيولة النقدية المتوفر بين أيدي المواطنين في اقتصاد يتميز بندرة السلع وشدة الطلب عليها، بحيث ان أولئك المتوفر لديهم فائض من السيولة اتجهوا نحو شراء الذهب والأحجار الكريمة لحماية أنفسهم من التضخم وامكانية تخفيض العملة بنسب كبيرة. لذلك اتخذت السلطات اجراء في التاسع من الشهر الأول من عام ١٩٩٠ بزيادة سعر الذهب والمجوهرات بنسبة ٥٠ بالمائة، كما أن ريجكوف، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، أعلن أنه ليس من المناسب حالياً ادخال أي تعديل على النظام النقدي في بلده. وبذلك وضع حداً للجدل وتخوف المواطنين من هذه الناحية. انظر: *Le Monde*, 25/1/1990.

٢ ـ من المؤكد أنه في سبيل الوصول إلى الهدف المذكور، أي المناعة القومية، كان لا بد من التضحية، مؤقتاً، بالأمور المتعلقة بمستوى المعيشة الفائض عن الأمور الضرورية للحياة اليومية. وفي هذا المجال، يمكن القول إن ستالين استعمر شعبه ـ إن صحّ هذا التعبير ـ في حين استعمرت البلدان الرأسمالية بلدان العالم الثالث ونهبتها لتموّل وتؤمن تقدمها الصناعي والحربي ورفع مستوى المعيشة لديها.

٣ ـ وبذلك فإن الاتحاد السوفياتي يفاوض من مركز قوة على الصعيد الدولي، كما أنه يجري التغييرات في الداخل، بما في ذلك دعوة العالم الرأسمالي للقيام بمشاريع تثميرية لديه، وإنما وفق بنيانه الاقتصادي والاجتماعي. يضاف إلى ذلك أنه آن الأوان، بعد تحقيق الأمن القومي، للإلتفات إلى تحسين مستوى المعيشة ورفعه، بما في ذلك استقبال ماكدونالد والكوكاكولا وبيير كاردان.

٤ ـ وهكذا فإن الثورة الغورباتشيفية هي امتداد واستكمال لثورة أكتوبر. بمعنى أنه بعد إشباع الحقول وتحقيق القوة المتمثلة في الكرامة الوطنية، جاء دور الأذواق وتنوعها وإشباع الحاجة الاستهلاكية التي كان لا بد من التضحية بها خلال فترة محددة وضمن إطار الأولويات التي تم اختيارها منذ بداية حركة التصنيع

٥ ـ جرت مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية منذ عهد خروتشيف بهدف تحسين الأداء الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. ولكن التغيرات التي ينادي بها غورباتشيف امتازت بأنها ربطت بين العلنية (غلاسنوست) والطرح الديمقراطي لقضايا التبدلات الاقتصادية، إلى جانب حدة فترة الركود الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى ما كان عليه، بخاصة خلال السنوات الأخيرة من عهد بريجينيف.

٦ ـ على أن التغيرات الحاصلة في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية لن تتراجع أبداً عن المكتسبات التي حققها النظام الاشتراكي لغالبية شعوب هذه البلدان على الصعيد الاجتماعي بشكل عام.

٧ ـ يضاف إلى ذلك أن التغيرات الحاصلة والتي ستحصل، بخاصة في الاتحاد السوفياتي، ان هي إلا طريقة منطقية بتغيير أسلوب الادارة الاقتصادية، بحيث أصبح اقتصاد السلم ضرورياً بعد تحقيق الأهداف الأمنية، والتفوق الاستراتيجي العسكري والسياسي والعلمي، التالي. فتقدير الأحكام وتقويمها يتغيران بتغيّر الأزمان، ولكل حقبة زمنية ضروراتها وأولوياتها.

بقي أن أشير إلى أني بدّلت عنوان الكتاب كما هو في الأصل من: **الرأسمالية والشيوعية والتعايش السلمي**، إلى: **الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي**، لأن صفحات الكتاب ـ كما سيلاحظ القارىء ـ تتحدث عن الاشتراكية لا الشيوعية.

وقد تمّت ترجمة الكتاب إلى العربية عن الترجمة الفرنسية، ثم جرت مطابقة الترجمة العربية على الأصل باللغة الانكليزية[3].

وأخيراً لا بد لي من شكر الاقتصادي الشهير الأستاذ غالبريت على تفضّله، بناء على طلبي، بوضع مقدمة خاصة للطبعة العربية.

دمشق، ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٠
هشام متولي

---

(٣) لعلّ أفضل ما نشر موضوعياً عن «البيريسترويكا» والأمور المتصلة بها باللغة العربية هو مراجعة حازم البيلاوي لكتاب غورباتشيف، البيريسترويكا، في: المنتدى، السنة ٣، العدد ٣٦ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، وبخاصة البحث الشامل لمحمد الأطرش بعنوان: «الـ «بيريسترويكا» والاشتراكية والرأسمالية،» المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩).

مُقدِّمَة الطبعَةِ الإنكليزيّة

ساهمت منذ أربعة وعشرين عاماً في اجتماع حول المبادلات الثقافية عُقد في لينينغراد وموسكو، وضم شخصيات معتبرة من الزملاء مثل: دافيد روكفلر، نورتوف سيمون، نورمان كوزين، ويوكمينستر فوللر. ودُعيت يوماً إلى سبازو هاوس (Spaso House)، مقر سفير الولايات المتحدة. كان يجلس إلى جانبي ستانيسلاف مينشيكوف (Stanislav Menchikov)، وهو روسي، بحاثة متبحّر في المعرفة بدرجة عالية تلفت النظر، أخذ يعلّق بكفاءة وفطنة على الخطوط الرئيسية لسياسة عهد خروتشيف الذي كان في ذلك الوقت في بداية أفوله. كان أيضاً على معرفة تامة بالشؤون الاقتصادية الأمريكية، وهو الموضوع الذي كان يدرِّسه، كما علمت، في جامعة موسكو.

استمرت علاقتي بمينشيكوف منذ ذلك الوقت، في لقاءات في موسكو ونيويورك، حيث شغل لمدة ست سنوات وظيفة عالية في الأمم المتحدة، وكذلك في كمبردج وفرمونت. وعندما فوجئت بأن ناشراً سوفياتياً يريد أن ينشر كتابين من كتبي: مذكراتي، والدولة الصناعية الجديدة علمت أن مينشيكوف هو الذي شجّع الناشر على ذلك.

أما لقاؤنا الأخير فاستمر لمدة عشرة أيام في فرمونت وكان ذلك في صيف عام ١٩٨٧. كنا نعقد اجتماعاً بعد ظهر كل يوم لنتفق على الموضوع الذي سنناقشه في اليوم التالي. وهكذا فإننا في كل صباح كنا نعالج أحد المواضيع الذي يأخذ عنوان فصل أو أكثر من هذا الكتاب. وكان مخططنا نشر حصيلة محادثاتنا في الوقت ذاته تقريباً في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهذا ما حصل. كان هدفنا الأكبر هو أن ندلّل أن أمريكياً وروسياً - ولكل منهما آراؤه المختلفة عن الآخر - يمكن لهما أن يتبادلا الأفكار بطريقة ودِّية لبقة، ويعالجا بما لديهما من معلومات القضايا المشتركة

والمختلف بشأنها. وتطرّقت أحاديثنا أيضاً إلى الأمور المتعلقة بالتعايش السلمي في هذا العالم الذي أصبح مستقراً ومترابطاً بشكل خطر كما أنه أصبح صغيراً. ورغبنا في الوقت ذاته بمعالجة القضايا الكبرى ذات الأصداء البعيدة، دون أن نضفي عليها مظاهر التضخيم والتفخيم. هذا، وإن بعض التجرد، بل حتى بعض المزاح، لا يتناقضان أبداً مع المتطلبات الفكرية العميقة.

كما سيلاحظ القارىء، اصطدمت جهودنا ببعض العقبات. جرى الحوار بيننا في شهر آب/ اغسطس من صيف عام ١٩٨٧. وعادة تجري أحداث كثيرة قبل أن يتم نشر الكتب القيمة التي يستغرق استكمال تهيئتها للقارىء وقتاً طويلاً. فعندما كنا نتحاور، لم تكن الأزمة المالية الكبيرة في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر من ذلك العام قد حدثت. كذلك لم تكن زيارة غورباتشيف لواشنطن قد حصلت لتوقيع المعاهدة المتعلقة بالحد من انتشار الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى، وكذلك لقاؤه مع الرسميين وغير الرسميين من الأمريكيين حيث حظيت بحضور أحد اللقاءات. ولو أن هذه الأمور حصلت قبل لقائنا، لكنا تناولناها في حوارنا. على أن الكتاب ـ كما سبق لي أن أشرت ـ، ليس مقالاً في صحيفة أو تعليقاً في التلفزيون عن أحداث البارحة. ذلك أن المواضيع التي اخترنا معالجتها تتميز بطابع الاستمرارية والديمومة، وبذلك فإنها ـ كما أعتقد ـ تتجاوز مجرَّد سرد الأخبار والأحداث.

هناك أمور أخرى تستحق الإشارة إليها رغم أن أهميتها أقل. ففي العقود الأخيرة أصبحت معاداة الشيوعية جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا. وأصبح لها مصالحها الذاتية التي امتدت إلى الجامعات وعالم الفكر والأدب. وكرّس البعض حياتهم للدفاع عن الفكرة القائلة: إن كل متحدث سوفياتي هو أداة بيد سلطة أعلى، وإنه، في أحسن الأحوال، مخادع. وإن هؤلاء الذين يتحاورون معه إمّا مخدوعون، أو سذج لدرجة مخيفة.

بطبيعتي أجدني متسامحاً تجاه مثل ردود الفعل هذه. ذلك أن أصحابها ـ كما ذكرت ـ قضوا حياتهم معتقدين بها، وبالتالي فهم يدافعون عنها ويحمون أنفسهم بالاستمرار في هذا الاعتقاد. وهناك أفراد ذوو مصالح عليا ـ اقتصادية، عسكرية، بيروقراطية ـ يحمونها عبر استمرار التوتر مع السوفيات. هم أيضاً على استعداد للنقد وللإدانة. ولكننا جميعاً، وإلى حد ما، رهائن معتقداتنا القديمة، ومجتمعنا، ومصالحنا الخاصة. ومن هنا تنبع نظرتي المتسامحة. إني أعتقد اعتقاداً جازماً، كما تشهد بوضوح صفحات هذا الكتاب، وقد يكون بشكل غير كافٍ، أن الحوار الحضاري هو ضروري في زمننا هذا. فالتعايش السلمي له متطلباته الكبيرة. ولن يندهش أحد إذا وجدني لا أعتقد أن نتيجة الحوار تكون بكاملها دائماً لمصلحة طرف واحد.

هـذا، ولم يكن هـدفنـا، ســواء بـالنسبـة إليّ أو بــالنسبـة إلى المؤلف المشــارك السوفياتي، تسجيل نقاط في نقاشنا. لم ننظر إليه عـلى أنه مســاجلة كلاميـة يربـح فيها طرف ويخسر طرف آخر. اعتبرنا النقاش مساهمة لتحقيق انتصار أكبر، نأمل أن نشارك كلانا فيه بدرجة متساوية. وهو أن تستمر الحياة وأن يعم الرفاه.

جون كنيث غالبريت
كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨

الفصل الاول

الاشتراكية في ضوء تاريخها

غالبريت: إني سعيد جداً باستقبالك هنا في الولايات المتحدة، وفي فرمونت، مرة أخرى. بالنظر لكوني مضيفك، أتسمح لي بأن ألقي عليك السؤال الأول؟

لماذا يكون هذا الوقت مهماً ومفيداً لمناقشة العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية، وكذلك الأوضاع الداخلية لبلدينا في انعكاساتها الدولية؟

مينشيكوف: أعتقد أننا بلغنا اليوم نقطة انعطاف في تاريخ الحضارة. والأمر الواضح والمثير للدهشة أن البعض لم يكتشف إلاّ مؤخراً أن حرباً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ وهما القوتان العظميان اللتان يسود في كل منهما نظام اجتماعي مختلف ومنافس للآخر ـ يمكن لها أن تضع حدّاً للحضارة، وبالتالي للنظامين المذكورين. من الممكن ألا يكون البعض، إن لم أقل الغالبية، قد أدرك هذه الحقيقة. ولكن هناك تفاسير عدة لذلك. فالناس أحياناً يواجهون قضايا ذات طبيعة مختلفة، ومشاكل أكثر الحاحاً. فهناك أناس في هذا العالم هم ضحايا الجوع، لذا ينظرون بواقعية أكثر إلى مشكلة الغذاء وقضية البقاء. وآخرون يحيون في ظل حروب أهلية، أو في صراعات تدفعها الرغبة في بلوغ السيادة الوطنية. وهناك الذين يعيشون في أجواء أكثر استقراراً يغلب عليها الطابع العملي، لذا تراهم يحاكمون الأمور قبل كل شيء من وجهة نظر الترقّي الاجتماعي والنواحي المادية. وهؤلاء أيضاً لا يدركون أنهم مهدَّدون مباشرة بالخطر النووي.

غالبريت: أتّفق معك في الرأي، ولكني أريد أن أضيف شيئاً آخر كثيراً ما سبق لي ترديده: فبعد الحرب النووية يصبح الفرق بين الرأسمالية والشيوعية غير ظاهر حتى بالنسبة إلى الايديولوجيين المتطرفين.

وبالنسبة إلى الأمور الراهنة؛ ماذا عن التغيرات الحاصلة في الاتحاد السوفياتي، وربما في الولايات المتحدة. ألا تستحق هذه المناقشة وبخاصة في هذا الوقت بالذات؟

مينشيكوف: نعم. تماماً. ولكن دعني أطوّر الموضوع الذي كنت أتحدث عنه: رغم أن غالبية الناس لا تدرك أن الحضارة مهددة بالفناء إذا ما اشتعلت حرب نووية، وهذا أمر واقع؛ لذا حان الوقت لإعادة التقويم. فالذي يجب عمله هو إعادة النظر في العلاقات بين النظامين والصلات بين البلدين، يجب أن نتفهم بأنه سواء أحدثت حرب نووية أم لم تحدث، فالنظامان قائمان، حتى في حالة تجنب مواجهة نووية مباشرة سيظلان قائمين؛ إن وجودهما سيستمر، بحيث أن المشاكل ستظل قائمة بيننا.

غالبريت: أودّ أن أذهب إلى أبعد من ذلك حول هذه النقطة. أتفق معك أن الرأسمالية والشيوعية ستستمران في البقاء، ولكن ألا نجد أنفسنا في وقتنا هذا تجاه أفراد أصيبوا بهذيان عظيم ويتصورون نتيجة لذلك أن الشيوعية ـ أو الاشتراكية ـ ستبتلع الولايات المتحدة أو بقية البلدان الغربية؟ أو ـ بالمقابل ـ نجد البلاهة ذاتها من قبل من يتصور أن الاتحاد السوفياتي، كائنة ما كانت التغيرات التي تحدث فيه، في طريقه لأن يصبح بلداً رأسمالياً؟

مينشيكوف: للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من التعمق بتفحص الوضع القائم لكلٍ من النظامين. ما أريد أن أقوله بهذا الخصوص هو أنه يجب على بلدينا أن يعيشا جنباً إلى جنب. ويجب أن نجهد لتحقيق ذلك حتى لو توافرت القناعة لدى أحد الطرفين بأن نظامه هو الأفضل أو أن نظامه هذا سينتصر أو لا في نهاية الأمر.

غالبريت: أنا موافق، ولكن مما لا شك فيه أنه يجب أن نسمح لأنفسنا بذلك الشعور بالفوقية والذي نسعد به كلانا.

ولكن قل لي ـ ولنعد إلى وقتنا الحاضر ـ ألا تعطي التغيرات الحاصلة أهمية خاصة للفترة التي نعيشها؟ لا يمكنني في هذا المجال إلا أن أفكر في الاصلاحات التي أدخلها غورباتشيف. أتقدّر أن هذه الاصلاحات ذات أهمية رئيسية؟

مينشيكوف: أعتقد ـ وبنظرة واقعية ـ أنها اصلاحات ثورية. بل إن بعض المواطنين عندنا أخذ يصف ما يحدث بثورة ثانية بعد ثورة أكتوبر منذ سبعين عاماً. يمكن الاتفاق أو عدمه حول وجهة النظر هذه أو تلك، ولكن لا بد من اعتبار أن التغيرات الحاصلة ذات طبيعة ثورية وذات أهمية كبيرة.

غالبريت: لا أشكّ أن قراءنا يرغبون ـ دون ريب ـ أن يسمعوا منك توسُّعاً في شرح وتحليل ما قلته. أما في ما يتعلق بالولايات المتحدة فلا أظن أن هناك، في الوقت

الحاضر، تغيرات ذات صبغة حاسمة. ولكن لدي الشعور أننا على أبواب اهتمامات جديدة، أي بحث جديد عن حلول في ميادين لا تسير فيها الرأسمالية، نظامنا، بشكل مرض. آمل أن يكون الاهتمام الجديد بمعالجة البطالة في مراكزنا الحضرية الرئيسية، بطالة تشمل بصورة خاصة الأقليات والشبيبة، كذلك الأزمة التي يتعرض لها القطاع الزراعي، والقطاعات التقليدية ذات الانتاج الواسع في اقتصادنا والتي أصبحت تعاني من الركود والتحجّر. إن عدداً مهماً من مواطنينا لا يحظون بسكن مقبول أو هم دون مأوى. أظن أننا في طريقنا لأخذ مثل هذه الأمور مأخذ الجد. كما ترى، تقودنا الأمور إلى التفكير أنه إذا كان الاتحاد السوفياتي أعلن ثورته، فالإعلان عن ثورتنا لن يتأخر.

مينشيكوف: تماماً. كائنة ما كانت أفكارنا عن نظامينا، وبغضّ النظر عما إذا كان هناك إدراك عام بضرورة التغيير، فالواقع هو أن الرأسمالية، وكذلك الاشتراكية تمران حالياً في فترة جدية من اعادة التقويم نتيجة الأزمة أو توقع قدومها. إن هذا التفاعل ينمو في مجتمعينا: إنه لا يخص فقط الاشتراكية، ولكن أيضاً الرأسمالية. إن هذين النظامين حقّقا في مجالات مختلفة مجموعة من النجاحات ومن الفشل أيضاً. ولكن بما أننا أدركنا خطر الحرب النووية، وثقل القضايا الاجتماعية الكبرى التي تهدد العالم، كالهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، أو العلاقات المعقدة بين البلدين الأكثر قوة وبقية البلدان الأقل قدرة، فإننا أصبحنا نعرف اليوم أن إعادة النظر أصبحت ضرورة. فالأزمة حقيقة قائمة، ولا مندوحة لنا عن التغيير.

غالبريت: أعتقد أن ما قلته لعلى غاية من الأهمية. ولكني أعتقد، في الوقت ذاته، أن هناك جانباً آخر يحتل حيِّزاً معتبراً في مناقشتنا، إذ أتذكر من زيارتي السابقة لبلدكم، كما تتذكر من زياراتك العديدة للولايات المتحدة، أن هناك اتجاهاً من البعض في كل جانب أن يعتبر بلده مركز الفضيلة والآخر مركز الشرّ؛ لا شك أن مثل هذه العقلية لا تسمح بقيام حوار مثمر. ولكني أود أن أعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة أكثر نضوجاً، نوعاً ما، في تفكيرنا. فكلانا أصبح قادراً أن ينظر بموضوعية إلى مشاكلنا المشتركة ـ كعدم كفاءة أجهزتنا البيروقراطية الصناعية الضخمة ـ ويقدّر المشاكل الباقية التي تدعو إلى الحل.

مينشيكوف: آمل أن نتوصل مستقبلاً إلى تحقيق تعاون بين بلدينا وبين نظامينا الاجتماعيين. فكائنة ما كانت خلافاتنا، كأن يكون أحد الطرفين يمثل الشر والآخر الخير، فلا بد لنا من التعاون في الميادين التي تهم كتلتينا، وذلك إضافة إلى الجهود التي يجب أن تبذل لتفادي حرب نووية. خذ مثلاً مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي.

غالبريت: أو مشكلة الإدمان الكحولي.

مينشيكوف: أو أيضاً مشكلة البيئة، والطاقة، والانفجار السكاني. . . الخ.

غالبريت: أو، كما ذكرت منذ قليل، مشكلة البيروقراطية الصناعية، أو الصعوبات التي نواجهها لجذب الأشخاص وتوجيههم نحو الأعمال التي تفسّر على أنها تحطّ من قيمتهم. ولا شك أننا، أنت وأنا، سنتفق بسهولة على الاعتراف بأن كل الناس، وفي كل مكان، يرغبون تجنّب العمل اليدوي المضني، تماماً كما نفعل هذا في هذه اللحظة.

ولكن دعني أحدِّد إطار التساؤل التالي بغية استبعاد أي سوء تفاهم مستقبلاً. فعندما نتحدث عن الاتحاد السوفياتي، أو عن النظام السوفياتي، فما معيار التمييز بين «الاشتراكية» و«الشيوعية»؟. فالمعلومات التي أعرفها هي أن الشيوعية تمثل المرحلة الأخيرة أو العليا، وأن هذه المرحلة لم يتم بلوغها بعد، وأنه عندما يجري الحديث عن الاقتصاد السوفياتي، يكون من الأفضل الكلام عن الاشتراكية. أصحيح قولي هذا؟

مينشيكوف: نعم، تماماً. فالاشتراكية ـ حسب المذهب الماركسي ـ عبارة عن مرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى الشيوعية. الشيوعية بحدّ ذاتها تمثّل المجتمع المثالي مستقبلاً الذي يتميز بوفرة السلع وتوزيعها بشكل مجاني عملياً. أما في النظام الاشتراكي، فتتوزع السلع على أساس العمل الذي يقدمه كل فرد في المجتمع.

غالبريت: يجب أيضاً أن نضيف أن الدولة ستزول في النظام الشيوعي، وما أظنك ستدعم فكرة أن الدولة زالت فعلياً في الاتحاد السوفياتي؟

مينشيكوف: أبداً. ولكن حتى في مرحلة بلوغ الشيوعية، فمن الممكن ألا تزول الدولة بصورة تامة. ذلك أن الأمر يتعلق بالمهمات التي يعتبر أنها منوطة بالدولة. ولكن دعنا نترك هذه المناقشة إلى وقت آخر؛ ونتكلم عما إذا كان من الضروري المحافظة على وظائف التخطيط المركزي في المجتمع الشيوعي المستقبلي.

غالبريت: أتريد أن تقول إن ما أتذكره عن ماركس هو حرفي جداً؟

مينشيكوف: لا، لأن ما عناه ماركس يمكن أن يعني زوال بعض وظائف الدولة كخدمات الشرطة، أو مسؤولية الدفاع في حال الإزالة الكاملة للتسلّح. أما في ما يتعلق بميدان الإدارة الاقتصادية، فيمكن للدولة الاحتفاظ ببعض المهمات.

غالبريت: أظن أنك تحاول تكييف تفكير ماركس لخدمة ودعم حججك، ولكن هذا أمر مسموح به ويجب أن أقر به لماركسي.

مينشيكوف: لا بد لنا من تعديل الأمور أحياناً. ومن ثم ـ وأقول هذا بمنتهى الجدية ـ عندما نتحدث عن اعادة التقويم، ليس هناك شيء سيِّء في ذلك. إذ يجب

علينا دائماً اعادة النظر في النظريات التي يقوم عليها وجودنا.

غالبريت: بالتأكيد أوافقك على ذلك. فليس هناك من إنسان حصيف يقبل فكرة أنه يمكن لنا الارتباط أو الالتزام على الدوام بمذاهب ظهرت في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر.

مينشيكوف: ولكن هناك شيئاً آخر: إذ من الطبيعي أن يتعرّض أي نظام حي إلى تغيرات من وقت لآخر. فلا بد لنا من ولوج أبواب تجارب جديدة في التنظيم بحيث نتمكن من إدخال حيوية جديدة.

غالبريت: مما أتذكره عن ماركس وبكلماته هو أن المجتمع يخضع لحالة دائمة من التغيير.

مينشيكوف: تماماً.

غالبريت: مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، دعنا نعود إلى استعراض التاريخ الحديث للاشتراكية والتطور الاقتصادي الاشتراكي. نحن اليوم على أبواب الذكرى السبعين لقيام الثورة الروسية وولادة الاشتراكية في روسيا. وسؤالي: ما هي بنظرك التغيرات التي تعرّضت لها الاشتراكية منذ عهد لينين؟

مينشيكوف: أقول في البداية إن فترة السبعين نسة من حياة الاشتراكية أظهرت أن هذا النظام اتّصف بالحيوية والتطور.

غالبريت: ستتملكني الدهشة إن سمعتك تصفه بالجمود والتراجع.

مينشيكوف: يدّعي البعض طبعاً أن الاشتراكية تعاني من أزمة عامة. ولكن دعني أبرهن نقطتي السابقة؛ فمنذ عام ١٩١٧ تحققت الاشتراكية في العديد من البلدان وليس في بلد واحد فقط. وتوجد هذه البلدان في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإلى حد ما في افريقيا. والسكان الذين يعيشون في كنفها كثيرون. فحوالي ثلث سكان العالم يعيشون في ظل الاشتراكية. كذلك يمكنك اعتبارها نظاماً عالمياً شأنها شأن الرأسمالية التي يعيش في كنفها ثلثا سكان العالم. فكون ثلث سكان العالم يعيش في ظل الاشتراكية يشكل نسبة مهمة.

غالبريت: بدا لي بعض التردد في صوتك عندما تكلمت عن بعض البلدان الافريقية ـ كأثيوبيا، وموزامبيق في ما أظن ـ على اعتبارها دولاً اشتراكية. ألا تعتقد أن ماركس لم يكن يحبِّذ التطبيق الاشتراكي في بلد قبل أن يمرّ هذا الأخير بالمرحلة الرأسمالية؟

مينشيكوف: من المؤكد أن ماركس لم يكن ليحبّذ ذلك. أما في ما يتعلق بأثيوبيا

وموازمبيق، فإنهما بلدان حاولا بناء الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية. بل انهما يحاولان تجنب هذه المرحلة. على أن اثيوبيا ليست أول بلد يحدث فيه بناء الاشتراكية دون اجتياز المرحلة الرأسمالية؛ فقد كانت منغوليا أول بلد تعرض لمثل هذا التطور. إن سبب ترددي هو إذا لم يكن من الممكن القول إنهما أخذا بالاتجاه الاشتراكي. لنقل إنهما حاولا أن يصبحا بلدين اشتراكيين، ولكنهما لم يبلغا هذه المرحلة بعد.

غالبريت: اسمح لي بالعودة إلى موضوعنا. لنتكلم عن تطور الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

مينشيكوف: إن كل البلدان الاشتراكية حققت تقدماً اقتصادياً معتبراً. ولنبدأ بالاتحاد السوفياتي الذي أصبح ثاني أكبر طاقة صناعية في العالم، بعد الولايات المتحدة. أظن أن البلدان الاشتراكية بمجموعها تحقق ثلث مجموع الانتاج العالمي.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا بد من الاشارة إلى أن الأخذ بالاشتراكية بالنسبة إلى العديد من البلدان كان السبيل لبلوغها السيادة الوطنية والاستقلال.

غالبريت: ماذا تقصد بالضبط من هذا القول؟

مينشيكوف: أريد أن أقول إن بعض البلدان الاشتراكية، كالصين، حققت فعلياً استقلالها نتيجة تحولها نحو الاشتراكية. لم تكن الصين في السابق مستعمرة بالمعنى الكامل لهذه الكلمة، بل كانت شبه مهيمن عليها.

غالبريت: هذا واقع لا ننكره.

مينشيكوف: كذلك الأمر بالنسبة إلى كوبا وبلدان أخرى، إذ يجب ألا يغيب عن بالنا أن الحركات التي قادتها نحو التحرر الوطني كانت مصاحبة بالسير نحو الاشتراكية. بل إن الاشتراكية هي التي عجلت في حصولها على استقلالها الاقتصادي.

غالبريت: سأثير في مناقشاتنا وفي حينه، وجهة نظر حول أن نفوذ الاتحاد السوفياتي قد تراجع في عديد من بلدان العالم، كما هو الأمر إلى حد بعيد بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فمنذ خمس وعشرين سنة كان نفوذ الاتحاد السوفياتي في الصين، وشمال افريقيا، وحتى في أوروبا الشرقية، أهم ما هو عليه اليوم.

مينشيكوف: إنني أتحدث الآن عن الأنظمة الاجتماعية وليس عن نفوذ هذا البلد أو ذاك. فالصين بالنسبة إليّ بلد مستقل كغيره، وهو اشتراكي وليس برأسمالي. إن نظام هذا البلد يختلف إلى حد ما عن النظام السوفياتي، ولكنه، كما يعرف الجميع، مستقل كل الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي. فالأمر إذن لا يتعلق بنفوذنا أو

بالنفوذ الصيني. إن الأمر يتعلق بالتنظيم الاجتماعي. وضمن منطوقة هذا القول، أي التنظيم الاجتماعي، فإن الصين بلد يتطور في إطار أقل أو أكثر شبهاً بإطار التطور لدينا.

أعتقد أن أهم ميزات الاشتراكية، أنها حققت مجتمعاً تسود فيه المساواة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، مجتمعاً يسعى لأن يحقق العدالة والمساواة والانصاف بالنسبة إلى أفراده.

دعني، أيضاً، أعدِّد بعضاً من الميزات التي تقدِّمها الاشتراكية، ومن وجهة نظري طبعاً. إنها نتيجة التطور الاقتصادي غير المصاحب بأزمات متكررة والتي يتفاداها التخطيط المركزي. فعندما يكون هذا التخطيط منظماً بشكل مرضٍ، فإنه يحقق الميزة الرئيسية المتمثلة بإعادة توزيع الموارد في الاتجاهات الاستراتيجية الضرورية ودون إحداث اختلالات كبيرة في الاقتصاد، إذ يمكن من تنمية الاقتصاد في الاتجاه الأمثل الذي يؤمن الاستعمال الأكمل والأكثر كفاءة لعوامل الانتاج.

من المؤكد أن هذا هو الوضع المثالي. وفي كثير من الأحيان انحرفنا عن خط التطور المثالي، ولكن السبيل إلى سلوك هذا الهدف ما زال قائماً، والجهود تسير في هذا الاتجاه، وفي كثير من الحالات كانت ناجحة. إن الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي تطوّرت وفق وتائر سريعة جداً منذ عشرات السنين وحتى فترة قصيرة مؤخراً.

سأتناول في أحاديث مقبلة مشاكل الاشتراكية والصعوبات التي تواجهها والموقف السابق للأزمة كما نسميه في الاتحاد السوفياتي. ولكني أرغب في أن أتحدّث أولاً عن نجاحاتها ومنجزاتها.

غالبريت: هناك اجماع فيما أظن، على أن بلدك قطع شوطاً طويلاً من الناحية الاقتصادية، منذ قيام الثورة وعلى أنقاض الاقتصاد البدائي للعهد القيصري.

مينشيكوف: تحقيق التشغيل الكامل في البلدان الاشتراكية يشكل بنظري ميزة كبيرة جداً. لقد تمكنت الاشتراكية من تحقيق هدف من أسمى ما يصبو إليه الانسان: التشغيل الكامل، وإزالة البطالة القسرية. طبعاً هناك بطالة موقتة في النظام الاشتراكي، وذلك عندما ينتقل العمال من قطاع إلى آخر. وقد يبلغ عدد هؤلاء العاطلين عن العمل رقماً كبيراً في أوقات معينة. ولكن لم يحدث أن جرى حتى الآن في أي مجتمع اشتراكي اغلاق مصانع بشكل عنيف وشرس، كما لم يحدث تسريح لليد العاملة بسبب الدورات الاقتصادية القصيرة أو نتيجة أزمات بنيانية طويلة الأمد. وهذا يمثّل بنظري ميزة كبيرة، ولكن هذه النقطة هي موضع نقاش وسجال في الاتحاد السوفياتي

في الوقت الحاضر حيث يدعي البعض أن عدم وجود البطالة القسرية يؤدي إلى ضعف الانتظام في العمل.

غالبريت: أتقدِّم الاشتراكية ميزات أخرى ترغب أن نتحدث عنها؟

مينشيكوف: بالتأكيد هناك ميزات أخرى. فهناك مثلاً الضمان الاجتماعي الذي يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من النظام. هناك العديد من الخدمات المجانية أو شبه المجانية في الاتحاد السوفياتي. إنها لا تخضع لأي عامل من عوامل السوق، ولكنها مضمونة حكماً بحسب طبيعة عمل الدولة الاشتراكية.

غالبريت: ما هو نوع هذه الخدمات؟

مينشيكوف: مجانية العناية الطبية، ومجانية التربية والتعليم، ورواتب التقاعد للجميع، وكل أشكال النفقات التي يستفيد منها أكبر عدد من أفراد المجتمع، وإتاحة وسائل الترفيه، كما أن أجور السكن متواضعة.

غالبريت: يدفعني شعور إلى القول إن هذه الميزات تؤمنها أيضاً البلدان الرأسمالية المتقدمة. أتوافقني على هذا التأكيد؟

مينشيكوف: نعم. ولكن بحدود، إذ حدث تحرّك في هذا الاتجاه.

غالبريت: إنك تقول إن دولة الرفاه (Welfare State) ظهرت بصورة أسرع وأقرب إلى الكمال في العالم الاشتراكي منها في العالم الرأسمالي؟

مينشيكوف: أعتقد أنها ظهرت بشكل أكمل وأسرع وكجزء من النظام وليس استثناء له. فدولة الرفاه في الولايات المتحدة وبريطانيا تختلف عن تلك التي أقيمت في الاتحاد السوفياتي. فعلى سبيل المثال، ان مجانية التطبيب غير موجودة في الولايات المتحدة، اللهم إلا بالنسبة إلى نواحٍ معينة.

غالبريت: المجانية الكاملة غير موجودة، ولكن آمل أننا سنتقدم في هذا الاتجاه.

مينشيكوف: رغم أن بلدنا أفقر من بلدكم بكثير، فإن هذه الخدمات تأمنت في وقت باكر بعد الثورة، وإن تطبيقها لم يكن حصيلة البحبوحة، ولكن ثمرة جهود واعية تهدف إلى تشييد نظام يقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية. لقد بلغنا حداً متقدماً في مجال المساواة الاجتماعية. ففي النظام الاشتراكي، لا يوجد من حيث المبدأ تقسيم المجتمع إلى أغنياء وفقراء. ولا شك أن هذه ميزة مهمة.

غالبريت: أودّ أن أسألك كيف تغيرت الاشتراكية؟ ليس في الوقت الحاضر في

ظل غورباتشيف، ولكن خلال السنوات السبعين المنصرمة؟

مينشيكوف: تغيّرت الاشتراكية كما تغيرت الرأسمالية، إن هذين النظامين هما في حالة من التغير المستمر.

غالبريت: ما هي بنظرك أهم التغيرات التي حصلت منذ لينين وخلال السنين السبعين الماضية؟

مينشيكوف: شُيِّد نظامنا في ظل لينين كما تعرف. ولكن في ذلك الوقت لم تطبّق اشتراكية حقيقية، إذ كانت في بداياتها. وقد تطورت الاشتراكية فعلياً بعد موته، بحيث أنه، وبهذا المعنى، حصلت تغيرات مهمة.

غالبريت: هذا صحيح.

مينشيكوف: تكلّمت منذ قليل عن انتشار الاشتراكية في العالم. إن هذه الظاهرة بحد ذاتها تشكّل تغييراً مهماً، إذ إن لينين لم يعرف خلال حياته إلا تطبيق الاشتراكية في بلد واحد.

غالبريت: كمراقب بعيد، أحبّ أن أعرف أكثر عن بعض التغيّرات المهمة التي حدثت داخل الاتحاد السوفياتي بعد ثورة أكتوبر، كتصفية «الكولاك»(*) مثلاً.

مينشيكوف: تصفية «الكولاك» والتجميع الزراعي. إن تنظيم الزراعة التعاونية كان مرتبطاً ببناء الاشتراكية في بلدي.

غالبريت: ولكن، ومن بعض وجهات النظر المعينة، ألم تكن هذه السياسة متعارضة مع السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبّقت في بداية عهد الثورة في ظل لينين، والتي كانت تقضي بالأخذ ببعض التحرر الفعلي من القيود في العشرينات؟

مينشيكوف: كانت نظرة لينين إلى مستقبل الزراعة في الاتحاد السوفياتي تعتمد النموذج التعاوني، شأنه في ذلك شأن القياديين الذين أتوا بعده. ولكن الطريقة التي كان ينوي بموجبها تطبيق الأسلوب التعاوني كانت مختلفة عما تحقق عملياً. ففي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، وفي ظل ستالين، جرى تجميع الزراعة وفق وتيرة سريعة جداً بحيث كانت لها نتائج خطيرة على الزراعة، إذ إنها، عملياً، أدّت إلى ركود موقت في الانتاج الزراعي، وكما تقول، إلى تصفية الكولاك في بعض المناطق. وهؤلاء الكولاك ما هم إلا حفنة من الرأسماليين الذين يستخدمون اليد العاملة ويستأجرون خدماتها. وجرت أيضاً، تصفية بعض الأفراد الذين لم ينتموا إلى

(*) الكولاك (Kulak) مزارع غني في روسيا.

«الكولاك»، ولكنهم كانوا أفراداً على درجة من البحبوحة يقيمون في ما يمكن تسميته المزارع العائلية. ومفهوم تصفية هذه المجموعة من الناس ينحصر في أن الذين رفضوا الانضمام إلى المزارع الجماعية طردوا من أراضيهم وهجّروا إلى أماكن أخرى. هذا ما حدث ولكن الفكرة كانت. . .

غالبريت: لم تكن مقبولة ولا مستساغة.

مينشيكوف: لم تكن مستساغة في الواقع، ولكن هكذا جرت الأمور. طُبِّق التجميع الزراعي في ظل ستالين بوتائر قسرية. حقاً كان المتصور أن المزارعين الأغنياء سيشتركون في التعاونيات ثم ينضمّون إليها، وأنهم سيعاونون في بناء الاشتراكية وتنظيم الزراعة التعاونية، ولكن الأمور لم تأخذ هذا المجرى في الواقع: فقد أكرهوا على الدخول في النظام عوضاً عن أن يشاركوا فيه بملء حريتهم. لقد طُبِّقت الخطة التعاونية التي نادى بها لينين، ولكن طريقة التطبيق لم تكن متوافقة مع ما كان يدعو إليه.

غالبريت: الحقيقة، لا أدرك تماماً السبب في سلوك هذه الوتيرة الإكراهية إلى هذه الدرجة التي طبّقت بموجبها. ولكن دعنا ننتقل إلى موضوع آخر: تم التركيز في البدايات على الصناعة الثقيلة، وانعكس ذلك بشكل سلبي على الزراعة، أليس كذلك؟

مينشيكوف: بدءاً بأواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات، ركّز الاتحاد السوفياتي على بناء الصناعات الثقيلة.

غالبريت: اعتبر ذلك العمود الفقري للاشتراكية.

مينشيكوف: كان العمود الفقري للاستقلال الاقتصادي للدولة. كانت الفكرة بناء صناعات منتجة لوسائل الانتاج بحيث لا نستورد مختلف الآلات والمعدات والتراكتورات من الخارج. ولكي تبنى صناعة لانتاج الآلات، يجب، أولاً، بناء صناعة الفولاذ وصناعة الطاقة. ولقد استمر هذا النموذج في التنمية فترة طويلة وفي الواقع حتى الخمسينات. كانت نتيجة جهود واعية وتم انجازه على حساب الزراعة والصناعات الخفيفة أي السلع الاستهلاكية.

غالبريت: ولكن حدث في الخمسينات تأكيد أكبر على الصناعات الاستهلاكية. ألم يحدث هذا؟

مينشيكوف: نعم. اعتباراً من عام ١٩٥٣، وبعد موت ستالين، جرى تيار قوي لتنشيط ما سمّيناه القطاع الاقتصادي الثاني. أما القطاع الأول فكان يتشكّل من الصناعة الثقيلة. والقطاع الثاني هذا يتشكّل من السلع الاستهلاكية. عمد مالينكوف، ومن بعده خروتشيف، إلى دعم هذا القطاع بصورة مستمرة، وذلك إلى جانب قطاع

الـزراعة. وصيغت الفكـرة بشكل نـظري أولاً، ومن ثم بصـورة أقـرب إلى النـاحيـة العملية، وهي أنه من الممكن والمرغوب فيه تطوير مختلف فروع قـطاع صناعـة السلع الاستهـلاكية وفق وتـيرة معادلـة، إن لم تكن أعلى من تلك التي حـظيت بها الصنـاعة الثقيلة. أمـا الفكرة التي كـانت سائـدة قبل ذلـك فقد كـان مفادهـا أنه يجب تـطوير الصناعة الثقيلة بالأفضلية وبسرعة أكبر من تطوير صناعة السلع الاستهلاكية.

غالبريت: أيمكنك أن تعطيني لمحة عن دور خروتشيف في الاقتصاد السوفياتي؟

مينشيكوف: جرت تغيّرات مهمة في عهده. إذ إنه أعطى القضايـا الاقتصاديـة وتركيب القطاعات الاقتصادية اهتماماً كبيراً. وقـد تطور الاقتصـاد السوفيـاتي في عهده بشكل جيِّد. ولقد أعطى الـزراعة اهتـماماً كبيـراً، إذ توسّـع انتاجهـا في عهده بنسبـة كبيرة. ومن انجازاته المهمة استصلاح الأراضي غير المحـروثة في سيبـيريا. كـانت هذه السيـاسة مـوضع تسـاؤل من قبل البعض، ولكن إذا نـظرنا نـظرة إجماليـة إلى انتـاج الحبوب في الاتحاد السوفياتي، فإن جزءاً مهماً منه يأتي حاليـاً من هذه الأراضي البكـر. ولا شك أن هذه نقطة ايجابية في سياسة خروتشيف الاقتصادية. والنقطة الثانيـة المهمة من انجازاته ـ حسب اعتقادي ـ هي سياسته في مجال تأمين السكن المقبول. فقد وضع برنامجاً لبناء دور السكن بحيث أصبح من الممكن للأسرة ـ ولأول مـرة ـ أن تقطن في شقق مستقلة. إذ كانت القاعدة حتى ذلك الوقت أن تتشارك عدة عائـلات السكن في شقة واحدة. فعندما كنت طفلاً، كنت أحيا في شقة تتقاسمها ست عائـلات، أي أن عائلتي كانت تشغل غرفة في شقة مؤلفة من ست غرف. كذلك كانت الأمور. ولكنها تغـيرت بعد ذلـك، ليس فقط بسبب خروتشيف، ولكنـه كـان أول من بـاده في بـذل الجهود الكبيرة لتوجيه سياسة الاسكان نحو هذا الاتجاه.

غالبريت: ذكرت في عديد من المناسبات لدى زياراتي للاتحاد السوفياتي ما كنت أسمعه بصورة مستمـرة حول الأزمـة الرهيبـة للسكن. ولكني لاحظت في تجـوالي بعد هذه الزيارات أن الانشاءات السكنية تشاد بأعداد كبيرة جداً.

مينشيكـوف: إن الأزمة السكنيـة الحاليـة تختلف عن تلك التي عـرفنـاهـا منـذ أربعين عاماً. ففي البيت الذي كنت أسكنه في الماضي، وهو منزل صغير بني في القرن التاسع عشر، كانت هناك عائلات تسكن في الأقبية، لكل عـائلة غرفـة. وكما ذكـرت لـك، فإن الشقـة كانت تسكنهـا عدة أسر. كـان هنـاك نقص شـديد جـداً في المباني السكنية. أما الأزمة الحالية فتتمثل في أنك لا تستطيـع اختيار هـذه الشقة أو تلك، أو تخصيص عدد كبير من الشقق السكنية المستقلة وبسرعة للذين يتزوجون.

غالبريت: لم تكن ملاحظاتي بغاية النقد.

مينشيكوف: لا، لا، أنا لا أحاول الدفاع.

غالبريت: ألديك أشياء أخرى تقدِّمها عن خروتشيف؟

مينشيكوف: كان خروتشيف ساذجاً من عدة نواح. فقد أعتقد أنه عندما يتم في الاتحاد السوفياتي تشييد شقق كافية، أو عندما ينتج هذه الكمية أو تلك من اللحوم، فإن البحبوحة ستعم. ولكن الذي تبيّن أنه كلما زاد بناء الشقق، ازداد الطلب على شقق أكبر. إذ إن الطلب يتبع ويعكس تزايد الدخول. بهذا المعنى كان ساذجاً. فقد أدخل مقطعاً طويلاً في وثيقة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي مفادها أن انتاج-كميات من اللحوم وتشييد المساكن يعني أننا بلغنا المرحلة الشيوعية. ولكن ليس علينا أن نأخذ ذلك بعين يالاعتبار الآن. بل الذي يجب أن يلفت نظرنا هو الجهد الذي بذل لتطوير القطاعات الاقتصادية التي تهم المستهلكين بصورة مباشرة. هناك تغيرات أخرى ارتبطت بعهد خروتشيف، ولكننا سنتحدث عنها فيما بعد.

غالبريت: لماذا ابعد خروتشيف؟ لماذا جرت تصفيته؟

مينشيكوف: لم تجرِ تصفيته.

غالبريت: لماذا وُضِعَ حدٌّ لولايته؟ سأحاول استخدام تعبير لا يعني الإغاظة. أما نحن فنقول: «لماذا فُصِلَ، لماذا جرى التخلّص منه؟».

مينشيكوف: كان السبب الرئيسي في إقالته كونه هو نفسه وضع حداً لولايته، عندما أعلن أنه سيستقيل عندما يبلغ عامه السبعين. وعندما بلغ هذا العمر لم يقدِّم استقالته، واستمر في القيام بتصرفات لم تكن مرضية لبقية أعضاء القيادة، بحيث أصبح يتوجب عليه الذهاب.

غالبريت: لنكن أكثر دقة. ودون أن يحمل سؤالي أي طابع من الفظاظة. ما الأمر الذي لم يكن مرضياً؟

مينشيكوف: كان يغلب على تصرفاته الطابع الذاتي أو الشخصي. لدى قيامه بمهماته، كان يفضل أسلوب الإدارة الجماعية، أي أن كل القرارات كانت تتخذ على أساس من النقاش والموافقات الجماعية. على أنه، وشيئاً فشيئاً، أخذ ينفرد باتخاذ القرارات، كما أخذ يحاول فرضها على بقية أعضاء المكتب السياسي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، بحيث لم يعد يسلك أسلوب التشاور المسبق أو النقاش المناسب. وبذلك فقد طفح الكيل لدى الجميع.

فعلى سبيل المثال، اتخذ قراراً بتقسيم التنظيم الحزبي إلى قسمين: واحد مسؤول عن الزراعة والآخر عن الصناعة، بحيث يوجد في كل إقليم لجنة حزبية مسؤولة عن الزراعة وأخرى عن الصناعة. وكان هذا التقسيم اصطناعياً وذاتياً من قبله. ولكن

الأهم أنه كانت هناك أمور ذات شأن كان يتوجب الاهتمام بها ولا علاقة لها بالزراعة أو الصناعة.

غالبريت: قابلت خروتشيف في الولايات المتحدة في أواخر سنوات ادارة ايزنهاور. وجدته ساحر الشخصية، لاذع اللسان جدا في طريقته في التعبير، وواسع الاطلاع. بل سمعت أنه كانت لديه سعة من المعلومات بحيث أنه كان يجازف بتناول مواضيع يعتبرها البعض أنها من اختصاصاتهم. أصحيح هذا؟

مينشيكوف: لا، لا أعتقد ذلك. كان يتمتع بشعبية واسعة في بلده. كما أنه كان سياسياً ماهراً، وتقديري أنه كان فعالاً. جداً. ففي ميدان السياسة الخارجية، كان الأول الذي طرح مواضيع سياسة الوفاق وجعل العلاقات طبيعية مع الولايات المتحدة. فإليه يعود الفضل في إذابة البرود في العلاقات بين الشرق والغرب والتي بدأت في نهاية الخمسينات. وقد عيّن والدي سفيراً لبلاده في واشنطن لإنجاز هذا التغيير. وقد توصل البلدان إلى قطع مراحل في مجال سياسة الوفاق إلى أن وقع الحادث التعيس عام ١٩٦٠ بسبب الطائرة U-2 (وهي طائرة تجسس أمريكية أسقطها الاتحاد السوفياتي عندما كانت تحلّق في أجوائه)، الأمر الذي عرّض السياسة المذكورة للخطر لسنوات عدة.

أما في الميدان الاقتصادي، فكانت مساهمته مهمة، كما سبق أن ذكرت. على أنه في نهاية عهده أخذ يتخذ قرارات غير مبررة حقاً، وأظن أنه هذا كان السبب. . .

غالبريت: هذا ما أريد قوله. لقد تدخّل في مواضيع لم تتوافر لديه معلومات كافية حولها.

مينشيكوف: لا أظن أن الموضوع كان يتعلّق بالمعلومات ومدى تملّكه لها. كانت لديه بعض الأفكار الخاطئة في طريقة معالجته للأمور. بل أخذ يحاول فرض هذه الأفكار الخاطئة، الأمر الذي أوجد هوّة من الخلافات بينه وبين بقية المسؤولين.

غالبريت: والآن، ما هي بنظرك التطورات الجديدة الأخرى التي أدت إلى ظهور الحاجة لإصلاحات غورباتشيف؟

مينشيكوف: هذا ما أريد التحدث عنه. قلت منذ قليل إن الاشتراكية حققت تقدماً معتبراً، ولكن ما زال هناك العديد من الأهداف التي نبغي الوصول إليها والتي لم نبلغها بعد، وعديد من المكتسبات كنا نبغي تحقيقها ولكننا لم نحققها. كان لينين يعتقد أنه لا يمكن للاشتراكية أن تنافس بنجاح الرأسمالية إلا إذا توصلت إلى زيادة الانتاجية، إنتاجية اليد العاملة، وانتاجية الاقتصاد بشكل عام. وهنا لا بدّ لنا من

الاعـتراف أن الاشتراكيـة لم تبلغ أعلى انتـاجية في العـالم؛ وهذا يقـودنا إلى القـول إن الانتاجية في النظام الاشتراكي مـا زالت أقل أو أضعف من تلك التي حققتهـا البلدان الصناعية الرأسمالية الأكثر تطوراً.

كذلك كان لينين يعتقد أن الاشتراكية ستؤدي إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشـة في العالم، وهذا هدف آخر لم نبلغه. هناك مجموعة من الأسبـاب لذلـك. فقد كـانت هناك الحرب العالمية الثانية، ولكن ها قد مضت أربعون سنة عـلى ذلك ونجـد أنفسنا أمام العديد من الأمثلة المتمثلة ببلدان تطورت تطوراً كلياً خلال هذه الفترة. فاليـابان حقق نتـائج اقتصـادية مـدهشـة واقـترب مستـوى المعيشـة لـديـه من ذاك المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية. أما لدينا في الاتحاد السوفياتي، وخلال الفـترة ذاتها، فقـد تراكمت مجموعة من عوامل التأخر. أظن أن ذلك يعود، وبدرجات كبيرة، إلى تراجع النمـو الاقتصـادي الـذي عـانى منـه بلدنـا خـلال السنـوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة. ولم يكن الاتحاد السوفياتي الضحية الوحيـدة لهذا التبـاطؤ في النمو لأن بلدانـاً اشـتراكية أخـرى كانت في وضـع شبيه بـالوضـع لدينـا. وبلغة الأرقـام، ففي بدايـة السبعينات بلغ معدل النمو السنوي لـلانتاج القـومي غير الصـافي لدينـا حوالى ٥ ـ ٦ بالمائة. ولكننا في نهايتها، أو، وبصورة خاصة، في بـداية الثـمانينات، نجـد أن معدل النمو هذا هبط ما بين ١ إلى ٣ بالمائة كحد أقصى. إنه معدل غـير كافٍ قـطعاً. ولكن الأمر الأكثر فداحة، هو أن هناك تراجعاً وتباطؤاً في عملية التنميـة على المدى البعيد. تعرّض العالم الرأسمالي أيضاً لظاهـرة التباطؤ هـذه، وسأعـود إلى تعداد أسبـابها في مـا بعد. أما في العالم الاشتراكي، فما زال هذا التباطؤ يأخـذ مجراه، ولم نتمكن حتى الآن من تغيير هذا الاتجاه.

ظهر التباطؤ في منتصف السبعينـات، وفي أواخر ذلـك العقد بـدأ الاعتراف بـه من قبل أغلب الاقتصاديين والسياسيين في الاتحاد السوفياتي ولقد تحدّث عنـه الأمين العـام للحزب الشيوعي بريجينيف وأكّد على ضرورة تجاوزه. وأثّـر هذا الـوضع تـأثيراً سلبيـاً على بلدان أوروبا الشرقية. كان السبب وراء هذا الركود الاقتصادي، جزئياً، ارتفـاع أسعار المحروقات، ولكن التباطؤ كـان ظاهـرة عامـة، الأمر الـذي أدى بمجمله إلى ما يسمى اليوم فتـرة الاصلاحات الثورية الجديدة.

غالبريت: دعني الآن أسألك عن مـوضوع يشغـل اهتمامي منـذ وقت طويـل. فخـلال هذه الفـترة، ورغم بعض التقدم، وكـذلك التـوسـع في استصـلاح الأراضي البائرة، فإن القطاع الزراعي لديكم يواجه صعوبات، أليس كذلك؟ ودليلي على ذلك الحجم الكبـير لمستوردات الحبـوب للاتحـاد السوفيـاتي الذي كـان يعتـبر مخـزن غـلال أوروبا. ما رأيك في مشكلة الزراعة في بلدك؟ ٠

مينشيكوف: حسناً. كانت فكرة خروتشيف أنه يمكن تنمية الزراعة دون القيام باستثمارات كبيرة في هذا القطاع، وذلك عن طريق الاكتفاء بإصلاح الأراضي البائرة، وزيادة أسعار المنتوجات الزراعية، وإعطاء المزارع الجماعية مزيداً من الحرية النسبية، في تقرير ما يزرعون، وما شابه؛ وباختصار كان يبغي زيادة الانتاج الزراعي دون القيام باستثمارات كبيرة في هذا القطاع. واعتقادي أنه ارتكب خطأً كبيراً. ولكن الأمور تغيرت في ظل بريجينيف. فقد خصص جزءاً مهماً من الموارد للاستثمار في القطاع الزراعي. كما رفعت مجدداً أسعار الغلال الزراعية، وزيدت درجة حرية التصرف للفلاحين. ولكننا رغم هذا التغيير لم نحقّق تقدماً مهماً، لأن الاستثمارات الزراعية اتصفت بعدم الكفاءة في أغلب الأحوال ورأى أن السبب الأساسي هو نفسه وراء التباطؤ في التنمية بصورة عامة ـ أي أخطاء الادارة البيروقراطية في هذا القطاع.

غالبريت: استناداً إلى كل المعايير السوفياتية المتاحة، لديّ فكرة رجعية عميقة وهي: أن الزراعة تنجح في العالم، وعلى مر العصور، فقط عندما تكون تحت إدارة المالك. فهو مستعد لاستغلال نفسه وعائلته بدلاً من أن يكون عرضة لادارة جهاز انتاجي بيروقراطي. إنك تلاحظ أنني استعملت كلمة «استغلال، إنني لا أنكر، لحظة واحدة، أن الفرد يجبر نفسه على العمل بصورة أكثر قسوة مما سيكون عليه الحال لو كان تحت اشراف رئيس له، هل توافقني على ذلك؟

مينشيكوف: أوافق كما أنني لا أوافق. والسبب في أني لا أتفق معك تماماً لا يعود لعقيدة شيوعية أو اشتراكية. فقبل كل شيء، وفي ما يتعلّق بالملكية الخاصة في القطاع الزراعي، فقد نجحت في بعض الميادين، ولم تنجح تماما في ميادين أخرى. لنأخذ مثال بولونيا. فالقطاع الزراعي في هذا البلد يعود بصورة أساسية إلى القطاع الخاص، ولكنه ليس من القطاعات المزدهرة، لست في معرض توجيه النقد إلى بولونيا، ولكني أورد أمراً واقعاً. ومن طرف آخر كلّنا يعرف ما يقال عن نجاح الزراعة المدارة في الولايات المتحدة من قبل المالكين ـ المستثمرين أنفسهم. ولكن هذا النجاح يعود إلى أن استثماراتهم تشكّل جزءاً متكاملاً مع ما يسمى الصناعة الزراعية ـ الغذائية. إنها تشكل جزءاً من هذه الصناعة حتى لو كانت إدارتها تعمل على أسس فردية أو على الأقل مستقلة. أظن أن هذا التحليل لهذه الظاهرة مقبول في الولايات المتحدة: فالصناعة قدّمت خدمات كبيرة للزراعة، وكذلك قطاعات أخرى غير الصناعة كالخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي. وبصورة أساسية، نحاول أن نسلك السبيل ذاته في الاتحاد السوفياتي. بل لقد أوجدنا وزارة خاصة تعنى بشؤون الزراعة ـ الغذائية. والأمر الذي يجب معرفته بهذا الصدد هو إذا كانت إدارة هذا القطاع ستتم من قبل جهاز وزاري، أو من قبل مجموعة من الأجهزة التي لا تنتج شيئاً ولكنها تكون

مسؤولة عن التنسيق، أو، على العكس، إذا كان قطاعا الزراعة والصناعة سيداران على مستوى الانتاج، كما هو الحال في الوقت الحاضر في كندا والولايات المتحدة.

غالبريت: أعتقد أنني أرى وجهة نظرك، ولكن توسَّع في الشرح.

مينشيكوف: ما أريد قوله بالضبط هو أنه كلما قلّ التدخل في أمور الأشخاص الذين يقومون فعلاً بالانتاج وتنظيم إنتاج السلع، سواء أكان ذلك في الزراعة أو الصناعة التي تخدم الزراعة، سارت الأمور بشكل أفضل. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الاستثمار العائلي أو الفلاح الذي يعمل وحيداً على أرضه، معرضاً نفسه وعمله لظروف الطبيعة، أصبح مفهوماً قديماً، عفّى عليه الزمن في عالمنا الذي يقوم على التطور التقني الحديث.

غالبريت: أقترح عليك أن يتناول حديثنا غداً القضايا المتعلقة بالاقتصاد السوفياتي، وأن نستكمل الكلام بعد ذلك عن الاصلاحات التي نادى بها غورباتشيف والآفاق المستقبلية للاشتراكية. سنعود بعد ذلك للحديث عن الرأسمالية وقضاياها ومستقبل أمورها، وكذلك عن التعايش بين النظامين. ما رأيك بهذا البرنامج؟

مينشيكوف: أوافقك على اتّباع هذه الطريقة في أحاديثنا المتبادلة.

الفصل الثاني

الاشتراكية اليوم: أسباب التباطوء

(١)

غـالبريت: لقـد شرحت بطريقـة مقنعة جـداً التقدم الـذي حققته الاشـتراكيـة خلال حقبة الخمسين سنة التي أعقبت ثورة اكتوبر. إني لا أشك أن الحياة الاقتصاديـة خلال هذه الفترة كانت أفضل بكثير مما كانت عليـه في العهد القيصري. ومـع ذلك، هل يمكن التساؤل فيـما إذا لم يكن هناك من تبـاطؤ في سير العجلة الاقتصـادية خـلال الفترة الحديثة أو الأخيرة؟ كيف حدث ذلك؟ وما هي الأسباب؟

مينشيكوف: ظهر هذا التباطؤ في النصف الثاني من السبعينات، وتفـاقم بشكل أكيد في بداية الثمانينات. وكما أشرت إلى ذلك في حديثنا السابق، فـإن الأرقام الأكـثر دلالة ـ أتكلّم عن التجربة السوفياتية الحالية، ولا أتكلّم عن بقية البلدان الاشتراكية ـ تشير إلى أنه حتى تلك الفترة بلغ توسع انتاجنا القومي غير الصافي سنوياً حوالى ٥ ـ ٦ بالمائة، في حين أنه هبط في بداية الثمانينات إلى حوالى ٢ ـ ٣ بالمائة.

غـالبريت: تعـرّض معدل زيـادة النمو لـدينا في الـولايات المتحـدة خلال هـذه السنـوات إلى هبوط شـديد. لم تتعـرضوا أنتم إلى تـأثـير الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان (Milton Friedmann)، ولا إلى تجربـة تطرّف المـدرسة النقـدية (Monetarism) أليس كذلك؟

مينشيكـوف: لا، أبداً. أظن أن هنـاك بعض نقـاط الشبـه في أسبـاب تبـاطؤ دوران عجلة الحياة الاقتصادية لدينا ولديكم، ولكن هناك أيضاً بعض نقاط الخلاف.

غالبريت: لم أكن جاداً تماماً عندما أبديت ملاحظتي.

مينشيكـوف: من يدري؟ لعـل الأستاذ فـريدمـان قد تـدخّل من مكـان مـا في السفارة الأمريكية أو عبر السفارة الأمريكية، في الحقيقة لا أعلم.

وبالعودة إلى الاحصاءات التي كنت أوردتها، فإن ٢ أو ٣ بالمائة كمعدل للنمو يعتبر معدلاً مقبولاً جداً بالنسبة إلى بريطانيا أو حتى الولايات المتحدة، أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فإن هذا المعدل يمثل ركوداً. وفي الواقع فإن غورباتشيف يصف الحالة الراهنة بهذا المعنى. إنها مشكلة مهمة جداً بالنسبة إلينا، دعني أحلل الأسباب.

غالبريت: ما هو السبب الرئيسي بنظرك؟

مينشيكوف: لعلّه من الأفضل البدء بالسبب الأقل أهمية. إنه عامل مشترك بين الرأسمالية والشيوعية: وهو الزيادة الكبيرة في تكاليف الطاقة خلال السبعينات. الحقيقة أن الاشتراكية كانت بطيئة في تكيّفها مع غلاء سعر النفط.

غالبريت: وهو ما نسمّيه الصدمة النفطية.

مينشيكوف: نعم، وهو ما أقصده. فقد ارتفعت أسعار المحروقات ارتفاعاً كبيراً، ليس فقط في ما يتعلّق بالنفط، ولكن أيضاً أسعار الغاز والفحم، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ الفعالية الاقتصادية،وبخاصة في بلدان أوروبا الشرقية. حقاً إن الاتحاد السوفياتي بلد منتج ومصدِّر للنفط، ورغم أنه لم يتأثّر بالعامل المذكور، إلا أن بلدنا بلغ الحدود الطبيعية للانتاج في أوائل الثمانينات. أي أن هذه الفترة كانت تمثل نهاية ازدياد الانتاج النفطي، وبذلك واجهنا سقف الانتاج. هذا، وأظن أن أسباب الصدمة النفطية كانت مختلفة في العالم الرأسمالي. فلم يحصل أن بلغتم الحدود الطبيعية للانتاج، ولكنكم تأثرتم بالارتفاع الكبير في سعر النفط. أما لدينا، فقد اصطدمنا بحدود ما يمكننا انتاجه من هذه المادة، وبذلك كان العامل الرئيسي الذي أثّر في اقتصادنا.

غالبريت: توافرت لدينا كمية أكبر من النفط ولكن بتكاليف أعلى، أما لديكم فالتكاليف ظلت ثابتة ولكن الانتاج تناقص أو بلغ حدّه.

مينشيكوف: نعم، بلغ حدّه. ولكنه تناقص بالنسبة إلى بعض بلدان أوروبا الشرقية، أي أننا كنا مضطرين أن نزيد من الاقتطاع من انتاجنا، وبالتالي اضطررنا لانقاص صادراتنا.

غالبريت: لنتوقف قليلاً عند مشكلة النفط. ففي ذلك الوقت ذهب بعض الاقتصاديين إلى إلقاء المسؤولية على البلدان العربية نتيجة لما شعرت به من مرارة سياسية. علينا أن نتجنب سلوك مثل هذا التفكير أو الاتجاه.

مينشيكوف: وبالنظر لذلك كان علينا معالجة أمرنا بأنفسنا، لأن الاتحاد السوفياتي بلد منتج للنفط وليس مشترياً لهذه المادة. وبالمقابل، وعلى هذا الأساس،

يمكن للعالم الغربي أن يلقي مسؤولية نقص النفط على العرب، أما نحن، فلا.

غالبريت: ما هي الأسباب الأخرى الكامنة وراء تباطؤ العجلة الاقتصادية؟

مينشيكوف: إضافة إلى ارتفاع كلفة الطاقة، هناك السبب الآخر التالي: لقد أصبح من الصعب جداً التصدير إلى البلدان الغربية بسبب الركود الذي هيمن على السوق الأمريكية وبقية أسواق هذه البلدان. وقد تولّدت عن هذا السبب سلسلة من المشاكل، وبصورة خاصة تدهور ميزاننا التجاري، حتى أنه أصبح في عجز في كثير من الحالات، وازدادت المديونية الخارجية للاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الاشتراكية بنسب كبيرة، الأمر الذي اضطرنا في بعض الحالات إلى خفض مستورداتنا. زادت هذه المشاكل من تعقيد أوضاعنا الاقتصادية التي لم تكن في حد ذاتها في حالة حسنة، وذلك على اعتبار أن للمستوردات في الاقتصادية الاشتراكية أثراً شديد الحساسية على الانتاج.

غالبريت: كما هو الحال في بولونيا حيث الدين الخارجي يشكل عبئاً ثقيلاً.

مينشيكوف: نعم. كذلك فإن رومانيا تأثرت بالوضع المذكور، ذلك أن هذا البلد توصّل في السنوات السابقة إلى أن يصبح منتجاً مهماً لبعض السلع المصنعة، بما في ذلك ناقلات النفط الكبيرة. ولكن السوق انهارت أو انكمشت في الوقت ذاته الذي أصبح فيه هذا البلد قادراً على انتاج مثل هذه الناقلات، وبذلك لم يعد بإمكانه بيعها.

غالبريت: أتريد أن تقول إن الصعوبات التي واجهها العالم الرأسمالي انعكست على الاقتصاديات الاشتراكية؟

مينشيكوف: تماماً. ولكن الأسباب الرئيسية لبطء العجلة الاقتصادية كانت بنظري داخلية، وأظن أن غالبية المتتبعين يشاركونني الرأي.

غالبريت: وما هي هذه الأسباب الداخلية؟

مينشيكوف: يذهب البعض إلى أن ما يُعرف بدورة كوندراتييف (Kondratiev) ـ وهي عبارة عن تموّجات أو تقلّبات منتظمة وعفوية للفعالية الاقتصادية ترتبط بدورة طويلة الأمد ـ قد أثّرت على عجلة الحياة الاقتصادية في العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي في الوقت ذاته تقريباً. كذلك يذهب البعض إلى أن ما يجري داخل الكتلة الاشتراكية في الوقت الحاضر يصنّف داخل إطار هذه الدورة.

أعلم جيداً أنك لست من المؤمنين بالنظرية المتعلقة بهذه الدورة، ولكني أعتقد

أن العالم الرأسمالي يخضع لها. أما في العالم الاشتراكي، فالوضعية مختلفة كل الاختلاف، ولا أعتقد أنها مناسبة للعالم الاشتراكي.

ومع ذلك فإن اقتصاديات العالم الاشتراكي تتعرّض حالياً إلى تباطؤ في نسبة النمو، ويتم ذلك في الوقت ذاته الذي تتعرض فيه اقتصاديات العالم الرأسمالي إلى انخفاض في نسبة النمو. ولنحاول الآن تمييز صفات الاختلاف بين هذا البطء وذاك. ففي الحين الذي تعرّض العالم الرأسمالي إلى بطالة مهمة جداً خلال السبعينات والثمانينات، واجهت الاقتصاديات الاشتراكية موجة شح متزايد في اليد العاملة. وفي حين تجد البلدان الرأسمالية أن طاقاتها الانتاجية غير مستغلة بدرجة كبيرة، وبخاصة في بعض الصناعات الأساسية كصناعة التعدين أو صناعة انتاج الأدوات ـ الآلية، فإن الاقتصاديات الاشتراكية تواجه صعوبات متزايدة في رفع قدراتها الانتاجية إلى الحد الضروري للمحافظة على معدل التنمية الاعتيادي لديها. وجملة القول، فإن طبيعة القضايا الاقتصادية تبدو مختلفة كلّياً بين النظامين.

غالبريت: لدينا فائض انتاج، ولديكم نقص في الانتاج.

مينشيكوف: لدينا نقص في الانتاج ولم نتمكن من التغلّب عليه.

غالبريت: يجب أن نستمر في الحديث عن نقص اليد العاملة لديكم. أهناك نقص في اليد العاملة التي تقوم بالعمل اليدوي المضني؟

مينشيكوف: المشكلة ليست في أنه ينقصنا عمال يدويون، ولكن في شح اجمالي في اليد العاملة. ولعلّه من الممكن عرض المشكلة بالطريقة التالية: ففي فترة معينة، وبخاصة خلال السبعينات، بلغت التبدلات الاقتصادية في العالم الاشتراكي، وبخاصة في الاتحاد السوفياتي، مرحلة تحوّل. ففي السابق كانت تتوافر لدينا موارد فائضة، كما أنه كان لدينا احتياطي كافٍ من النفط والمحروقات الأخرى. ولكننا واجهنا في مرحلة معينة من السبعينات حالة وجدنا فيها أن كل عوامل الانتاج هذه أصبحت غير كافية مطلقاً.

غالبريت: أعتذر عن مقاطعتك. ولكننا نحن في الولايات المتحدة كدنا نعاني أيضاً من نقص في اليد العاملة، وبخاصة لدى القيام بمشاريع أقل أهمية، لو لم نعتمد على العمال المكسيكيين، والقادمين من جزر الأنتيل، والعمال المهاجرين. أظن أنكم لا تفكرون في جلب عمال من الصين أو الهند لسد ثغرة نقص اليد العاملة لديكم؟

مينشيكوف: طرحت هذه المسألة في الماضي، وذلك في الخمسينات عندما اقترحت علينا الصين استقبال فائض اليد العاملة لديها. درس هذا الموضوع، ولكن لم

نجده حلاً عملياً. ذلك أنه في ذلك الـوقت ـ في ظل قيـادة خروتشيف ـ لم يكن نقص اليد العاملة يشكل مشكلة في بلدنا. إذ لا بـد من التذكـير أنه في الخمسينـات وبدايـة الستينات كان يتوافر لدينا احتياطي مهم من اليد العـاملة المهاجـرة من قراهـا وتاركـة الزراعة. كانت هناك تيارات من العمال الذين يتركون الحقول ويتجهـون إلى المدينـة، وبخاصة من الشباب، أو الذين أدّوا خدماتهم العسكرية، والـذين لم يرغبـوا بالعـودة إلى العمـل الزراعي بـل فضلوا الانخـراط في المشـاريـع الصنـاعيـة. وكـان القـطاع الصناعي بدوره قـادراً على اجتـذاب اليد العـاملة. كذلـك كان هنـاك عدد كبـير من النساء اللواتي تركن المناطق الريفية، واتجهن إلى المدن بحثاً عن العمل.

تجاه هذا الوضع، لم تطرح المشاريع الصناعيـة موضـوع تحقيق وفر في تكـاليف اليد العاملة، كما أنها لم تجد صعوبة تذكر في تجنيد العمال في المعامل. لا أقصـد بذلـك أنـه كانت هنـاك بطالـة. لا، إذ ما إن يحضر هؤلاء، حتى يجـدوا العمل بـانتظارهـم. ففرص العمل كانت متاحة.

غالبريت: أريد أن أجرّك إلى الكلام عن مواضيع أخرى. فقد قيل كثيراً ـ وكنا نـاقشنا هـذا المـوضـوع معـاً ـ إن بعض الأمـور لا تسـير بكفـاءة كـما يجب في الاتحـاد السوفياتي. أمن الممكن ذكر بعض الكلمات حول هذا الموضوع؟

مينشيكوف: بالتأكيد. فكما ذكرت، حصل تغيير في هذا الاحتياطي الـوفير من اليد العاملة لدرجة أنه انقلب إلى ندرة. ففي ذلك الوقت كانت هناك نسبة ٩٢ بالمائة من الـرجال والنسـاء الأصحاء وفي سن الـرشد تشكـل اليد العـاملة النشيطة وتشغـل أعمـالاً منتجة. ولكن حصلت بعـد ذلـك تـطورات وتقلبـات أدت إلى تنـاقص اليـد العاملة المتوافرة. وفي الوقت ذاته أصبح استخدام اليد العاملة القائمة على العمل أقلّ فعالية. أي أن انتاجية عمالنا لم تكن مرتفعة كـما كنا نـرغب. كانت انتـاجية ضعيفـة، حتى بالنسبة إلى معاييرنا.

وهكذا فقد تجمع لدى عدد من المصانع فيض من العمال الذين تدفع أجورهـم، ويحتفظ بهم كاحتياطي ولا يشغلّون إلا عند الحاجة، ويجري تشغيلهم بخـاصة عنـدما تحتاج هذه المصانع إلى زيادة سريعة في الانتاج لدى نهاية فترة الخطة.

غـالبريت: أتـريد أن تقـول إن هذه المصـانع شكّلت لـديها «مخـزوناً» من اليـد العاملة؟

مينشيكوف: بالضبط. هذا ما فعلته المصانـع، وأصبح استخـدام اليد العـاملة غير فعّال بشكل عام. فعلى سبيل المثـال، لم تكن هذه اليـد العاملة تستخـدم بطاقتهـا القصوى إلا لفترات قصيرة من الشهر أو الفصل أو السنة.

غالبريت: وماذا حصل إذن مع زيادة وسائل الانتاج؟ هل جرى أيضاً «تخـزين» التجهيزات الانتاجية؟

مينشيكوف: لا، ليس تماماً. فقد كنا نشكو دائـماً من نقص هذه التجهيـزات. كان ما يخصص من توظيفات واستثمارات لصنع التجهيزات الانتاجية من أصل الانتاج القـومي غير الصـافي مرتفعـاً جداً في الخمسينـات والستينـات. من الممكن أنها لم تكن بـالحجم أو المقدار المخصص لها في اليابـان، ولكنها كـانت مهمـة، وتكـاد تمثـل ٣٥ بالمائة، مقابل ٤٥ بالمائة في اليابان. إن هذه النسبة مـرتفعة جـداً وتمكّن من المحافـظة على وتيرة اقامة تشييدات صناعية في مختلف أنحاء الاتحـاد السوفيـاتي. ولو أنـك زرت هذا البلد في ذلك الوقت لكنت لاحظت بالتأكيـد ساحـات التعمير وتـرسانـاتها. ففي كل مكان، وكل منطقة، تجد بناء المصانـع الجديـدة. ووظفت مبالـغ طائلة لتمـويل هذه الأعمال الكبرى، وكذلك لبناء المحطات الكهربائية، ومراكز التعدين. . . الخ.

غالبريت: سمعت ـ وكان ذلك البارحة، كـما أني قرأت مـا سمعته في صحيفـة سوفياتيـة ـ أن السياسـة التي اتبعت في ذلك الـوقت أعطت الأفضليـة المطلقـة لتشييد مصانع جديدة على حساب تحسين وتكييف التجهيزات في المصانع القـائمة. أأنت من هذا الرأي؟

مينشيكـوف: تماماً. سأعـود إلى الحديث عن ذلـك بعد قليـل. ولكني أود أن أذكر قبل ذلك أنه بدءاً بعهـد خروتشيف أخـذت الأجور الحقيقيـة بالارتفـاع. فقد وافقت الحكومة عـلى بذل كـل الجهود لـزيادة مخصصـات الضمان الاجتـماعي وزيادة الأجـور الدنيا. وبذلك ازدادت الدخول الفعلية.

على أنه بسبب ازديادها السريع، فإن ذلك الجزء من الانتاج القومي غير الصافي الـذي كـان يمكن تخصيصـه للتـوظيف في انتـاج السلع أو الأدوات الانتـاجيـة أخـذ بالتناقص. وشيئاً فشيئاً وجدنا أنفسنا نخصِّص جزءاً أقل من مواردنا لزيـادة الطاقـات الانتاجية. فارتفعت نسبة الاستهلاك وانخفضت نسبة الاستثـمار. وبذلـك ظهر لـدينا عجز أكبر في انتاج وسائل الانتاج.

غالبريت: أكرر أن مثل هـذا الكلام يـأخذ طـابع لهجـة أهل الغـرب. فمئات الاقتصـاديين يستيقـظون صباحـاً وينادون بضرورة الادخـار وتقليص الاستهـلاك. إن الأفكار التي أتيت على ذكرها لها صدى محلي عندنا.

مينشيكوف: انطلقنا من مستوى منخفض في الأجور، ثم تدرجنا نحو مستـوى مرتفع، والناس أصبحوا يزيدون من انفاقهم. وأذكر أنه منذ ثلاثين سنـة كانت هنـاك منتجات متوافرة بكثرة. فمثلاً كنت تستطيع أينما ذهبت أن تشـتري الكافيـار بأسعـار

منخفضة نسبياً. لم يكن الكثيرون من الناس يشترون هذه السلعة. ومن ثم، ولدى ارتفاع الأجور في الستينات والسبعينات، لم يعد انتاج الكافيار كافياً لتلبية حاجات التصدير والسوق الداخلية.

غالبريت: لنتابع الحديث حول المشاكل المطروحة في ميادين أخرى.

مينشيكوف: تحدثت البارحة عن برنامج السكن الذي تبناه خروتشيف. لقد امتص هذا البرنامج الكثير من الموارد الاضافية التي خصصت لقضايا السكن عوضاً عن تخصيصها لمصلحة انتاج التجهيزات الانتاجية، الأمر الذي نتجت عنه سلبيات مهمة. وكما أشرنا إلى ذلك في أحاديث سابقة، فإن الاتحاد السوفياتي شيد طاقته الصناعية في الثلاثينات، ونهاية الأربعينات، وفي الخمسينات. وفي بداية الثمانينات، كان مجمل الجهاز الانتاجي بحاجة، وبدرجات كبيرة، إلى التحديث والتجديد. بل يمكن القول إن التجهيزات التي شيدت أو صنعت في الخمسينات والستينات قاربت نهاية دورتها الحياتية. ولم يكن ما هو متوافر من وسائل الانتاج، والطاقة التشميرية، بكاف لتلبية هذه الحاجات الاضافية، بحيث أنه حتى لو كان بناء مصانع جديدة مستمراً، فإن مجرد المحافظة على القدرة الانتاجية القائمة، وبالأحرى خلق طاقات وقدرات جديدة، كان يطرح مسائل جدية وخطيرة.

غالبريت: بمعنى أن هذه المصانع الجديدة شيّدت على حساب تجديد وتحديث المصانع القديمة.

مينشيكوف: تماماً، مع إضافة عامل سلبي آخر. ففي بعض الحالات لم تكن صيانة المصانع القديمة كافية بحيث أصبحت غير مناسبة، وفي بعض الأحيان حدث فيها تلف مادي. وهذا أيضاً بدوره ساهم في زيادة عجز الطاقات الانتاجية.

غالبريت: أود الآن أن أسألك عن مواضيع أخرى كنت قد قرأت عنها. كيف يجب أن نتفهّم أزمة القطاع الزراعي في ذلك الوقت؟

مينشيكوف: أعتقد أن أزمة القطاع الزراعي شكّلت عاملاً زاد من حدة مجمل الأوضاع التي كانت قائمة، إذ كان علينا دفع العملات الصعبة التي حصلنا عليها من صادراتنا من النفط من أجل شراء الحبوب، وذلك عوضاً عن استعمالها لاستيراد التجهيزات اللازمة لتحديث صناعتنا. إن كل ذلك لم يتم وفقاً للخطة، ولكن ما العمل والطاقة الزراعية بلغت حدّاً لم يعد بالامكان زيادة الانتاج بموجبه. إذ كانت تطورت حتى نهاية السبعينات، ثم توقّف نموها.

غالبريت: ولماذا توقّف هذا النمو؟

مينشيكوف: أعتقد أننا بلغنا حداً مادياً لم يعد من الممكن تجاوزه باتباع طريقتنا القديمة في الادارة المركزية للزراعة. فهذا القطاع كان يدار من قبل السلطات المركزية والمحلية. لم يكن للمزارعين من سلطة حقيقية لاختيار زراعة المنتوج الذي يريدون، وكان هناك تدخل يومي في عملهم. من المحتمل أن تكون هذه الطريقة في الادارة حسنة لتطوير الانتاج في الأراضي المستصلحة، أي تلك التي لم يسبق حرثها وغرسها، وتخصيص اليد العاملة اللازمة لعملية الاستصلاح. ولكن هذه الطريقة لا تصلح لتحسين الانتاج وزيادته في المزارع المنتجة أو في التدجين وتربية الماشية.

غالبريت: أتوحي من طرف خفي بقولك هذا أن المزارعين السوفيات كانوا بحاجة إلى أن يجذبهم عامل السوق، وأن يكونوا مدفوعين ومندفعين بعامل الأنانية في النظام الرأسمالي؟

مينشيكوف: بل أقول إنه يجب أن تتاح لهم فرص أكبر في العمل، وأن يتمكنوا من أن يتخذوا في أغلب الأحيان القرارات التي يختارونها والتي تهمهم. يجب تجنيبهم تدخلات المسؤولين الذين لا يفقهون شيئاً في خصائص الزراعات المحلية، ولا طريقة العمل في هذه المنطقة أو تلك. كذلك تجب حمايتهم من هؤلاء الأفراد الذين يضعون الخطط، ويحددون حجوم الانتاج التي قد يكون من الممكن تطبيقها على صعيد الدولة ككل، ولكنها غير ممكنة التطبيق في المنطقة المعينة.

قرأت مؤخراً مقالاً عن أستونيا، حيث تعقد مقارنة بين الزراعة في هذه المنطقة والزراعة في جارتها إحدى مناطق الجمهورية الروسية. فرغم أن النظام الاشتراكي هو ذاته هنا وهناك، فإن الانتاجية في أستونيا كانت أفضل. والشيء الملاحظ بهذا الصدد أن درجة التدخل في أستونيا أقل منها في الجمهورية الروسية. ويطيب للاستونيين القول: «نفضّل إتباع إحساسنا السليم، حتى لو كان محدوداً، من أن نترك المجال لأصحاب الأفكار العظيمة أن يفكروا بدلاً عنا».

غالبريت: أنت أيضاً لست بعيداً عن القول إن الشكل الأمثل للعمل الزراعي يكون عندما يتمكن الفرد من أن يتخذ بنفسه قراراته، وأن يحقق ربحاً شخصياً.

مينشيكوف: ما أريد قوله هو أن كل مزرعة جماعية يجب أن تكون حرة في اتخاذ قراراتها. وهذا لا يعني بالضرورة أن حرية الخيار هذه تترك لكل مزارع بمفرده.

غالبريت: أما تزال مؤمناً بنظام المزرعة الجماعية؟

مينشيكوف: ما زلنا جميعاً مؤمنين بالمزارع الجماعية ومزارع الدولة. كذلك فإننا نعتقد بمبدأ الحوافز الشخصية والعائلية ضمن إطار المزرعة الجماعية، وأيضاً بدعم نظام الحوافز لمصلحة المزارعين الذين يستثمرون قطعة أرضهم بأنفسهم. إن نظاماً

كهذا يعطي نتائج طيبة في حال عدم التدخل الخارجي المستمر. سأعود إلى الحديث عن هذه الناحية عندما سنتكلم عن الاصلاحات الحالية. وبالعودة إلى موضوع حديثنا، وجدنا أنفسنا تجاه وضع أجبرنا على استيراد كميات كبيرة من الحبوب، بما في ذلك، وهذا مهم جداً، علف للماشية.

غالبريت: ونحن سعداء ببيعكم هذه الكميات.

مينشيكوف: سعداء ببيعنا، نعم. ولكن المواطنين عندنا يكونون أكثر سعادة عندما يأكلون لحماً أكثر وخبزاً أقل. حقاً إن كل هذه المنتوجات هي مواد أساسية، ولكن يجب تغذية الماشية بشكل جيد إذا كنا نريد أكل اللحم. والكميات من الحبوب التي تخصص لتغذية الماشية غير كافية، بحيث أنه بعد فترة من الزمن، لا بد من الاستيراد من العالم الغربي، وذلك بدلاً من استيراد التجهيزات الضرورية لتحديث صناعتنا. أدى هذا الوضع إلى ركود القطاع الصناعي، وإلى اضطرارنا إلى التضحية بمنتوجات ذات أهمية خاصة كالنفط ومشتقاته مقابل العلف لتغذية الماشية، الأمر الذي لم يمكننا من سلوك سبيل تجديد وتحديث صناعتنا بالسرعة التي نريدها.

غالبريت: وهكذا فقد دعمتم قطاعنا الزراعي أكثر من قطاعنا الصناعي المنتج للآلات والمعدات.

مينشيكوف: تماماً.

غالبريت: ولكن ما رأيك في الاصلاحات؟ سمعتك تقول إن بعض هذه الاصلاحات ضرورية، ولكنها تمس أساس النظام الاشتراكي.

مينشيكوف: بل أقول إنه في نهاية عهد بريجينيف ـ فترة طويلة امتدت من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٨٤ ـ كانت الظروف قد تهيأت للنظر مجدداً وبصورة أساسية في «الوضع السابق للأزمة» كما يقول غورباتشيف. وإن التحليل الجاري حالياً في الاتحاد السوفياتي لمعرفة أسباب العوامل السابقة للأزمة وإيجاد الحلول لها، لهو تحليل أساسي لمعرفة مستقبل مجتمعنا في السنوات المقبلة.

وتكمن أهمية المجالات المرتبطة بهذا التحليل في أنها تتجاوز القضايا الحالية، والصعوبات التي نواجهها والتي أشرت إليها. إنها تطرح طرحاً جديداً الطريقة التي نتبعها حالياً في تسيير هذا البلد الاشتراكي. سنعالج هذه الناحية بالعمق اللازم في أحاديثنا المقبلة.

الفصل الثالث

الاشتراكية اليوم : أسباب التباطوء (٢)

غالبريت: دعنا الآن نحدِّد بدقة الأسباب التي أدت إلى اعلان غورباتشيف عن إصلاحاته. لماذا هذه الاصلاحات الجذرية، والتي سمعتك تصفها بأنها ثورية؟

مينشيكوف: لأول مرة منذ ثورة أكتوبر يلجأ الاتحاد السوفياتي إلى إدخال تغييرات على أساس المجتمع الاشتراكي. ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل أيضاً على المستوى الاجتماعي وفي الميدان السياسي. وهكذا فإن تساؤلاً يطرح بشكل مستمر في بلدنا: لم كنّا على هذه الدرجة من البطء لكي نتكيّف؟ فالكل يعرف أن المشاكل كانت قائمة في عهد بريجينيف. يتحدث الجميع وبصورة مستمرة عن مشكلة اليد العاملة، التجهيزات الانتاجية، تخزين المحروقات... الخ. ولكن التساؤل هو: لماذا الانتظار كل هذا الوقت الطويل لكي ندخل مرحلة التغيير؟

يتفق الجميع على أن السبب الرئيسي الكامن وراء بطء العجلة الاقتصادية، بل الركود، هو النظام القائم في مجال التخطيط وإدارة الاقتصاد. فالنظام هذا شديد المركزية. والسلطات المركزية تحاول التدخل عملياً في كل مراحل العملية الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى حرمان المؤسسات من أي شعور بالحافز، ومن أية امكانية في أن تحلّ مشاكلها ذاتياً.

غالبريت: إذاً كانت الرقابة البيروقراطية تحل محل الدافع الفردي؟

مينشيكوف: تماماً. فالمعامل والمصانع تناقص اهتمامها في تحسين درجة فعاليتها، والتسريع في تطوير تقدمها التقني. كان هناك أفراد لا يشاركون في أعمال هذه المؤسسات والمعامل والمصانع، إضافة إلى أنهم لا يفقهون شيئاً من شؤونها، يعطون الأوامر البيروقراطية انطلاقاً من القمة، وتدرجاً حتى أدنى مراحل الانتاج.

أصبح ذلك أسلوباً ومنهجاً تسير على هداه الفعالية الاقتصاديـة. وأدى هذا الأسلوب، وإني لأكـرر ذلك، إلى نتـائج سلبيـة بصورة خـاصة في القـطاع الزراعي. وإني لأتفق معك كل الاتفاق حول هذه النقطة. لم تكن السلطات المركزية وحدها لتتدخل في سير العملية الزراعية، بل السلطات المحلية أيضاً.

غـالبريت: من القـراءات التي اطلعت عليها، كـان هـذا الأسلوب عبـارة عن نظام مراقبة وإدارة بيروقراطية. هل هذا صحيح؟

مينشيكـوف: صحيح. وكنّـا نستعمل هـذه التعابـير، وعملياً، كـانت الأوامـر تصدر عن الجهاز البيروقراطي. ولكن الأمر المهم هنا هو أن هذا الجهاز يصدر الأوامر دون أن يتحمل مسؤولية نتائج أوامره.

غالبريت: إنه لوضع مريح بالنسبة لمصدري الأوامر. يتمتعون بالسلطة، ولكن دون مسؤولية.

مينشيكـوف: تمامـاً. السلطة دون مسؤولية، وهـذا ما يـردده النـاس حـاليـاً في بلدنا. وهو حكم يصح ليس فقط على الزراعة، بل عـلى المشاريـع الصناعيـة أيضاً. كانت تقتطع الأرباح من المؤسسات المجدّة والنشيطة لدعم المؤسسات الخـاسرة لكونها غير منتجة. ولا تتلقى المؤسسات الأولى أي حافز فعلي لتعمل بشكل أفضل. ولم يكن بإمكانها أن تستعمل أرباحها، ولا ما خصص للاهتلاك، لتحسين ظروف العمل. بل إن الأمر وصل إلى حرمانها من الأموال المخصصة لـلاهتلاك، بحيث لم يعـد بإمكـانها استبدال تجهيزاتها. وهذا أحد أسباب تأخرنا في ميدان التقـدم التقني بالنسبـة إلى أهم البلدان الرأسمالية.

غالبريت: أريد أن أطرح عليك سؤالاً، في هذه المرحلة من نقاشنـا. لقد حقق نظامكم العديـد من النتائـج. ولكن مع ذكـر هذه العيـوب، كيف سارت الأمـور في ظله؟

مينشيكوف: إنك تطرح سؤالك بـطريقة أقـل دبلوماسيـة أو أكثر. والبعض يـطرحه أيضاً. عندما أحدث هذا النظام في حوالى الثلاثينات، كان عبارة عن أداة فعالـة جداً لتأمين تنمية اقتصادية سريعة. فخلال بضعة عقـود، وكما سبق أن ذكـرت، جعل من الاتحاد السوفياتي ثاني دولة صناعية، بل عسكرية، في العالم. فبلدنا أصبـح أكبر منتـج للفولاذ، والنفط، وحتى للأحذية، ومنتـوجات صنـاعية أخـرى. ولكن الاشكال هـو أنه بعد فترة من الزمن حصل تغيير واضح في وضع البلد بسبب أنه وجد نفسه لأول مـرة على رأس طاقة صناعية مهمة. ولكنه في الوقت ذاته لم تتوافر أصناف معينة من الفولاذ لإنتاج أنواع جديدة من السلع. كانت هناك مثلاً كميات من الأحذية ذات مواصفات

عادية أو أقل، لذا فإن المستهلكين لم يكونوا ليرغبوا بشراء هذه الأحذية، بل يفضلون ما هو مستورد لأنه أفضل من حيث مطابقته لذوق العصر، ومن حيث حسن الصنع والمواصفات الأجود.

غالبريت: أود لو تتوسع في الحديث عن هذه النقطة.

مينشيكوف: حسناً. كذلك أقول لك إن الصناعة لدينا استغرقت وقتاً من أجل التوصل إلى انتاج الحاسب الآلي (كومبيوتر) الكبير، والحاسوب الشخصي، والحاسوب الصغير.

غالبريت: كان هناك بطء لديكم في الانتقال من مرحلة تحقيق التقانة (التكنولوجيا) إلى مرحلة الاستخدام الفعلي لها.

مينشيكوف: تماماً. فسواء كان الأمر يتعلق بانتاج الأشرطة للتسجيل الملون (الفيديو)، أو المنتوجات الحديثة الأخرى، فإننا دوماً في حالة من التأخر. وليست هذه بصفة يتميز بها الشعب السوفياتي أو الروسي أو السلافي. انظر إلى بقية البلدان الاشتراكية، تجدها كلها متأخرة حول هذه النقطة: إنها لا تنتج السلع التي تكون هناك حاجة إليها في الوقت الذي تطلب فيه هذه السلع، في حين أنه توجد الامكانية لصنعها. وهنا يكمن بنظري لب المشكلة. هناك تأخر أيضاً في انتاج التجهيزات التقنية الجديدة التي يكون الاقتصاد بحاجة ماسة إليها. هذا مع العلم أن الاشتراكية عبارة عن نظام يفترض فيه السرعة في بناء طاقة اقتصادية مهمة. وأعتقد أن هذا هو السبب الذي دعا عدداً كبيراً من الدول إلى اختيار طريق الاشتراكية، وبخاصة البلدان المتخلفة. فقد وجدت في هذا النظام السبيل لأن تتطور وتتقدّم بسرعة.

غالبريت: بتشجيع من الاتحاد السوفياتي.

مينشيكوف: في الحقيقة نعم ولا. إننا لا نستطيع فعلياً وعملياً أن نشجع هذه البلدان. حقاً إننا فعلياً شجعنا كوبا وقدمنا المساعدة لهذا البلد، ولكن شعبها اختار الاشتراكية.

لا. لن أتعرّض في هذا المجال إلى بلدان أوروبا الشرقية، لأنك سترد عليّ بأننا ساعدناها عن طريق اللجوء للقوة، وهو أمر غير صحيح تماماً. ولكن الصين اختارت الاشتراكية.

غالبريت: نعم، وإني لمتفق معك كل الاتفاق.

مينشيكوف: كذلك هو الحال مع فيتنام والبلدان الافريقية ذات الاتجاه الاشتراكي.

غالبريت: هل يمكن القول، ودون إساءة، انكم قمتم ببعض التشجيع في أوروبا الشرقية؟

مينشيكوف: نعم. ومع ذلك يجب عدم التقليل من قدرة اقتصاد مخطط مركزياً على أن يبني، وبسرعة، قاعدة صناعية. وأظن أن هذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار. إن هذا النظام الاقتصادي لقادر على بناء القاعدة الصناعية، ولكن الأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كان يمكن له أن يجعلها تعمل بالفعالية اللازمة. وأقول هنا فوراً إني متخوّف من أن التجربة دلّت على أن المجتمع الذي يعاني من مركزية شديدة غير قادر على ذلك. وقد بدأنا نلاحظ ذلك في بلدنا في نهاية الخمسينات.

غالبريت: منذ ذلك الوقت؟

مينشيكوف: نعم، منذ ثلاثين عاماً.

غالبريت: أجد هذه المعلومات مهمة، لأني سمعت نقاشاً في هذا الاتجاه عام ١٩٥٩ عندما كنت في الاتحاد السوفياتي.

مينشيكوف: كنت يافعاً في ذلك الوقت، ولكني أذكر أن هذه المسألة كانت واضحة. وبدأت المناقشات حول ذلك في نهاية الخمسينات، وذلك عندما أخذ خروتشيف وآخرون من القادة في بلدنا بتوجيه النقد لنظام المركزية الشديدة وتعقيداته المتشابكة والمبالغ بها بحيث أصبح من الصعوبة بمكان جعله يعمل، وبالتالي التخطيط بدءاً بجهاز إدارة وحيد. كانت الانتقادات تصاغ بهذه التعابير، إلا أنه لم يحدث شيء جديد من ذلك. هذا وقد ألغيت عملياً الوزارات المركزية في عهد خروتشيف في عام ١٩٥٨، وكانت قد أحدثت في عهد ستالين في الثلاثينات، وتوسّعت صلاحياتها توسعاً كبيراً في بداية الخمسينات. أي بعد الحرب. وبعد إلغائها، نقلت مراكز مجالس إدارات كل المشاريع من موسكو إلى مراكز اللجان الاقتصادية المحلية.

غالبريت: وكيف تسمّيها بالروسية؟

مينشيكوف: سوفناركوز (Sovnarkhozes).

غالبريت: كان الحديث عنها كثيراً عندما كنت في بلدكم عام ١٩٥٩.

مينشيكوف: نعم. كانت قد أحدثت في العشرينات قبل إيجاد الوزارات المركزية. كانت فكرة خروتشيف العودة إلى الطريقة التي أدار بموجبها لينين الاقتصاد، أي بالانتقال من المركزية الشديدة في الادارة إلى السوفناركوز لتدير الاقتصاد وهي موزعة في كل مناطق البلد.

كان هذا أول تصرف صائب ومنطقي، وعلى درجة كبيرة من الأهمية، وهو يمهد

السبيل إلى تخفيف المركزية بدرجات كبيرة. وحدث هذا، كما ذكرت، في نهاية الخمسينات. وفي بداية الستينات جاء الاقتصادي ليبرمان (Eusey Liberman) من كاراكوف؛ وطرح، ولأول مرة، فكرة أن الاقتصاد السوفياتي، الاقتصاد الاشتراكي، يمكن أن يعمل على أساس مفهوم الربح. كان ذلك بمثابة الاعلان والكشف بالنسبة إلى العالم أجمع، وبدأ الكلام يجري أن الاشتراكية أخذت تتطور نحو الرأسمالية.

غالبريت: قابلت ليبرمان خلال سلسلة من المحاضرات ألقيتها في إيطاليا. وأذكر إلى أي درجة ذهلت لدى سماعي أن الاتحاد السوفياتي يعود للأخذ بنظام يقوم على مفهوم الربح.

مينشيكوف: حدث هذا في عهد خروتشيف، وبدأت المناقشات الاقتصادية في بداية الستينات. وكانت الكلمة ـ اللازمة التي كررت في ذلك الوقت، كما تتكرر اليوم أيضاً، هي إعطاء الحرية الاقتصادية للمشاريع، أي الأخذ بالحافز الذي هو الربح وجعله نقطة الارتكاز في مجال التخطيط والادارة. أدى هذا التحول إلى الاصلاحات التي جرت في عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٥، والتي شملت قطاعي الصناعة والزراعة. وطبقت هذه الاصلاحات في عهد بريجينيف وكوسيغين، أي الإدارة الجديدة التي تسلمت السلطة. وتنص هذه الاصلاحات بدقة على أن المشاريع تتمتع بصلاحية تخصيص جزء من أرباحها واستثمارها في وسائل انتاج جديدة، وتوظيفها اجتماعياً، وكذلك توزيع جوائز على العاملين فيها. أخذت الأمور تسير سيرها الحسن، ولكن حصل أن أعيدت الصلاحيات للوزارات. وبتعبير آخر، أعطت الاصلاحات الحرية للمشاريع في الوقت ذاته الذي اتخذت فيه الاجراءات القاضية بإعادة الصلاحيات إلى الوزارات.

اعتبرت الوزارات في ذلك الوقت، تماماً كما هو الأمر اليوم، كأجهزة استراتيجية تسهل عملية التطور ومتابعة التقدم التقني، وكذلك تقديم الدعم المالي للمشاريع عندما تكون هذه المشاريع بحاجة إلى ذلك. وكان عليها ألا تتدخل في الإدارة اليومية للمصانع، وقد وضع ذلك بدقة وصراحة، كما هو الأمر اليوم. أي أننا نعود في يومنا هذا إلى الأخذ بما كنا نريد تطبيقه في ذلك الوقت. أي لم يكن من صلاحية الوزارات أن تتدخل. على أنه من الناحية العملية، وخلال السنوات العشر التي تلت، استعادت هذه الوزارات صلاحية مراقبة الادارة اليومية، كما استعادت كلياً دورها كأجهزة تدير الصناعة، وضمن إطار من المركزية الشديدة.

غالبريت: لديَّ أسئلة أخرى أريد طرحها عليك.

مينشيكوف: موافق. وحصلت أيضاً بعض الاصلاحات في القطاع الزراعي والتي سأعود إلى الحديث عنها.

غالبريت: إن سؤالي يطرح نفسه بنفسه بعد هذا العرض التاريخي المثير. وهو سؤال يمكن أن يطرح إلى حد ما بخصوص الرأسمالية الأمريكية. أكنت تريد أن تلمّح في حديثك إلى أن المركزية واقع لا يمكن تجنّبه؟ لقد جهدتم مراراً لإزالتها، ولكنها كانت تعود للظهور باستمرار. ترى، أيكمن سبب عودتها كلما تمت المحاولة لإزالتها في التعطّش إلى السلطة من قبل الوزارات أو الأجهزة البيروقراطية؟ أو أن هذه البيروقراطية تردِّد: «إن الأمر من اختصاصي. إذا كانت الأمور لا تسير على ما يرام، فهذه مسؤوليتي. لذا يجب أن أحتفظ بالسلطة».

والسؤال الذي أود طرحه هو التالي: ألا تصطدمون، والحالة هذه، بعملية متشابكة وذات قدرة هائلة؟ ولا شك أن هذا السؤال يأخذ أهمية خاصة عندما نتحدث عن المشاكل التي يواجهها غورباتشيف حالياً.

مينشيكوف: أظن أنك أشرت بإصبعك إلى قضية من أهم قضايا عصرنا. الحق أن نظامينا شهدا توسع البيروقراطية وهيمنتها. سنعود إلى الكلام عن ذلك. ولكن أكتفي الآن بالإشارة إلى أننا نصطدم بالبيروقراطية في كل مكان ومجال، في الميدان الاقتصادي كما في المجالات الثقافية والعسكرية والسياسية.

غالبريت: وكذلك الاتجاه نحو المركزية البيروقراطية...

مينشيكوف: سنعود إلى الحديث عن هذه المشكلة.

غالبريت: التي تمثل أحد الاتجاهات الأساسية في زمننا؟

مينشيكوف: نعم. ولكن اسمح لي بالعودة إلى الحديث عن الزراعة، لقد وضع اللوم حول المركزية فيها على بريجينيف. ولكن الواقع هو أن الاصلاح الذي طبقه في الزراعة هدف إلى تحقيق اتجاه معاكس تماماً. ففي خطابه في اللجنة المركزية في الشهر الثالث من عام ١٩٦٥ أشار إلى أنه يجب السماح للمزارع الجماعية بأن تكون حرة في أن تبيع في السوق الانتاج الذي يتجاوز الحصص التي فرض عليها تسليمها. وبذلك حصل المزارعون على المال السائل عوضاً عن أن يدفع لهم الأجر بصفة سلع أو عيناً مقابل العمل الذي أدّوه في المزارع الجماعية. وهكذا حصلوا على مخصصاتهم وطبق نظام التقاعد على المزارعين، كما حصل المسنون منهم على الضمان الاجتماعي. وفي الوقت ذاته دعمت الزراعة بوسائل الانتاج اللازمة لها. على أنه عملياً، وليس فقط بالكلام، كان يحصل التدخل اليومي في إدارة المزارع. وقد أدت هذه الطريقة في التدخل إلى ركود الإنتاج، وإلى جعل الحوافز الاقتصادية التي أتت في برنامج إصلاحات بريجينيف غير ذات فعالية.

غالبريت: أيمكنني أن أطرح عليك سؤالاً ثانياً لم تعرِّج عليه من ناحيتك، وهو

يشغل بالي، وفحواه تتعلق بالاشتراكية في قطاع السلع الاستهلاكية. ففي عهد لينين أو ستالين، أنتج النظام الاقتصادي سلعاً قليلة ومعينة: الفولاذ، الآلات، النفط، بعض وسائل الانتاج الأخرى والحاجات الأساسية الأخرى للناس من طعام وملبس ووقود ومساكن. بمعنى آخر، لم يكن هناك انتاج منوع وكثير. ففي هذه الظروف يمكن بسهولة ادراك علاقة مستلزمات الانتاج بالانتاج والتخطيط بسهولة ويسر. ولكن اليوم، وبعد مرور سبعين سنة على الثورة، يمكن أن يوجد عدد غير متناهٍ من المنتوجات الاستهلاكية المتمثلة بسلع ذات نماذج مختلفة، وذات طراز متباين، وذات حاجات مختلفة في الصيانة والتصليح. إن عرض مثل هذه المنتوجات الاستهلاكية، مع كل التنوعات التي تمثّلها، أصبح هدفاً استهلاكياً. وهذا أمر أصبح حتمياً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ترى، ألا يمثّل مثل هذا الوضع عاملاً مزعجاً أو مربكاً للتخطيط الاشتراكي المركزي؟

مينشيكوف: أظن أنك على حق بالإشارة إلى الاختلافات القائمة بين الاقتصاد المعاصر واقتصاد العشرينات والثلاثينات. ومن الحق القول إن المنتوجات الحالية، بنوعيتها وكمياتها، تختلف كثيراً عن تلك التي كانت تتوافر في ذلك الوقت. ومع ذلك فإني لا أعتقد أنه من المستحيل إيجاد حل لمشكلة العلاقة بين مستلزمات الانتاج بالإنتاج فهي ممكنة الحل بطريقة حسابية.

غالبريت: أيمكنكم تطبيق النتائج التي يقدمها لكم الحاسوب (الكومبيوتر)؟ وهذا سؤال آخر.

مينشيكوف: هناك شركات عابرة للحدود والقارات تمارس مثل هذا العمل على صعيد العالم أجمع وتنجح في ذلك. أما في الولايات المتحدة، فنجد عندكم شركات أو مؤسسات كبرى تطبّق النظام المركزي في التخطيط.

غالبريت: ولكنك تجد إلى جانبها شركات صغيرة لتأمين الخدمات. وهكذا فإذا كانت شركات كبرى مثل فورد وجنرال موتورز قادرة على صنع السيارات، فإنها لا تؤمن صيانتها.

مينشيكوف: الأمر المهم هو إيجاد التوازن الملائم بين ما يجب أن تفعله الادارة المركزية لهذه الشركات الكبيرة، أو لنقل ما يجب أن تفعله الوزارات الكبيرة والسلطات المكلفة بالتخطيط المركزي في البلدان الاشتراكية، وبين ما يجب عمله على الأصعدة الأخرى الدنيا تسلسلاً. لا بد من إيجاد فصل تام بين هذين المستويين.

غالبريت: أيجب أن يتم هذا الفصل تبعاً لعامل السوق؟

مينشيكوف: نعم، تبعاً لعامل السوق. وهنا يكمن مضمون ومرمى اصلاحات غورباتشيف.

غالبريت: دعني انتقل الآن للحديث عن واحدة من القضايا التي أثارت انتباهي عندما قمت بزيارات قصيرة للاتحاد السوفياتي: التضخم. وقد قيل لي إن سعر الخبز لم يتغير منذ عام ١٩٤٧.

مينشيكوف: جرى تعديل على سعره مؤخراً.

غالبريت: ولكن هناك عدداً من المنتوجات ما زالت أسعارها ثابتة.

مينشيكوف: أجور السكن مثلاً.

غالبريت: نعم. ولكن المشاهد في الاتحاد السوفياتي هو تلك الصفوف الطويلة أمام المخازن: إن هذه الصفوف هي التعبير الشعبي عن التضخم. أي أن هناك سيولة نقدية بين أيدي المواطنين أكثر مما هناك من منتوجات للشراء. وقد أخبرني المسؤولون في مصرف الدولة (المصرف المركزي) لديكم، أن النظام النقدي يعمل تحت ضغوط سياسية قوية بأن يكون هناك دخل أعلى بصورة مستمرة من قيمة السلع التي تتوافر في السوق. ألا يمثّل هذا اتجاهاً في بلدكم وفي الاقتصاد الاشتراكي بشكل عام؟

مينشيكوف: لاحظ أنه من حيث المبدأ تعمل السلطات أو الأجهزة المكلّفة بالتخطيط على ايجاد توازن بين العرض والطلب عندما تضع الخطة الاقتصادية القومية. ومن ثم تجري تجزئة الخطة القومية إلى خطط خاصة بمختلف المنتوجات، وهكذا دواليك. ويتوجب على هذه الأجهزة التوصل في عملها إلى ايجاد توازن قبل تبني الخطة وإقرارها، وإنها تتوصل إلى ذلك، ولكن، وبكل بساطة، بطريقة نظرية. فهي تعد خطة تتناسب إذن مع الطلب المقدر، على أنها فيما بعد لا تخصص المشاريع بالموارد الكافية لتنفيذ الخطة. عندئذ تقوم المشاريع بتنفيذ الخطة المطلوبة منها بانتاج كل ما تستطيع انتاجه، ولكن هذا الانتاج لا يكون بالضرورة موجهاً نحو انتاج السلع التي يكون هناك طلب عليها. وهكذا فإنهم ينتجون سلعاً لا يكون هناك من هو بحاجة إليها، وذلك في حين لا يتم انتاج السلع التي يكون الشعب بحاجة إليها.

غالبريت: وهكذا مثلاً كان يتم صنع الجزم، ولا يتم صنع أحذية نسائية جيدة.

مينشيكوف: كانت المعامل تصنع الأحذية، ولكن ليس من النوع الذي يحتاجه الشعب.

ولكن السؤال: لماذا جرت الأمور على هـذا النحو؟ والجـواب: إنه لم يكن ليتم ذلك عن غباء أو رعونة. ولكن لأن المعامل تعمل تبعاً للكمية المفروضة عليها من هذا النوع أو ذاك من الأحذية. حقاً إن الأنصبة أو الكميات المحدد انتاجها كانت مصنّفة حسب أنواع الأحذية التي يحتاج إليها الناس، ولكن لم تكن تخصص للمعـامل الموارد الكافية لتتمكن من تحسين إنتاجها.

غالبريت: أتقصد بقولك هذا إنه السبب في تشكل الصفوف أمام المخازن؟

مينشيكـوف: أظن أن هـذا الـوضـع هـو أحـد أسبـاب التضخم الخفي، أو التضخم البطيء الذي تحدثت عنه. ولكن هناك أسباب أخرى.

غالبريت: أخبرني المسؤولون في مصرف الـدولة (المصرف المـركزي) لـديكم أن أي إصـلاح في الاتحـاد السـوفيـاتي يجب أن يهـدف إلى زيـادة الأجـور المنخفضـة والاستخدامات ذوات الأجور القليلة، وكذلـك تشجيع زيـادة الانتاجيـة. إن سياسـة كهذه من شأنها توليد حالة تصبح معها الـدخول أعـلى من قيمة المنتـوجات المتـوافرة. ذلك ما كنت أقصده من كلامي عن شكل التضخم في الاتحاد السوفياتي.

مينشيكوف: لا يوجـد سبب واحد بسيط يفسّر مـا هو خـطأ. ذكرت لـك أحد الأسباب، والمسؤولون في المصرف المركزي ذكروا لك سبباً آخر. إن ما أرادوا قوله هو أن المنشآت الاقتصادية لا تهتم بتخفيض كلف الانتاج، ذلك أنه من حيث المبدأ لا بد للخطة من أن توازن بين مقدار الأجور وحجوم المنتوجات التي يمكن شراؤهـا بواسـطة هذه الأجور. على أنه في الواقع نجد أن هناك عدم توازن مستمـر في مقاديـر الأجور. أي أن مقادير الأجور التي توزع فعلياً على العـمال تتجاوز الحـدود المحددة في الخـطة. والتساؤل: كيف يمكن تفسير مثل هـذا الوضـع؟ والجـواب: هو أن المنشـآت لا تهتم بالاقتصاد في استخدام القوة العاملة، لذلك يستخدمـون عمالاً أكـثر ويدفعـون أجوراً أعلى، وذلك لتشجيع العمال كي يزيدوا انتاجهم.

غالبريت: أعتقد أننا قمنا بعـرض مشاكـل الاشتراكية، ربما بـاستثناء إضـافة بعض الكلمات حول البيروقراطية. هل لديك ما تضيفه حول هذا الموضوع؟

مينشيكوف: هناك الكثير مما يمكن قـوله حـول البيروقـراطية. أظن أننـا إذا كنا تأخرنا في التخفيف من غلواء المركزية في التخطيط والادارة، فلأن هـذه المركـزية قـد ولدت طبقة اجتماعية بيروقراطية، وأي جهاز إداري يكون من الطبيعي أن يحـافظ على صـلاحياتـه. لعلنا نتحـدث فيما بعـد عن مختلف أشكال البـيروقراطيـة، وعن مختلف الدوافع النفسانية التي تدفع الفرد للبحث عن السلطة. ولكن ما دمنا أمام مسلمة هي نظام شديد التمركز أو المركـزية، فـلا مندوحـة من ظهور طبقـة اجتماعيـة مهمة تـدير

الاقتصاد من خلال المركزية هذه. وتتشكل هذه الفئة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي من عدد متزايد من الموظفين الكبار والمتوسطين الذين يعملون في الوزارات الاقتصادية والأجهزة المرتبطة بالتخطيط وتوزيع السلع.

غالبريت: يقدرون أن أجورهم حسنة، أليس كذلك؟

مينشيكوف: يحصل بعضهم على أجور جيدة والبعض الآخر يتقاضى أجوراً أقل. ولكن الأهم هو شعور بالاستقرار التام في مراكزهم، وأنهم يتمتعون، بالإضافة إلى أجورهم، بنوع من النفوذ الاجتماعي.

غالبريت: أيتمتعون بسلطة حقيقية؟

مينشيكوف: إن المركز الوظيفي بحد ذاته لا يعطي أية سلطة. على أنه عندما تكون هناك صعوبات اقتصادية فإنه يمكن للمركز أن يقترن بالسلطة.

غالبريت: ليتك تتابع تفسيرك، ذلك أن آليّة البيروقراطية تهمني كثيراً.

مينشيكوف: يقول غورباتشيف انه يوجد حالياً ١٨ مليون مواطن من أصل عدد السكان البالغ ٢٨٠ مليوناً - أي ١٥ بالمائة من السكان العاملين - الذين يشكلون هذه الفئة البيروقراطية. هذا لا يعني أنهم جميعاً بيروقراطيون، إذ منهم الاداريون الذين يشغلون مختلف الوظائف في الأجهزة الادارية. إنها لنسبة مرتفعة جداً بالنسبة إلى أي مجتمع.

تضخمت هذه الطبقة بعد عام ١٩٦٤، أي بعد الاصلاحات التي هدفت إلى إزالة المركزية. فقد أعيدت الوزارات إلى سابق عهدها وأخذت العديد من الذين كانوا يعملون في السوفناركوز. أخذ هؤلاء البيروقراطيون بتوسيع ودعم آلية أجهزتهم بغاية تأمين استمرارها وعدم امكانية زعزعتها عن عرشها. وأخذوا يعملون على جعلها أنه لا غنى عنها بنظر الرأي العام، والمذهبية أو الايديولوجية السائدة، كما أخذوا يعملون على اقناع أنفسهم بذلك.

وهكذا فقد قام البعض بانتقاد خروتشيف لأنه عمل على إحداث السوفناركوز وإزالة الوزارات. واتهم بأنه خلخل التخطيط المركزي وأضعف الاشتراكية. من المؤكد أن الوضع لم يكن كذلك لأن التخطيط المركزي لا يقتصر على وجود الوزارات لأنها لا تملك احتكار التخطيط المركزي.

ذلك أن المهمة الرئيسية للتخطيط المركزي تختلف عن الدور الرقابي الذي تقوم به الوزارات. فالتخطيط المركزي يهدف إلى التوقعات، والتنبؤ بالتطور الاجمالي للاقتصاد، وإلى التحديد الاجمالي للعلاقات بين العرض والطلب. كما أن من المهمات

الرئيسية للتخطيط المركزي وضع سياسة تنموية ومتابعتها في ما يتعلق بوسائل الانتاج، وبالتقدم الاجتماعي، وبشؤون الدفاع، مع أخذ الأولويات الأخرى بعين الاعتبار. إن هدف التخطيط المركزي هو توفير الوسائل والامكانات لتجميع الموارد في قنوات تبعاً للاستراتيجية أو الأهداف الاقتصادية الشاملة للبلد، وكذلك تأمين مراقبة تطبيق الخطة.

على أنه، وعلى مر الزمن، فإن الجزء الأكبر من الأعمال التي نفذها المسؤولون في أجهزة التخطيط المركزي وفي الوزارات لم تكن لتمت بصلة لتنبؤات الخطة الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة. كما أنها لم تكن مرتبطة بالمحافظة على ذلك التوازن العام الذي تحدثت عنه منذ قليل بين الدخول والعرض. فالنشاط اليومي لهؤلاء المسؤولين كان يرتكز على التقنين وتخصيص الموارد، بما في ذلك متابعة سير الانتاج. وبتعبير آخر، فإن الأجهزة المركزية والوزارات حلّت، بشكل ما، محلّ الآليات الطبيعية للسوق. أي أنها أرادت أن تتولى رقابة الفعاليات التي يؤمنها السوق في النظام الرأسمالي: المبيعات والمشتريات المباشرة للمنتوجات والسلع في ما بين الشركات أو المؤسسات. وإنه من الواضح إذا كانت المؤسسات قادرة على شراء ما تحتاج إليه، أو أن تبيع كما تريد كل ما تصنعه أو تنتجه بما يتجاوز العقود التي تربطها بالدولة، فإنها لا تكون بحاجة لأن تقوم بفعاليتها من خلال الوزارات أو أية أجهزة أخرى. وهكذا ترى أننا نواجه معضلة. فهذه البيروقراطية المركزية، بهؤلاء الـ ١٨ مليوناً، لم تعمل ما كان عليها أن تقوم به وتؤديه وفقاً لمبادىء الاشتراكية. إنها تريد أن تحلّ محل السوق، أن تقوم بمهماته، ولكنها لم تنجح في ذلك؛ وبكل بساطة، ومهما كانت النية الحسنة متوافرة لديها، فلم يكن هذا ممكناً.

غالبريت: سمعت منك ومن آخرين أن البيروقراطية تشكّل، بمعنى معيّن، الإجابة عن اقتصاد في حالة من الصعوبات بحيث لا يؤمن الانتاج والسلع والخدمات المطلوبة من الشعب. أهذا صحيح؟

مينشيكوف: نعم. تحدثت قبل قليل عن نظام يتخصص بموجبه كل شيء بصورة مركزية عن طريق البيروقراطية، نظام يكون كل شيء بموجبه مقنناً، نظام يكون بموجبه وجود خلل في الاقتصاد، أو عرض لا يستجيب للطلب، يشكّل مبرراً يدعى به للأخذ بمثل هذه السياسة. ونظراً لوجود نقص عام في المنتوجات والسلع هناك، فلا يمكن القول بإمكانية توزيعها بواسطة السوق، إذ لا بد من توزيعها مركزياً. ومن أجل تسيير الأمور وفقاً لذلك، لا بد من استخدام عمال لا تكون مهمتهم صنع السلع، بل الاكتفاء بتوزيعها.

غالبريت: فالتخصيص أو التقنين يتعلق إذن، وإلى حد معين، بفرط الطلب على المنتوجات أو الخدمات التي تحدثنا عنها قبل قليل. أليس كذلك؟

مينشيكوف: نعم. ولكن الناحية الأهم هي أن مثل هذا النظام يرمي إلى تكرار حالة الخلل وتجدُّدها في الاقتصاد. فبقضائه على الدوافع، يولد بصورة مستمرة وضعاً يتميز بعرض لا يتلاءم ولا يستجيب لطلب مفرط.

وبتعبير آخر، فإن البيروقراطية ـ البيروقراطية الاقتصادية كما قدمت وصفها ـ وعدم كفاية الموارد، عبارة عن ظاهرتين مترابطتين، تغذّي إحداهما الأخرى. فالبيروقراطية تغذّي عدم كفاية العرض، وعدم كفاية العرض يغذّي بدوره البيروقراطية.

غالبريت: اسمح لي أن أطرح عليك سؤالاً يتعلق بالخلفية الفكرية للبيروقراطية. وسبب السؤال هو ما كنت لاحظته بنفسي هنا في الولايات المتحدة: ففي المؤسسات أو الشركات المهمة، بما فيها الكبيرة جداً، يوجد اتجاه قوي في قياس الذكاء الحاد تبعاً لملاءمته لسير العمل القائم، وكذلك في قياس ذكاء الأفراد المطلوبين للعمل، أو الذين تكافئهم شركتهم، تبعاً لتشابه امكاناتهم الفكرية مع الأشخاص المعينين سابقاً أو المسؤولين عن تشجيع المبيعات. أهناك شبه بين ما أقوله وبين ما هو موجود في الاتحاد السوفياتي؟

مينشيكوف: بكل تأكيد. ذلك أن البيروقراطية هي نموذج من نظام ينتمي، بدرجة أقل أو أكثر، إلى المشروع ذاته، وتسير آليته بالطريقة ذاتها في مختلف البلاد، رأسمالية كانت أو اشتراكية. بالتأكيد هناك نقاط اختلاف بين وجودها في المجتمع الرأسمالي ووجودها في المجتمع الاشتراكي، ولكن ينجم عنها هنا وهناك نقاط محددة مشتركة. على أنه يجب عدم الانطلاق من فرضية أن كل بيروقراطية هي سيئة، بل الاعتراف فقط بأنه لا يمكن تأدية عمل منتج فعال في ظل بعض شروطها. لنحاول أن نضع أنفسنا مكان مسؤول في إحدى الوزارات. هناك عدد من المصانع يقع تحت مسؤوليته، وهو بدوره يتلقى أوامر من رؤسائه بانتاج سلعة معينة، ولكن قد لا تتوافر لديه الموارد الكافية لتنفيذ الأوامر. ذلك أن مصدر هذه الموارد يأتي من عدد من الوزارات، أو أنها قد تكون متوافرة لدى مصانع أخرى تتبع وزارات غير وزارته، وليس في قدرته أو من صلاحياته إصدار الأوامر لهذه المصانع أو هذه الوزارات. وأوامره لا تسري إلا على العاملين المرتبطين به. فما عليه والحالة هذه إلا أن يأمر مدراء المصانع المرتبطة به بصنع منتوج غير موصوف أو مطلوب في الخطة، ولكن يمكن أن يلبي الأوامر العليا التي صدرت إليه. ومن هذا المنطلق يطلب إلى مدراء المصانع الالتزام تماماً بما طلب صنعه. وهذا يعني أنه في ظل مثل هذه الظروف لا يمكن لمدير

المصنع أن يعمل في مصلحة المشروع الذي يقوده، وبالتالي لا يستطيع زيادة الفعالية والانتاجية.

غالبريت: فهو يعمل إذاً لمصلحة رؤسائه؟

مينشيكوف: نعم. ويسعى رؤساؤه دائماً إلى أن يسمّوا مدراء المشاريع ممن ينفذون ما يؤمرون به. وحتى إذا كان مدراء المصانع يعملون وفق مقاييس من الدوافع عن طريق تحقيق ربح أو زيادة الانتاجية، فإنهم يظلون ينظرون إلى أفواه رؤسائهم وما ستصدره من أوامر كما يقال في الاتحاد السوفياتي.

غالبريت: لنعد إلى مسألة كنا تعرّضنا لها. فعالية أو ديناميكية البيروقراطية. فهذا الموظف الآمر الذي يعمل في وزارة ما يقول لنفسه: «أنا المسؤول في النهاية، وسيطيحون برأسي إذا لم تكن هناك نتائج». ففي حالة كهذه، كيف له ألا يحتكر القدرة والسلطة كوسيلة للدفاع الذاتي؟

مينشيكوف: من المؤكّد أنه يسلك هذا السلوك. لنفترض مثلاً أن مصانع الفولاذ لا تنتج كمية الفولاذ التي حددتها السلطات المركزية. أي طرف سيكون موضع التأنيب؟ بالأولوية أجهزة الوزارات، وليس هؤلاء الذين يعملون في ميدان الانتاج. ومن ثم تقوم الوزارات بتوجيه اللوم للمكلفين بتسيير عملية الانتاج.

غالبريت: وهكذا يتمسك الموظفون في الوزارات بسلطاتهم وصلاحياتهم تحسباً لليوم الذي سيؤنبون فيه؟

مينشيكوف: هذا صحيح.

غالبريت: أود أن أسألك عن نقص آخر سمعت به ولم نتعرض إليه في حديثنا. عندما يعمل الاقتصاد في ظل شروط لا يلبي فيها العرض الطلب، يظهر ما يسمى الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل، أليس كذلك؟ فعندما لا يؤمن الوضع الاقتصادي بعض الخدمات، كتصليح السيارات مثلاً، فإن الأفراد الذين يعيشون على هامش النظام يقومون بتأدية هذه الخدمة مقابل أجر أو مكافأة. كيف تنظر إلى اقتصاد الظل هذا؟ أود أن أعرف رأيك.

مينشيكوف: إن وضعاً من عدم التوازن في الاقتصاد، وتخصيص الموارد عن طريق التقنين، وليس تبعاً لعامل السعر، يعتبر أرضاً خصبة لانتشار الفساد والرشوة والسوق السوداء، وبالتالي اقتصاد الظل. وليست هناك من وسيلة لإزالة هذه الآثار والنتائج. وبكل أسف أقول إنها كلها أصبحت من الصفات المميزة للاقتصاد السوفياتي، وبخاصة منذ نهاية الستينات.

غالبريت: لماذا بدأت هذه الظاهرة حينذاك؟

مينشيكوف: في الواقع، لا يمكن القول إن هذا الوضع ظهر خلال الفترة المشار إليها، ولكنه انتعش بحلولها. فبالقدر الذي تزداد معه السلطة البيروقراطية، يزداد عدم مرونة الاقتصاد، أي يشحّ العرض. وشيئاً فشيئاً تجد نقص العرض قد تناول كل القطاعات الاقتصادية. إن هذه الأمور مجتمعة أوجدت حركة واسعة نحو اقتصاد الظل.

غالبريت: ألم يكن وراء ظهور هذا الاقتصاد حاجة إلى المنتوجات الاستهلاكية وإلى الخدمات، وذلك إلى جانب عدم القدرة المتزايدة لنظام التخطيط في أن يؤمن ما يحتاجه المستهلك؟

مينشيكوف: هذا صحيح جزئياً، ولكن لا بد لي من القول إنه ليست هناك من علاقة بين وجود الاقتصاد بنوعه المشار إليه، وموضوع الاستهلاك والمستهلك في بعض الحالات. سأسوق لك مثالاً لا أدري إذا كنت على علم به، يتعلّق بحكاية القطن في أوزبكستان.

غالبريت: لا، لا علم لي.

مينشيكوف: منذ حوالى عام أو عامين نشرت الصحافة في بلدي معلومات مثيرة حول هذا الموضوع. فهناك وزارة بكاملها مسؤولة عن انتاج القطن في أوزبكستان، في آسيا الوسطى من الاتحاد السوفياتي. وعلى مرور سنوات، كانت هذه الوزارة تعرض قطناً «وهمياً»، قطناً لا وجود له، وذلك في حدود مليون طن سنوياً، أو أكثر. كان يقدم هذا القطن إلى معامل النسيج في جمهوريات أخرى في الاتحاد السوفياتي على أساس من الحسابات الوهمية وبعد رشوة مدراء هذه المصانع. وكان كل الموظفين المشتركين في عملية الاحتيال هذه يحصلون على دخول مرتفعة غير معلن عنها تضاف بالطبع إلى أجورهم الرسمية. إن هذه العملية الاحتيالية لا تخدم المستهلك. لم تكن أكثر من عملية احتيال أو لعبة كرة، إن صح تشبيهي هذا.

غالبريت: أكان هناك إذن قطن «وهمي» في اقتصاد «وهمي»؟

مينشيكوف: تماماً. وهناك أمثلة كثيرة مشابهة. فتجارة التجزئة لدينا، بما في ذلك في موسكو العاصمة، تحوّلت خلال سنوات إلى لعبة احتيال تقوم على عجز مختلق. إذ لم يكن هناك من عجز يرتبط بطبيعة الحياة الاقتصادية، ولكن اختلقت العجوز في الاقتصاد، أي بجعل العرض شحيحاً، لتحقيق غايات أخرى. فالمنتوجات التي لم تكن متوافرة للمستهلك العادي تباع بأسعار باهظة، في حين أن

أعضاء السلطات أو اللجان المحلية كانوا يقبلون الرشاوى ويتمونون بشكل مستمر بالسلع الاستهلاكية ومن أجود الأنواع.

غالبريت: أحاول أن أستشف بوضوح أكثر. فالمنتوجات تباع بأسعار باهظة. وكانت تتم اللعبة بسبب رشوة بعض أجهزة الرقابة في الحكومة المحلية عن طريق تزويدهم ببعض هذه المنتوجات.

مينشيكوف: تماماً. هكذا كانت تسير الأمور.

غالبريت: إنه لتدبير مفهوم ظاهرياً.

مينشيكوف: مفهوم جداً من الناحية الظاهرية ولكنه، كما تلاحظ، وإلى حد ما، نظامي وقانوني. فإذا أنت أخذت السلع الاستهلاكية ذات العرض غير الكافي وعوضاً عن أن تبيعها للمستهلكين من المواطنين قمت ببيعها إلى زبائن أنت تختارهم، وفي حدود الأسعار المحددة من قبل الدولة، كأن تبيعها للأجهزة البيروقراطية، فإنك لا تكون قد خرجت عن النظام والقانون، ولا يمكن أن توجه لك أية تهمة. ولكنك بالمقابل، وفي ما بعد، تحصل على دعم هؤلاء الموظفين من الفئة البيروقراطية الذين سيغطون تصرفاتك غير القانونية.

غالبريت: إن هذا الوضع يؤكّد ما كنا ذهبنا إليه من أن النظام يؤمن للمستهلك سيولة نقدية أو مقداراً أكبر مما يمكن إنفاقه في ظل ظروف عادية.

مينشيكوف: نعم، ولكن يمكن عرض هذه الأمور على الوجه التالي: هناك نوع من المشروع الخاص موجود ويعمل في ظل النظام الاشتراكي وداخله، ولكنه ليس من النوع الذي يعمل على تعادل العرض مع الطلب. ففي أغلب الحالات لا يساهم في زيادة العرض، كما أنه لا يشبع شروط الطلب بتقديمه كمية أكبر من المنتوجات المباعة بسعر أعلى. ولو أن الأمر كان على هذا النحو، فليس هناك من اعتراض أساسي على طريقة عمل النظام.

غالبريت: أريد أن أعرف رأيك حول مثال آخر قيل لي. فلديك سيارة، ولكنك تجد صعوبة في العثور على عمال مهرة لتأمين الصيانة. وهكذا يتجمع بعض الأفراد الذين يقومون خلال فترات فراغهم بهذه الصيانة بمختلف أشكالها ويقبضون أجوراً مقابل هذه الخدمات. أيمكن تسمية ذلك باقتصاد الظل؟

مينشيكوف: لا، ليس الأمر كذلك. إن هذه الحالة التي تصفها هي موضع الاجراءات القانونية المتخذة ضمن إطار أحد جوانب الاصلاحات التي تطبق حالياً بدفع من ميخائيل غورباتشيف. فإذا كان هؤلاء الأفراد يقومون بتأدية مثل هذه

الخدمات خلال أوقات فراغهم وليس خلال ساعات العمل النظامي ويقبضون مقابلها أجراً يشكِّل دخلاً إضافياً فليس هناك من إشكال أو اعتراض. ولكن اسمح لي أن أعطيك مثلاً أكثر واقعية عن اقتصاد الظل. هب أن أحداً جاء إلى مشغل لتصليح السيارات، مشغل تديره الدولة، وذلك لتصليح سيارته أو صيانتها. ولكنه وجد نفسه في صف طويل بعد الذين أتوا قبله. يقال له حينئذ أن يعود بعد أسبوع أو شهر أو شهرين. على أن هذا الشخص على استعداد أن يدفع زيادة لتأمين تصليح سيارته أو صيانتها في الحال. إن وضعاً كهذا يدخل، برأيي، ضمن إطار اقتصاد الظل، وذلك لأن الذين سيقدِّمون له هذه الخدمة لن يفعلوا ذلك على أساس قائمة الانتظار، ولكن لأنه سيدفع مبلغاً أكبر. أي أنهم سيقبضون مبلغاً أعلى من ذاك الذي حددته الدولة، وهذا يعني أنهم، ودون أن يدفعوا قرشاً، استخدموا لحسابهم موارد هي في الأصل ملك للدولة. وفي الوقت ذاته تكون الدولة مستمرة بدفع أجورهم الاعتيادية. إن مثل هذه الأمور تعبر بوضوح عما يسمى: الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل.

غالبريت: وتظل غير قانونية؟

مينشيكوف: غير قانونية، ويجب اعتبارها كذلك. ولا أظن أن مالك مشغل تصليح سيارات في الولايات المتحدة يسمح لأحد عماله أن يستخدم من دون مقابل أدوات المشغل لتقديم خدمات خاصة لزبائن على استعداد أن يدفعوا سعراً أو أجراً أعلى من الذي حدده بنفسه.

غالبريت: هذا معقول. وعندما زرت موسكو في الشهر الثاني من عام ١٩٨٧، قال لي أحد الأشخاص الذين يشغلون مركزاً مرموقاً في إطار السلطة الاقتصادية العليا: إنه بالقدر الذي أصبح فيه اقتصاد الظل مقنناً بدرجات واسعة، فإن ما كان يعتبر في الماضي من باب الفساد والرشاوى، أصبح يعتبر مقبولاً نظامياً. وأضاف: إن كل هؤلاء الذين أدخلت الصبغة القانونية على تصرفاتهم، وبالتالي تحويلهم إلى شرفاء، لم يكونوا براضين عن عملية الاصلاح هذه لأن عليهم الآن أن يدفعوا الضرائب. هل يمكنك تفسير هذه الناحية؟

مينشيكوف: هذا صحيح إلى حد ما. والذي جرى عملياً هو أن قانوناً صدر سمح بموجبه، خارج أوقات العمل الرسمي، بإمكان تقديم خدمات للمستهلكين أو الزبائن، وبصفة فردية أو شخصية، مقابل الالتزام من قبل الأشخاص الذين يؤدون هذه الخدمات بأن يدفعوا في ما بعد ضريبة على الأجر أو الدخل الإضافي الذي يحصلون عليه.

غالبريت: أهو قانون جديد؟

مينشيكوف: نعم، جديد. جرى التصويت عليه في الشهر الحادي عشر من عام ١٩٨٦، ووضع موضع التنفيذ في الشهر الخامس من عام ١٩٨٧. من المحتمل أن تكون الضرائب مرتفعة في بعض الحالات. ولكن الأهم في نظري أن أكثر العاملين الذين يؤدون ساعات إضافية خلال أوقات العمل المأجورة من قبل الدولة لا يكونون قادرين ـ فعلياً ـ على القيام بعمل خلال أوقات فراغهم. إنهم والحالة هذه يفضلون الطريقة القديمة التي سمحت لهم بالتهرب من دفع الضريبة ومضاعفة موردهم. إنهم يأخذون أجراً من الدولة، ويضيفون على هذا الأجر ما يربحونه مقابل الخدمات التي يؤدونها خلال وقت العمل المدفوعة أجرته من قبل الدولة.

غالبريت: أي أنهم يفضلون نظام اقتصاد الظل دون دفع ضرائب على تقنين النظام مع الالتزام بدفع الضرائب. أليس كذلك؟

مينشيكوف: هذا هو الوضع بالنسبة إلى بعضهم. وهذا أمر مفهوم.. من وجهة نظرهم.

غالبريت: حقاً، هذا أمر يمكن أن يفهم.

الفصل الرابع

غورباتشيف : إصلاحات أم ثورة ؟

(١)

غالبريت: توصف التغييرات التي تجري حالياً في الاتحاد السوفياتي أنها اصلاحات حيناً، وأنها ثورة حيناً آخر. وقد سمعتك تنعتها بالصفة الأخيرة. أهي إصلاحات أم ثورة، وأودّ أن أسألك ما الفرق بين هذه وتلك؟

مينشيكوف: يقولون إنها اصلاحات. ولكن، وكما قلت لك، أنعت أنا هذه التغييرات بأنها ثورة. ذلك أن هذه التغييرات لا تقف عند حدود التبديلات العادية في التنظيم الاقتصادي لمجتمعنا. إذ إن الأمر يتعلق بالأحرى بتحولات جذرية وعميقة، وذات أبعاد لا حدود لها. إنها في الواقع تغيير ثوري مفاجىء. إنها تهدف أساساً إلى تخليص الاقتصاد من عبء الهيمنة البيروقراطية، وتخليص نظامنا الاقتصادي من اقتصاد الظل الذي تحدثنا عنه، وتخليص اقتصادنا من مختلف أشكال الفساد والرشاوى والسوق السوداء. فإذا فعلنا ذلك، نكون قد فتحنا الباب عريضاً أمام المبادهة الفردية والجماعية، وذلك بربطها بميزات التخطيط المركزي.

غالبريت: أهذا ما تسميه إذن ثورة؟

مينشيكوف: يتعلق الأمر في الواقع بتشييد نظام جديد ليحل محل النظام القديم الذي وصفناه وحللناه في أحاديثنا السابقة.

غالبريت: دعنا نعالج هذا الموضوع بصورة أكثر انتظاماً. من الأشياء التي سمعتك تتحدث عنها سابقاً هي الحرية للمشاريع. كيف تعرّف مثل هذا المفهوم؟ هذا مع العلم أننا عندما نتحدث عن المشاريع نعني بذلك الوحدات الانتاجية.

مينشيكوف: تم التصويت مؤخراً على قانون، لدينا، تضمّن تعريفاً جديداً

للمشروع العامل في اقتصادنا، والهدف الرئيسي لهذا القانون الذي سيوضع موضع التنفيذ في الشهر الأول من عام ١٩٨٨ هو إعطاء المشاريع مزيداً من الحرية في اتخاذ قراراتها.

غالبريت: إذا أقمت في الاتحاد السوفياتي وحصلت على الجنسية السوفياتية، وهذا أمر قليل الاحتمال، هل أستطيع، إن شئت، إحداث مشروع؟

مينشيكوف: لا. من الممكن لأيٍّ كان أن يحدث مشروعاً فردياً صغيراً، ولكن القانون الذي أتحدث عنه يتعلق بالمشاريع الحكومية. ويتعلق خاصة بتطوير أنظمتها بحيث تكون أكثر حرية في اتخاذ قراراتها.

غالبريت: ماذا تعني بالدقة من كلمة حرية؟

مينشيكوف: بالدقة؟ إنها تعني أن المشروع يتمتع بالحرية بتخصيص الدخل الذي يحققه، وذلك بعد اقتطاع التكاليف والضرائب المتعلقة بنشاطه، لتوظيفه في تجديد وسائل انتاجه وتوسيع طاقاته الانتاجية، وفي الحوافز للعمال إضافة إلى أجورهم، وإلى إنفاقه في الميدان الاجتماعي.

غالبريت: والميدان الاجتماعي هذا يشمل المدارس وحدائق الأطفال. . .

مينشيكوف: حدائق الأطفال والمدارس والسكن والملاهي ودور السينما. . .

غالبريت: ولكنها دائماً هي البيروقراطية التي تقرر إحداث المشاريع؟

مينشيكوف: حقاً إن قرار الاحداث يعود إلى الوزارة التي تراقب تنفيذ الخطة. ولكن ما أن يبدأ المشروع نشاطه حتى يصبح حراً باتخاذ قراراته.

غالبريت: إنك لا تنصحني بالإقامة فوراً بالاتحاد السوفياتي إن كنت أرغب بإحداث مشروع؟

مينشيكوف: مرة أخرى إنك تتكلم عن المشاريع الفردية أو الخاصة، ولهذه التشريع الخاص بها. إننا نتحدث حالياً عن المشاريع العائدة للدولة. دعني أواصل الكلام حول هذا الموضوع.

فالاهتلاكات التي كانت توزع في السابق على أساس مركزي، أصبحت الآن في يد كل مصنع وباستطاعته استخدامها لتبديل أو تحديث وسائل انتاجه. أي أنه أصبح يتوجب على المشاريع، بشكل عام، أن تعمل على أساس تمويلها الذاتي. وبالتالي فهي لن تستفيد من التوظيفات والتثميرات التي تقرر مركزياً لتطوير وسائل الانتاج.

غالبريت: ولكن هل لمشروع أن يحدد أسعاره؟

مينشيكوف: هذا ممكن في بعض الحالات. أفضل الكلام فيما بعد عن آليّة تشكّل الأسعار.

غالبريت: إننا نميل إلى الاعتقاد بأن الحرية في تحديد الأسعار هي تقريباً ركيزة أساسية لنظام المشروع الحر.

مينشيكوف: لسنا بصدد إقامة نظام المشروع الحر. إن الأمر يتعلق فقط بإعطاء المشاريع العامة درجات أكبر في حرية اتخاذ القرار. إذ يجب ألا يغيب عن البال أن المشاريع الاشتراكية هي ملك الدولة، وإننا نحاول من خلال حوارنا تحديد درجة السلطة الممنوحة لها في حرية اتخاذ القرار.

غالبريت: لمدراء هذه المشاريع؟

مينشيكوف: لمدرائها وللادارة الجماعية النابعة من داخل المشروع. وهنا أريد أن أقول شيئاً عن التمويل الذاتي. فحتى الآن، كانت المشاريع، بمجمل فعالياتها تقريباً، تلجأ إلى السلطات العامة ليتم تخصيصها بتبديل استثماراتها أو تجديدها في وسائل الانتاج. أما من الآن فصاعداً، وبصورة عامة، فعلى المشاريع أن تؤمن ذلك من تمويلها الذاتي؛ وإذا كان هذا التمويل لا يكفي، فتلجأ إلى الحصول على تسهيلات مصرفية. أما التخصيص المركزي من ميزانية الدولة للتثميرات والاستثمارات فسيقتصر على المشاريع الحكومية التثميرية الكبرى.

غالبريت: أو ضمن إطار مبادهات جديدة؟

مينشيكوف: نعم. فيما يخص تمويل تشييد مصانع جديدة أو توسيع أساسي لمصانع قائمة أو قديمة.

غالبريت: من المهم جداً أن نفهم إذاً أن الأمر يتعلق هنا بممارسة الحرية في اتخاذ القرار ضمن نظام الاشتراكية، وضمن إطار ملكية الدولة والمشاريع الحكومية؟

مينشيكوف: من المهم أن نفهم أن الأمر يتعلق باستقلالية المشاريع العامة. ومن الممكن مقارنتها نوعاً ما بالاستقلالية التي تتمتع بها المشاريع العامة في بعض البلدان الرأسمالية. ففي الغرب، في بلد كفرنسا أو انكلترا، هناك بعض القطاعات المؤممة. والأمر هنا مشابه، وليس مماثلاً، ووجه الشبه هو أن المشاريع تستطيع أن تخصّص من مواردها التي تحقّقها ـ بعد اقتطاع تكاليف عمليات الانتاج والضرائب، من جراء بيع منتوجاتها للمشاريع الأخرى أو للمستهلكين ـ ما تجده ضرورياً لتطوير وسائل انتاجها. إنها حرة في اتخاذ القرار القاضي بتوزيع دخولها الصافية، وهذا هو الأمر المهم.

غالبريت: من الوقائع الكئيبة في عصرنا أن المشاريع العامة لفرنسا واسبانيا وايطاليا ـ وهي عديدة كما تعلم ـ تشكل عائقاً لاقتصادياتها. وتنظر إليها الحكومات الاشتراكية لهذه البلدان على أنها من قبيل سوء الحظ. هل هذا يقلقك؟

مينشيكوف: لا، هذا لا يقلقني. أعتقد أن هناك مبالغة في وصف العوائق الناجمة عن هذه المشاريع. إذ إن الكثير منها أصبح مربحاً. والدليل على أنها مربحة هو تسابق المستثمرين على التهامها عندما يعلن عن تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

غالبريت: أظن أن لي رأياً مختلفاً عن رأيك حول ما يحدث حالياً بهذا الخصوص.

مينشيكوف: ربما كان هناك بعض الحالات تظهر فيها هذه المشاريع غير مربحة. عندئذ تبقى في ملكية الدولة وإدارتها.

غالبريت: ليس هناك تسابق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على التهام صناعتي الفولاذ وبناء السفن في ايطاليا واسبانيا.

مينشيكوف: تمر هذه الصناعات في فترة من الركود طويل المدى حتى في الولايات المتحدة حيث هي ممتلكة تماماً من قبل القطاع الخاص.

غالبريت: أفضل القول: في الولايات المتحدة خصوصاً. إذ إن صناعة بناء السفن لم تكن لتوجد لولا سلاح البحرية الأمريكية.

مينشيكوف: أما بالنسبة إلى صناعة الفولاذ لديكم، والتي هي صناعة مهمة، فهي لم تكن مربحة جداً في السنوات الأخيرة. وهي بيد القطاع الخاص ولا علاقة للقطاع الحكومي بها.

غالبريت: لنعد إلى موضوع الاصلاحات لديكم. إن هذه الاصلاحات ستعطي مدراء المشاريع السلطة ليقرروا طبيعة الانتاج وحجمه وطرقه، وكذلك التثميرات الضرورية لتجديد وسائل الانتاج وتحديثها وتوسيع الطاقات الانتاجية. ماذا بقي إذاً لجهاز التخطيط؟

مينشيكوف: سيتم بصورة جذرية تقليص التدخل المركزي في مسيرة أعمال المشاريع. سيتم، بالمقابل، إجراء عقود خاصة تؤمن للدولة الانتاج المخصص لشؤون الدفاع والحاجات العامة أو الحكومية المركزية الأخرى، وعلى مختلف المشاريع ذات العلاقة الالتزام بتنفيذ هذه العقود.

غالبريت: أود أن أفهم هذا الأمر بوضوح أكثر من خلال تفسيرات تفصيلية. أيمكن ذلك؟

مينشيكوف: يقوم الغوزبلان (Gosplan) ـ وهو السلطة المركزية لشؤون التخطيط ـ في بداية كل عام، وبالتعاون مع الوزارات التي تعمل معه بتحديد حاجات الدولة في ميدان الدفاع، وفي مجال الاستثمار في الصناعات الثقيلة المركزية وفي مجال الاستهلاك الحكومي غير الدفاعي وهكذا.

ثم يجري توزيع العقود بين المشاريع ذات العلاقة في مختلف فروع الصناعة افتراضياً على أساس تنافسي. وبعد توقيع العقد مع المشروع، فإن صنع المنتوجات، موضوع هذا العقد، يصبح إلزامياً وذا أولوية. ولكن تنفيذه لا يحتكر جميع انتاج المشروع بل يكون ببساطة جزءاً منه.

غالبريت: زرت منذ سنوات مركز الجهاز المركزي للتخطيط (غوزبلان) لديكم، وهو في الواقع ضخم ومثير للدهشة والإعجاب. ولكن قل لي: هل ستتناقص أهميته بصورة أساسية عندما يجري تطبيق هذه الاصلاحات بالكامل؟

مينشيكوف: نعم. سيستمر الجهاز المذكور، وكذلك أجهزة مركزية أخرى في البقاء، ولكن جهاز موظفيها سيخفّض بدرجة جذرية.

غالبريت: من الصعب جداً لدينا في الولايات المتحدة تقليص حجم أية مؤسسة. أيمكن إجراء تقليص جهاز الموظفين لديكم بسهولة؟

مينشيكوف: تم ذلك فعلاً لدى بعض الوزارات. إن المشكلة تبقى بطبيعة الحال في قيام المجتمع بتأمين العمل للذين أصبحوا في حالة من البطالة. وسيتم توزيعهم إلى قطاعات أخرى، خصوصاً في ميدان الانتاج، ولكن من المفترض ألا يحولوا إلى قطاع الإدارة. هذا مع العلم أن غالبيتهم من المهندسين المهرة الذين يمكن لهم، ومن دون صعوبة، أن يجدوا أعمالاً أخرى.

غالبريت: وهل سيعارضون هذا التحول في نوع العمل؟ فالبيروقراطيون يفعلون ذلك كما تعلم.

مينشيكوف: لا أظن ذلك. في كل الأحوال هذا ممكن، ولكن ليس هناك من خيار أمامهم. أذكر أنك سألتني حول الأسعار منذ قليل. تقوم السلطات المركزية بتحديد أسعار عدد من المنتوجات الأساسية، وتبقى هذه الأسعار صالحة لفترة من الزمن. أي أن هذه الأسعار تكون ثابتة، ولكن لأمد معين حيث تتميز وبشيء من

المرونة المرتبطة بالخطة. والغاية هي تشجيع المشاريع لأن تسير في اتجاهات معينة ترتبط بالأهداف أو الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة.

غالبريت: ألا يكون من الأسهل ترك تحديد الأسعار لعامل العرض والطلب؟

مينشيكوف: ولكن الأسعار التي يحددها عامل العرض والطلب لا تعكس المحاور الاستراتيجية للتطور في نطاق السياسة الاقتصادية الشاملة. لنفترض أننا نريد اقامة صناعة معينة في منطقة ريفية، أو اختيار هذا المحور أو ذاك في التنمية. إن الأسعار القائمة لا تؤمن لنا وحدها المعلومات التي نكون بحاجة إليها لاتخاذ القرارات اللازمة. ذلك أن القرارات المتعلقة بالتثميرات في وسائل الانتاج وتجهيزاتها تتخذ عموماً على أساس الأسعار المتوقعة لفترة مقبلة. وهكذا فإن الأسعار التي تحددها السلطات المركزية ستستخدم كمؤشر لحاجات المجتمع في السنوات الآتية، وهذا بحد ذاته يشكل مرجعاً للتثميرات التي ستقرر مستقبلاً.

غالبريت: أتردد هنا الشعار الاشتراكي التقليدي القائل: إن السلطة العامة أو الحكومة هي أكثر ذكاء من تفاعلات السوق؟

مينشيكوف: بل أريد أن أقول إن السوق لا تشكِّل أداة معلومات كاملة.

غالبريت: بالطبع إني أتفق مع هذا التأكيد.

مينشيكوف: إن الشركات في النظام الرأسمالي لا تقيم مشاريعها التثميرية لعشر سنوات أو خمس عشرة سنة على أساس الأسعار الحالية. لا بد لها من تصور المستقبل والتنبؤ به. ذلك هو بالتمام الدور الذي تقوم به السلطات والأجهزة المركزية لدينا.

غالبريت: ولكن تبقى هناك فروق أساسية بين نظامينا. فمن جهتكم تدعون أن الأجهزة التخطيطية المركزية أكثر قدرة على تجهيز المعلومات والتنبؤ بها. لدي بعض الشكوك حول هذه النقطة.

مينشيكوف: لا أدّعي أنها بالضرورة أكثر قدرة. ولكني أؤكد أنه ليس من السهل على مشروع فردي أن يتنبأ بالتطورات المستقبلية، في حين أنه يمكن مقارنة عمل الأجهزة المركزية لدينا بالشركات الكبيرة لديكم، إذ تتوافر لدى الطرفين الامكانية على تجميع المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات لسنوات مقبلة.

غالبريت: أدرك ما تريد قوله. تكيّفون الاشتراكية على طراز شركة جنرال موتورز.

مينشيكوف: ليس بالضرورة جنرال موتورز، ولكن علينا أن نتعلم كثيراً من طريقة التخطيط التي تتبعها المنشآت الاقتصادية الضخمة في النظام لرأسمالي.

غالبريت: لا تأخذ ملاحظتي السابقة جدياً. دعني أسألك الآن ما هي الحوافز المتوافرة على صعيد المشروع لديكم؟ ما هي الدوافع لدى هذه المشاريع العامة القائمة والمملوكة من الدولة؟

مينشيكوف: إن الغاية من الاصلاحات إثارة اهتمام عمال المشاريع ومدارئها بنتائج أعمالهم، بمدى قدرة فعالية وانتاجية مصانعهم، وبتطوير نوعية الادارة. وبموجب القانون الجديد حول هذا الأمر سينتخب عمال المشاريع مدراء مصانعهم، كما أن هناك لجاناً عمالية في كل مشروع لمراقبة إدارة العمل.

غالبريت: دعنا نتوقف هنا لحظة. سبق لي أن سمعت شيئاً حول هذا الموضوع وأريد منك الاستزادة. أعرف أن العمال السوفيات نشيطون ويقظون، ولكن ماذا يحدث عندما ينتخب العمال مديراً يتّصف بالرقة والتساهل والمرونة. ألا تظن أن هذا ممكن؟

مينشيكوف: هذا ممكن.

غالبريت: لا أحب كثيراً العمل اليدوي، كما تعرف. ولو كنت عاملاً في مصنع سوفياتي، أظن أني سأنتخب المدير الأكثر لطفاً والأكثر تسامحاً تجاه الآخرين، شخصاً مثلك.

مينشيكوف: حسناً. ولكني لن أكون بشكل خاص متساهلاً وحليماً مع أشخاص مثلك. وفي كل الأحوال لا تنس أن القانون الجديد يشترط موافقة الوزارة ذات العلاقة على الادارة المنتجة.

غالبريت: يحتفظ النظام إذاً بحقه بالرقابة، الأمر الذي يمكّنه من معارضة انتخاب الرئيس الذي أفضله.

مينشيكوف: تسهر الوزارة على أن يكون الرئيس المنتخب من أهل الخبرة والكفاءة. وفي كل الأحوال لا أظن أن العمال سينتخبون مديراً كثير التسامح، وذلك لأن مرمى القانون جعل العمال يزيدون من تلقاء أنفسهم الاهتمام بنتائج عملهم. يهبون جهودهم لزيادة انتاجية المصنع، لأن كل دخل اضافي سيحققونه سيوزع عليهم كمكافآت تشكل إضافة معتبرة على أجورهم.

غالبريت: أفهم وجهة نظرك. تراهنون على أن العمال سيصوتون إلى جانب المدير الذي سيكون فعلاً قادراً على تحقيق الربح؟

مينشيكوف: إن المدير الذي لا يكون قادراً على تحقيق ذلك سيعمل على تخفيض مردودية المشروع وبالتالي إفلاسه. وهذا أمر احتاط له أيضاً القانون الجديد.

سيصبح العمال في حالة من البطالة. سيضيعون دخلهم، ويصبح الأمر مزعجاً للجميع، للإدارة كما للعمال.

غالبريت: يقودني هذا الكلام إلى نقطة أخرى: هل يتصور النظام الجديد إمكانية حدوث نوع من البطالة؟

مينشيكوف: نعم، ولكن البطالة التي تسمونها انتقالية، أي تلك الناتجة من الانتقال من مكان عمل إلى مكان عمل آخر. سبق أن ذكرت لك أن البعض في الاتحاد السوفياتي اقترح زيادة ادارية في نسبة البطالة بغاية وضع ضغط اضافي على العمال، أي بجعلهم أكثر انضباطاً في مصانعهم وأكثر اهتماماً في حسن سير العمل حيث يعملون.

غالبريت: تشبه هذه المحاكمة ما نسمعه في الولايات المتحدة من أن الفقراء بحاجة إلى أن يشكل الفقر حافزاً لهم. هل أصابتكم عدوى هذه الفكرة عن طريق المصادفة؟

مينشيكوف: لا، ليس الأمر كذلك. ثم إني أنطلق من فكرة أنه إذا لم يكن المشروع يسير بشكل حسن، فلا يكون هذا بالضرورة من خطأ العمال، قد يكون نتيجة لسوء إدارة الإدارة. وإذا أفلس المشروع، وأغلقت أبوابه، فإن العمال يكونون الضحية الأولى مع أنهم لا يكونون بالضرورة المسؤولين. والبطالة الناجمة عن هذا الوضع يتأثر بها بشكل خاص الذين قد يكونون أقل مسؤولية عن عدم مردودية المشروع. خذ، مثلاً، صناعة الفولاذ وعمالها في الولايات المتحدة. هل يتم إغلاق بعض شركات الفولاذ لديكم لأن العمال غير منتجين، أو لأنهم كسالى أو غير ماهرين بالدرجة المطلوبة، أو لأنهم لا يتقنون مهنتهم؟ على الأرجح، إن أغلبهم على درجة عالية من الانتاجية، وانهم يبذلون جهوداً شاقة، ولكن الأوضاع الاقتصادية العامة تضع القطاع الذي يعملون فيه في ظروف صعبة.

غالبريت: أوافقك على ذلك. إن صناعة الفولاذ لدينا في صعوبة، وذلك بسبب الادارة الأقل كفاءة، وكذلك بسبب الانتقال العام لهذه الصناعة نحو حوض المحيط الهادىء (اليابان وكوريا وتايوان).

مينشيكوف: بالعودة إلى الاتحاد السوفياتي والمحاولات المبذولة لاقامة نظام عقلاني، لا بد من التوضيح أنه يجب عدم اعتبار العمال مسؤولين عن أخطاء الموجهين، أمدراء المشاريع كانوا أم من طرف السلطة المركزية. هب أن جهازاً مركزياً للتخطيط أخطأ في تحديد مكان إقامة منشأة بحيث أدى الأمر إلى اغلاقها. لماذا والحالة هذه يتحمل العمال النتائج؟

غالبريت: أعتقد أن هذه طريقة عقلانية في النظر إلى الأمور. ولكن أيعني هذا أنكم لا تنظرون إلى البطالة على أنها عامل مشجِّع؟

مينشيكوف: لا، لا نعتبرها كذلك. بنظرنا إن نظام التشغيل الكامل هو النظام المرضي، هو النظام العادل اجتماعياً، إنه من منجزات الاشتراكية، ولا أعتقد أننا سنعدل عنه.

غالبريت: اسمح لي الآن لأتحدث معك عن فكرة ماركسية قديمة ذات طبيعة أقرب إلى أن تكون فلسفية. تكلم ماركس عن اغتراب (Alienation) العمال عن وسائل الانتاج. وهذا يعني أنه لا يمكن لأي عامل أن يعتبر نفسه مسؤولاً. أتظن أنه حصل في الماضي اغتراب بالمعنى الماركسي بخصوص هذا الموضوع، وأن انعدام العدالة هذه، هنا، سيتم تلافيه بواسطة الاصلاحات؟

مينشيكوف: عندما كتب ماركس حول الاغتراب، إنما كان يقصد اغتراب العمال عن وسائل الانتاج في النظام الرأسمالي، لأن رأس المال - أي وسائل الانتاج - في هذا النظام إنما تعود ملكيته لطبقة اجتماعية أخرى. فالمالكون يستغلون العمال، وبالتالي فالأخيرون لا يهتمون بالنتائج.

غالبريت: أتظن أن هذا الاغتراب وجد في الماضي في الاتحاد السوفياتي؟

مينشيكوف: نعم، وجد وضع كهذا. يذهب ماركس إلى أن احلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة يقود حكماً وآلياً إلى إنهاء حالة الاغتراب هذه. ولكن الذي حدث - وقد سبق أن أثير هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة عندما كان أندروبوف أميناً عاماً للحزب - هو أننا أدركنا أن الملكية العامة للمشاريع لا تجعل منها اشتراكية بصورة حكمية أو آلية، وذلك بالمعنى الكامل لهذا التعبير أو الاصطلاح. فمن الممكن دائماً أن يكون عمال هذا المصنع أو ذاك ضحية الاغتراب لعدم ترابط وتطابق مصالحهم الذاتية، المادية والمعنوية أو الثقافية، مع مصالح المشروع. فوظيفتنا إذاً هي السهر على المحافظة على توازن هذه المصالح، ومن خلال ذلك وبتجاوزه: أن نخدم مصالح المجتمع بكامله، إنه لأمر كثير الدقة والحساسية، وهو ما يجب معالجته في الاصلاحات المستقبلية.

غالبريت: كل هذا الكلام من باب العموميات كما يبدو. أيمكن أن تكون أكثر تحديداً في كلامك؟ تصور أني عامل وقل لي كيف ستتوصل إلى حل مشكلة اغترابي.

مينشيكوف: لنبدأ بالبداية، وهي التي يحق لك بموجبها أن تساهم في إدارة المشروع، وتنتخب هيئة الادارة التي تدير المعمل. كذلك تنتخب لجنة المشروع -

وأعضاؤها يمثلونك - التي تقوم بالرقابة على سير عمل الادارة يوماً فيوماً. إنك بهذه الصفة تشارك مباشرة وفعلياً بنشاطات المشروع.

ومن جهة ثانية فإن أجرك يكون مرتبطاً بما يسمى العقد الجماعي أو المشترك. إنه عقد بين المشروع وبعض المجموعات التي تعمل في بعض المشاغل أو تقوم ببعض المهمات. إن هؤلاء العمال يعملون معاً، بصورة مشتركة، وتجمع بينهم مصالح مشتركة في تحقيق انتاجهم. فإذا حققوا نتائج حسنة، حصلوا على زيادة في دخولهم، أي ليس فقط على أجورهم بل على مكافآت اضافية.

غالبريت: وهذا ما يسمى بالمشاركة بالأرباح؟

مينشيكوف: نعم. ولكني أسمي ذلك مشاركة في الدخول.

غالبريت: أفهم كراهيتك لاستعمال تعبير مشاركة في الأرباح.

مينشيكوف: لا، لا. إني أتكلم عن المشاركة في الدخول بمعنى أن جزءاً من دخول المشاريع يوزع على العمال. فبموجب القانون الجديد عن المشاريع، يتوافر نوعان من المشاركة في الدخول: المشاركة في الأرباح، والمشاركة في الدخول. والقضية هنا ليست مسألة تعابير، إنها آلية مطبقة.

غالبريت: لا بد لي من أن أقول لك إن هذا التمييز يبدو لي نظرياً بعض الشيء. ومع ذلك أود التوسع في هذه النقطة وأسألك أني لم أدرك هذه المسألة التي تتحدث عنها والمتمثلة بشعور العمال باندماجهم بمصانعهم إلى جانب الشعور بالاغتراب. ما أريد قوله هو أن عدداً من الناس في بلدكم وبلدي يذهبون إلى العمل في الصباح، ويعودون في المساء دون أن يتملكهم الشعور أنهم يتبعون لجهة ما، أو أنهم يشاركون بملكية المصنع الذي يعملون فيه. أرى أن مفهومك عن العمال أنهم أفراد متميزون، متفتحون للأفكار الاشتراكية أكثر مما هم في الواقع.

مينشيكوف: إن المشكلة الأساسية هنا ليست في جعلهم في واقع الأمر مشاركين مثاليين في إدارة المشروع، ولكن في جعلهم يهتمون بدرجات أكبر بنتائج عملهم، وأظن أن هذا الأمر ممكن عن طريق ايجاد حوافز جديدة. وبالمناسبة، إن مثل هذه التدابير مطبقة في النظام الياباني، وهي ذات نتائج فعّالة.

غالبريت: سأترك هذا الموضوع الآن لأني لا أريد أن تلاحقني حوله حينما نناقش الرأسمالية. باختصار سنناقش أمور النظام الرأسمالي. وخلاصة تساؤلي: ما هو دور السوق؟ قل لي بعض الشيء عما سيكون عليه الأمر بعد الاصلاحات.

مينشيكوف: أولاً، سيزداد دور السوق بمعنى أن كل مصنع عليه البحث عن

سوق لتصريف بعض منتوجاته. وهذا يختلف عما يجري حالياً في ظل النظام القديم حيث لم يكن المشروع مسؤولاً مسؤولية حقيقية عن تصريف منتوجاته وبيعها. فما أن يتم صنع المنتوجات، وتنفيذ الخطة المرسومة للمعمل حتى يعود الأمر إلى السلطة المركزية، إلى السلطة البيروقراطية التي تحدثنا عنها، بتوزيع الانتاج. لم يكن هناك أي حافز للمنشأة لبيع منتوجاتها أو البحث عن مشترين. أما بعد الاصلاحات، فسيوجه المصنع جهوده نحو السوق، وأيضاً نحو المستهلكين. كما يتوجب عليه أن يتموّن بالمواد اللازمة والتجهيزات الضرورية لعمليات انتاجه من مصانع ومعامل أخرى، وذلك بدلاً من أن يكتفي بتقديم طلب بحاجاته إلى السلطة المركزية. وهذا يعني أن السلطة المركزية لن تلبي هذه الحاجات للمصنع إلا في حالات نادرة بعد تطبيق النظام الجديد.

غالبريت: قل لي: هل ترى دوراً للدعاية ضمن النظام الجديد في ترويج بيع المنتوجات؟

مينشيكوف: أعتقد أنه لا بد أن يزداد دور الدعاية. إنها قائمة حالياً، ولكن دورها ثانوي جداً حتى الآن. لا بد من دراسة حاجات السوق، ليس فقط الحالية وإنما في المستقبل. لا بد للمشاريع من أن تبيع ٤٠ أو ٥٠ أو ٦٠ بالمائة من منتوجاتها، أي كل ما يفيض لديها بعد تنفيذ العقود التي عقدتها مع الدولة، كما سبق وذكرت. هذا، ونظراً لكون العقود مع الدولة لا تتعلق بالمنتوجات الاستهلاكية، فيتوجب والحالة هذه على المشاريع أن تزيد توجهها نحو المنتوجات الاستهلاكية لتتمكن من بيع منتوجاتها التي لا تكون موضع العقود مع الدولة.

غالبريت: فهمت من سياق الحديث أن اصلاحات غورباتشيف ستتجه أيضاً وبصورة مباشرة إلى التسويق في الأسواق الخارجية.

مينشيكوف: هذا صحيح.

غالبريت: قل لي. كيف سيتم ذلك؟

مينشيكوف: كانت صادرات الاتحاد السوفياتي في السابق تمر عبر مختلف أجهزة وزارة التجارة الخارجية، أما اليوم وفي ظل النظام الجديد فإن عدداً كبيراً من المشاريع يكون حراً بالبحث عن أسواق خارجية لبيع منتوجاته.

غالبريت: فمن الناحية العملية إذن إذا كنت مشترياً كبيراً للكافيار مثلاً، أو الملابس المصنوعة من جلد الفقمة (عجل البحر)، أو منتوجات بروليتارية أخرى من الاتحاد السوفياتي فيمكنني أن أتفاوض مباشرة مع المنتج؟

مينشيكوف: الحقيقة لا أعرف ما سيتم عليه الأمر بالنسبة إلى الكافيار. أرجح أنه لا بد من الاتصال بخصوص هذه المادة ببعض مؤسسات التجارة الخارجية نظراً لأن غالبية منتجيها متشكلة من صغار المنتجين. وفي كل الأحوال فإن قانوناً جديداً قد تم التصويت عليه بخصوص التجارة الخارجية، ويقضي بإحداث مشاريع مشتركة بين الاتحاد السوفياتي ورؤوس الأموال الأجنبية.

غالبريت: من الأفضل تأجيل الحديث عن المشاريع المشتركة بهذا المعنى لما بعد، أي عندما سنتكلم عن الرأسمالية وعن أشكال التعاون.

مينشيكوف: اضافة إلى ما ذكر، ستكون هناك امكانات أكبر للمشاريع لشراء بضائع من الأسواق الخارجية من الحصيلة التي ستحققها من الصادرات.

غالبريت: أهذا يعني أنها لن تكون مجبرة على إعادتها إلى الحكومة، بل أن تستعملها مباشرة؟

مينشيكوف: تستطيع أن تستعمل من تلقاء ذاتها جزءاً مهماً منها، وهذا سيزيد من المنافسة داخل الشبكة الاقتصادية لدينا. وبالمناسبة، إن هذا التغيير لعلى درجة كبيرة من الأهمية. فأثر زيادة أهمية الدور الذي سيلعبه عامل السوق في ظل النظام الجديد سينعكس في ازدياد التنافس بين الوحدات المنتجة. على أننا سنسهر على تجنيب اقتصادنا الحالات الاحتكارية التي تمكّن مصنعاً أو مجموعة صغيرة من المصانع أن تحدد أسعاراً أعلى لمنتوجاتها.

غالبريت: أأفهم من كلامك أن كل مصنع الآن يعمل قياساً على مصانع أخرى، وأن كلَّ مشترٍ يستطيع أن يختار بين منتوجات مختلف المعامل؟

مينشيكوف: ما أريد قوله إنك إذا أردت حالياً أن تشتري سلعة ما، لا تكون حراً في اختيار المصنع الذي ستتموّن منه. أما في ظل النظام الجديد فبإمكانك اختيار المصنع الذي تريد.

غالبريت: أفهم ما تقول، وهذا مهم جداً.

مينشيكوف: وأنا أيضاً أدرك أهميته، ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه علينا أن نطبقه بعناية.

غالبريت: ولماذا؟

مينشيكوف: لأن الاحتكارات تنشأ عن الاختصاص، كائنة ما كانت الصناعة. فكما تعرف، إن معاملنا تنتج على نطاق واسع، فإذا ما اتفق مصنعان على تأمين الجزء

الأكبر من منتوج معين، فإنك ستجد نفسك أمام حالة احتكارية تنعكس في آلية تحديد الأسعار.

غالبريت: قل لي: بالقدر الذي ستزداد معه المنافسة بين الوحدات المنتجة، أيمكن لأحد المعامل في ظل هذه الحالة أن يبيع إنتاجه بسعر أدنى من معمل آخر إذا قدر أن هذا أفضل له؟

مينشيكوف: كما أشرت إلى ذلك سابقاً، وإذا ما استبعدت المنتوجات الأساسية التي تحدد أسعارها الدولة، فإن بقية الأسعار ستتشكل وفق آلية السوق تبعاً لاتفاق البائع مع المشتري. فإذا كان هناك من مصنع قادر على تأمين انتاج سلعة بشكل أفضل وبسعر أدنى، فإنه يمكن له أن يفعل ذلك.

من الناحية العملية، إن عامل السوق هو الذي يحدِّد السعر. ولنتساءل: ما هي السوق، إنها ليست حيث يوجد المزارعون الذين يبيعون منتوجاتهم، أو عندما تشتري هذا النوع من الخضر أو ذاك، إنها في الحقيقة والواقع حيث تعقد الصفقات بين الوحدات الانتاجية، هنا تتحدد الأسعار، أي من خلال العقود التي تعقد مباشرة بين هذه الوحدات.

غالبريت: أريد أن أؤكد سؤالاً: هل يمكن لأي مشروع أكثر كفاءة ويرى فرصة لتوسيع سوقه أن يفعل ذلك بتخفيض أسعاره في ظل الاصلاح الجديد؟

مينشيكوف: بالتأكيد إذا كان الأمر لا يتعلق بمنتوجات حددت أسعارها من قبل الدولة.

غالبريت: دعنا الآن نسترح قليلاً.

الفصل الخامس

غورباتشيف: إصلاحات أم ثورة؟
(٢)

غالبريت: لنعد إلى الزراعة. ما هي الاصلاحات التي جاء بها غورباتشيف بخصوص الزراعة؟ وما المقصود بهذا الذي نسمعه عن دور المزرعة العائلية داخل المزارع الجماعية أو مزارع الدولة؟ وما هو رأيك ببلدك الذي يستورد كميات كبيرة من المنتوجات الغذائية مع أنه كان في الماضي مصدراً كبيراً لها؟

مينشيكوف: يعود السبب في ازدياد استيراداتنا من المنتوجات الغذائية إلى أن الاستهلاك الفردي ازداد بدرجات كبيرة عما كان عليه في روسيا القيصرية. والحق أن روسيا القيصرية كانت تصدر كميات كبيرة من الحبوب. ولاحظ أن انتاجنا الحالي من الحبوب بالنسبة إلى الفرد يعادل، أو أقل بقليل، من انتاج الولايات المتحدة. ولكن نشكو من ضياع كميات معتبرة وبخاصة بسبب سوء أحوال التخزين وعوامل أخرى.

أما بخصوص التغييرات التي تسأل عنها في النظام الجديد والعقود العائلية في القطاع الزراعي، فإن الأمر يقضي بأن تخصص كل أسرة بموجب عقد بقطعة أرض من أصل الأرض التي تملكها المزارع الجماعية أو مزارع الدولة، وتقوم هذه الأسرة بإدارتها وتأمين عملية الانتاج، وبالتالي تستعمل لمصلحتها الدخل الناشىء عن استثمار هذه القطعة من الأرض.

غالبريت: هل هذه خطوة إلى الوراء نحو ما نسميه المالك المستثمر للمزرعة؟

مينشيكوف: لا أظن أنها خطوة إلى الوراء.

غالبريت: إذاً هي خطوة إلى الأمام نحو مزرعة المالك المستثمر؟

مينشيكوف: نعم هناك محاولة ضمن النظام لتخفيف الشعور بالاغتراب عن

وسائل الانتاج تستهدف في هذه الحالة المزارعين الأعضاء في المزرعة الجماعية.

غالبريت: إنني أقبل تصحيحك.

مينشيكوف: بالمناسبة، فقد وضع هـذا الاصلاح مـوضع التـطبيق في السنوات القليلة الأخيرة، وقد برهن عن كفاءته.

غالبريت: هل أفهم مجدَّداً أن المزارع وأفراد أسرتـه يتصرفون بحـرية بـإنتاجهم ويستطيعون بيعه على الوجه الذي يريدون؟

مينشيكوف: نعم. هذا صحيح بالنسبة إلى المزارع وأفراد أسرته. وهـو صحيح أيضاً بالنسبة إلى المزارع الجماعية ومزارع الدولة. فهذه المزارع تستطيـع أن تبيع جـزءاً مهماً من انتاجها ـ أي ما يفيض لديها بعـد أن تكون قـد أدت التزامـاتها العقـدية تجـاه الدولة ـ بأسعار غير محددة من أية جهة كانت.

غالبريت: عنـدما ذهبت إلى مـوسكو، وجـدت نوعـين من الحوانيت التي تبيـع المواد الغذائية: الأول تديره الدولة حيث الأسعار منخفضـة نسبياً، والنـوع الثاني هـو هـذه السوق حيث المـزارعون، أو بـالأحرى نسـاؤهم، يبيعـون منتـوجـات مـزارعهم العائلية بأسعار أعلى بدرجات معتبرة. هل ستستمر المزارع العائليـة ببيع محـاصيلها في الأسواق أو أنها ستبيعها...

مينشيكوف: يمكن للمزارع العائلية الاستمرار بالبيع في الأسواق أو عن طـريق التعاونيات. وبالمناسبة لا بد من المـلاحظة أن هؤلاء المـزارعين لا يبيعـون في الأسواق محاصيل مزارعهم فقط، ولكن أيضاً محـاصيل الكـولخوزات(*) والمـزارع الجماعيـة. إن جزءاً مهماً من محاصيل الكولخوزات يباع بهذه الطريقة.

غالبريت: ألهذا السبب يطلقون اسم الأسواق الكولخوزية؟

مينشيكوف: نعم. وتجري محاولات الآن بزيـادة مقادير المحاصيـل من المزارع الجماعية، وعرضها ليس في أسواق الكولخـوزات فقط، وإنما في أسـواق المدن، أي في أسـواق خاصـة تنظم لهـذه الغايـة يمكن أن تبيع فيهـا الكولخـوزات انتـاجهـا مبـاشرة للجمهور.

غالبريت: سمعت أن أهم المشاكل التي واجهت الزراعة السـوفياتيـة في الماضي كـانت عدم القـدرة على تمـوين المـزارع بـالأدوات والتجهيـزات الـزراعيـة، بمـا فيهـا السمـاد، أو عدم القدرة على تأمين تراكتورات تعمل بشكل جيد، وعدم الكفـاءة في

(*) مزارع تعاونية في الاتحاد السوفياتي.

عمليـة شراء وبيع المنتـوجات الـزراعية. كيف عـولجت هذه المشـاكـل، أو كيف تمت معالجتها؟

مينشيكوف: إن الهدف الآن أن يتم شراء التراكتورات والسماد وبقية مستلزمات الانتاج التي تحتاجها المزارع من الـوحدات التي تنتجهـا، وبهذا يتم معـالجة المـوضوع ضمن اطار السوق.

سنتـابـع الحـديث عن دور السـوق فيـها بعـد، عنـدمـا سنتكلم عن مستقبـل الاشتراكية. ولكن دعني أقل لك، وبمنـاسبة مـا قلناه عن السـوق الزراعيـة، إن هناك اقتراحات بتوسيع دائرة اللجوء إلى السـوق لتشمل ميـادين أخرى كـالخدمـات الطبيـة وأجور المساكن.

غالبريت: اقتراحات بدفع أجور الخدمات الطبية؟

مينشيكوف: نعم، وكذلك زيادة أجور السكن. ذلك أن هذه الأجور منخفضة لأنها مدعومة. على أني لست من أنصار هذه التغييرات. إذ لا أعتقد أن المواطنين عـلى استعداد ليدفعوا مقابل هذه الخدمات. وأرى أنه يمكن تحسين نوعية الخـدمات الـطبية والمساكن عن طريق زيادة الاستثمار المباشر فيهما بدلاً من زيادة الأسعار على المواطنين. ذلـك أن المواطنـين يدفعـون الضرائب للدولة، ويمكن للدولـة أن تعمل عـلى تحسـين الخدمات الطبية من مواردها هذه.

غالبريت: يمكن عقد مقارنة بين ما تعرضه وبين التدابير التي تلقى تفضيـلاً من قبل الشعب الأمريكي، إذ في بلدي أيضـاً لن يتلقى الناس، بـرضى، زيادة تكـاليف العناية الطبية.

مينشيكوف: النقطة الأساسية هي أنه إذا تم استيفاء ثمن لقاء الخدمات الطبيـة وبقية الخدمات، والمقدَّمة حالياً مجاناً من قبل قطاع الخدمات العامـة، وإذا زدنا أجـور السكن، فـإن هذا يتـطلب زيادة الأجـور ويتضمن عبئاً إضـافياً عـلى كاهـل المنشـآت الاقتصادية. وهذا سيشكل نوعاً من الحلقـة المفرغـة، ولا أرى كيف سيؤدي إلى تغيير أي شيء نحو الأفضل.

غالبريت: أتريد أن تقول إن الاقتصاد المختلط يوافقكم؟

مينشيكـوف: لا، إني راضٍ أن تكون الخـدمات الصحيـة مجانيـة تقريبـاً، وأن تكون أجور السكن منخفضة، وهذا يرغب فيه معظم المواطنين حالياً.

غالبريت: أيؤدي رفع أجور السكن إلى خلخلة النظام بدرجات كبيرة؟

مينشيكوف: عملياً، ستكون النتائج كذلك، ولا أرى فائدة من ذلك اطلاقاً.

غالبريت: لنلخِّص جوهر حديثنا: أيكون صحيحاً القول إن إصلاحات غورباتشيف تهدف أساساً إلى تشجيع المبادهة الفردية ضمن إطار اقتصاد اشتراكي؟ أيمكن اعتبار هذا التعريف صحيحاً؟

مينشيكوف: نعم. أظن ذلك. وأعتقد أنه يلزمنا عدد أكبر من الوحدات الانتاجية الفردية لتلبية طلبات المستهلكين وحاجاتهم إلى السلع والخدمات، وذلك في القطاعات التي لا تستجيب فيها الوحدات الانتاجية للقطاع العام لتأمين هذه الحاجات بشكل مرض. لا بد من تعريض الوحدات الانتاجية للقطاع العام إلى درجة أكبر من المنافسة مع الوحدات الانتاجية الفردية، وإننا بهذه الطريقة سنحصل على زيادة في عرض السلع والخدمات.

غالبريت: أريد أن أترجم ذلك بتعابير واقعية: لو أصبحت مواطناً سوفياتياً، فلن أتمكن من إحداث معمل لصنع الدراجات أو السيارات. ولكن هل أستطيع أن أنشيء ورشة لإصلاح السيارات وصيانتها، هل أستطيع إدارة محل لتنظيف الثياب أو مطعم؟

مينشيكوف: إذا كنت فرداً، يمكنك أن تتشارك مع آخرين بإحداث تعاونية أو شركة أشخاص لتمارس العمل في القطاع الذي تختاره، أو أن تعمل لحسابك.

غالبريت: أمن الضروري أن أحصل على إذن يسمح لي بهذه الممارسة؟

مينشيكوف: إن الأمر المهم قبل كل شيء هو أنك لا تستطيع استئجار قوة عمل لديك.

غالبريت: هل أحتاج إلى إذن حكومي لأفتح مطعمي؟

مينشيكوف: يلزمك إذن حكومي، وعليك أن تدفع رسوماً للحصول عليه.

غالبريت: من الناحية العملية، كم يلزمني من الوقت للحصول على هذا الإذن؟

مينشيكوف: من الناحية العملية، لا أظن أن ذلك يتطلَّب وقتاً طويلاً، وذلك اعتباراً من الوقت الذي تكون مستعداً لدفع الرسوم اللازمة.

غالبريت: كم يكلف ذلك؟

مينشيكوف: يكلف غالياً. وفي كل الأحوال فإن الأمر يتعلق بنوع المشروع الذي تريد إحداثه. فالرسوم تختلف باختلاف المشاريع، كما ان طريقة الدفع تختلف. إذ يمكن أن تدفع نسبة ثابتة في العام للحصول على إذن للقيام بمشروع فردي أو يمكن

أن تدفع ضريبة على الدخل الناجم عن ذلك.

غالبريت: ألا يعني هذا، ورغم الاصلاحات، أن هناك عدم رغبة في تشجيع الفرد لأن يعمل لحسابه؟ فهو لا يستطيع استئجار قوة عمل، وعليه أن يحصل على إذن للقيام بعمل فردي وأن يدفع رسماً عالياً للحصول على الإذن. ألا يظهر ذلك عدم رغبة كبيرة من قبل السلطات؟

مينشيكوف: إن المشاريع الفردية التي تستأجر عمالاً هي مشاريع رأسمالية، والقانون في الاتحاد السوفياتي لا يسمح بذلك. ومع ذلك هناك حالة واحدة استثنائية: وهي مشاريع المشاركة مع رأس المال الأجنبي. يمكن اعتبار مثل هذه المشاريع أنها تمثل نوعاً من الاشتراكية ـ الرأسمالية المختلطة من حيث مشاركة الرأسمالي الأجنبي مع المنشآت الاشتراكية السوفياتية.

غالبريت: السؤال الآن لماذا لا تسمحون، ودون المس ببنيان النظام الاشتراكي بجمله، لفرد في أن يفتح مطعماً ويستخدم بضعة عمال، أو أن يفتح حانوت تنظيف ثياب ويستخدم مساعدين؟ إنهم يفعلون ذلك في هنغاريا، وفي بولندا. فلماذا لا تسمحون بذلك في الاتحاد السوفياتي؟

مينشيكوف: إننا لم نعرف المشروع الخاص منذ العشرينات ويوجد عدم رغبة لدى الشعب السوفياتي للسماح بذلك مرة أخرى.

غالبريت: ألا يوحي ذلك بأن الاتحاد السوفياتي منغلق نوعاً ما على نفسه تجاه هذه الأمور؟ ومن ثم، ما هو الضرر الذي يمكن أن يلحقه فرد ما بالمبادىء الكبرى للدولة الاشتراكية في حال فتحه مطعماً أو محل تنظيف ثياب؟ ما أظنكم تخشونه كرأسمالي، أليس كذلك؟

مينشيكوف: ما أن تعم مثل هذه المهن، حتى نرى أنفسنا وقد ظهرت لدينا طبقة اجتماعية جديدة من صغار الرأسماليين.

غالبريت: ولكن عددهم سيظل ضئيلاً.

مينشيكوف: سيكونون طبقة صغيرة، ولكن رأسمالية.

غالبريت: أفهم أن تخشوا ظهور شخص مثل بون بيكنز (Boone Pikens) (اسم رأسمالي نفطي كبير في الولايات المتحدة ترأس شركات وحارب شركات نفطية كبرى عام ١٩٨٣)، ولكن لا أفهم تخوفكم من صاحب مشروع يفتح محلاً صغيراً.

مينشيكوف: إننا لا نخشاه إذا عمل مع أفراد أسرته أو كان شريكاً لآخرين.

ولكن ما أن يبدأ باستئجار العمال، فما من أحد يعرف أين سيتوقف. يبدأ باستخدام خمسة عمال، وغداً عشرة، وبعد سنتين يمكن أن يصبح لديه مائة عامل يعملون لحسابه. وبذلك نكون قد اتبعنا الطريق التي سلكتها الرأسمالية في الماضي. وأنا لا أرى أن هناك فائدة من العودة إلى الرأسمالية، إذا كانت الاشتراكية تحقق ميزات أكثر وإذا أصبحت قادرة على أن تعمل بكفاءة أكبر.

غالبريت: أفهم وجهة نظرك، أنك تقول أن لديك التزاماً لاهوتياً قوياً تجاه الاشتراكية.

مينشيكوف: لديَّ التزام قوي تجاه الاشتراكية.

غالبريت: هل أزعجك استعمالي تعبير «لاهوتي»؟

مينشيكوف: لدينا القناعة أن احدى ميزات الاشتراكية هي أنه إذا عمل ناس لحساب آخرين فإنهم سيشعرون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. فهناك فارق بين المالكين والعمال والغني والفقير. ولا أجد أي مبرر لإعادة الفوارق السابقة بين الغني والفقير في حين كانت ازالتها أحد المنجزات الكبرى لثورتنا.

غالبريت: لن ألحّ في الحديث عن هذه النقطة، سوى الاشارة إلى أنه يبدو أنكم لا تعترضون أن يعمل موظف تحت إمرة موظف آخر، وأن يعمل بيروقراطي تحت إمرة بيروقراطي آخر.

مينشيكوف: ولكن البيروقراطي لا يحقق بالضرورة نفعاً مادياً من جراء أن يعمل لديه بيروقراطي آخر. وإذا ما تحقق هذا النفع، يصبح الوضع غير مشروع.

غالبريت: أوافق، وأسحب قولي. هناك أسئلة أخرى أودُّ طرحها عليك بخصوص الاصلاحات.

مينشيكوف: بالتأكيد إسأل. ولكن دعني أولاً أعود إلى المسألة التي كنا نعالجها: يمكن اقامة مشروع تعاوني من عشرة أشخاص فقط. وهذا لا يختلف كثيراً عن المشروع الفردي، عن مشروع يستخدم فيه رب العمل اليد العاملة. ما هو الفرق؟

غالبريت: ما أعترف به هنا، ورغم الاصلاحات، هو أني اصطدم دائماً بجدار لا يمكن خرقه، اسمه الاشتراكية.

مينشيكوف: في الواقع أن الاشتراكية عبارة عن سور متين الأركان، وهذا ما يفسر طبيعة الاصلاحات التي تشكّل محاولة غايتها تطوير الاشتراكية، وذلك انطلاقاً من الميزات التي حققتها، وليس للقضاء عليها والعودة إلى الرأسمالية. إنك على حق. وأعتقد أنك لمست بتساؤلاتك جوهر هذه الاصلاحات.

غالبريت: أود أن أطرح عليك سؤالاً أو سؤالين للانتهاء من هذا الموضوع. عندما نبحث هذه الاصلاحات تبدو إحدى الظواهر واضحة. إنكم تسمحون للعديد من الناس أن يجنوا ثمار مشاريع الخدمات ما داموا لا يستخدمون عمالاً آخرين، وثانياً لا يصبحون مستغلين للجماهير. إنكم توسعون من دور المصلحة الشخصية. ألا توجد هنا إشكالية في محاولة التوفيق بين أخلاقية المنفعة الشخصية وأخلاقية الاشتراكية، أي أخلاقية الافتراض بأن الجميع يعملون للمصلحة العامة. إنني أطرح هذا السؤال لأنه توجد لدينا بعض التجارب السلبية في الولايات المتحدة. فهناك بعض الناس يستغلون، كل عام، أخلاقية المصلحة الشخصية على صعيد الحكومة المحلية وحكومة الولاية، والحكومة الفدرالية ويعتبرون مناصبهم السياسية وسيلة لجمع المال. ونحن نسمي ذلك فساداً. والآن وأنتم توسعون نطاق المصلحة الشخصية في الاتحاد السوفياتي، ألن تواجَهوا بإشكالية مماثلة؟

مينشيكوف: لا أعتقد ذلك. لا أرى بأنها تكون اشكالية لأن الاشتراكية تماماً كالرأسمالية تقوم على المصلحة الشخصية. فالعامل لا يعمل لأجل منفعة المجتمع الاشتراكي ككل، عليه أن يعمل لنفسه، كما أنه يعمل لنفسه. فالمبدأ الأساسي للتوزيع في المجتمع الاشتراكي هو أن السلع والخدمات يتم توزيعها استناداً إلى العمل الذي يقدمه الفرد. لذلك ومن حيث المبدأ كلما عمل بشكل أحسن ازداد دخله وزادت مكافأته. فمصلحته الشخصية هي اشباع حاجاته. والمشكلة تكمن في التوفيق بين هذه المصلحة الشخصية ومصلحة الدولة ككل أو بين مصلحة المشروع من جهة ومصلحة المجموع من جهة أخرى. كيف يمكن التوفيق والتنسيق في العمل معاً؟ هنا تكمن الصعوبة.

غالبريت: إنك تعترف إذاً بوجود صعوبة؟

مينشيكوف: نعم، ولكنها توجد على صعيد مختلف عن ذلك الذي تفترضه. فإذا جعلنا العامل يهتم بنتائج عمله وانتاجيته، ولو لم يكن، شخصياً، مالكاً لمختلف وسائل الانتاج التي تظل في ملكية الدولة، فسيتكون لديه الاحساس بأن وسائل الانتاج هذه تعود إليه إلى حدٍّ ما. إنه مالك مشارك للمشروع، ويحصل على جزء من الدخل أو من الأرباح التي يحققها المشروع، كذلك تعود إليه بمعنى معينٍ ملكية مواد وتجهيزات المشروع الذي يعمل فيه. فهذه ليست ملكية لأحد كما يمكن أن يظن إذا شعر بالاغتراب تجاه هذه المواد والتجهيزات أو شعر بعدم الاهتمام بما ينتجه المشروع. إنه إذا فكر بشخصه فقط، وإذا أراد أن يجني أكبر ربح ذاتي من وراء عمله، فإنه سيقوم بسرقة الأدوات العائدة لمصنعه. يمكن له أيضاً أن يقوم خلال ساعات العمل الرسمي بأعمال أخرى لحساب أشخاص آخرين مستخدماً الآلات والتجهيزات التي

هي ملك الدولة. وهو هنا إنّما يعمل بدافع المنفعة الشخصية، أو بالأحرى بدافع الأنانية، وليس ضمن نطاق مصلحة المصنع أو المجتمع. لعلّ مشكلتنا مماثلة لمشكلتكم، ولكنها تطرح على صعيد مختلف. أظن أنك إنما كنت تقصد الأفراد الذين يملكون موارد ذاتية، ويدخلون في خدمة الدولة وهم من أهل الفساد والرشوة. أصحيح هذا؟

غالبريت: نعم، هذا ممكن. ولكن أريد أن أكون أكثر دقة في تساؤلاتي. لنفترض أني أقيم في الاتحاد السوفياتي وأفتح مطعماً وأصبح غنياً. كيف يمكن أن ينسجم ذلك مع الإطار الاشتراكي؟ هل ستسمحون لي أن أصبح ثرياً جداً؟

مينشيكوف: كيف يمكن أن تصبح غنياً جداً من جراء إدارتك لمطعم بشخصك أو على الأرجح بمساعدة زوجك. الناس لا يصبحون أغنياء نتيجة إدارتهم لمطعم عائلي.

غالبريت: ألا تعتقد إذاً أن هذا الأمر يعتبر إشكالاً؟

مينشيكوف: لا أعتقد بأنها مشكلة جدية. يصبح الناس أثرياء في الأساس، نتيجة التحكم أو المضاربة بأموال الآخرين.

غالبريت: أريد الآن أن أسألك عن العلاقة بين الاصلاحات ـ العلنية (الشفافية) Glasnost ـ والديمقراطية السياسية. ما هي العلاقة بينهما؟

مينشيكوف: إن العلنية، أي الانفتاح على الناس والديمقراطية يعتبران وسيلتين أساسيتين ومهمتين للحد من سلطة البيروقراطية، ومنع الاستمرار في تحقيق المصالح التي لا تعتبر في مصلحة المجتمع والبلد. تتعلق العلنية طبعاً بالناحية السياسية، ولكنها كما تظهر حالياً في أجهزة الاعلام السوفياتية، فإنها تركز بدرجة كبيرة على السلبيات المختلفة في إدارة النظام الاقتصادي.

غالبريت: تشكل إذاً جهازاً نقدياً جديداً؟

مينشيكوف: إنها تمثّل نظام مراقبة جديداً لأعمال السلطات المركزية والمحلية، يمكن، بالاعتماد عليه، توجيه النقد إلى هذه السلطات عن أعمالها السابقة والحاضرة. ذلك أن هناك العديد من الحالات التي تتدخل فيها السلطات المحلية في الأعمال اليومية للمزارع الجماعية، أو حتى المزارع الخاصة.

غالبريت: وهكذا أصبحت هذه السلطات عرضة لانتقاد الرأي العام؟

مينشيكوف: نعم، مع توجيه انتقادات حادة. فقد نشرت خلال هذا الصيف

مقالات تنتقد السلطات والادارات المحلية بأنها لم تكن نشيطة في تشجيع المبادهة الفردية في القطاع الزراعي وقطاعات أخرى. ذكرت المطاعم كمثال عن المشاريع الفردية. كانت السلطات المحلية تتصرف بأسلوب بيروقراطي في عديد من الحالات مع هذا النوع من المشاريع. اتبعت سياسة مآلها منع المبادهة الفردية الحرة من أن تظهر، وذلك برفض تقديم المعونة اللازمة لهذه المطاعم أو الورشات الفردية لإجراء التصليحات، إضافة إلى أنها فرضت ضرائب عالية جداً على الخدمات الفردية، وبشكل عام على كل أشكال النشاطات الفردية. لهذا تعرّضت للكثير من الانتقادات.

غالبريت: أيعني هذا أن العلنية هذه أصبحت أداة من أدوات الاصلاحات الاقتصادية؟

مينشيكوف: أعتبرها من أدوات الاصلاحات الاقتصادية، وأعتقد أنها تمثل جهداً واعياً لتوسيع نطاق الديمقراطية. إنها إحدى الأمثلة عن هذا الجهد، شأنها شأن انتخاب إدارة المصانع كما ذكرت سابقاً، فهذه الأخيرة تشكل نوعاً من التسوية. فمدير المنشأة يجب أن ينتخب من قبل العمال، ولكن لا بد من موافقة الوزارة على تسميته. هذه تسوية، نوع من التسوية بين مصالح الأجهزة المركزية للتخطيط ومصالح العمال. إنها تشكل جهداً واعياً للتوفيق بين مصالح كل العاملين في المنشأة ومصالح الدولة. ومن أسباب فشل الاصلاحات الاقتصادية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات هي أنها لم تصاحب بانتشار الديمقراطية. فالديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية هما بالضرورة متكاملتان.

غالبريت: هل نسينا ملامح أساسية أخرى لاصلاحات غورباتشيف، أم تظن أننا غطّينا الموضوع بما فيه الكفاية؟

مينشيكوف: أظن أننا عرضنا الموضوع بالدرجة الكافية.

الفصل السادس

تحليل الرأسمالية

مينشيكوف: عرضنا حتى الآن بعض النجاحات والمشاكل التي تواجه الاشتراكية المعاصرة. والآن جاء دور الحديث عن الرأسمالية. ما هو تقديرك لمحاور تطور الرأسمالية خلال العقود الأخيرة؟

غالبريت: لا بدّ أنك قابلت العدد الكافي من المدافعين عن الرأسمالية لتسمع مني أيضاً أنها النظام الكامل الذي لا يعرف أية مشكلة، وأن المستقبل يتمثل فيها من دون شك[1].

مينشيكوف: الحقيقة أني كنت أنتظر سماع مثل هذه الأحكام لدى قدومي لمناقشة هذه المسائل معك. ولكن، أيمكنك أن تزيد في شرح ما تريد قوله؟

غالبريت: ما دمت مصرّاً، سأستجيب لطلبك. لدينا عدد من الأشخاص الذين يسمون أنفسهم فقهاء الرأسمالية، ويؤكدون أنها ولدت، بكل براءتها وطهارتها، عام ١٧٧٦ مع آدم سميث (Adam Smith)، وأنها لم تتعرض لأي تغيير منذ ذلك الوقت. أما أنا فأعتقد أنه يجب أن ننظر إليها، كما فعلنا بالنسبة إلى الاشتراكية، على أنها في مرحلة دائمة من التغيير.

مينشيكوف: يبدو لي أني أسمع ماركسياً يتحدث.

غالبريت: قال الاقتصادي جوزيف شومبتر (Joseph Shumpeter) إنه يعتبر كارل ماركس (Marx) واحداً من أكبر المفكرين على مر العصور، وأقول لك أنا، وبكلٍ

(١) من الواضح أن غالبريت المعروف بانتقاده كثيراً من مظاهر النظام الرأسمالي يسخر في هذه الجملة.

صراحـة، أنه عـلى درجة كبـيرة من الأهمية بحيث يصعب تـرك الحـديث عنـه محتكـراً عليكم أنتم الشيوعيون والاشتراكيون.

مينشيكـوف: ولكن ماركس نفسـه توصـل إلى القـول إنـه، حمـداً لله، لم يكن ماركسياً.

غالبريت: أدلى بهذا الاعتراف في أواخر حياته.

مينشيكوف: هذا صحيح.

غـالبريت: ولكن اسمـح لي أن أتكلم عن التطور التـدريجي لسـيرورة وتتـابـع التحولات في النظام الرأسمالي. ففي المراحل الأولى لتطور الرأسـمالية ـ أي بعـد الثورة الصناعية التي حدثت خلال النصف الثـاني من القرن الثـامن عشر ـ لم يكن هناك من شـك، كما قـال ماركس، ان إنتـاجية الانسـان تعرّضت لتغـيرات عميقة. فـالتنـظيم الصناعي، والمفهوم الرأسمالي، أدّيا إلى أن يبلغ انتـاج المصانـع مستويـات لم يبلغها في السابق أبداً.

مينشيكوف: أشار لينين (Lenin) مرة إلى أن الرأسمـاليـة عبارة عن نـظام يتصف بنزوع غير محدود نحو زيادة الانتاج.

غالبريت: أتفق مع هذا إلى حد ما. ولكن مع نهاية القرن التاسـع عشر وبداية القـرن العشرين، تولـد عن هذا النـظام أيضـاً مـا يسمى ـ وسأستعمـل تعبيراً أصبح شـائعاً ـ الاغـتراب الكثيف لعمال الصنـاعة، وكـذلـك بـالنسبـة إلى فئـات أخـرى من الناس.

كـان هذا الـوضع نتيجـة للسلطة الواسعـة التي تمتـع بهـا ومـارسهـا المـلاك أو الـرأسماليـون، والضآلـة الكبيرة من السلطة التي كـانت في يد العـمال في ظـل النـظام الرأسمالي. وكان أيضاً نتيجة للشروط القاسية جداً التي فرضها هذا النظام على بعض الفئات الاجتماعية المحرومة. فكان هناك التخلّص من العمال المسنين دون تأمـين دخل لهم، وتسريح العمال من دون تعويض، وذلك عندما لا يكون أرباب العمـل بحاجـة إليهم. وكـان هناك استغـلال بصورة خـاصة للنسـاء. وكذلـك كان وضـع الأطفال. يضاف إلى ذلك، أنه كان هناك العديد من الحاجـات الأساسيـة، كالسكن، والعنـاية الصحية، والمواصلات التي لم يؤمنها النظام الرأسمالي أبداً بشكل مرضٍ.

مينشيكوف: لخص ماركس هذا الوضع بالصيغـة التاليـة: إن النظام الـرأسمالي ينزع الملكية من الجزء الأكبر من الشعب، فالذي يتوجب على الطبقة العاملـة، بالمقابل هو أن تنتزع الملكية من نازعي الملكية.

غالبريت: كما تقدّر، لست تماماً من هذا الرأي. ولكن الذي أريد التأكيد عليه هو أن النظام الرأسمالي تعرّض لأربعة تطورات لم يتنبأ بها ماركس، كما آمل بأنك ربما تتفق معي في ذلك ـ أولها هو نمو النقابات المهنية التي ساهمت كثيراً في موازنة السلطة بين أرباب العمل والعمال. والثاني هو ظهور دولة الرفاه أو الدولة الراعية (Welfare State) والتي تعود إلى ثمانينات القرن التاسع عشر في المانيا.

مينشيكوف: أليس صحيحاً القول إن النقابات ظهرت في فترة مبكرة من تاريخ الرأسمالية؟

غالبريت: حسب أحوال البلدان. فقد ظهرت في بعض البلدان قبل ظهورها في بلدان أخرى. في كل الأحوال ظهرت بشكل متأخر في الولايات المتحدة.

مينشيكوف: كانت هناك حركة نقابية في بريطانيا منذ منتصف القرن الماضي.

غالبريت: نعم. ولكن الحركة النقابية لم تثبت ظهورها الحقيقي في الولايات المتحدة حتى سنوات الأزمة الاقتصادية الكبرى (حوالى عام ١٩٣٠ ـ المترجم).

مينشيكوف: اعتبر كل من ماركس وأنجلز، كما فعل لينين فيما بعد، أن نشوء النقابات يمثّل أنموذجاً جديداً لصراع الطبقات منذ نظام الاستغلال الرأسمالي.

غالبريت: إني أحاول مسايرتك. ولكني غير قادر على قبول كل ما تأتي به من ماركس وأنجلز ـ فتلك المقولة مثلاً هي هراء.

مينشيكوف: هل يمكنك أن تذكر لماذا تعتبرها غير صحيحة؟

غالبريت: لم تهدف النقابات إلى قلب النظام، إذا كان هذا ما تقصده. إنها في الواقع قدمت دعماً جديداً للطبقة العاملة، وساهمت بدرجات كبيرة في موازنة توزيع السلطة بين الرأسماليين والعمال، كما سبق أن ذكرت.

مينشيكوف: هل يعني هذا بأن العامل أصبح يتقاضى القيمة الكاملة لقوة العمل التي يصرفها في عملية المشاركة في الانتاج؟

غالبريت: إن تحديد التعويض الكامل هو عبارة عن سؤال غير موضوعي. إنك تحاول أن تدفعني إلى القول بأن هناك فائض قيمة لا يحصل عليها العامل حتى بعد ظهور النقابات. هذه نقاط نظرية لا يمكنني أن أقبلها.

مينشيكوف: دعنا نستمر في الحديث عن دولة الرفاه. لقد ذكرت بأنها ظهرت في ثمانينات القرن التاسع عشر. أترّبط ظهورها بعهد بسمارك (Bismarck)؟

غالبريت: نعم، لقد ظهرت في ظل عهده، وتطورت بفضل الشعور الثوري

لدى الطبقة العاملة الألمانية التي كانت على الأغلب، ومن الناحية السياسية، أكثر الطبقات العمالية تقدُّماً في العالم في ذلك الوقت.

مينشيكوف: لعلّك تذكر أن انجلز (Engels) سخر من دولة الرفاه التي أحدثها بسمارك ونعتها بالاشتراكية على الطريقة البروسية.

غالبريت: أجهل ذلك. وأعترف بتفوق معرفتك بأفكار ماركس وأنجلز. ولقد حدث تحوّل آخر في النظام الرأسمالي في بريطانيا في عامي ١٩١٠ - ١٩١١ في عهد حكومة لويد جورج وفي الولايات المتحدة نتيجة البرنامج الجديد[٢] وقانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥. ولقد عكس هذا التحول جهداً ناجحاً إلى حدٍّ بعيد، وإن لم يكن بالكامل للوصول إلى «تنظيف» النظام من مظاهره الأكثر قسوة، ومن ثم، من عيوبه ونقائصه في ميادين السكن الشعبي، والخدمات الصحية، وبالطبع التربية والتعليم. ما من أحد يفترض أن الرأسمالية كانت ستعيش وتستمر لولا هذه المحاولات التي كانت تهدف إلى إصلاح عيوبها.

مينشيكوف: هل تتكلم عن بداية دولة الرفاه في الولايات المتحدة؟

غالبريت: ما أريد قوله ان مفهوم دولة الرفاه انتشر متأخراً في الولايات المتحدة، ولم يتطور فعلاً إلا بعد عام ١٩٣٥.

مينشيكوف: أدرك ما تقوله. ولكن هل توافق أن فكرة دولة الرفاه هي تقريباً نوع من الاشتراكية الزاحفة، نوع من الاشتراكية التي تترعرع داخل النظام الرأسمالي، وذلك كما نرى أن بعض المفاهيم الرأسمالية تنتشر داخل النظام الاشتراكي؟

غالبريت: لا تقلقني التعابير. إن وصفها بالاشتراكية الزاحفة هو تعبير استعملته الرجعية الأمريكية لمحاربة ظهور دولة الرفاه. أفضل القول إنها كانت محاولات لا غنى عنها مطلقاً من أجل انقاذ الرأسمالية. لم تكن الرأسمالية لتستمر لو لم تخلصها دولة الرفاه من مظاهرها البشعة ونواقصها.

مينشيكوف: ألا تشعر بأن الرأسمالية تتنكر في هذه الحالة بالذات في زي اشتراكي؟

غالبريت: إذا كنت تقصد بقولك هذا أن الرأسمالية استعارت من الاشتراكية ميزات معينة، فأوافقك. وأخيراً لنعد إلى العوامل التي أدت إلى تحول في الرأسمالية.

---

(٢) البرنامج الجديد (New Deal) يشير إلى الإجراءات التي طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣ في الولايات المتحدة للتخفيف من حدة البطالة بسبب الركود الكبير في اقتصاد الولايات المتحدة.

جاء العامل الثالث في الثلاثينات وجزئياً نتيجة تأثير جون ماينرد كينز وكتاباته. فخلال القرن التاسع عشر وضمن القرن العشرين كانت الاشكالية الكبرى للرأسمالية زيادة حدة الأزمات التي تمثّلت بتفاوت التوسع والكساد الاقتصاديين أو ما سماه ماركس الأزمة الرأسمالية. وكما ترى، إني أقدم لك كل أنواع التنازلات باستعمالي الاصطلاحات الماركسية.

مينشيكوف: لا أنوي إجبارك على تقديم أيّة تنازلات في مجال استعمال المصطلحات. ربما يمكن أن تقول بضع كلمات حول سبب الزيادة في حدة أنواع الكساد الاقتصادي. وجهة نظري أن من الأسباب الرئيسية هو أن التزايد في الشركات الضخمة لم يصاحب بإجراءات لزيادة الطلب الشعبي. فالطلب الشعبي لم يكن كافياً لشراء الانتاج ذي النطاق الواسع للشركات الضخمة. وهذا أدى إلى عدم استقرار النظام وربّما كان أحد أسباب الكساد الكبير في الثلاثينات.

غالبريت: إنني متفق بشكل عام مع هذا التحليل. فتطور النظام لم يصاحب بزيادة كافية في الدخول. كذلك لم توجد دخول موزعة بشكل واسع لشراء ما تمّ انتاجه. هذا تبسيط. ولكن يمثل جوهر المشكلة. في الحقيقة وجد في النظام مقدرة كبيرة على الانتاج ولكن المقدرة كانت أقل بكثير على تحقيق التزايد في الدخول الممكن أن يشترى ما تمّ انتاجه.

مينشيكوف: أتذهب في تحليلك إلى حد القول إن الشركات الضخمة ورجال الأعمال الكبار خلقوا الكثير من الصعوبات للمنشآت الاقتصادية الصغيرة والعديدة متضمنة المزارعين. إني أستعمل هنا الاصطلاحات الغربية، أما في التعبير الماركسي فنطلق على الشركات الضخمة اسم الاحتكارات.

غالبريت: أتسمح لي بالعودة إلى معالجة هذه النقطة بعد دقيقة؟

مينشيكوف: بالتأكيد.

غالبريت: ذلك لأنها مسألة مهمة جداً.

مينشيكوف: أعتقد ذلك.

غالبريت: إن نقطة التطور الثالثة في مسيرة التحولات في صلب النظام الرأسمالي أتت مع كينز، كما سبق أن ذكرت ذلك: فالدولة تحمّلت المسؤولية على صعيد الانتاج في الحياة الاقتصادية، وقد ظهر هذا التغير في كل البلدان الصناعية. اعتمد تحمّل المسؤولية المشار إليها على فكرة أن ميزانية الدول تعوّض عن نقص الإنفاق الخاص أو عدم كفايته. فعندما يواجه الاقتصاد ظاهرة عجز الطلب الاجمالي

عن استيعاب ما يمكن انتاجه، تتدخل الدولة. فباللجوء إلى تخفيض الضريبة، أو زيادة الانفاق، أو كليهما، تعمل الدولة على زيادة الطلب، والانتاج، وتعيد الاقتصاد إلى حالة من التشغيل الكامل. كانت هذه الفكرة الأساسية في الثورة الكينزية.

مينشيكوف: ألم تكن هذه الثورة أوسع نطاقاً، بحيث امتدت مثلاً لاصلاح سوق الأسهم والسندات المالية (البورصة)؟ أذكر بأن أول رئيس لمفوضية الأسهم والصرف كان والد الرئيس كنيدي والذي اشتهر أو كوّن سمعة سيئة بأنه كان في العشرينات من المضاربين في البورصة. وهكذا قام روزفلت متأثراً بآراء كينز أو ربما بشكل متوازٍ مع ظهور هذه الآراء باستخدام بعض أغنياء الطبقة الرأسمالية لكي يصلحوا الرأسمالية.

غالبريت: هذه نقطة مفيدة ولكنها ليست في رأيي على جانب كبير من الأهمية. مما لا شك فيه أن روزفلت في تعيينه جوزف كنيدي ليضبط النظام في الوول ستريت كانت لديه الفكرة بأن الثعلب سيفرض النظام ليس على الفراخ فحسب، وإنما أيضاً على بقية الثعالب.

مينشيكوف: اعتبر جوزف كنيدي في ذلك الوقت فرداً خان طبقته، أليس كذلك؟

غالبريت: كان هناك آخرون أيضاً. فهناك آفريل هاريمان (Averell Harriman) مثلاً، وروزفلت نفسه. ولكن علينا ألا نبالغ في أهمية هذه النقطة التي تجذب حسك الصحافي بدلاً من اهتمامك الاقتصادي.

مينشيكوف: لا، إن ما أقوله هنا لعلى درجة كبيرة من الأهمية. ذلك أن الطبقة الرأسمالية وجدت نفسها في ذلك الوقت قادرة على فرز أفراد ينظرون إلى ما هو أبعد من مصالحهم الخاصة المتمثلة في تحقيق الأرباح الآنية، أو القيام بالمضاربات الآنية. وهذا ساهم في إدخال اصلاحات في الرأسمالية أنتجت نوعاً جديداً من التنظيم.

غالبريت: أعترف أن هذه ناحية مهمة جداً، وإني لأتفق معك في هذا الرأي.

مينشيكوف: كانت هذه الحركة الاصلاحية نابعة من داخل الطبقة الرأسمالية، ولم تكن ذات مصدر خارجي، رغم كونها تأثرت بتيار، سمّيته أنت الشعور الثوري في مجالات أخرى.

غالبريت: هذا صحيح. ولكن أود أن أضيف كملاحظة هامشية أنه كان لهؤلاء الرجال مزيج معين من الالتزام العام والالتزام الشخصي. كانوا يعلمون بأن هناك مشكلة عامة. ولقد اعتقدوا بأن ايجاد الحلول لها أكثر أهمية وأكثر فائدة من الهدف

الخاص في جمع المال والذي كـان لديهم منـه الكثير. لـذلك فـإن أمثال كنيـدي الأب وهاريمان وغيرهم والذين جاؤوا في ذلك الوقت إلى واشنطن وجدوا في الخدمـة العامـة انعتاقاً نفسياً وشعوراً بالرضى لم يكونوا ليجدوهما في النشاطات الرأسمالية الاعتيادية، وعلى كل يجب أن أعود إلى سياق المناقشة الأساسية. لقد حدث في تلك السنين تحوُّل رابع في الرأسمالية أعتبره مهماً جداً، تمثل في زوال الرأسمالي التقليدي تقريباً ليحل محله الاداري أو بيروقراطي الشركات الضخمة. وقد برهن مختصـان أمريكيـان كبيران همـا أدولف برل (Adolf Berle) وغاردنر مينز (Gardiner Means) في الثلاثينات ـ لقـد كانت هذه الحقبة غنية جداً من الناحية الفكرية ـ أنه في عديد من الشركات الكبـيرة انتقلت السلطة، أو في طـريق الانتقـال، إلى أيـدي الادارة، وقـد أثبت هـذه الحـالـة في الأربعينـات الاقتصـادي المحـافظ جـداً جيمس بـرنهام (James Burnham) في كتـابـه **الثورة الادارية**[٣]، فالرأسمالي، بالمعنى التقليدي والقديم، قد أضاع أو فقد سلطته إلى حدٍّ ما. هل توافقني على ذلك؟

مينشيكوف: ليس تماماً.

غالبريت: عرفت أن هذا التحليل يطرح بالنسبة إليك مشكلة.

مينشيكوف: لا، هذا لا يطرح بالنسبة إليّ أية مشكلة. فقد كنت نشرت كتاباً حول هذا الموضوع تحت اسم مليونيرية ومدراء[٤]، ناقشت وبرهنت فيه فعلاً أنه ليس فقط في الثلاثينات ولكن في ما بعد في أواخر الستينات وحتى الوقت الحاضر يوجد نوع من التعايش بين الأثرياء والنخبـة الادارية وذلك في التحكم في الشركـات الكبرى. بعض الشركات الضخمة يسيطر عليها الاداريون والبعض يسيطر عليه الأثريـاء جداً، أي المساهمون الكبار وهناك بعض آخر يسيطر عليـه مزيـج من هؤلاء. لذلك فمقولتي الأساسية في ذلك الكتاب، وأنا ما أزال مقتنعاً بصحتها، هـو أن الاداري الذي نجـح كنتيجة لثورتكم الادارية هو في الحقيقة جزء من الطبقة الرأسمالية التي ترتبط بمصـالح الشركات الكبرى الرأسماليـة. وأعتقد بـأن بعض الكتّاب الأمريكيين يتفقـون معي في ذلك.

غالبريت: أعتقد بأن البعض يمكن أن يكـون متفقاً معـك. ولكني أقدر حـاجة الماركسي إلى أن يبقي فكرة الرأسمالي حيّة.

---

(٣) James Burnham, *The Managerial Revolution or What is Happening in the World Now* (London: Putman, 1943).

(٤) Stanislav Mikhaĭlovich Men'shikov, *Millionaires and Managers* (Moscow: Progress, [1969]).

مينشيكوف: أعتقد بأن النقطة الأساسية التي تعرضها مهمة جداً، وتوضح جوهر التحول المستمر للرأسمالية، وللاشتراكية أيضاً. فالنظام الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الفردية، ولكن نظام الملكية الفردية لا يظل من دون تغيير. فهو عرضة لجملة مراحل متتابعة من التبدلات. ففي المرحلة الأولى من الرأسمالية، نجد صاحب المشروع بمفرده. ومن ثم ظهرت الشركات وحلت محل المالك الفرد، وذلك في الوقت ذاته الذي ظهرت فيه طبقة مدراء المشاريع، ومن ثم أصبحنا نجد أنفسنا أمام مزيج من ملكية الدولة، وتدخل الدولة والشركات الكبيرة. أي حدث نوع من التداخل بين هذه العناصر الثلاث. وهذا ما يطلق عليه الماركسي تسمية «الرأسمالية الاحتكارية للدولة». ولكني لا أتمسك بالاصطلاحات. على أن ما أريد قوله هو أن هذه التطورات تظهر تغييرات كبيرة في النظام وحيوية عالية فيه. كما أننا نجد تحولات ضمن الاشتراكية. أما ما يسببها في رأيي فهو التغييرات في تقنية الانتاج والهيكل الاجتماعي لمجمل النظام. فعلى النظام أن يكيف نفسه مع هذه التغييرات. ففي العصر التقاني (التكنولوجي) الحديث لا يمكن لصاحب المشروع الفردي أن يكون الشخصية القائدة. وعلى كل لم يكن هكذا منذ بداية هذا القرن.

غالبريت: اسمح لي أن أضيف كلمة بخصوص هذه التحولات. أعتقد أن العوامل المحولة الأربعة والتي ذكرتها قد ساهمت بشكل كبير في ضمان مستقبل الرأسمالية، ذلك أنه لم يكن للرأسمالية أن تستمر في العيش لو احتفظ الرأسماليون بسلطتهم المطلقة على تحديد الأجور وشروط العمل، لو أن الدولة الحامية والراعية أو دولة الرفاه لم توجد، لو أن أزمات الكساد استمرت وتفاقمت، لو أن رجال الادارة لم يحلوا محل الرأسماليين في أداء هذه المهمة. وكما ذكرت سابقاً، كان شعور الاغتراب عن النظام قوياً جداً في بداية هذا القرن. والآن وبصورة عامة هناك قبول للنظام.

مينشيكوف: ليس من طرف النقابات، وليس من طرف الطبقة العاملة، أليس كذلك؟

غالبريت: بلى، إن النقابات الأمريكية، بشكل عام، محافظة جداً.

مينشيكوف: حقاً؟

غالبريت: في مجالات عديدة، إن الحركة النقابية الأمريكية أكثر محافظة مني.

مينشيكوف: أتريد أن تقول إنها تقبل بالرأسمالية كنظام؟

غالبريت: إنها تميل على الأقل مثلي لقبول النظام بشكله الراهن.

مينشيكوف: هل هذا بسبب كون أجور عمال هذه النقابات أعلى من أجور العمال في البلدان المتخلفة مثلاً؟

غالبريت: لا أشك أن الأجور الجيدة تخلق لدى الناس نوعاً من الرضى بالنسبة إلى شروط معيشتهم وعملهم. إن الراتب الجيد يوافق مزاجي أيضاً.

مينشيكوف: أود أن أعود إلى الحديث عن موضوع الفارق في الأجور بين البلدان الرأسمالية وبقية بلدان العالم، ولكن أرجوك أن تستمر.

غالبريت: أكرِّر، إذاً، أنه إثر ظهور عوامل التحول الأربعة التي أتيت على ذكرها، أمكن للنظام الرأسمالي أن يكون مقبولاً بدرجات كبيرة خلال السنوات التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية. فالحرب المذكورة أعادت التشغيل الكامل للاقتصاد الأمريكي، وكان ذلك نتيجة للأثر الكينزي الذي تمثّل باتفاقات مهمة من قبل الدولة والتي كانت ضرورية في ذلك الوقت. لم تكن هناك نسبة عالية من التضخم خلال سنوات الحرب، وهو نجاح أظن أني ساهمت فيه لأني كنت المسؤول المباشر عن رقابة الأسعار. وتعتبر الخمس والعشرون سنة التي تلت الحرب الثانية فترة ازدهار في تاريخ الرأسمالية. فقد تميّزت باستقرار الأسعار، والزيادة المطّردة في الانتاج. وفي الواقع لم يتوقف الانتاج عن الزيادة خلالها إلا في عامين فقط. كما اتصفت تلك الفترة بتحقيق تشغيل شبه كامل للعمال. وهذا برهن في رأيي على المصداقية العامة للنظام.

مينشيكوف: هناك عدد من النقاط لا أتفق معك بشأنها. فقد وجدت نسبة عالية من التضخم في بعض البلدان الأوروبية الرأسمالية في تلك الفترة. لم تكن هذه النسبة قوية بالدرجة ذاتها في الولايات المتحدة، رغم وجود تضخم في بلدكم خلال الحرب الكورية، وحرب فيتنام فيما بعد.

غالبريت: كانت النسبة ضعيفة مقارنة بالمستويات التي تحققت فيما بعد.

مينشيكوف: ربما إذا قيست بالمعايير اللاحقة. على كل لم تكن تتجاوز ٥ ـ ٦ بالمائة. إلا أن نسبة عالية من البطالة سادت في الولايات المتحدة في نهاية الخمسينات وبداية الستينات.

غالبريت: لم تكن عالية جداً، كانت بصورة عامة بحدود ٥ ـ ٥,٥ بالمائة.

مينشيكوف: أعتقد أنها كانت أعلى من ذلك بحيث بلغت كحد أقصى حوالى ٧ بالمائة، واعتبرت في حينه مشكلة قومية ووصفها الحزب الديمقراطي كما أعتقد في فترة ما بأنها مشكلته الأولى.

غالبريت: الديمقراطيون قادرون على المبالغة، حتى، أيضاً، الجمهوريون.

مينشيكوف: أوافق، بشكل عام، أنها كانت فترة تنمية مرضيّة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبدرجة أكبر في اليابان. ولكن هل توافق أن ذلك تحقّق، وبدرجات

كبيرة، بسبب الجهود التي بذلتها كل من أوروبا واليابان للحاق بالولايات المتحدة؟ فهذان الطرفان دمرتهما الحرب، في حين أن الولايات المتحدة استفادت منها من الناحية الاقتصادية. لذلك كان من الطبيعي أن يعمل الطرفان المذكوران على ازالة التأخر الكبير الذي تعرّضا له. وأنهما في سبيل بلوغ هذا الهدف نشّطا في الوقت ذاته الاقتصاد الأمريكي بأن أوجدا أسواقاً لمنتوجاته.

غالبريت: أعترف أن هذا العامل لعب دوراً. فطلبات اليابان وألمانيا خلال هذه الفترة كانت كثيرة جداً، الأمر الذي دعّم الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج متضمنة الصناعات المنتجة للآلات. مما لا شك فيه أن هذا لعب دوراً مهماً. ولكن ما هو أكثر أهمية، هو استمرار الاتجاهات التقليدية والتي سببت الكساد الكبير، وهذه ساهمت في الحد من التضخم. ولمجابهة هذا الاتجاه، قامت الحكومة بجهد كبير لدعم الاقتصاد بأن خفّضت الضرائب، وزادت من الانفاق الاجتماعي، وبذلك حافظت على مستوى الطلب، وكل ذلك قوبل بالترحاب الكبير.

مينشيكوف: أتفق معك في الرأي أن فترات الركود الاقتصادي كانت قصيرة في ذلك الوقت. ومع ذلك فقد ولدت صناعات جديدة عديدة بفضل التقدم التقني والابتكار. وأعتقد أن هذه الصناعات كانت ستوجد بدعم الدولة أو من دون دعمها، وكانت ستنمو بنسبة سريعة حتى لو لم توجد الثورة الكينزية والدعم الحكومي لأنها كانت تمثل تقانة (تكنولوجيا) جديدة تنافس وتتنافس بشكل فعال مع تكنولوجيا قديمة. ألم يكن الطيران سيتقدم من دون الثورة الكينزية؟

غالبريت: أو التلفزة؟

مينشيكوف: أو الصناعات الكيميائية والالكترونية؟

غالبريت: أوافق. ومع ذلك أود أن أضع تأكيداً كبيراً على دور الدولة الناجح في تلك السنين في المحافظة على التشغيل الكامل تقريباً.

مينشيكوف: أتوافقني القول إن النقابات ـ التي تمكنت من أن تؤمن لأعضائها، للطبقة العاملة، جزءاً ثابتاً نسبياً من الدخل القومي ـ عملت بموجب ذلك على خلق طلب إضافي؟

غالبريت: من دون أي شك.

مينشيكوف: وهذا دعّم الاقتصاد إضافة إلى ما فعلته الحكومة؟

غالبريت: بالتأكيد. أعتقد أن الحركة النقابية لعبت دوراً ايجابياً في الحفاظ على مستوى الطلب.

مينشيكوف: لذلك كان لصراع الطبقات أثر مفيد على النظام الرأسمالي في ذلك الوقت.

غالبريت: نعم، إذا أردت تحليل الوضع باستعمال الاصطلاح الماركسي.

مينشيكوف: مما أثار استغرابي في تحليلك لتطور الرأسمالية عدم ذكرك لذلك الجزء الكبير من النظام الرأسمالي والذي عرف بنظام المستعمرات. فالمستعمرات أصبحت الآن الدول النامية. والكثير منها قبل النظام الرأسمالي كما أنها تنمو استناداً إلى النمط الرأسمالي. ولديّ شعور بأن الدول الصناعية المتقدمة استفادت في الماضي على حساب بقية العالم والمسمى الآن العالم الثالث. حصلت منه على قوة عمل رخيصة وعلى مواد أولية رخيصة وبصورة عامة كانت ثروات هذا العالم الضخمة تحت تصرفها. وهذا مكّنها من أن تحقق لنفسها مستوى معيشة أعلى بكثير وأن تدفع أجوراً أعلى لعمالها، وكل ذلك أغرى النقابات العمالية في قبول النظام الرأسمالي ودعم استقراره الاقتصادي والاجتماعي. هل تتفق مع هذا التقويم؟

غالبريت: إلى درجة محدودة فقط. إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن اقتصاد الولايات المتحدة اعتمد حتى فترة قصيرة في تنميته إلى حد بعيد على موارده الداخلية، فنسبة تجارتنا الخارجية من استيراد وتصدير لمنتوجنا القومي الاجمالي ضئيلة. لهذا السبب وحتى الأعوام الخمسة عشر الأخيرة كان تأثير نوع التطورات التي ذكرتها محدوداً على تنميتنا.

مينشيكوف: دعني أعطيك مثلاً. ففي فترة معينة كان القصدير والكاوتشوك الطبيعي ضروريين جداً لتطوير الصناعة الأمريكية. لن أقول إن هاتين المادتين كانتا ضروريتين بصورة حاسمة ولكن كانت لهما أهميتهما. كان مصدرهما المستعمرات البريطانية، وأمريكا اللاتينية كبوليفيا. وكان الحصول عليهما بأسعار بخسة بسبب ضآلة تكاليف اليد العاملة والناجمة عن الآلية الاستعمارية. فلو لم تتوافر مادة القصدير ومادة الكاوتشوك الطبيعي من الخارج، لكان يتوجب عليكم أنتم الأمريكيين أن تطوروا صناعة هاتين السلعتين في بلدكم أو بدائل لهاتين السلعتين.

غالبريت: لا أعطي هذه الأمور الأهمية التي تخصّها بها. ولكني أعترف أنه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية استفاد الاقتصاد الأمريكي بشكل عام من الطلب على تجهيزاتنا ومعداتنا الآلية، وكذلك من الشروط العامة المرتبطة بتموننا بالمواد الأولية المستوردة من الخارج.

مينشيكوف: إنك تتكلم عن الاقتصاد الأمريكي، ولعلّ هذا التحليل أكثر صحة بالنسبة إلى الاقتصاد الياباني والاقتصاد الأوروبي.

غالبريت: ممكن جداً.

مينشيكوف: وبالعودة إلى فترة سابقة. ألم يؤدِّ هذا إلى صراع للحصول على المستعمرات؟ وفي فترة أدّى إلى حرب عالمية ـ الحرب العالمية الأولى ـ التي نشبت إلى حدٍّ بعيد بهدف الحصول على مستعمرات.

غالبريت: الحق أنك تعود كثيراً إلى الوراء.

مينشيكوف: نعم، لأني أعتقد أنه يكمن في هذه الناحية أحد الأسباب التي تفسّر الهوة الفاصلة بين التطور الاقتصادي المهم لأوروبا والولايات المتحدة، والتطور الضعيف نسبياً في الأجزاء الأخرى من النظام الرأسمالي العالمي(٥).

غالبريت: أتكلّم أنا عن فترة قريبة منا، بينما تعود أنت إلى أطروحات لينين القائلة بأن عمال البلدان المتقدمة عاشوا على ظهور الشعوب المضطهدة في المستعمرات.

مينشيكوف: قصد لينين بقوله هذا الفئة الارستقراطية من الطبقة العاملة، ولم يقصد كل العمّال. ذلك أن بعض العمال في البلدان المتقدمة أفسدتهم الاحتكارات التي كانت تحقّق أرباحاً هائلة من المستعمرات، وتعطي العمال جزءاً منها كأجور مرتفعة.

غالبريت: لا يمكنني أن أتكلم بالثقة نفسها التي تتكلم فيها عن الفترة السابقة. ولا أعتقد أن الولايات المتحدة استفادت بصورة معتبرة من مستعمراتها في الفليبين أو بورتوريكو أو بنما باستثناء القناة. وما تقوله ممكن أن يكون وارداً بالنسبة إلى بريطانيا وبلدان أخرى في أوروبا.

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

(٥) أي بلدان العالم الثالث الرأسمالية.

الفصل السابع

إخفاقاتُ الرأسماليّةِ المعاصِرَة

مينشيكوف: ركزت في حديثك على الجوانب الايجابية على التطور الاقتصادي حسب نظريات كينز وحسب الثورة الكينزية، وكذلك بالاعتماد على مفهوم دولة الرفاه والنقابات، ولكن هذه الأمور لم تعد مستساغة جداً في التفكير الحديث للعالم الرأسمالي، على الأقل فيما يتعلق بمفهوم دولة الرفاه أو الدولة الراعية والثورة الكينزية. والسؤال الذي أطرحه عليك الآن هو: ما هي إخفاقات الرأسمالية؟

غالبريت: سؤال جيد. عرفنا فترة خمس وعشرين سنة من الازدهار، من عام ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٠، ومن ثم بدأدولاب البحبوحة بالدوران. لديَّ أحد التفسيرات، أود أن يكون مقبولاً بشكل عام: فجيل الاقتصاديين الذين تدين لهم مرحلة الازدهار هذه، وهو الجيل الذي أنتسب إليه، قد شاخ شيئاً فشيئاً، وجاء جيل أكثر شباباً وأقلّ خبرة ليعمل على استدراك الأمور. في كل الأحوال لا أظن أن هذا التحليل يكون مقبولاً على نطاق واسع.

مينشيكوف: وذلك رغم أن لهذا التحليل علاقة بما حدث. وأنه في الوقت الحاضر إذا قدّر لاقتصاديين من أتباع كينز ومن أهل الاختصاص أن يتسلّموا فعلاً الادارة الاقتصادية، فمن الممكن أن تحظى الرأسمالية بنجاحات أكثر.

غالبريت: سأكون الآن جدِّياً. فهناك عوامل مختلفة أضعفت من فاعلية الرأسمالية. بعض هذه الأسباب هي ذاتها التي أضرّت بفاعلية الاشتراكية. فالمؤسسات والشركات الكبرى، والثورة الادارية، أدت إلى هيمنة البيروقراطية على جزء كبير من الانتاج الرأسمالي، وأدى هذا بدوره إلى «تصلّب شرايين الفعالية الانتاجية»، كما أشرت أنت إلى أنه حدث داخل العالم الاشتراكي.

مينشيكوف: أيمكنك أن تعطي مثلاً عن الآثار السلبية لهيمنة النزعة البيروقراطية على الشركات والمشاريع والمؤسسات الكبرى؟

غالبريت: تدهور صناعة الصلب والمنشآت الكبرى المنتجة له في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى.

مينشيكوف: أيمكنني أن أورد ملاحظة هنا، مدافعاً فيها عن البيروقراطية لدى شركاتكم، وهي أن الأزمة التي تتعرض لها صناعة الحديد والصلب هي أزمة عالمية؟ لعلّها ناتجة عن ظهور مواد تزاحم صناعة الفولاذ، أو عن استخدامها بدرجات أقل في عمليات الانتاج، أكثر مما هي ناتجة عن فشل البيروقراطية في الشركات الكبرى.

غالبريت: إني مثلك لست محاولاً تفسير الوضع بسبب أو مثال وحيد، ولكن لو كان اطلاعك واسعاً على كيفية إدارة الصناعة الثقيلة في الولايات المتحدة، فلن تشكّ أبداً أن «تصلب الشرايين» هذا قد أصاب آلية العمل في هذه الشركات. عندما كنت مسؤولاً عن الرقابة على الأسعار خلال الحرب الثانية، وضعت ما ظننته عملاً خالداً للأجيال القادمة، وهو «القانون الأول لغالبريت» عن أهلية الجهاز الاداري. وتقضي الفكرة من وراء هذا القانون أن عناصر المستوى العالي للجهاز الاداري ينتهون بأن يكونوا شبيهين بالمنتوجات التي يصنعونها. إن الذي لم يتعامل العديد من المرات مع المسؤولين الكبار عن صناعة الفولاذ لا يستطيع فعلاً أن يقدر الميزات أو الصفات الفكرية التي تصرف للحصول على قضيب من الفولاذ.

مينشيكوف: ترى، أيعود سبب التراجع هذا إلى ضعف المزاحمة في الانتاج، أو إلى أن الشركات الكبرى تشكل مجموعة احتكارية، أو أن ذلك ناتج عن «التعظم» داخل هذه الشركات؟

غالبريت: أرجح التفسير الأخير. ومع ذلك لا بد من التكرار أنه يجب عدم الاكتفاء بتفسير واحد. فالمشاكل التي اعترضتنا منذ خمس عشرة سنة تقريباً تعود لأسباب أخرى. أتريد أن أحدِّثك عنها؟

مينشيكوف: نعم. ولكن انتظر لحظة. تمتعت الولايات المتحدة بتفوق وهيمنة على الأسواق الدولية خلال سنوات ما بعد الحرب الثانية، في وقت لم يكن من مزاحم حقيقي لها. ألم تؤدِّ هذه الميزة إلى ازدياد الهيمنة البيروقراطية، وإلى حالة من الجمود لدى الشركات الكبرى التي تكلّمت عنها؟

غالبريت: دون أي شك. فالسيد ديفيد هالبرستهان (David Hallerstman) عالج هذا الموضوع بالتفصيل بصدد صناعة السيارات الأمريكية، وتوصل إلى القول كيف

أن نوعاً من الاكتفاء الذاتي الممزوج بالشعور بالغبطة أدى إلى تراجع هذه الصناعة.

مينشيكوف: ذكر لينين مرة أن انعدام المزاحمة أو المنافسة يصاحبه الجمود أو الركود. وأود أن أطبق هذا المبدأ أيضاً على الشروط التي أدّت إلى «تعظّم» البيروقراطية. ولكن، أرجوك، تابع حديثك عن النقاط الأخرى.

غالبريت: إن التطور الثاني الذي لم يكن في مصلحة الاقتصاد الأمريكي هو ظهور قدرات اقتصادية جذيدة، ليس فقط في اليابان، وإنما أيضاً في كوريا، وهونغ كونغ، وسنغافورة. فصناعات هذه البلدان غزت أسواقنا، وكان لها أثر سلبي بشكل واضح على الصناعات القديمة التي تنتج بمقادير كبيرة.

مينشيكوف: ألا يمكننا القول إن الرأسمالية في الولايات المتحدة واليابان، ومن الممكن في أوروبا، ساهمت في خلق صناعات منافسة في البلدان الصناعية الجديدة، وذلك عن طريق نقل جزء من انتاج وفعالية منشآتها وشركاتها الكبرى إلى هذه البلدان؟

غالبريت: إلى حد ما، وعلى كل فقد بولغ بأثر هذا الجانب من المشكلة. فالشركات اليابانية التي عرفت أكبر النجاحات من بين المشاريع أو المنشآت الصناعية الجديدة، كانت صلاتها ضعيفة بالشركات الأمريكية عابرة القارات أو متخطية الحدود والجنسيات.

مينشيكوف: أتكلّم عن كوريا وتايوان. أظن أنك تقصد بحديثك البلدان الصناعية الجديدة. ألم تكن تقصدها عندما استعملت كلمة «جديدة»؟

غالبريت: بل كنت أفكّر باليابان، وأظن أني ذكرت ذلك. أما كوريا وتايوان وسنغافورة فلم تشكل منطقة على درجة من الأهمية بالنسبة إلى الشركات والمنشآت الصناعية عابرة القارات والحدود.

مينشيكوف: كنت أعتقد أن عدداً كبيراً من الصناعات التي أحدثت في البلدان المصنعة حديثاً إنما تمت بموجب عقود مع الشركات عابرة القارات، أو بموجب امتيازات ممنوحة من هذه الشركات.

غالبريت: كونك ماركسياً تعتقد أن الشركات الكبرى تتمتع بصلاحيات لا حدود لها، حتى على الصعيد الجغرافي.

مينشيكوف: لا، قرأت عدداً من الكتب غير الماركسية حول هذا الموضوع.

غالبريت: لنعد إلى تعداد الأسباب التي جعلت نجاحات الرأسمالية أقل مما هو

مرغوب فيه. فخلال الخمس عشرة أو العشرين سنة الماضية واجهنا تناقضات داخل النظام الفكري الكينزي. فعندما نكون بحاجة إلى تدخل الدولة لدعم الاقتصاد، فالحل بسيط جداً: تخفيض الضريبة، زيادة الانفاق. وهذه العلاجات مقبولة جداً من الناحية السياسية. ولكن، كما تعرف، واجهنا في السبعينات مشكلة التضخم. ومن أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، يجب طبعاً تخفيض نفقات الدولة، زيادة الضرائب، ورفع معدلات الفوائد، واتخاذ اجراءات أخرى غير مرغوب فيها سياسياً. وإننا لنجد أنفسنا في مثل هذا الوضع تجاه ما أسميه عدم التوازن أو التناسق السياسي للنظام الفكري الكينزي.

مينشيكوف: ألا يمكن القول إن التضخم كان نتيجة للنظام الفكري الكينزي ذاته؟

غالبريت: لا، لا أظن ذلك. إن التضخُّم، جزئياً، وليد أحد العوامل الأربعة الممثلة لقوى في مصلحة الرأسمالية، كما أتى حوارنا على ذلك. أقصد هنا نشوء النقابات وظهورها.

مينشيكوف: وما الأثر الذي أحدثه ظهور النقابات في هذا المجال؟

غالبريت: تتمتع النقابات بالقدرة على رفع أجور العاملين. قابل هذا الرفع في الأجور ازدياد في الأسعار. أدت الزيادة في الأسعار بدورها إلى زيادات في الأجور، وهكذا فإن تصاعداً لولبياً للأجور والأسعار أخذ بالظهور وبصورة مستقلة في صلب الوضع الاقتصادي للمنشأة. ولا يمكن القضاء على التضخم المتشكل عن هذه الأسباب إلا عن طريق اتخاذ تدابير شديدة وقاسية ضد التضخم: والعامل أو العلاج الوحيد الذي يحد من التضخم هنا هو اللجوء إلى البطالة. وهذا ما يسبغ على مثل هذا الوضع أبعاداً جديدة.

مينشيكوف: ولكن ألم تكن الزيادات في الأجور وليدة تناقص البطالة، وألم يكن تناقص البطالة بدوره ناتجاً عن النظام الفكري الكينزي؟

غالبريت: بحدود هامشية فقط. فالزيادات في الأجور عكست بالأحرى القوة المتزايدة للنقابات خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

مينشيكوف: ولكن أليس من الصحيح أن تناقص البطالة ساعد هذه النقابات على بلوغ هذا الهدف؟

غالبريت: أنا أقول إن العامل الذي ساهم أساساً في توليد التضخم كان في التفاعل المشترك بين قوى المشاريع والشركات الكبرى وقوى النقابات. كانت هناك

فاعلية ديناميكية مستقلة للأجور والأسعار. وأكرر أنه لا يمكن الحد من هذه الفاعلية الديناميكية الا عن طريق بلوغ مستوى معتبر من البطالة.

مينشيكوف: ما الذي يمنع المشاريع والشركات الكبرى من مقابلة الزيادات في الأجور باللجوء إلى زيادة الانتاجية، وإلى تحديث تجهيزاتها وآلاتها؟

غالبريت: إنك تعود هنا إلى إحدى المشاكل التي تحدثنا عنها: «تعظّم» بيروقراطية النظام. ومن المؤكد أنه يجب عدم نسيان الحدود الطبيعية للاختراعات، ذلك أنه خلال فترة معينة لا يمكن لعدد الابتكارات القائمة إلا أن يكون محدوداً.

مينشيكوف: ومع ذلك فإن الفترة التي نتحدّث عنها تميَّزت بتقدم تقني سريع. وأعتقد أن انتاجية الصناعة الأمريكية حافظت على وتيرة من التقدم حتى نهاية الستينات. أليس هذا صحيحاً؟

غالبريت: نعم، هذا صحيح. ولم تتناقص ايجابيات هذه الانتاجية إلا اعتباراً من حوالى عام ١٩٧٠. ولهذا الوضع أسباب أخرى أيضاً لم أذكرها. ذلك أننا نخصص لانتاجنا الحربي جزءاً مهماً من مهاراتنا التقنية وخبراتنا ورؤوس أموالنا.

مينشيكوف: إنك تثير وتشير هنا إلى نقطة على غاية من الأهمية.

غالبريت: أودّ أن أسألك عن هذا الموضوع بعد قليل وبخصوص الاتحاد السوفياتي.

مينشيكوف: حسناً، لندع القضايا العسكرية إلى ما بعد. ولكن دعنا نعود الآن إلى مسائل الأجور. تكلّمت عن عدم مرونة الأجور التي لم يتنبأ بها كينز.

غالبريت: لم أتكلّم عن عدم المرونة، بل عن الضغوط نحو ارتفاع الأجور الناجمة عن ارتفاع الأسعار، والتفاعل المعاكس.

مينشيكوف: ولكن ألم يكن من الصحيح أن الضغط باتجاه الارتفاع أتى في الأصل بشكل خاص عن ارتفاع الأسعار وليس عن ارتفاع الأجور؟ فبصفتك كنت مسؤولاً عن الرقابة على الأسعار خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبصفتك مراقباً ومتابعاً لتطورها في ما بعد، أتوافق على القول إن عدداً من هذه الأسعار كان محدَّداً إدارياً، وذلك باستعمال الاصطلاح الذي كان شائعاً في ذلك الحين؟ أدت هذه السياسة إلى عدم مرونة الأسعار وإلى ولادة الضغوط باتجاه رفعها سواء بالنسبة إلى الأسعار ذاتها أو بالنسبة إلى الأجور. فالوضع لم يكن فقط بسبب زيادة الأجور، أليس كذلك؟

غالبريت: اسمح لي أن أفسّر بدقة وجهة نظري حول الطريقة أو الآلية التي سارت بموجبها كل هذه الأمور. فالشركات الحديثة تمتعت بالقدرة على زيادة الأسعار أو تحديدها إدارياً - إذا كنت تفضل هذا الاصطلاح - مفضِّلة بذلك عن أن تراها تتحدَّد في السوق دون تدخل بشري. وقررت النقابات فيما بعد الزيادات في الأجور لتلحق بارتفاع الأسعار. والأمر الذي نجم عن ذلك - كما سبق أن أشرت إليه - هو فاعلية ديناميكية للأجور والأسعار تمثّلت بأن الأجور أخذت تدفع بالأسعار نحو الارتفاع، والأسعار بدورها تشد الأجور بالاتجاه ذاته. لا أقصد أبداً أن ألقي بالمسؤولية كاملة على النقابات أو على المنشآت الكبيرة والشركات. أفضّل وضع المسؤولية على العلاقة المؤسسية القائمة بين الطرفين. ولكن هل يمكنني أن أضيف بضع كلمات حول هذا الموضوع؟

مينشيكوف: تفضّل، أرجوك.

غالبريت: إنه من المهم جداً ملاحظة أن بعض البلدان نجح في السيطرة على مثل هذا الوضع.

مينشيكوف: تقصد الارتفاع اللولبي للأجور والأسعار؟

غالبريت: نعم. وأفضل مثال لهذا النجاح بنظري نجده في النمسا بموجب «سياسة السوق المطبقة في الميدان الاجتماعي». فالنمساويون قرروا من حيث المبدأ، وبشكل حاسم، تحديد نسب الزيادات التي يمكن الموافقة عليها، آخذين بعين الاعتبار التركيب القائم للأسعار، وما على السلطة سوى السهر على ألّا تسيء الشركات استعمال هذا التحديد. ولكن هناك أطروحات أكثر مرونة لدى بلدان أخرى: اليابان، المانيا، البلدان الاسكندنافية. إن البلدان الناطقة بالانكليزية تمثّل، إلى حدٍّ ما، استثناء برفضها التأثير على الفاعلية الديناميكية للأجور والأسعار. وهي تدفع ثمن هذا الرفض.

مينشيكوف: أدرك ما تريد قوله. مع ذلك إني مندهش من تحليلك بخصوص التناقض في صلب الأطروحة الكينزية. ويبدو أن الأخذ بالأفكار الكينزية يتلاءم مع فترات تتميز بدرجة كبيرة من البطالة وضعف الضغوط التضخمية. وأخيراً، فإن النظام الكينزي قد أضاع من حيويته مع ظهور المؤسسات والشركات الكبرى وولادة النقابات بقدرتها ونفوذها الكبيرين.

غالبريت: إن وجود النقابات والمنشآت الضخمة يجعله أقل امكانية في معالجة التضخم

مينشيكوف: أتريد أن تقول إنـه ليس من السهل وليس من المستساغ تنظيم أو مراقبة النظام الجديد عن طريق تطبيق الطرق والأدوات الكينزيـة؟ أتريد أن تستعمل وسائل أخرى غير تلك البسيطة التي كان قد اقترحها كينز؟

غالبريت: تماماً.

مينشيكوف: ومع ذلـك فإنـه من السابق لأوانـه قذف الـرضيع مـع ماء الحـمام وسحب الأدوات الاقتصادية الكينزية من جملة التدابير التي تتخذها الدولة. أنـظر مثلاً إلى السيـاسـات الاقتصـاديـة التي يقـترحهـا أنصـار التفسـير النقــدي (Monétarism, Monétaristes)، والمحافظون الجدد: ألا ترى أنها تشكّل وصفات عـلاجية لضبط سـير العجلة الاقتصادية أكثر بساطة بكثير من الوصفة الكينزية؟

غالبريت: أتفق معك تماماً حول ما تقوله. فالصعـوبات السياسية النـاجمة عن تطبيق الطريقة الكينزية ـ صعوبات مرتبطة بزيادة الضرائب وإنقاص النفقات، مضافة إلى الصعـوبات المتـولدة عن الـزيادة اللولبيـة للأسعـار والأجـور ـ جعلت بـريـطانيـا والولايات المتحدة تبحثان في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات عن حلول ذوات صيـغ سحرية، غير مؤلمة أو قاسية، قادرة على وضع حد لمشاكلنا التضخمية. والسحر الذي اكتشفناه هو الوصفة النقدية: لندع المصارف المركزية تجد العـلاج لكل المشـاكل. أي يجـري تحديـد كمية الكتلة النقـدية، ثم يجـري تكييفها تبعاً للتغيرات الاقتصـاديـة، وهكـذا حلّت المشكلة. أظنك لن تكـون مندهشاً بـاكتشـافـك أني لست من أنصـار الوصفة النقدية.

هذا، وقد تعلّمنا في بداية الثمانينات أن هذا العامل «السحري»، على افـتراض أنـه علاج نـاجع، لا يمكن لـه أن يعمل، إلا إذا نتجت عنـه نسبة عـالية من البـطالة ودرجة عالية من نقص استخدام الطاقة الانتاجية في المصـانع. وهنـاك نقطة أخـرى لم نعترف بعد بأهميتها: إن العامل المذكور يمارس تأثيره على حساب تحقق درجة كبيرة من الاضعاف لأرباب العمل، أي المنشآت والشركات الكبرى.

مينشيكوف: أيمكنك أن تعطيني تفسيراً أكثر تفصيلاً.

غـالبريت: نعم. إن المـذهـب النقـدي هـذا الـذي يقضي أن تكـون معـدلات الفوائد مرتفعة جداً، له أثر سلبي على تثميرات الشركات وتوظيفاتها. كما أن معدلات الفوائد العالية تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي من شأنه زيـادة قيمة صرف الـدولار، أي انخفاض قيمـة المنتـوجـات المستـوردة، ويضعـف بـدرجـة أكـبر صناعاتنا التعدينية وصناعة السيارات، وكذلك القطاعات الأخرى. ونتيجة لذلك فإن نقـاباتنـا لا تستطيـع المطالبـة بزيـادة في الأجور دون المخـاطرة بـإغلاق المصـانـع التي

تستخدم العمال. ويؤدي هذا الوضع بدوره إلى أنه عوضاً عن حصول العمال على زيادات في الأجور، يتوجب عليهم أن يفاوضوا للوصول إلى تسوية أو نوع من التراضي. ولا بد للنقابات إذاً من إجراء تنازلات من أجل استمرار الشركات والمصانع في السير في عملية الانتاج. هكذا يعمل مذهب التفسير النقدي. إنه عملياً يحد من موجة التضخم، ولكننا اكتشفنا منذ تطبيقه أنه يشكل علاجاً أكثر ضرراً بكثير من المرض الذي يفترض أن يعالجه.

مينشيكوف: ألا تعتقد أن هناك أسباباً أخرى، إضافة إلى عيوب المذهب النقدي، وراء تباطؤ فعالية النظام الرأسمالي في السبعينات والثمانينات؟ فقد ازدادت أسعار المحروقات، وأدخلت تغييرات على بنيان اقتصادياتنا التي تخلّت شيئاً فشيئاً عن الصناعات الأساسية. انعكس هذا التغير في التركيب الاقتصادي للصناعات التي تعرّض عدد منها لموجة من الركود، حيث كانت تعتبر في الماضي الصناعات الرئيسية، لتحتل مكانها صناعات مثل صناعة المحركات الصغرية (Microprocessors) والرقاقات الصغرية (Microchips) وصناعة الحاسب الآلي الصغير (الكومبيوتر الصغير)، وصناعة التقانة الحيوية (Biotechnology)، وصناعات أخرى جديدة. ألم يؤدِّ مجموع هذه العوامل إلى فترة من بطء شديد في النمو ما زال مستمراً؟

غالبريت: أوافقك كل الموافقة حول هذه النقطة. ومع ذلك أرى أن هناك مبالغة في إعطاء أهمية لنتائج ارتفاع أسعار النفط، سواء بتأثيره على صعيد التضخم أو حسن الأداء الصناعي. والمسؤولون عن السياسة الاقتصادية في ظل رئاسة كارتر لم يلاقوا نجاحاً كبيراً، ولدى الاقتصاديين العادة السيئة بالبحث عن كبش الفداء. وعلى هذا اكتفوا بإلقاء مسؤولية صعوبة مشاكل اقتصادنا على العرب ومنظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك). ولكني، بالمقابل، أعترف أن التغيّرات التي دخلت على تركيب اقتصادنا كان لها تأثير كبير. ولم يقتصر شمول تأثير هذه التغيّرات على القطاعات التقنية كما تقول، بل امتدت إلى فروع أخرى من الاقتصاد.

مينشيكوف: مثلاً؟

غالبريت: حصل تطور نحو توسيع قطاع الترفيه وملء الفراغ، والتلفزة، والخدمات بشكل عام. فما أن يتم امتلاك أشياء تعمل بشكل جيد، حتى تأتي الرغبة في أن تكون جميلة، وذلك بالقدر الذي أخذت فيه الفنون تحتل مكانة أكثر أهمية. إن هذا الوضع يمثل حقيقة لم يعترف بها تماماً بعد.

مينشيكوف: بالاتفاق التام مع ما تقوله، علي أني أريد أن أؤكد على النقطة التالية: إن الوصفة النقدية التي تحدَّثنا عنها عبارة عن نظرية مبسطة إلى حد بعيد،

وذلك ليس فقط في تأثيرها الاجمالي على ادارة الاقتصاد القومي بمجمله، ولكن أيضاً بجهلها أو تجاهلها التام للتغيرات البنيانية الأساسية، بما فيها تلك التي أتيت على ذكرها.

غالبريت: يسعدني أن أسمع ذلك منك، وهذا يعني أن الوصفة النقدية لن تصبح بدعة في العالم الاشتراكي.

مينشيكوف: لا أعتقد ذلك، ولكن اسمح لي أن أطرح عليك أسئلة أخرى حول هذا الموضوع. ترى، ألست مبالغاً في إلقاء المسؤولية على هؤلاء النقديين تجاه النتائج السيئة جداً التي اتبعتها السياسات الاقتصادية حديثاً؟ ألم تظهر مدارس أخرى في الفكر الاقتصادي بعد زوال الأفكار الكينزية؟

غالبريت: لست مستعداً للكلام عن زوال الأفكار الكينزية. على أنّي، بالمقابل، على أتم الاستعداد للكلام عن الصعوبات التي واجهت السياسة الكينزية. وأود بهذه المناسبة أن أسجل تقديري لأصحاب المذهب النقدي في مساهمتهم في خلق مشاكلنا المعاصرة.

مينشيكوف: ولكن ما رأيك باقتصاد العرض، بالاقتصاد الريغاني (Reaganomics) (نسبة إلى ريغان رئيس الولايات المتحدة السابق)، بهذه السياسة الاقتصادية التي تجمع عملياً بين التفسير النقدي، واقتصاد العرض، وتوازن الموازنة...؟

غالبريت: كنت أخشى تعرّضك لاقتصاد العرض، لأنك بطرحك هذا الموضوع تسجل ميزة لمصلحتك في معالجتك للرأسمالية.

مينشيكوف: كيف؟

غالبريت: لم يؤخذ اقتصاد العرض أبداً مأخذ الجد. وتعود فكرة الكلام عنه إلى اقتصادي أمريكي من كاليفورنيا اسمه لافير (Laffer).

مينشيكوف: أهذا الاسم مشتق من فعل: ضحك (Laugh) في اللغة الانكليزية؟

غالبريت: لا، ولكن من الممكن أن تكون هناك علاقة. حاول الاقتصادي المذكور أن يثبت أنه إذا لم تقتطع الحكومة أية ضريبة، فلن تحصل على أية واردات، وهذا صحيح. وحاول أن يثبت أيضاً أنه إذا بلغ معدل فرض الضريبة ١٠٠ بالمائة - واقتطعت الدولة مجموع الدخول - فأي مكلف لن يسدد ضرائبه، وهذا صحيح

أيضاً. ومن ثم رسم خطاً بيانياً باليد بين الحدين المذكورين وفسّر أنه توجد على هذا الخط نقطة ما، حددها اعتباطياً، يمكن انطلاقاً منها زيادة الموارد عن طريق انقاص الضرائب. ولكن الاقتصاديين لم يأخذوا تحليله مأخذ الجد.

مينشيكوف: ومع ذلك فإني أقبل برأي هذا الاقتصادي إلى حدٍّ ما، وما أريد قوله إنه في حالة الاصلاحات المأخوذة بها حالياً في الاتحاد السوفياتي يؤدي خفض الضريبة على دخل المؤسسات إلى زيادة أكيدة في عرض المنتوجات، وذلك بتشجيع المبادهة سواء لدى هذه المؤسسات أو لدى العمال.

غالبريت: ليس هناك ما يدعو إلى التفكير في الولايات المتحدة بأن درجة عالية من الفرض الضريبي، سواء ما يتعلق بالضريبة على الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات، قد شكّلت عقبة حقيقية في وجه زيادة الانتاج.

مينشيكوف: لماذا خفّضت الضرائب إذاً؟

غالبريت: خفضت الضرائب لمصلحة الأثرياء. وكما قال المدير السابق للموازنة عندنا السيد ديفيد ستوكمان (David Stockman)، إنه ليس من الممكن قبول مثل هذه الحقيقة في بلد ديمقراطي كبلدنا. ولكن لا بد من واجهة ذات مظهر خدّاع. واقتصاد العرض، كما أشار إلى ذلك ستوكمان أيضاً، شكّل هذه الواجهة لتمرير التخفيضات الضريبية التي استفاد منها الأغنياء. إني لأسف جداً أن أدلي بمثل هذا الاعتراف، ولكننا نعمل معاً على الوصول إلى الحقيقة، وهذه هي الحقيقة.

مينشيكوف: أمن الصحيح أن الضريبة على الشركات قد خفّضت أيضاً؟ وسؤالي هنا يتعلق بالسياسة الاقتصادية للرئيس ريغان.

غالبريت: حسناً فعلت بسؤالك الدقيق هذا. فإذا ما نظرنا نظرة إجمالية إلى كامل فترة الرئاسة، لوجدنا أن الاقتطاعات من الدخول على الأشخاص الطبيعيين قد خفّضت بدرجات مهمة، أما بالنسبة إلى الشركات، فلا. خفّضت قليلاً، ولكن ليس بدرجات كبيرة.

مينشيكوف: أمن الصحيح أن الضريبة على الشركات هي حالياً، ٣٤ بالمائة، أو أنها بالأحرى ستخفض من ٤٦ بالمائة إلى ٣٤ بالمائة؟

غالبريت: من الصعب الإجابة عن هذا السؤال، إذ اتخذت إجراءات لوضع حد لأساليب التهرب من الضريبة من قبل الشركات والمشاريع، ومع ذلك ليس من الأكيد أن الضريبة على الشركات خفضت بهذه النسبة الكبيرة. وإذا أردت الحقيقة، هناك من يقول إنها ازدادت.

مينشيكوف: عندما كنت أحرِّر كتابي مليونيرية ومدراء وجدت بأن الضريبة الفعلية التي كانت تدفعها أغنى العائلات في الولايات المتحدة، والتي تتجاوز دخولها المليون دولار سنوياً، هي نصف نسبة الضريبة الرسمية. فإذا كانت النسبة الرسمية العليا حوالى ٧٠ بالمائة فهؤلاء دفعوا حوالى ٣٥ بالمائة نظراً للثغرات الموجودة في النظام الضريبي.

غالبريت: هذا ممكن. ولكن يوجد دائماً من يدفعون النسبة الهامشية بأكملها.

مينشيكوف: لنعد لنقول إذاً إن نظرية اقتصاد العرض لا تتضمن أي عنصر مما يمكن تسميته بالنظرية الجديدة. ألم يكرر أتباع كينز دائماً أنه يمكن انعاش الحركة في الاقتصاد عن طريق خفض الضرائب؟

غالبريت: بعض أتباع كينز دافعوا عن وجهة النظر هذه. أما أنا فلم أشاطرهم الرأي أبداً، حتى أني في بداية الستينات وجدت نفسي في حالة من المعارضة التامة مع واحد من أقرب أصدقائي، المأسوف عليه الاقتصادي والتر هيللر (Walter Heller). كان من أنصار التخفضيات الضريبية، وكنت أنادي بإنعاش الحركة الاقتصادية عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية، وهو تدبير كنّا فعلاً بحاجة إليه.

مينشيكوف: أظن أن وجهة نظرك كانت أكثر صواباً من وجهة نظر خصومك. وإننا إذا تتبعنا نتائج السياسة الاقتصادية للرئيس ريغان، أظن أن الرأي الذي يجمع الكل عليه ويعترفون به هو أن خفض الضرائب أدى إلى زيادة العجوز دون أن يؤدي إلى زيادة في الانتاج.

غالبريت: أظن أنه يمكن قول ذلك.

مينشيكوف: أتوافقني على قولي إن نتائج السياسة الاقتصادية للرئيس ريغان تمثّلت بعجوز كبيرة وخطيرة في الميزانية الاتحادية (الفدرالية) وفي ميزان المدفوعات؟ إن معدل البطالة تناقص حالياً في الولايات المتحدة، ولكنه بلغ ١٠ بالمائة في أوروبا الغربية حيث اتبعت سياسات محافظة جديدة مثيلة لتلك في الولايات المتحدة.

غالبريت: لست من المدافعين عن السياسة الاقتصادية لريغان، وسأعرض في الوقت المناسب خطوط سياسات اقتصادية مركزة لتكون بديلة كما أرجو.

مينشيكوف: أود الكلام عن مظهر آخر للسياسة المحافظة الجديدة. فالبطء في معدل النمو وعجز الميزانية ساهما في خلق اتجاه مضاد لمفهوم دولة الرفاه. وأقصد ما يحكى عادة عن أزمة هذا المفهوم، والمحاولات المستمرة لخفض الاعانات الاجتماعية، في حين أن النفقات العسكرية تزداد في الوقت ذاته. أتظن أن هذا الوضع يشكل

أيضاً مظهراً مميزاً للصعوبات الحالية التي سببها الأخذ بمذهب التفسير النقدي واتباع سياسة اقتصادية محافظة؟

غالبريت: غالباً ما دافعت عن هذه الفكره لدرجة أني أكاد أتهمك أنك تكرر وجهة نظري التي سبق لي عرضها في كتاباتي السابقة. لقد حاربت الفكرة المنتشرة هنا في الولايات المتحدة بأن الأغنياء لم يعودوا يعملون لأن لديهم القليل من المال، والفقراء لم يعودوا يعملون لأن لديهم الكثير منه. فمفهوم دولة الرفاه تأثر من معطيات نجاحه. إذ إنه ما أن يؤمن دخل للأشخاص المسنين، وتعويضات عن البطالة، وخدمات اجتماعية أخرى، وأن يزداد دخل العائلات، حتى يزداد انتشار واتجاه نحو المحافظة. وهذا الاتجاه يضعف الالتزام السياسي، والرأفة، والخوف، هذه الأمور التي كانت وراء ولادة دولة الرفاه أو الدولة الراعية في شكلها الأولي.

مينشيكوف: لدينا في النظام الاشتراكي من يقترح وينادي بالحد من أهداف دولة الرفاه والتخفيف من مجانية الخدمات الطبية، والتربية والتعليم، والحد من عرض دور السكن بأجور قليلة، وبتغيير نظام الخدمات العامة الأخرى. يسمي هؤلاء المنادون أنفسهم المصلحين التقدميين، في حين أنهم ينعتون لديكم بالمحافظين والرجعيين.

غالبريت: أوافق على هذا التمييز اللغوي.

مينشيكوف: أليس من اللافت للنظر ملاحظة هذه الفوارق في صيغ النعوت على أولئك وهؤلاء في هذا النظام أو ذاك؟

أودُّ أن أثير من جديد موضوع التمركز. تعرف جيداً أن ماركس كتب حول هذا الموضوع. والملاحظ اليوم أن هناك تطوراً يصل لدرجة أن المنشآت أو الشركات الكبيرة أصبح بين يديها مراقبة الجزء الأكبر من اقتصاد البلدان الرأسمالية. ما رأيك بموضوع التمركز في يومنا هذا؟

غالبريت: أعتبر التمركز أمراً لا مندوحة عنه في اقتصادنا. ففي حالة الولايات المتحدة، نجد أن ألفاً أو ألفي شركة كبرى تحقق الثلثين من مجموع الانتاج تقريباً. وبصورة عامة نلاقي الحالة نفسها تتكرر في كل البلدان الصناعية. تعرف أن ماركس ذكر أنه بعد فترة معيّنة سيقل كثيراً عدد المنشآت ومن ثم تزول بسهولة ويكون بذلك نهاية النظام. ولكني لا أعتقد أن هذه النبوءة ستتحقق فيما بعد بالرأسمالية.

مينشيكوف: أذكر أن لينين قد أشار عندما تعرّض إلى هذا الموضوع إلى أن الاحتكارات أو الشركات الكبرى غير قادرة على ازالة المشاريع أو الشركات المتوسطة

أو الصغيرة. فلا بد لهذه الشركات بمختلف مستوياتها من التعايش إذن، الأمر الذي من شأنه أن يحدث تعارضاً وتناقضاً بين هذه الشركات وتلك في الاقتصاد، فالأولى احتكارية تحدِّد الأسعار وفق هذا الأسلوب، أما الشركات المتوسطة والصغيرة فتعمل وفق الطريقة الاقتصادية القديمة: أي حرية المنافسة.

غالبريت: أتريد أن تقول إن هناك تعايشاً بين المشاريع التي يديرها صغار رجال الأعمال والمشاريع أو الشركات الكبيرة التي يديرها كبار الاداريين؟

مينشيكوف: نعم، تماماً.

غالبريت: أوافق على فكرة التعايش، واعتبرها كحقيقة لا مفر منها ومقبولة جداً.

مينشيكوف: أيستشفُّ من كلامك أنك لا تفكر في أن الشركات الكبرى تعمل وتمارس نشاطها على حساب المشاريع والشركات الصغيرة؟

غالبريت: ليس تماماً.

مينشيكوف: ولكن أليست المشكلة قائمة؟

غالبريت: لست متأكِّداً.

مينشيكوف: تتبعت خلال السنوات القريبة الماضية أنموذجاً من التمركز تمثل في الشركات والمصارف التي تمارس نشاطها على الصعيد العالمي. أعتقد أن الرأسمالية المعاصرة تطورت نحو وضع أصبحت فيه هذه الشركات أو المنشآت الكبرى تمارس جزءاً مهماً جداً من الأعمال في العالم الرأسمالي، ووسعت نشاطها إلى العالم أجمع بحيث أصبحت مصالحها عالمية أكثر منها وطنية. لديَّ الشعور أن هذا الوضع يشكل خطراً جديداً على أمة وحكومة أي بلد وسياساتها الاقتصادية. أتوافقني على هذا التخوّف؟

غالبريت: إن عدداً من أصدقائي ذوي الاتجاه المتحرر - بالمعنى المعروف في الولايات المتحدة لهذه الكلمة - يتساءلون كثيراً بصدد هذه الشركات عابرة القارات أو متخطية الحدود والجنسيات. أما أنا فلا. إذ أعتقد أنها تعكس صفة خاصة ولا غنى عنها للرأسمالية. وإني لمسرور من كونها تعمل على إحداث وظيفة عامة ذات طابع دولي، وتخفف بالتالي بعض النواحي المبالغ فيها من حيث السيادة القومية أو الوطنية. فخلال القرن التاسع عشر كله والنصف الأول من القرن العشرين تعرّضنا للكثير من المآسي والخطوب نتيجة الصراعات بين دول ذوات سيادة، واستفادت الشركات الصناعية الكبرى كثيراً من هذه النزاعات، كائنة ما كانت تبعيتها أو جنسيتها. أما اليوم، وبما أن شركة كبرى مثل (IBM) تعمل في الوقت ذاته في فرنسا وألمانيا، فلماذا

تسعد إذا ما اندلع نزاع بين البلدين، كما كانت تسعد بذلك الشركات الكبيرة لصناعة الحديد في القرن الماضي. آمل أن أرى اليوم الذي تمارس فيه هذه الشركات الكبرى نشاطها وفعاليتها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

مينشيكوف: أرى أن لهذه الشركات الكبرى، متخطية الحدود والجنسيات، وجهين: إيجابي وسلبي. فهي، من جهة، ساهمت في تدويل الحياة الاقتصادية، وهو اتجاه ليس لنا أي اعتراض عليه. إنه اتجاه مستقبل الأيام، ولا تستطيع عكس حركة السير نحو الأمام. أما من جهة ثانية، فهناك العديد من النواحي السلبية المرتبطة بفعالية عمل هذه الشركات ونشاطه وطريقته. فهي تهمل، مثلاً، القضايا الاجتماعية المطروحة في هذا البلد أو ذاك. فقد رأينا خلال السنوات الماضية أنها كثيراً ما لجأت إلى إغلاق بعض المصانع في بعض البلدان، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أبداً وضع الاستخدام السائد. أو أنها لجأت إلى نقل إنتاجها إلى بلدان أخرى إما بسبب كون كلفة اليد العاملة أقل، أو بسبب كون الوضع الاقتصادي أفضل بشكل عام. أظنّك توافقني هنا أن مثل هذه التصرفات تؤثر سلباً وبدرجات كبيرة على سياسة التشغيل في البلد المعني، وتخلق له الكثير من الصعوبات. لا أنكر أن بعضاً من هذه الصعوبات يعود إلى الواقع الاقتصادي في البلد ذاته، ولكن لا بد من دراستها وبحثها مع الحكومات الوطنية والنقابات ذات العلاقة، إذ يجب عدم التضحية بمصالح أحد الأطراف.

غالبريت: أقرّ أنه يتوجب التشاور مع الحكومات والنقابات. وأمر هذه الشركات هام جداً بالنسبة إلينا في الولايات المتحدة، إذ تعرّض اقتصادنا إلى كثير من الصعوبات خلال السنوات الماضية، من جراء انتقال المصانع من بلدنا إلى بلدان تكون تكاليف الانتاج فيها أقل، وبخاصة في منطقة المحيط الهادىء، ومؤخراً في المكسيك. على أن النقطة المهمة هنا ـ كما أشرت إلى ذلك ـ هي أن العمال الذين يفقدون عملهم في ظل الشروط المذكورة يجب أن يحصلوا على دخل مضمون. وإذا كانت أعمارهم تجاوزت حداً معيَّناً، فيجب أن يكون الضمان مدى الحياة. أما الفئة التي ما زالت قادرة على العمل، فيجب مساعدة عناصرها على التأهيل أو التدرّب على أعمال أخرى. ولكني في النهاية لا أستطيع إلا أن أوافق على أن نقل هذه المصانع إلى الخارج يتعلّق بالتطورات الحكمية للنظام ذاته والتي لا يمكن تجنّبها.

مينشيكوف: ألا تعتقد أنه عندما تكون هناك حكومة تتبع سياسة استخدام كامل أو ما يقرب من ذلك ـ ولتكن مثلاً سياسة كينزية تقضي بدعم الطلب الاجمالي أو تفضيله، وتهدف إلى تخفيف آثار دورات الركود الاقتصادي ـ وتجابه بسياسة هذه الشركات الكبرى عابرة القارات والحدود والجنسيات التي يمكن أن تكون ضد

سياستها، تنشأ قضايا جديدة تجعل ترتيبات هذه الحكومة وتدابيرها أقل فعالية؟

غالبريت: لست من هذا الرأي.

مينشيكوف: فما هو موقفك إذاً تجاه وضع كهذا؟

غالبريت: لا أعتقد أن المنشآت الكبرى هذه، بما فيها تلك ذات المدى العالمي في فعالياتها، يكون رد فعلها مختلفاً عن ذاك الذي تتبناه الشركات الصغيرة، وذلك عندما تجابه بزيادة أو نقص في الطلب الاجمالي، مع كل ما يتضمنه هذا التبدل في الطلب من نتائج على الاستخدام.

مينشيكوف: لا أستطيع الموافقة على هذا التحليل. فالمنشآت أو الشركات الصغيرة قائمة على أرض البلد وتبغي أن تظلّ عليها. أي أنه ليس أمامها من مجال سوى الاستمرار في ممارسة نشاطها على أرض الوطن. أما الشركات الكبرى متخطية الحدود والجنسيات فإنها تكون مهيأة لإغلاق مصانعها في حالة ركود اقتصادي وتصفية عملياتها الانتاجية بالكامل في البلد الذي يتعرّض لذلك، الأمر الذي يضع حكومة هذا البلد في حالة صعبة للاستمرار في دعم الطلب الاجمالي وفي تحقيق التشغيل الكامل.

غالبريت: إنك كأصدقائي من أتباع الاتجاه المتحرر ـ بالمعنى الأمريكي لهذا الاصطلاح ـ من حيث الاهتمام بوضع الشركات والمؤسسات الكبرى عابرة القارات أو متخطية الحدود والجنسيات. ولا بد لنا من الاعتراف أننا غير متفقين بهذا الخصوص.

مينشيكوف: من الواضح أننا نعالج ناحية قد اختلفنا بشأنها. ولكني ما زلت مصرّاً على أن هذه الشركات تحتل مركزاً مهماً في سلم اهتمامات العديد من البلدان، وبخاصة الصغيرة منها. فأنت تحيا في الولايات المتحدة، البلد الذي يساهم بجزء كبير في انتاج العالم الرأسمالي، لذا فإنه من الممكن ألّا تدرك آثار نشاط هذه الشركات بدرجة الأهمية البالغة ذاتها التي يوليها إياها الأشخاص الذين يعيشون في بلدان أخرى. صدِّقني إن أمر هذه الشركات يشغل بالهم كثيراً، ويعكسون اهتمامهم بشأنها داخل أروقة الأمم المتحدة. ثم إن البلدان الأوروبية وبلداناً أخرى في العالم تحاول وضع قانون حول حسن سلوكية نشاطات الشركات عابرة القارات ومتجاوزة الحدود والجنسيات.

إنك تختلف معي بالرأي. وأحترم هذا. ولكن أريد فقط أن أجعلك تلاحظ أنك، كما تبدو لي، غير متفق مع نفسك أيضاً.

اسمح لي أن أضيف كلمة أخيرة. تقول إن هذه الشركات عابرة القارات

أحدثت نوعاً من الوظيفة العامة الدولية. تبدو لي هذه الملاحظة غريبة نوعاً ما آخذاً بعين الاعتبار ما ذكرته ناقداً في مناقشاتنا السابقة حول البيروقراطية السائدة في الشركات والمنشآت. أليست هذه الوظيفة العامة الدولية من فصيلة شبيهة بهذه البيروقراطية، ولكن هذه المرة نجدها على الصعيد الدولي؟ تأسيساً على ذلك، من الممكن أن يكون هناك تأثير سلبي يؤدي إلى ركود في الاقتصاد العالمي، ولن يقتصر ذلك على بلد رأسمالي واحد كالولايات المتحدة.

غالبريت: إني أوافقك إلى حدٍّ ما على ما تقوله. ولا بد لي من أن أشير إلى أني عندما أتكلم من دون تحفّظ، أنعتها بالبيروقراطية الدولية.

على أن فكرتي حول هذا الموضوع تظل صحيحة في خطوطها الكبرى: فنحن تجاه منشأة تتجاوز في فعالياتها ونشاطاتها حدود السيادة الوطنية، وهذا أمر أؤيده بشكل عام. وأكرر ما قلته: فقد عرف العالم في الماضي الكثير من المآسي للدفاع عن السيادة الوطنية.

مينشيكوف: يبدو أنك لست قلقاً تجاه قيام المصارف اليابانية بشراء بعض المصارف في «وول ستريت» في نيويورك، أو أن بعض المؤسسات اليابانية تشتري بعض الشركات والمنشآت الأمريكية؟ ألا يجب على المواطن البريطاني أن يعتريه القلق عندما يعرف أن نصف مدينة لندن أصبح ملكاً للمستثمرين الأجانب، إلى جانب ملاحظته أن المصارف الوطنية تهتم بدرجة أقل بالاقتصاد البريطاني وبدرجة أكبر بالفعاليات الاقتصادية التي تجري في بقية أنحاء العالم. أليس مثل هذا الوضع مضراً اجمالاً بالاقتصاد البريطاني؟

غالبريت: ليس تماماً. إذ اني أهتم بدرجة أكثر بتغيير بعض النظم والاجراءات الجارية لدى مصارفنا ومؤسساتنا المختصة بقضايا الادخار. وسأذكر لك في ما بعد علاجاً أعتبره على درجة كبيرة من الأهمية بهذا الخصوص. وخلاصته تصحيح عجزنا التجاري بحيث لا نضع مالاً كثيراً في أيدي اليابانيين يمكّنهم من استثمار أغلبيته في بلدنا.

مينشيكوف: أما اهتمامي أنا فينصبّ على الشركات الكبرى عابرة الحدود والقارات، وبخاصة الأمريكية منها التي تشجع الولايات المتحدة على أن تسلك دولياً سلوك الدولة الأقوى. فواقع أن الولايات المتحدة أوجدت امبراطورية اقتصادية عالمية لنفسها، وأن فعالياتها الاقتصادية امتدت على الصعيد الدولي عن طريق هذه الشركات، إنما يأتي لدعم موقف الحكومة الأمريكية الذي يدعي بصورة منهجية أن الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى بسبب مصالحها الدولية.

غالبريت: أخشى اتهامك بأنك تدافع عن وضع عفا عليه الزمن. وقد اعترفت أنت نفسك بذلك: إذ إنك منذ لحظات حاولت إخافتي بالحديث عن المصارف والشركات الكبرى اليابانية. وتقول لي الآن إن علينا أن نهتم ونتنبه لسلطة مصارفنا وشركاتنا الكبرى في مجال فعالياتها الدولية متجاوزة كل الحدود. أصرّ على أن لديك فكرة ثابتة حول هذا الموضوع.

مينشيكوف: الذي ألاحظه أن القضايا المتعلقة بالشركات الكبرى عابرة القارات لا تشغل بالك. وإني إذ أتفهّم موقفك، كنت أود لو أنك عرضت حججاً منطقية للدفاع عن موقفك. ولعلّه من الأفضل لنا الانتقال إلى معالجة قضايا أخرى ما دمنا لن نتوصل إلى تفاهم مشترك حول موضوع هذه الشركات.

غالبريت: اقتراح جيِّد.

الفصل الثامن

إصلاحات «غالبريت»

مينشيكوف: تكلّمنا بالتفصيل في أحاديثنا السابقة عن الاصلاحات الاقتصادية أو الثورة التي أدخلها غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي. أيمكننا الآن الكلام عن امكانية حدوث تغييرات في الولايات المتحدة؟ إني لا أرى أيّ شيء ثوري في هذا البلد، اللهم إلاّ ما يسمونه ثورة ريغان. هل تنعت الوضع الحالي بهذه الصفة، أم أنك ترغب بتقديم مجموعة من الاقتراحات الأخرى، ولنسمّها، مثلاً، «إصلاحات غالبريت»؟

غالبريت: كنت متحفظاً على نعت التغيّرات التي حدثت في عهد ريغان على أنها ثورة. واعتقادي أنها ليست أكثر من مرحلة في تاريخ الرأسمالية. فاقتصاد العرض، والوصفة النقدية، ليسا أكثر من مرحلة انتقالية مصيرها الزوال. لذا فإني، وبكل وضوح، أفضّل أن تتناول مناقشاتنا التدابير التي يجب اتخاذها لتأمين مستقبل نظامنا. إنني أبتهج باشارتك إلى «اصلاحات غالبريت»، ولكن على القراء أن يعرفوا أنك أنت، وليس أنا، الذي اختار هذا التعبير. عليّ أن أدافع عن سمعتي بأني كثير التواضع.

مينشيكوف: لديك الشعور بأن التيار المحافظ الجديد الذي تمثله ثورة ريغان، ثورة تاتشر، أو أية ثورة مماثلة في العالم الرأسمالي، لا يعكس بصورة حقيقية التغيير الأساسي في مسيرة الرأسمالية الحديثة. واعتقادك أنه يجب إدخال تغييرات أخرى لأنها ضرورية. هل أفهمك بشكل صحيح؟

غالبريت: بشكل جيد جداً. إن تفهّم الرأسمالية يستوجب منا أن نتقبل، كأمر واقع، النزوات المتكررة التي تظهر في مجال الإدارة العامة، واعتبر، تبعاً لذلك، أن

اقتصاد العرض والوصفة النقدية هما بعض النزوات التي تصححها التجربة ويقوّمها الحس السليم. وقد بدأت عملية التصحيح هذه.

مينشيكوف: لديّ بعض القلق حول هذا الاستنتاج لأن ما ذكرته ليس مجرد نزوات بسيطة. إذ يجب النظر إليها في ضوء ظهور مركّب التحالف العسكري الصناعي والشركات الكبرى متخطية الحدود والجنسيات، والقوى المحافظة جداً المحركة للرأسمالية الحديثة، وتطورات أخرى تحاول أن تسير بشكل مضاد لتيار الاصلاحات الكينزية التي سبق وتحدثنا عنها. إن ما اقترحه كينز في الواقع إنّما يهدف إلى تحسين آلية مسيرة الرأسمالية، بجعلها أكثر فاعلية بكثير مما كانت عليه، وكذلك جعلها أكثر انسانية. لعلّ الاصلاحات التي ستذكرها بعد قليل، وأكرِّر كلامي إنها «إصلاحات غالبريت»، ستكون على الأغلب بهذا الاتجاه.

غالبريت: دعنا نتحدث عما يجب عمله. أودّ في البداية أن أورد ملاحظة لأنها تبدو لي أساسية في مجال مناقشتنا: إن الرأسمالية الحديثة أنتجت أو يمكن أن تنتج ما يكفي من السلع. إننا لا نشكو من نقص في الانتاج. فخلال مرحلة من الانهيار ـ الركود الاقتصادي ـ الذي عرفته الولايات المتحدة في بداية الثمانينات، لم تفتقد المنتجات التي لم تكن تنتج. لم يعلّق على هذا الوضع أحد. وبالمقابل، فإن النقص كان شديداً في الدخل والاستخدام. لذا فإنّي لا أعتبر انتاج السلع والخدمات كقضية رئيسية في الرأسمالية المعاصرة. فهذه مهمة يمكن لنا تداركها. ولكن المشكلة الأساسية هي في تأمين تدفق منتظم للدخول لكل الذين يساهمون في تشغيل عجلة النظام.

وأضيف أيضاً كلمة بهذا الخصوص. لقد كنا دائماً على خطأ في قياس التقدم تبعاً لزيادة الانتاج القومي غير الصافي. أريد أن يقاس التقدم بعدد الأشخاص الذين يساهمون بدور كامل في دورة النظام، والذين تتوافر لهم الضمانة بوضع مستقر في المجتمع.

مينشيكوف: أتفق معك كل الاتفاق على ما تقوله. وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي وبقية البلدان الاشتراكية، لديّ الشعور أنه ما أن يتوصل التطور الاقتصادي إلى إشباع حاجات المواطنين بالسلع والخدمات، يجب أن يهدف النظام قبل كل شيء إلى تحسين نوعية هذه المنتجات والخدمات، وتحسين نوعية شروط المعيشة بشكل عام. واعتقادي أن هذا الأمر يجري تقبله أكثر فأكثر في العالم الرأسمالي أيضاً.

غالبريت: نعم. وأتابع بذكر أمرين آخرين، وككل أمريكي طيّب، فإني أقدم المديح لإنجازات الاشتراكية بشيء من الحسد. لدينا مشكلتان لا توجدان لديكم، مشكلتان علينا أن نوجد حلاً لهما.

أولاً: وبصورة خاصة في المدن الكبيرة لدينا، يوجد عدد كبير من الأشخاص عاطلون عن العمل، لا دخل لهم، أشخاص يشكلون جزءاً من العالم الرابع، كما يقولون الآن باستعمال هذا الاصطلاح. إن هذه المشكلة هي أهم مشكلة تواجه الولايات المتحدة بنظري.

ومن ثمّ، إذا ما نظرنا إلى الوضع نظرة أكثر شمولية، فإن الولايات المتحدة تقاسي درجة عالية من عدم تساوي توزيع الدخول. وللأسف لم يتحسّن هذا الوضع خلال السنوات الفائتة، بل على العكس، فقد ازداد فداحة. ذلك أن نسبة عالية جداً من مجموع الدخل لدينا تؤول إلى فئة صغيرة مشكّلة من مواطنين يتربّعون على قمة السلم، ونسبة ضئيلة جداً تؤول إلى الأشخاص الذين يوجدون في وسط السلم وأسفله.

مينشيكوف: أمن الممكن أن تعطينا بعض الاقتراحات المفصّلة حول التدابير الواجب اتخاذها، بنظرك، لتصحيح عيوب الرأسمالية المعاصرة؟

غالبريت: حسناً فعلت بطرحك هذا السؤال. ذلك أن عرض نقد المشكلة أسهل من تقديم حلول لها.

أؤكد - أولاً - على ضرورة تقوية برامجنا الاجتماعية الضرورية ودعمها، لتأمين دخل للأشخاص الذين لا عمل لهم. أفكر بهذا الخصوص بالنساء اللواتي يتحمّلن مسؤولية أطفالهن والأسر التي تربي أطفالها، وكذلك بالمعوقين جسدياً وعقلياً. إن هؤلاء الأشخاص يعيشون في شروط صعبة جداً وعلينا أن نقدّم إليهم المساعدة. وأقترح أيضاً وضع برامج مدعومة مالياً بشكل قوي لمصلحة العمال الذين ينتقلون من قطاع إلى آخر. كذلك فإني أفكر بضرورة زيادة الميزانية المخصصة للتعليم الابتدائي والثانوي وتحسين مستواه زيادة كبيرة. إذ هناك حقيقة ثانية وصحيحة على الصعيد العالمي: فالذين يملكون أساساً جيداً في مجال التربية والتعليم نادراً ما يكونون فقراء، وقلّما نجد أميين أو أشخاصاً غير متعلمين بدرجة كافية لدى أصحاب الدخول الكافية.

مينشيكوف: ولكن ألا توافق على أن هناك أناساً على درجة قليلة جداً من التعلّم وهم في الواقع أغنياء جداً؟

غالبريت: أراني مضطراً للاعتراف بذلك رغماً عنّي. وقد صادفت بعضاً منهم في جامعة هارفارد خلال سنواتي التدريسية الخمسين.

مينشيكوف: يؤخذ الانطباع اليوم عن الولايات المتحدة بأن المساعدة الاجتماعية

تشمل مجموعة من التدابير المتعلقة بالأشخاص المحرومين، والعاطلين عن العمل، والمعوّقين. . . الخ. إن تعبير المساعدة الاجتماعية بحد ذاته عبارة عن مفهوم التعويض من البطالة ذي الطابع المؤقت. ألا تعتقد أن البرامج الاجتماعية التي تشير إليها - المساعدة الاجتماعية - يجب أن تكون ليس فقط لمصلحة من تشملهم التعويضات المشار إليها، ولكن أيضاً لعدد أكبر من المواطنين؟ أي أني أفكر بأولئك الذين لهم عمل، ولكنهم بحاجة إلى أشكال من الإعانات الاجتماعية التي لا تمكنهم دخولهم من الاستفادة منها بالشكل المرغوب، كمجالات للترفيه والتسلية أفضل وبأسعار معقولة، وكذلك ميزات أخرى تصل إلى حد تأمين الخدمات الصحية. أتظن أنه يجب السير وفق هذا الاتجاه، أم أن عامل السوق هو الذي يكفل إيجاد حلول لهذه القضايا؟

غالبريت: لا، لا أعتقد أن عامل السوق سيتكفل بذلك. منذ حوالى ثلاثين سنة نشرت كتاباً بعنوان **مجتمعات الوفرة** (The Affluant Societies)، أشرت فيه إلى الاتجاه نحو وجود الوفرة الخاصة والبؤس العام في الولايات المتحدة. وأؤكد اليوم على ضرورة تحسين الخدمات العامة الضرورية للجميع، باستثناء الأغنياء جداً. إني أفكر بضرورة رفع مستوى التربية والتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية كما أشرت إلى ذلك منذ قليل، بتوسيع دائرة الترفيه وملء أوقات الفراغ، بإنشاء وتوسيع المكتبات، بنظافة الطرقات، وبقضايا الأمن، وبالتأكيد تحسين مستوى الخدمات الصحية.

مينشيكوف: لعلّه من الضروري إضافة النقل العام؟

غالبريت: بدون شك، وكذلك تأمين السكن للجميع. وانه لمن أحد الأمور المثيرة للعجب أن نظام السوق لا يؤمن للفقراء مساكن بأسعار معقولة في أي بلد صناعي. وهذه إحدى العيوب الكبرى للرأسمالية.

وبالمقابل، هناك أمور تسير سيرها الحسن، ويجب الاعتراف بذلك في زمن أصبح النقد الذاتي فيه من المظاهر الرائجة. فبلدنا يؤمن التعليم العالي بمستويات ممتازة. والجامعات التابعة للدولة في الولايات المتحدة ذات مستوى رفيع. وإني لشديد الاعجاب بشبكة التلفزة العامة لدينا والتي لا يقال عنها الكثير. ولكن أعتقد أن علينا أن نجهد كثيراً لكي تصبح الوفرة العامة على مستوى الوفرة الخاصة. هذا ولم أتكلّم حتى الآن عن مشكلة أخرى: ضرورة حماية البيئة.

مينشيكوف: أنستطيع الآن الانتقال إلى الكلام عن السياسة الاقتصادية العامة أو عن الاقتصاد الاجمالي والنظر فيما إذا كانت هناك تغييرات ضرورية في هذا الميدان؟

غالبريت: من هذه النقطة ينطلق أغلب زملائي الاقتصاديين، وإني لأتفق

معهم. إن تغييراً جوهرياً يجب أن يتم في هذا الميدان، ويمكن اختصاره على الوجه التالي.

تمَّ اللجوء في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة إلى معالجة الوضع عن طريق السياسة النقدية، وزيادة معدلات الفوائد، وإلى سحر المصرف المركزي كمنظم للاقتصاد وكضمانة ضد التضخم. قبل مجيئك إلى منزلي هنا في فرمونت كانت الصحافة تتساءل عن الشخص الذي سيرئس مصرفنا المركزي. وسمّي غرينسبان (Greenspan) بدلاً من فولكر (Volker). وفي الواقع لا يعني هذا التغيير شيئاً. إذ لا بد لنا من الاستغناء عن السياسة النقدية المتبعة وعن الاعتقاد أن «سحر» هذه السياسة سيوجه ويضبط الرأسمالية لدينا.

مينشيكوف: إن هاتين الشخصيتين من أوساط «وول ستريت»، بحيث أن التسمية الجديدة لا يمكن لها أن تأتي بتغييرات مهمة؟

غالبريت: إني مضطر أن أتفق معك بالرأي. فالتسمية الجديدة لم تغيّر شيئاً. فالمهم ليس تغيير تسمية الشخص الذي يدير الـ «فدرال رزيرف بانك» (Federal Reserve Bank) (المصرف المركزي) بل إدخال تغيير في السياسة الاقتصادية الاجمالية لدينا. يجب أن نعطي أهمية أكبر للسياسة المالية ونحد من اللجوء إلى السياسة النقدية. ولذكر الأمور والعلاجات ببساطة يجب أن نزيد الضرائب، ونقلّص عجز ميزانية الحكومة الفدرالية، وأن نخفّض بنسب مهمة معدلات الفوائد الفعلية. ذلك أن تخفيض كلفة الاقراض والتسليف من شأنه تشجيع التوظيف والتثمير في قطاع الصناعة والبناء. وهذا من شأنه أن ينعش الحركة الاقتصادية ويحسّن من وسائل تجهيزاتنا ومن أوضاعنا السكنية.

ألخّص أفكاري وأقول: لجأنا كثيراً في السنوات الماضية إلى معالجة أوضاعنا عن طريق «سحر» السياسة النقدية، وأهملنا غالباً في الوقت ذاته، اتخاذ الاجراءات الحاسمة التي يجب اتخاذها في مجال السياسة المالية.

مينشيكوف: ولكن ما تقترحه هنا لا يلاقي صدى شعبياً أبداً. فغالبية المواطنين، وبخاصة الأغنياء والشركات، لا يستسيغون زيادة الضرائب. لم تستقبل الاقتطاعات الضريبية المتزايدة برضى في يوم من الأيام. وإذا أردت الحقيقة فهذا أمر يصعب تحقيقه بنجاح.

غالبريت: من الأفضل زيادة الضرائب وليس زيادة معدلات الفوائد كأداة للتحكم في الوضع الاقتصادي. ولم أفقد الأمل أبداً في نجاح ميزات ما أهدف إليه في الأمد الطويل عن الميزات التي يمكن تحقيقها في الأمد القصير.

مينشيكوف: لا يمكنني إلاّ أن أتفق معك كلياً على ما يتعلق بهذه الميزات في الأمد الطويل.

غالبريت: إنك ستسيء إلى سمعتي باتفاقك معي في أغلب الأحيان.

مينشيكوف: ولكن هذا ما أبدأ به لكي يتسنّى لي معارضتك فيما بعد حول نقطة أخرى. أعتقد أنه يمكن تبرير زيادة الضرائب إلى حد ما. على أنه كما سبق وذكرت لك يعتبر ذلك تدبيراً يصعب تطبيقه في الواقع الحالي الأمريكي.

لذا فإني أقترح اتباع سياسة تخفيض الانفاق. وبما أنك تحدّثت عن زيادة مهمات دولة الرفاه أو الدولة الراعية، فلا يمكن تقليص النفقات في هذا المجال. على هذا يذهب تفكيري إلى تقليص الإنفاق على التسلح.

غالبريت: أرجو أن يكون هذا ممكناً. وفي الواقع فإن هذه النقطة هي ما أريد التوصل إلى الكلام عنها. لذا أرجو أن تسمح لي أن أبادرك بالقول إني سأكون على غاية من السعادة إن أمكن للولايات المتحدة التعاون مع الاتحاد السوفياتي.

ففي الوضع الحاضر، تعتبر أية مبادهة عسكرية من طرفكم لها ما يقابلها من طرفنا. لذا ما عليكم سوى إتباع سياسة جديدة في هذا المجال حتى نتخذها كمبرر لنزيد من ميزانيتنا العسكرية ونعمل على تطوير تسليحنا. وما أن نعمل على تدعيم تسلّحنا بالصواريخ، حتى تلحقوا بنا في هذا المجال. وهذا التوازن يقود السلطات العسكرية لدى أحد الطرفين إلى دعم السلطات العسكرية لدى الطرف المعادي. وكل هذا يمكن أن يؤدي بالتأكيد إلى المجابهة النووية التي تحدّثنا عنها، مضيفاً إلى ذلك بديهة أخرى لعلّه من المفيد الاشارة إليها: إن مثل هذه العلاقات ضارّة جداً لازدهار الاقتصاد في بلدينا.

مينشيكوف: أظن أنك محق في ما ذهبت إليه فيما يتعلق بالماضي القريب، ولكنك غير محق في حكمك بالنسبة إلى التطورات الحالية. من المؤكّد أن الحقبة التاريخية الماضية كانت تتميّز بسباق التسلح. وعلى كل، فلا أرى من المفيد الدخول في موضوع من المسؤول عن تصعيد سياسة سباق التسلح.

غالبريت: وهذا ما أحرص بدقة على تجنّبه.

مينشيكوف: نعم. لأنه غير مجدٍ. ولكن خلال السنتين الأخيرتين من عهد غورباتشيف، لم أسمع باتخاذ أي تدبير لدينا لزيادة قدرتنا العسكرية. وبالمقابل، أعرف أننا اتخذنا المبادهات الآيلة إلى تخفيض التسلح، وقد سلكت الحكومة الأمريكية السبيل ذاته تقريباً. لذا فإني أعتقد أنه علينا أن نحتفظ بالأمل. وأقترح عليك أن

نؤجل الحديث عن تخفيض النفقات العسكرية إلى ما بعد.

غالبريت: أجد في أقوالك كل التشجيع. وآمل أن يكون شعورك مشابهاً فيما يتعلّق بأقوالي. وإذا لم نتمكّن من اقناع قرّائنا بالنقاط الأخرى التي كانت موضع مساجلاتنا، فلنأمل على الأقل إقناعهم - وشعبينا معهم - أن المصلحة المشتركة بين الجميع هي التخلي عن السباق إلى التسلح.

مينشيكوف: من المؤكّد أن البعض سيذهب إلى القول إن تخفيض ميزانية التسلّح في الولايات المتحدة سيزيد من الصعوبات الاقتصادية في هذا البلد.

غالبريت: فكرت عميقاً بهذا الاعتراض، ودرست الأمر دراسة مركزة، ولم أقتنع به لحظة واحدة. أيمكنني التوسّع في شرح وجهة نظري بهذا الخصوص؟

مينشيكوف: أرجوك، هذا مفيد جداً.

غالبريت: في البدء، تجب الإشارة إلى حقيقة لا يمكن تجاهلها: فاليابان وألمانيا الغربية تمثّلان معاً أفضل مثال للنجاح عرفته الرأسمالية عبر تاريخها في مختلف أنحاء العالم تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالنفقات العسكرية في هذين البلدين ضعيفة نسبياً - بل تكاد تكون معدومة في اليابان. ونتيجة لذلك تمكن هذان البلدان من استخدام الأيدي العاملة الماهرة وتوظيف رؤوس الأموال لديهما في تطوير الصناعات المدنية. وبالمقابل فإن الولايات المتحدة وبريطانيا خصصتا نسبة مهمة من الأيدي العاملة ورؤوس الأموال لديهما لتطوير التسلّح.

ونتعرّض في الولايات المتحدة اليوم، ولعلّه أكثر من أي وقت مضى، إلى ضغط كبير لتلبية الحاجات العامة - كما سبق أن أشرت. فهناك تدهور في شؤون النقل والمواصلات، وهناك نقص شديد جداً في المساكن بأسعار معتدلة، وهناك معضلات بخصوص المدن تستوجب حلولاً عاجلة، وهناك حاجات متزايدة لتطوير شؤون التربية والتعليم. وهذا كله يعني أن المال الذي ننفقه على التسلح له منافذ جاهزة لتحسين شروط معيشة المواطنين.

مينشيكوف: إن كلامك يعني أن الكلفة البديلة للدولار الذي أنفق على التسلح قد زادت بشكل هائل. فهذه الأخيرة قد أصبحت مكلفة جداً نسبياً أكثر من أي وقت في الماضي.

غالبريت: الكلفة البديلة - أي ما كان يمكن انتاجه كبديل ولم يتحقق - هي تعبير اقتصادي قديم وجميل. إنني مسرور بتذكيرك إياي بأنني يجب أن أستعمله.

مينشيكوف: قليل من الناس يدرك النتائج السلبية للنفقات العسكرية.

غالبريت: بل أقول العكس. فنحن تجاه حقيقة واقعية أكثر مما نتصور، وإننا لندركها أكثر فأكثر. أعتقد أنك بقولك هذا تميل إلى جانب عقدة نقص أصبحت شائعة. ونجد هذا الاتجاه في الولايات المتحدة ومن الممكن في الاتحاد السوفياتي المتمثل في أن الناس الذين هم على خطأ يتمتعون بشهرة وسمعة أكثر من أولئك الذين هم على حق.

مينشيكوف: أود أن أشير بهذه المناسبة إلى أنه في الاتحاد السوفياتي ما زال هناك من يفكّر أن للنفقات العسكرية إنعكاسات ايجابية على الصناعة المدنية، وأنها تساعد على تطوير التقنية المدنية. كنت وما زلت ضد هذا التفكير. ما هو رأيك؟

غالبريت: إني مثلك أشك في مثل هذا التحليل. حقاً كان هناك توافق بين النوعين من النفقات. فالأبحاث الحربية أدّت إلى ظهور طائرة البوينغ ٧٤٧. وكذلك، جزئياً، الأقمار الصناعية للتلفزة. ولكن يظل استخلاص مثل هذه النتائج مبالغاً به. كم أود أن أجد من يفسّر لي الآثار الايجابية على الصناعة المدنية من جراء النفقات العسكرية المخصصة للقوى التقليدية الضخمة التي نرعاها ونحافظ عليها لدينا ولديكم.

مينشيكوف: بالمناسبة، لا أرى أن للنفقات العسكرية انعكاسات مهمة على الصناعة المدنية. وأتفهّم الأمر أكثر إذا ما استخدم قسم من العدد الكبير لجنودنا في بناء الطرق والمشاريع المشابهة. ففي هذه الحالة يمكن القول إنهم يشغلون وقتهم بأمور منتجة، ولكن المعروف أنهم نادراً ما يستخدمون في مثل هذه الأعمال.

غالبريت: وجهة نظري تقضي بتحويلهم جميعاً إلى القطاع المدني بأجور يومية كبقية العمال، ولا يتركون هكذا بأزيائهم الرسمية.

مينشيكوف: لا ننفق على جنودنا بقدر ما تنفقون. على أنهم حتى لو احتفظوا بلباسهم الرسمي فمن الممكن الاستفادة منهم في المشاريع المدنية. ولكن أتظن، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي مثله التحالف الصناعي ـ العسكري لديكم خلال فترة السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، أنه من الممكن الحد من هيمنة هذا القطاع وسلطته، وبالتالي تقليص النفقات المخصصة للتسلح ـ وهو تقليص يأتي بالفائدة على الجميع؟

غالبريت: سأسألك بعد قليل إن كان ما تقوله ممكناً في الاتحاد السوفياتي. أما في الولايات المتحدة، فلا أقلل من أهمية صعوبة ذلك. ومع ذلك فإن مع فقدان الأمل تضيع كل امكانية بالتوصل لأي شيء. على أنه لدي الشعور أن الأمريكيين أصبحوا يدركون أهمية هذا الأمر. فكل المرشحين للرئاسة في العام المقبل ـ على الأقل

الحزب الديمقراطي ـ سيطرحون موضوع الحد من التسلح والنفقات العسكرية. وانهم بذلك يستجيبون لرغبة الرأي العام الذي كان واضحاً بهذا الخصوص(*).

ولكن أخبرني، كيف تنظر في بلدك إلى هذا التحالف العسكري ـ الصناعي وتأثيره؟

مينشيكوف: جوابي أنه خلال السنوات الماضية، وبخاصة منذ أن أصبح غورباتشيف أميناً عاماً للحزب الشيوعي، تقلّص دور السلطات العسكرية بدرجات كبيرة في تحديد الأهداف العامة للبلد، بما في ذلك أهداف السياسة الاقتصادية والمالية. إن الهدف من تطبيق جميع الاصلاحات الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي حالياً هو زيادة الموارد المدنية، أي تخصيص القطاع الاجتماعي بالاهتمام الأكبر. من بداهة القول إننا لم نتمكن من التوصل إلى تحقيق هذا الهدف الاجتماعي دون تخفيض مخصصات النفقات العسكرية.

من الجدير أيضاً التذكير أنه في عديد من الحالات عمل غورباتشيف والحزب على إدخال تغييرات مهمة في الميدان العسكري أثّرت في وضعنا فيما يتعلق بالأسلحة النووية الاستراتيجية وذات المدى المتوسط. أعتقد أنه ما كان لهذا التطور أن يتحقّق لولا الحد بدرجات كبيرة من نفوذ المسؤولين الذين يجعلون من تقوية الترسانة العسكرية أفضلية وطنية.

وبالنظر إلى هذه المشكلة من وجهة نظر مختلفة إلى حد ما، يبدو أن مقدار العمالة المتحقق من كل دولار إضافي مخصص لنفقاتكم العسكرية قد انخفض خلال السنوات الأخيرة. وهذا يدل واقعياً على أن النفقات العسكرية تلعب دوراً أكثر محدودية في انعاش الاقتصاد.

غالبريت: هذا صحيح من دون شك فيما يتعلق بالعمالة. أما النفقات العسكرية، وبخاصة تلك المخصصة للتسلح، فتمتصّها الأجور المرتفعة نسبياً التي تدفع للتقنيين المختصين، وكذلك أرباح شركات السلاح. أما استخدام العمال فلا يستفيد من هذه النفقات إلا بدرجات قليلة. وقد حسب بدقة أثر هذه النفقات في هذا المجال. فتبيّن أنها تشكل الأداة الأقل فعالية في خلق فرص العمل والاستخدام.

مينشيكوف: ولا بد من الإضافة أن صناعة الصواريخ تتطلب مواد أقل من تلك التي تتطلبها صناعة الدبابات والمدفعية. فبالنسبة إلى كل دولار يصرف على

(*) جرى هذا الحوار في صيف عام ١٩٨٧، أي قبل انتخابات الرئاسة التي فاز بها جورج بوش مرشح الحزب الجمهوري.

الصواريخ، تستخدم كمية أقل من الفولاذ والمواد المشابهة مما يستخدم من أجل صنع الدبابات. وهذا يعني تقلص فرص العمل في ميدان صناعة الحديد وبقية القطاعات.

غالبريت: كان استعمال المدافع القديمة والقذائف لديها مقدرة على قتل الناس أيضاً. لذلك فأنا لست من أنصارها. على أنه، وبالنظر إلى حاجاتنا العامة الاجتماعية، لا أظن أن انتقال عوامل الانتاج واليد العاملة من القطاع العسكري إلى القطاع المدني سيشكل صعوبة في الولايات المتحدة. كيف ستكون الأمور، ضمن هذا الإطار، في الاتحاد السوفياتي؟

مينشيكوف: إن نقل الصناعة العسكرية إلى الصناعة المدنية لن يطرح أية مشكلة في الاتحاد السوفياتي. كنت أشرت في أحاديثنا السابقة إلى أننا نعاني نقص اليد العاملة لدينا. ونتيجة ذلك فإن كل العمال الذين سينتقلون من القطاع العسكري ـ سواء أكانوا يخدمون في الفرق العسكرية أو يستخدمون في الصناعة الحربية ـ إلى الصناعة المدنية أو إلى الخدمات المدنية يمكن استخدامهم بشكل منتج، نظراً لأن هذا القطاع الأخير بحاجة إلى اليد العاملة.

غالبريت: بهذه المناسبة، هناك نقطة مهمة لا بدّ من الإشارة إليها. فكما أشرت إلى ذلك، إن الأمر المهم والعاجل بالنسبة إلينا ليس في زيادة انتاج السلع. وبالمقابل، إن هذا الأمر هو من الأفضليات لديكم إلى حد ما، وأعني ـ بقولي ـ السلع ذات الاستعمال المدني.

مينشيكوف: هذا صحيح، وهو السبب الذي يجعلنا بصورة خاصة نحوِّل الانتاج من القطاع العسكري إلى القطاع المدني. إن تخفيض النفقات العسكرية سيساعدنا أيضاً على زيادة الموارد التي ستخصص للخدمات العامة كالتربية، والشؤون الصحية، ومجالات الترفيه، ودور الحضانة... الخ.

غالبريت: لهذه المسألة وجه آخر أودّ الإشارة إليه: هناك بعض المتتبعين لموضوع النفقات العسكرية، أفادوا في الماضي أنه إذا خصصت الولايات المتحدة النفقات اللازمة والكافية لموضوع التسلح، فإنه يمكن لها إجبار الاتحاد السوفياتي على قبول تنازلات للحد من الترسانة الحربية. كنت دائماً من المتشكِّكين بهذا الاتجاه في التفكير. ففي الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفياتي، يعتبر إنتاج السلاح وإدارة شؤونه من قبل المسؤولين العسكريين نوعاً من السير في طريق التخطيط الاقتصادي. ألست من هذا الرأي؟

مينشيكوف: إن كل قطاعات اقتصادنا هي أقل أو أكثر تخطيطاً.

غالبريت: والسلطات العسكرية في الولايات المتحدة تنافس الاتحاد السوفياتي من أجل إدارة قطاع مخطط في الاقتصاد، وهذا ميدان لكم فيه تجربة أكثر منا.

مينشيكوف: نعم. ولكن الهدف البعيد وراء سياسة الادارة الرسمية لديكم يكمن في دفع الاتحاد السوفياتي إلى تخصيص المزيد من موارده للقطاع العسكري والتقليل، بالمقابل من فاعلية زيادة انتاجنا الاقتصادي. وإني لأتساءل إذا لم تكن هذه الاستراتيجية قد انقلبت عليكم أو ضدّكم. ففي حقبة السنوات العشرين الماضية لوحظ أن الاتحاد السوفياتي كان قادراً على المحافظة على قدرته الحربية رغم تأخره التقني بالنسبة إلى الولايات المتحدة في عدد من القطاعات المدنية.

غالبريت: لا أفكّر لحظة واحدة في رفض أطروحتك، ولكني أصرّ على سؤالي: أيجب علينا أن نستعد لمنافستكم في هذا الميدان، مع الأخذ بعين الاعتبار تجربتكم في ميدان التخطيط الاقتصادي؟

مينشيكوف: لعلّني أكون نصيراً بدرجة أكبر للتخطيط الاقتصادي في الولايات المتحدة، شريطة أن يشمل ذلك القطاع المدني.

غالبريت: اسمح لي الآن أن انتقل إلى موضوع مختلف: فالثورة الكينزية بدّلت من معالم العالم الرأسمالي، وكان أحد عناصرها الرئيسية هو النظر إلى أية سياسة اقتصادية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي الكلي أو الاجمالي: (Macro économique)، أي السياسة النقدية، السياسة المالية، الانفاق العام. أدّى هذا الاتجاه في النظر إلى السياسة الاقتصادية إلى صرف الاهتمام عن عديد من الاصلاحات الضرورية في ميدان التحليل الاقتصادي الجزئي (Micro - économique)، أو قطاع السوق. إننا إذا لم نقم بهذه الاصلاحات، فلا يمكن لنا إدخال التغييرات الضرورية.

مينشيكوف: أتقصد صناعات معينة؟

غالبريت: نعم. فهناك، أولاً، مشكلة مصانعنا التي شاخت أو أصبحت مريضة. وهذا الموضوع هو موضع مناقشات عديدة حالياً. لا يمكن لنا تجنب ـ ولعلّه يجب علينا ألا نتجنب ـ انتقال جزء مهم من صناعاتنا الثقيلة، وصناعاتنا النسيجية نحو بلدان أخرى جديدة. إن قطاع هاتين الصناعتين بحاجة إلى هذا الانتقال، وهذه العملية تتطلب وقتاً ودأباً طويلين. ذلك أن البلدان المصنّعة حديثاً تتمتع بميزة كانت لدينا في السابق. من المؤكد أنه يمكن لنا، من حين لآخر، الإبطاء في عملية الانتقال هذه، ولكني لست من أنصار اللجوء إلى سياسة الحماية الجمركية. بل يجب أن تتمحور سياستنا في هذا المجال على تحويل العمال إلى قطاعات أخرى وتقديم العون الاقتصادي لمن يفقد عمله منهم. وهذا ما سبق لي أن أشرت إليه.

مينشيكوف: ولكن كيف تتجسد هذه الاقتراحات عملياً؟ تقول إنك من أنصار تقديم الدعم للعمال الذين يفقدون عملهم نتيجة نقلهم إلى قطاعات أخرى مستقبلاً، ولكنك لست من مفضلي محاولة تهدف إلى تحديث القطاعات التي تواجه صعوبات.

غالبريت: لا أستبعد هذه المحاولة. ولكني لا أعتقد أننا نستطيع التوصل يوماً ما إلى تحديث صناعة الحديد أو صناعة بناء السفن لدينا. إننا لن نتمكن أبداً من احتلال مركز مهم في قطاع هذه الصناعات. اعتقادي أننا في طريقنا لأن نضيع، أو أننا فعلاً أضعنا تفوقنا في هذا المجال بصورة نهائية.

مينشيكوف: ترى، ألا يمكن ترجمة آرائنا هذه أننا حيال محاولة نقل الصناعات الثقيلة ـ أي تلك التي تسمّى أحياناً «القذرة»، والتي تسبب تلويث الهواء والماء ـ إلى بلدان تكون الأجور فيها منخفضة، بحيث تستفيد هذه البلدان من نمو هذه الصناعات، في حين أن البلدان الصناعية المتقدمة تستفيد من الحصول على المنتجات الحديدية ومنتجات أخرى مصنوعة على هذا الأساس بأسعار منخفضة؟ ألا يعتبر هذا النوع من التحوّل وكأنه نموذج جديد للاستغلال على الصعيد العالمي؟ يبدو أن بعض البلدان التي تصنّعت منذ عهد بعيد تستغل لمصلحتها رغبة البلدان النامية أو المتخلّفة في بلوغ مرحلة الاستخدام الكامل.

غالبريت: لا، فأنتم البلاشفة القدامى، أو البلاشفة على الطريقة الجديدة، لديكم حساسية مفرطة حول مسألة الاستغلال هذه.

مينشيكوف: فعلاً، لدينا حساسية دائمة تجاه مشكلة الاستغلال، وذلك منذ أن نستبينها أو ندرك الخطر برؤيتها آخذة بالاستفحال.

غالبريت: إن اليابانيين والكوريين والتايوانيين والهنود يريدون جميعهم إقامة مثل هذه الصناعات. والسكان هناك يريدون العمل في المصانع، ويريدون التخلّص من الفقر والبؤس اللذين يعانون منهما بدرجة أكبر مما لو بقوا ملتصقين بمزارعهم البدائية. إن التصنيع يمثل بالنسبة إليهم فجراً أو بداية لوجود جديد. وسأذكر لك ما قاله ماركس بهذه المناسبة في البيان الشيوعي حيث كتب أن من أهم انجازات الرأسمالية أنها «حررت عدداً كبيراً من الناس من بدائية الحياة في الحقول». إنك تذهلني باتخاذك موقفاً ضد الماركسية بشأن التصنيع.

مينشيكوف: أما أنا فالذي يذهلني أن أراك تقترح أن تتخلص البلدان الصناعية المتقدمة من صناعات لم تعد بحاجة إليها، وأن يتم نقل هذه الصناعات إلى بلدان أخرى. أليس من الأفضل أن تصدّروا إلى هذه البلدان الجديدة صناعاتكم الالكترونية التي هي قيد التطور والتوسع، أي صناعاتكم «النظيفة»، وتحتفظون

بصناعاتكم التقليدية «القذرة»؟ ثم إنه يمكن لكم تجديدها وتحديثها بفضل التقنيات الجديدة التي تخفف من التلوث.

غالبريت: أولاً، لسنا بقادرين على اتباع وانجاح تجربة اقتصاد مخطط على نطاق واسع. ثانياً، حتى لو كنا قادرين على ذلك، فإن الجهد المبذول لن يكون له مقابل مجدٍ. وأضيف إلى ذلك أن السرعة التي تنتقل فيها ابتكاراتنا إلى اليابان وكوريا وتايوان تمثل أحد المظاهر المدهشة لزمننا، كما أنها تنعكس في صعوبات جمة بالنسبة إلى صناعاتنا الوطنية.

مينشيكوف: أعرف ذلك. وأعرف أيضاً أن عدداً كبيراً من المصانع الالكترونية أقيمت في البلدان المصنعة حديثاً من قبل الشركات الكبرى المتخطية للحدود والجنسيات، وأن بعض هذه المصانع يعمل بموجب عقود لحساب شركات أمريكية تعمل بدورها لحساب القطاع العسكري. هذه هي الحقيقة.

غالبريت: من المؤكّد أني لا أستطيع منعك من العودة إلى الكلام عن الشركات الكبرى، متخطية الحدود والجنسيات.

مينشيكوف: هذا صحيح. لأن الرأسمالية الحديثة بنظري هي النظام الذي أخذ يتجاوز حدود البلدان والأوطان (Transnational). إنها حقيقة وأنا على قناعة تامة بها.

غالبريت: لعلني أنا المسؤول عن استعمال هذا التعبير، وهو ما كان يطلق سابقاً على الشركات متعددة الجنسيات (Multinational). وجدت أن هذا التعبير يوحي بالالتباس باللغة الانكليزية، لذا فضّلت عليه اصطلاح: متجاوز أو متخطي حدود البلدان والأوطان. الحقيقة أنك من أكثر المؤيدين لي حماساً في هذا المضمار.

مينشيكوف: يستعملون الاصطلاح الأول في انكلترا. واستعملت الاصطلاح الثاني لأنه الدارج في الولايات المتحدة.

ولكن دعنا نتابع حديثنا عن قطاعات أخرى. أليس لديكم مشكلة كبيرة بسبب فائض الانتاج في القطاع الزراعي؟

غالبريت: هذا يجب أن نقبله. إنها تمثل أحد اتجاهات النظام ويمكن تفسيرها بسببين: الأول، الزيادة الهائلة في انتاجية القطاع الزراعي. نحن الآن نجري حوارنا في فرمونت ولم يبق هنا إلا بضع مزارع تؤمن انتاج الحليب. ولعلّ في مكان غير بعيد من هنا عشرة أو اثنتي عشرة مزرعة، يعمل فيها عدد قليل من العمال. ولكن هذه المزارع تنتج تقريباً أكثر مما كانت تنتجه خمسون أو مائة مزرعة منذ حوالى خمسة

وسبعين عاماً. وهكذا الأمر بالنسبة إلى بقية المنتوجات والمحاصيل الزراعية.

أما السبب الثاني فيكمن في أنه ليس هناك من مزرعة، مهما كانت كبيرة، قادرة وحدها على التحكم في التأثير في العرض. فنحن هنا، إذاً، تجاه وضع من المنافسة التامة، إذا ما قارنّا ذلك بانحصار أو احتكار القلّة (Oligopole) الذي تتمتع به مثلاً صناعة السيارات وسيطرتها الضمنية على الأسعار.

مينشيكوف: أراك ما زلت تفضل استعمال تعبير احتكار القلة على تعبير آخر كالانحصار والاحتكار (Monopole)؟

غالبريت: لا، إذ هناك فارق فني بين التعبيرين: فمع احتكار القلة نجد أنفسنا تجاه عدد قليل من البائعين، أما مع الاحتكار أو الانحصار فهناك بائع واحد... ولكني لن أدخل في جدل حول الأمور الدقيقة في النظرية الاقتصادية.

إنه لمن الضروري، بل إنه أمر لا غنى عنه أن نتوصل إلى تشكيل جهاز حكومي لتحديد العرض في قطاعنا الزراعي. ومن المفضل أن يتعاون هذا الجهاز مع البلدان التي لها انتاج مماثل: الأرجنتين، كندا، استراليا، نيوزيلاندا. لا شك أننا متأخرون في هذا المجال. قدّمت مشاريع قوانين بهذا الخصوص إلى الكونغرس، ولكن الظروف السياسية لم تسمح بعد بتحقيق هذا الأمر. فعوضاً عن تنظيم العرض، ننفق مبالغ طائلة لدعم القطاع الزراعي للتعويض عن انخفاض الأسعار نتيجة الوفرة في الانتاج.

مينشيكوف: ولكن كيف تكون تكاليف الانتاج الزراعي مرتفعة جداً، وتكون الحكومة مجبرة على تقديم معونات الدعم، وخاصة ما يتعلق بالصادرات، وذلك رغم الانتاجية الزراعية العالية في أمريكا؟

غالبريت: إن وفرة الانتاج لدينا تؤدي إلى انخفاض الأسعار دون مستوى التكاليف. ومرّت ظروف خاصة خلال السنوات الماضية زادت من حدة هذا التفاوت. ففي السبعينات، قاسينا من ارتفاع حاد في أسعار الأراضي الزراعية، صاحبته موجة من شدة الطلب على الاقتناء العقاري بأسعار مرتفعة. أدى هذا الوضع إلى ازدياد المديونية على المزارعين بدرجات كبيرة، وبالتالي توجب عليهم دفع فوائد عالية على رهوناتهم. ولكن الوضع العام هو أن السوق التنافسية، أي السوق الحرة، تقود إلى حالة من وفرة الانتاج تؤدي بدورها وبشكل منتظم إلى انخفاض الأسعار الزراعية إلى مستوى أقل من مستوى تكاليف الانتاج.

مينشيكوف: إن التكاليف بحد ذاتها يجب أن تكون ضئيلة. فقد أشرت إلى أن

الانتـاجية الـزراعية حققت تقـدماً كبيـراً لديكم، الأمـر الذي يعني أن اقتصـادكم لا يشغّـل العدد الكبيـر من اليد العـاملة في القطاع الـزراعي. كـذلـك كنت ذكـرت أن المطالبات بزيادة الأجور تشكّل أحد أسباب زيادة أسعار المنتـوجات الصنـاعية. ولكن هنا نرى أن القطاع الزراعي يكـاد لا يستخدم اليـد العاملة، ومـع ذلك فـإن تكاليف الانتاج في هذا القطاع في ازدياد مستمر. هل السبب ازدياد أسعار مستلزمـات الانتاج التي يشتريها المزارعون والمحددة بصورة ادارية؟

غالبريت: أسعـار الأسمدة والآلات ومـا شابـه محددة إداريـاً. ويمكن أن تكون مرتفعة. ليس هنـاك أي شك في ذلـك. ولكني لا أعطي هـذا العامـل أهمية أكـثر مما يجب.

إن الاتجاه الأساسي الذي يلاحظ لـدينا في القـطاع الزراعي هـو أن الإفراط في الانتاج يؤدي حكماً إلى تدهور الأسعار إلى مستوى أقـل من التكاليف. وهـذه ظاهـرة نعوّض عليها، كما ذكرت منذ قليل، بالدعم الذي نقدمـه لهذا القـطاع. ولكن لا بد من معالجة هذا الأمر بالشكل المـلائم، وذلك بـإحداث جهـاز حكومي لتنـظيم عملية العرض.

مينشيكوف: إذا قارنت كلفة انتاج الحليب والقمح في الولايـات المتحدة بكلفـة انتاج هاتين المادتين في البلدان المتخلفة وجب أن تكـون هذه الكلفـة لديكم أقـل لأن اقتصادكم أكثر انتاجية، وهو بدوره يشكل حلقة في نظام أكثر انتـاجية. ولكن الـواقع يبين أن مستوى أسعار سلعكم الزراعية في الأسواق الدولية أقـل من تكاليف الانتـاج لديكم. الحقيقة لم أتمكن من فهم هذه الظاهرة. إنه من المفيـد أن أعرف مـا تفكر بـه أنت حول هذا الأمر.

غالبريت: لا تتوافر بـين يدي الأرقـام الآن، ولكني قلت ما هـو أساسي حـول ذلك: فسواء كانت تكاليف الانتاج لدينا عالية أو منخفضة، فلدينا اتجاه وسيـاسة لأن ننتج بكميات وفيرة من شأنها خفض الأسعار عن مستوى التكاليف.

مينشيكـوف: لننتقل إلى مـوضوع آخـر. تحدّثنـا عن ازديـاد البـيروقـراطيـة في الشركات والمنشآت، وكذلك عن البيروقراطية الحكومية في البلدان الرأسمالية. ألـديك بعض التوصيات التي من شأنها المساهمة في ايجاد حل لهذه المشكلة؟

غالبريت: يلاحظ في هذا المجال أن هناك تشابهاً وتوافقاً بين البلدان الرأسـمالية المتقدمة والبلدان الاشتراكية المتقدمة.

نتكلم نحن الاثنين عن البيروقراطية والقضايا التي تتولد عنها، وتوصلنا إلى أنها

شاخت وأنها تتغير كالأفراد، ولكن علينا الاعتراف أننا غير قادرين أن نتصور ما يمكن أن يحل محلها في الوقت الحاضر في الشركات والمشاريع الكبرى الحديثة.

مينشيكوف: هذا يعني أنه ليست لديك من توصيات تقترحها بخصوص هذه القضية.

غالبريت: عرضت الموضوع بايجاز بالغ ولكن بدقة. اسمح لي بأن أعيد السؤال إليك. إنكم تبذلون لمعالجة قضية البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي جهداً أكبر مما نبذل نظراً لوجودها في الدولة وفي المنشآت الصناعية. أترى أن هناك من وسيلة للحد لديكم من تفاقم البيروقراطية؟

مينشيكوف: لا، وأعتقد أن هذا العامل هو أحد العوامل الرئيسية التي تلقي بثقلها وعبئها على مستقبل الاشتراكية.

من ناحية ثانية، يثيرني فضول أن أسألك إذا كان للاصلاحات التي ذكرتها - والتي سميتها أنا: اصلاحات غالبريت، من حظ لأن تطبق خلال الأعوام العشرين المقبلة مثلاً. ما هو تقويمك للتطور العام للرأسمالية في السنوات المقبلة؟ وما هي تنبؤاتك بخصوص المستقبل القريب؟ كانت اقتراحاتك وتوصياتك واجاباتك تحوم حول القضايا المعاصرة. ولكن ما هو منظورك، وما هي الآفاق المستقبلية للرأسمالية؟

غالبريت: سؤال جيد لاختتام المناقشة التي أجريناها اليوم. اقترح عليك أن يكون محور لقائنا القادم الحوار حول تصوري لمستقبل الرأسمالية، ومن ثم ننتقل السماع تصورك لمستقبل الاشتراكية.

الفصل التاسع

مُستقبل الرأسماليّة

مينشيكوف: لنتحدَّث قليلاً عن مستقبل الرأسمالية. أيمكنك أن تقول بضع كلمات عن إمكانية حدوث أزمة حادة في الاقتصاديات الرأسمالية؟ يقولون إن موجة المضاربات في السوق المالية في نيويورك «وول ستريت» وفي الأسواق المالية والنقدية الأخرى في البلدان الرأسمالية خلقت حالة ذكّرت معظم الناس بما حدث عام ١٩٢٩. إذ كان العالم آنذاك على حافة أزمة الكساد الكبير. هل نحن مهددون بانهيار إقتصادي مهم وجديد؟

غالبريت: أوافق على ذكرك للانهيار الكبير. وهذا كان عنوان كتاب أصدرته منذ حوالى خمسة وثلاثين عاماً. واسمح لي أن أخرج عن موضوعنا قليلاً، حيث إن عنوان كتابي أعطاني درساً حول أهمية اختيار عناوين الكتب. فقد كنت مرّة في أحد المطارات وسألت المكتبة هناك إذا كانت توجد نسخ من هذا الكتاب الذي كان عنوانه بالانكليزية الانهيار الكبير (The Great Crash). فألقت عليّ البائعة نظرة مليئة بالتعاطف العميق مجيبة «هذا بالتأكيد ليس عنوان كتاب يمكن بيعه هنا».

مينشيكوف: ولكنه بيع بشكل جيد في أمكنة أخرى.

غالبريت: نعم، بيع بشكل جيد، أو على الأقل بشكل مقبول في أماكن أخرى. ليس هناك من مؤلف يجد أن ما بيع من كتبه يتناسب مع ما يجب بيعه.

ولنعد الآن للاجابة عن سؤالك. لدينا في الولايات المتحدة دور نشر صغيرة تصدر بصورة مستمرة كتباً تعلن عن قرب الكارثة الاقتصادية. وإني لأتجنب دائماً هذه الكتب. ومع ذلك، وخلال فترة جلوسنا هنا في نهاية صيف ١٩٨٧، هناك عمليات مضاربة مهمة في «وول ستريت» وفي سوق الأسهم في اليابان. إذ لدينا حالياً فائض

من خلط أسهم الشركات المساهمة وتبادلها، يمثّل اندماج بعضها بالبعض الآخر أو شراء شركات لشركات أخرى. صاحب ذلك ظهور أدوات ووسائل مالية جديدة، وبخاصة تلك الأوراق المالية التي أطلق عليها هذه التسمية العادية العجيبة «Junk Bonds». نعلم شيئين أساسيين حول هذه الفعالية: أولاً، انها لا تساهم في زيادة فاعلية الانتاج الصناعي في نظامنا. ولم تكن العملية أكثر من تمرين قام به شباب في مقتبل العمر أصبحوا خبراء في بيع الأوراق المالية وشرائها، وإعادة تركيب موجودات المنشآت من هذه الأوراق. وهم يندفعون وراء هذه العمليات ليس من أجل تحسين أداء الشركات المساهمة، بل، ومع الأسف، من أجل الإثراء الشخصي. وقد أثروا؛ ثانياً، نتج عن هذه الفعالية عبء دين على نظامنا. ففي مرحلة تالية من محاربة التضخم، سيقرر مصرفنا المركزي زيادة معدلات الفوائد ويقيد التسليف وهذا قد يؤدي إلى حدوث أزمة حادة، وإفلاسات، ونتائج أخرى غير مربحة.

ومع ذلك فإني لا أدّعي أنّي أتنبأ بما سيحدث في أقوالي هذه. وأودّ أن أنبهك بأنه عندما يتنبأ الاقتصاديون في العالم الرأسمالي، فهم يقومون بذلك ليس لأنهم يعلمون، بل لأنهم يسألون.

مينشيكوف: ما هو رأيك حول الاصلاحات المقترحة في القطاع المصرفي لديكم والتي تسمح من جديد بدمج مصارف الاستثمار والمصارف التجارية، وهما المؤسستان اللتان جرى الفصل بينهما منذ عام ١٩٣٣؟. كان هذا الفصل، إن كنت أذكر جيداً، نتيجة قانون «Glass - Steagall»، الذي كان من أوائل الاصلاحات التي أدخلها روزفلت.

غالبريت: إنك دائماً تدهشني بذاكرتك عن التفاصيل في مجريات الاقتصاد الأمريكي، في حين أنك درستها منذ زمن طويل. إني ضد إلغاء القانون المذكور، لأن إلغاءه يمكّن المصارف التجارية من دخولها ميدان المضاربات في مجال الاستثمارات المالية. من المؤكّد أن بعضها سيتصرف بشكل عقلاني، ولكن قد ينجرف البعض الآخر نحو مخاطر كبيرة. أقرّ القانون المذكور مع جملة التدابير التنظيمية الأخرى التي أخذ بها إثر عمليات المضاربات الكبرى في العشرينات، أي بعد أن وقع الضرر. ولكن يجب عدم إلغاء هذا القانون.

مينشيكوف: لنبدِّل الآن في مجرى حديثنا بعد أن استعرضنا امكانية حدوث انهيار في الأسواق المالية وركود كبير في الاقتصاد. اسمح لي أن أطرح سؤالاً في مجال آخر.

إنني أتحدَّث عن أوروبا الغربية حيث يبحث مفهوم جديد في أوساط من

أسميهم «المحافظين الجدد». وهو مفهوم مجتمع الثلث من جهة والثلثين من جهة أخرى.

فالثلث هو ما يعتبرونه مؤلفاً من البروليتاريا التقليدية: العمال الذين يتقاضون أجراً زهيداً، والعاطلون عن العمل والمتقاعدون، أي كل الفئات التي ليس لها مصلحة في استمرار الرأسمالية. أما الثلثان فيتألف من فئات لها مصلحة في استمرار النظام ومن فئات أخرى يمكن إيجاد مصلحة لها في استمراره عن طريق بيعها أسهماً أو مساهمات في شركات خاصة وحكومية، وكما في بريطانيا في منازل تمتلكها البلديات، وبطرق أخرى. ويقوم الادعاء على أن هذا يشكل تحولاً راديكالياً عن الكينزية وعن رأسمالية فرانكلين روزفلت التي وجدت خلال السنوات الخمسين الماضية، وفي اتجاه نوع جديد من الرأسمالية، رأسمالية نقية لا تتضمن أي نوع من الاصلاحات أو الديمقراطية الاجتماعية أو مهمات الدولة الراعية. ما رأيك بهذه النظرية عن الطبقات المحرومة وتشابك مفاهيمها؟

غالبريت: إنها لتمرين حاذق في مجال الخيال، ويجب ألّا تغادر هذا الاطار أبداً. إن من المظاهر الذهنية الرئيسية لدى المحافظين وأشقائهم المحافظين الجدد أن يحاولوا، بكل ما أوتوا من ذريعة مبهرة، التهرب من مسؤولية تحسين معيشة المحرومين.

إني بشكل لا يقبل الجدل من أنصار الرأي القائل ان على الدولة الاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها المحرومين. وفي الواقع فإن هذه السياسة المحافظة تخفّف أو تزيل الاغتراب الذي كان سائداً في القرن الماضي وبداية هذا القرن. ويجب بصورة خاصة عدم المسّ بفكرة الدولة الراعية تحت غطاء مثل هذه النظريات العبثية. لا أعتقد أننا سنسلك مثل هذا السبيل. وأعتقد أن الحس السليم لدى الأفراد الذين يعيشون في البلدان الصناعية يكفي لتجنب مثل هذا الضياع.

مينشيكوف: ولكن هل توافق على افتراض وجود الطبقات المحرومة؟

غالبريت: أقبل الافتراض أنه يوجد في الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية أفراد لا يتمكنون من الحصول على كل مزايا النظام. لذا أعتقد أنه لا بد لهم من الاستفادة من مساعدة الدولة في مجال التعليم والسكن والأمكنة العامة للترفيه، وكذلك المكتبات العامة وهذا يؤدي ليس فقط إلى زيادة مستوى معيشتهم وإنما أيضاً يؤمن مساهمتهم في الحياة الاقتصادية.

دعني أضيف إلى ذلك أنه خلال السنوات الخمسين الأخيرة ـ أي خلال فترة

نشاطي المهني ـ حققنا تقدماً كبيراً في إنقاص عدد المحرومين. من المؤكد أنه علينا متابعة هذا الجهد.

مينشيكوف: أليس هذا، بشكل ما، ما يقوله المحافظون: تعملون على إنقاص عدد المحرومين في الوقت ذاته الذي تضعون فيه أسس مجتمع أكثر محافظة؟

غالبريت: من المحتمل أن مجتمعاً يشعر فيه الجميع أنه أكثر راحة وأكثر سعادة يصبح مجتمعاً محافظاً. إني على استعداد لتحمل المخاطرة في هذا التفكير. يعتقد المحافظون أنه يمكن الوصول إلى مثل هذا المجتمع عن طريق حرية التعامل الاقتصادي. أما أنا فما زلت أعتقد أن حل المشكلة يبقى إحدى المسؤوليات الأساسية للدولة.

مينشيكوف: أدرك الآن بشكل أفضل الفارق بين أطروحتك والأطروحة المحافظة.

غالبريت: يسعدني ذلك.

مينشيكوف: أستخلص من كلامك أيضاً أنك ترى أن الاصلاحات الآيلة إلى تحسين معيشة الأشخاص المحرومين تشكّل إحدى المراحل الضرورية لتطور النظام الرأسمالي. هكذا تنظر إلى الأمر، أليس كذلك؟

غالبريت: من دون أي شك. إنك تشرح هذه الأمور كلها بشكل أفضل مني.

مينشيكوف: لعلّه يمكننا الآن الانتقال إلى موضوع آخر. كنت أشرت إلى تفاقم بيروقراطية المنشآت المساهمة وزيادة قوتها، وكذلك إلى إمكانية إدخال اصلاحات على هذه المنشآت، وذكرت أيضاً أنه ليس هناك امكانية كبيرة لنجاح هذه الاصلاحات. ولكن ما رأيك في إمكانية الحد من تفاقم البيروقراطية؟ أفكّر شخصياً في الحد من سلطات الاحتكارات، وأسلوبها في فرض الأسعار أو تحديدها والتخفيف مما ننعته بـ «التعظم». وكذلك في الحد من النفوذ السياسية للبيروقراطية في الميدان السياسي البحت. أمن الممكن التقليل من سلطة المنشآت المساهمة أو تغييرها؟

غالبريت: إن سلطة المنشآت المساهمة عبارة عن حقيقة لا جدال حولها. على أني بصورة عامة أعطي اليوم أهمية أقل لهذه المسألة مما كنت عليه منذ خمسين أو ستين عاماً عندما كنت أدرّس الاقتصاد. كانت سلطة المنشآت المساهمة في ذلك الوقت تتجسد في امكاناتها في فرض أسعارها، في التأثير على سوق العمل، والتغلغل في مختلف أجهزة الحكومة الفدرالية. ولكني أعتقد أن هذه السلطة قد تضاءلت بشكل عام منذ تلك السنوات. فانتقال المسؤولية في مجال إدارة المشاريع من أيدي الرأسمالي

التقليدي إلى رجل الادارة بالمعنى المعاصر للكلمة، ساهم في هذا التغيير. ثم إنه من الملاحظ في الولايات المتحدة أن السلطة الانحصارية أو الاحتكارية قد تضاءلت، وذلك نتيجة غزو المنتجين اليابانيين والكوريين والتايوانيين. ونظامنا اليوم في حالة من المزاحمة أو المنافسة أقوى مما كانت عليه منذ ربع قرن، أي حينما أصدرت كتابي **الدولة الصناعية الجديدة**(١).

وإذا كنت اليوم أستعيد وأصنّف اهتماماتي، فإني سأضع القلق الذي كان يساورني بخصوص سلطات هذه المنشآت وقدراتها في المرتبة الثانية.

مينشيكوف: ولكنك تعترف في الوقت ذاته أن بيروقراطية المنشآت المساهمة تعارض محاولات الاصلاح؟

غالبريت: سبق أن ذكرت أن هذه الناحية تشكّل إحدى نقاط الالتقاء الكبير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

مينشيكوف: أتكون إذاً مع الرأي القائل إن تحجيم السلطة البيروقراطية للمنشآت المساهمة في المجتمع يساعد على التطور الاقتصادي والاجتماعي للرأسمالية؟

غالبريت: أظن أن الاجابة هي نعم. ولكني لا أرى الوسيلة لتحقيق ذلك.

مينشيكوف: تحقيق ماذا؟

غالبريت: تحجيم سلطة البيروقراطية في المنشآت المساهمة.

مينشيكوف: إنك تشعر إذاً بأن هذه ليست امكانية واقعية؟

غالبريت: ما أستطيع قوله بصدد البيروقراطية في المنشآت هو أن كل ما نستطيع عمله هو الاعتراف بوجودها. والاعتراف أنها قائمة لتستمر.

مينشيكوف: ألا يغيّر في الأمل حلول حكومة من الحزب الديمقراطي محل حكومة من الحزب الجمهوري؟

غالبريت: أبداً.

مينشيكوف: سيكون هناك إذن جهاز بيروقراطي قوي في المنشأة وسيحافظ على سلطته؟

غالبريت: من المرجح أن يحدث بعض التراجع في السلطة السياسية للمنشآت

(١) John Kenneth Galbraith, *The New Industrial State* (London: Hamish Hamilton, [1967]).

والشركات في داخل الحكومة الفدرالية، وبما أنّي من أنصار الحزب الديمقراطي، أظن أن هذا سيكون حسناً.

مينشيكوف: أسيصاحب ذلك تراجع في السلطة الاقتصادية لهذه المنشآت والشركات أيضاً؟

غالبريت: إن سلطتها في مجال الاقتصاد القومي لن تتأثر أبداً.

مينشيكوف: كنت أثرت موضوعاً أودّ العودة إليه. وهو التغيُّر المستمر الذي يحدث في الوقت ذاته في البنيان الطبقي للمجتمع الأمريكي ـ وهو ما سبق لنا الحديث عنه جزئياً ـ وفي البنيان الاقتصادي. ما أعني بالناحية الأخيرة هو أنه يلاحظ اتجاه للانتقال من اقتصاد يقوم أساساً على الانتاج نحو اقتصاد يقوم أساساً على الخدمات.

أتظنّ أنه من الواقعية في شيء تصوّر أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع البقاء والاستمرار في العالم إذا ما كان اقتصادها اقتصاد خدمات يستورد المنتوجات التي تصنّعها بلدان أخرى ويبيع خدمات لبقية العالم؟ أما تتأثّرون حالياً من عجز كبير في الميزان التجاري، ومن عجز في ميزان المدفوعات؟ وإذا ما اتجهتم نحو اقتصاد خدمات، ألن يفاقم ذلك المشكلة؟

غالبريت: لو كان الأمر بيدي، وكما أشرت إلى ذلك سابقاً، لاتخذت الاجراءات اللازمة التي من شأنها إزالة عجز ميزاننا التجاري. ولكني سأترك هذا الموضوع جانباً.

ولكن، هل يمكننا البقاء في اقتصاد قائم على الخدمات؟ لا شك أن ذلك سيؤدّي إلى انخفاض مستوى معيشة الكثيرين من الناس. فما دمنا نخسر امكاناتنا في انتاج الحديد، انتاج السيارات، انتاج المواد الكيماوية، انتاج التجهيزات الالكترونية والتلفزة لمصلحة اليابانيين والكوريين، فإن العمال الذين يعملون في هذه الصناعات والذين يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً سيذهبون للبحث عن عمل بأجور أقل لدى ماكدونالد. أظنّك تعرف سلسلة مطاعم ماكدونالد الشعبية؟

مينشيكوف: بالتأكيد.

غالبريت: وزوجات هؤلاء سيذهبن في الغالب للعمل أيضاً. ومن الممكن أن يكون هذا تغييراً قاسياً وصعباً. ولن أخفف من الآثار السلبية لذلك على الصعيد الاجتماعي وكم سيكلف المجتمع. ولكن للإجابة عن سؤالك، إن موضوع الانتاج ليس فقط في انتاج الصلب والحديد وبناء السفن. فكما سبق أن ذكرت لك، ما أن يتم الحصول أو امتلاك الأشياء الضرورية، وتكون بدورها تعمل بشكل جيد، حتى

تأتي الرغبة في طلب الأفضل. ويتفتح التفكير نحو التلفزة وكل أمور الترفيه المشابهة. وهكذا يكون من الطبيعي للولايات المتحدة أن تدخل عالم انتاج الخدمات للترفيه والتسلية وكذلك الفنون، وكذلك طبعاً عالم التقنية العالية الذي أخذ ينتشر بقوة. كذلك فإن عالم التربية والتعليم يلعب دوره. وكما قلت لك، فإن جامعاتنا تستقطب الطلاب والباحثين من العالم أجمع.

مينشيكوف: إن تصورك لمستقبل الولايات المتحدة على أنها مجتمع سيقضي وقته في ترفيه أفراده، أن يثقف بقية العالم بأشياء عذبة محببة، في حين أن بقية بلدان العالم تنهك نفسها في انتاج الصناعة الثقيلة ومنتوجاتها لتأمين ما تحتاج إليه الولايات المتحدة لاستهلاكها؟

غالبريت: لقد وضعت القضية بطريقة متحاملة. ولكني لن أدخل معك في جدل حول هذا الموضوع. سألتني عن مستقبل الرأسمالية، ولا أعتقد أننا أنهينا النقاش حول ذلك. لذا إسمح لي أن أسألك بدوري كيف تتصور هذا المستقبل؟

مينشيكوف: أرى أن النظام الرأسمالي في الوقت الحاضر يمر حتماً ببداية ثورة تقنية جديدة، ومن شأن هذه الثورة أن تخلق آفاقاً من الانتعاش العام الذي سيحل محل فترة الركود أو فترة النمو البطيء التي نعرفها حالياً. على أن هناك عقبتين هامتين تحولان دون تجسيد هذا الاحتمال؛ أولاهما هي الإنفاق على سباق التسلح الذي تناولناه في أحاديثنا السابقة. وأعتقد أن ثمرات الثورة التقنية يجب أن تكون لصالح المستهلكين وأن تستخدم بدرجات أقل للحاجات العسكرية. هذا، وفي كل الأحوال، فإن ثلثي الانتاج القومي غير الصافي يخصص للسلع الاستهلاكية والخدمات. وتعتبر هذه السلع والخدمات في العالم الرأسمالي من الأمور المكلفة رغم التقدم الكبير للتقنية بشأنها.

هذا، وكنا أشرنا في مناقشتنا السابقة إلى المستوى العالي للانتاج الزراعي. أليس من حقنا أن نرثي لحالة يكون فيها سعر مجموعة عشر من علب الدخان أغلى في الوقت الحاضر من ساعة جيدة عادية؟

غالبريت: بالطبع لا. وكل الأمر يتعلق بأن صناعة الساعات تطوّرت تطوراً كبيراً. كتب ديفيد لاندز (David Landes)، زميلي في جامعة هارفارد، كتاباً شيّقاً بعنوان «Revolution in Time»[٢]، يذكر فيه أنه ليس هناك أمريكي اليوم لا يحمل ساعة تتجاوز بدقتها، وإلى حدٍّ بعيد، حاجاته الحقيقية. ومع ذلك فلا أرى أن أسعار

(٢) David Saul Landes, *Revolution in Time: Clocks and the Making of the Modern World* (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1983).

هـذه الساعـات رخيصة نسبيـاً. أرى الأمر من وجهـة نظر معـاكسة، أي أنـك تحاول إعطاء الأمر أهمية أكثر مما يستحق.

مينشيكـوف: ولكن ألا تعتقـد أنـه بـتركيـز الثـورة التقنيـة عـلى المنتـوجـات الاستهلاكية وعلى مختلف فنون صنعها، يكون التوصل إلى تحسين الاقتصاد وازدهـاره أسهـل من أن يترك مستمـراً في وضعه الحـالي حيث نسبة مهمـة من المبتكرات التقنيـة تكون لمصلحة الترسانة الحربية الكونية ولمصلحة السباق إلى التسلّح. هذا ما أردت أن أقوله لك.

غـالبريت: إذا كنت تعـرض الأمر عـلى هذا الشكـل، فإني أتفق معـك. لقـد توقفت في حديثي معك على المثال الذي أعطيته عن علب اللفافات (السجائر).

مينشيكـوف: إذا كنت تريـد إحراجي بـالقول بـأنني أقول بـالدعـاية لتـدخـين السجائر، فأنت مخطىء كلياً.

أما العقبة الثانية التي يجب ازالتها بنظري، ولمصلحة الاقتصاديـات الرأسـمالية، فترتبط بأسواق العالم الثالث التي تعتبر جـزئياً غـير مفتوحـة في الحاضر لصـادرات هذه الاقتصـاديات. ذلـك أن عبء ديون البلدان المتخلّفـة أدى إلى نقصان كبـير في حجم المبادلات المنتجة بين هذه البلدان والعالم الصناعي خلال السنوات الأخيرة.

غالبريت: إني في الواقع خجـل من نفسي لأني لم أثر هـذا الموضـوع رغم أهميته البالغة.

مينشيكوف: هناك اقتراح مهم عرضـه مؤلف أمريكي لا بـد أنك تعـرفه: بيـتر دروكـر (Peter Drucker). وتقضي فكرتـه بأن يكـون هناك فـك ترابط اقتصـادي بـين البلدان الصناعية الكبرى وبلدان العالم الثـالث في ما يتعلق بـالمواد الأوليـة ومنتوجـات أخرى.

غالبريت: لم أفهم تماماً المقصود. أرجوك أن تفصِّل.

مينشيكوف: طوّر فكـرته عـلى الوجـه التالي: إن البلدان الصنـاعية في الـوقت الحـاضر أقل اعتـماداً على بلدان العـالم الثالث من حيث استـيراد المواد الأوليـة، الأمر الـذي أدى إلى انخفاض نسبي في أسعـار هذه المـواد وكذلـك بقية منتـوجات البلدان النـامية. نجم عن ذلـك عجز كبـير في موازين مـدفوعـاتها الجـارية، وزيـادة كبيرة في مديونيتهـا. اسمح لي أن أضيـف إذا مـا جرت المسـامحة بهـذه الديـون، فإن الأسـواق الواسعة لبلدان العالم الثالث ستكون مفتوحة في وجه المنتـوجات والخـدمات التي يمكن أن تصـدّرها لهـا البلدان الصناعيـة. إن انفتاح هـذه الأسواق سيسـاهم كثيراً في دعم ازدهار الاقتصاد العالمي.

غالبريت: أوافقك الرأي، ولكني أعرضه بصورة أقل دراماتية. يجب عدم توقع قيام بلدان العالم الثالث بتسديد الديون التي عقدتها.

أود أن يفهم كل الناس في العالم الاشتراكي الاصطلاحات المتعلقة بالديون، والتطورات الأخيرة بخصوصها. فعندما لا يدفع دين في الوقت الحاضر، فهذا يعني أن البلد صاحب العلاقة في حالة توقف عن الدفع. كل ما في الأمر أنه «يعاد النظر» في دينه. وبعد اعادة النظر هذه، ويظل الدين غير مدفوع، تبرز فكرة «جدولته». وبعد جدولته ويظل غير مدفوع، يستعمل اصطلاح «دين ذو مشكلة». وأخيراً فإن ظل الدين الأخير هذا غير مدفوع، يسمّونه «موجودات ـ أصول ـ غير منتجة».

تلك هي الدلالات الجديدة في الاصطلاحات التي يجب أن تعرف. وبنظري، وكما سبق أن ذكرت، إن هذه الديون غير المنتجة لن تدفع أبداً. وكلما نوضّحت لنا، وأوضحنا، هذه الحقيقة، كانت تصرفاتنا وأحكامنا أفضل.

دعني أضيف ما تسرّك معرفته لأنه سيكون في إطار أفكارك. ما أن نوافق على فكرة أن هذه القروض لن تسدَّد، فإن البلدان المدينة ـ والتي تواجه في الوقت الحاضر صعوبات جمة في دفع فوائدها، وفي كونها في حالة من العسر والرقابة الشديدة التي يفرضها عليها صندوق النقد الدولي، مع كل ما يتضمنه ذلك من تهديد للديمقراطية ـ ستكون قادرة على زيادة مشترياتها من منتوجات البلدان الصناعية. إن هذه الامكانية تؤيِّد، بشكل ما، رأيك ورأي دروكر بأن السياسة التي علينا اتباعها تجاه بلدان العالم الثالث ستكون لها نتائجها الإيجابية على اقتصاديات البلدان الصناعية.

مينشيكوف: في محاولة لتخليص مناقشتنا، أريد أن أقول إنه بصورة عامة يهتم العالم الاشتراكي في تحسّن الظروف الاقتصادية التي يمكن تحقيقها في البلدان الرأسمالية وفي بلدان العالم الثالث، وإننا لا نرغب أبداً في انهيار النظام الاقتصادي للرأسمالية.

لدينا الشعور أن الركود الاقتصادي الحالي يؤدِّي، وبدرجات كبيرة، إلى نزاعات يمكننا التغلّب عليها، كما أنه يتصف بالجهود المبذولة لزيادة التسلح والانتاج الحربي بحجة أن ذلك ينعش الاقتصاديات الرأسمالية. إننا كلما تقدَّمنا في تحسين الشروط والأوضاع الاقتصادية العالمية، تقدّمنا في إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الرأسمالية والاشتراكية.

غالبريت: أوافق، ولكن هناك ناحية أخرى أريد أن أسجل رأيي حولها. أريد أن تخفف البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية من بيع الأسلحة كبلدان العالم الثالث. إن هذه التجارة تشكل واحدة من أكثر الحقائق المؤسفة في زمننا. ففي بلدان العالم الثالث هناك أناس لا يجدون ما يأكلون، ومع ذلك فإن حكوماتهم تنفق المبالغ

الطائلة على شراء الأسلحة المتطورة التي لا تحتاج إليها والتي يكونون أحياناً غير قادرين على استعمالها.

مينشيكوف: هكذا ترى الآن أن نظام السوق لا يعكس آلية مثالية. هناك طلب على منتوجات يجب ألا تتم تلبيته.

غالبريت: إذا توقّفنا عن بيع السلاح لباكستان، فهل تفعلون الشيء ذاته بالنسبة إلى الهند؟

مينشيكوف: أظن أن هذا اقتراح جيّد من الممكن تحقيقه.

غالبريت: إنه عرض يجب التفاوض بشأنه.

مينشيكوف: منذ سنوات هناك مفاوضات للحد من بيع السلاح لبلدان العالم الثالث، ولكنها لم تبلغ غايتها حتى الآن لأسباب معروفة، ولكني أعتقد أنه يجب التوصل إلى اتفاق مستقبلاً.

ويجب علينا أيضاً التفكير في مستقبل بلدان العالم الثالث، إذ إننا إذا استمررنا في بيع السلاح للبلدان المتخلّفة نكون قد دعّمنا عسكرتها. لذا من المفضل أن نتعاون لتطويرها اقتصادياً واجتماعياً وتحسين مستوى المعيشة فيها. يجب أن نسخّر جهودنا لبلوغ هذا الهدف.

غالبريت: اتفق معك كل الاتفاق.

والآن، وقد استعرضنا معاً مستقبل الرأسمالية، كنت سعيداً بسماعك تقول إن بحبوحة الحياة في البلدان الرأسمالية لا تشكّل أي ضرر للعالم الاشتراكي، وإن الازدهار والسلام يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب. وهذه ناحية نتفق بشأنها ودون أيّ شك.

الفصل العاشر

مُستقبل الاشتراكيّة

غالبريت: لنتكلّم الآن عن مستقبل الاشتراكية. كيف تتصور مستقبلها ومستقبل إصلاحات غورباتشيف؟

مينشيكوف: لديّ ثلاثة تصوّرات ممكنة. وسأحاول عرضها بشكل مبسّط، وإن كان الواقع يبدو أكثر تعقيداً. والمستقبل الذي أتصوّره سيكون تداخلاً بين هذه الامكانات.

غالبريت: لنعترف أن الاقتصاديين يعالجون الأمور المعقّدة جزئياً لأن الوقائع بحد ذاتها معقّدة جداً، وجزئياً لأنهم يرغبون أن يبدوا أن لديهم تفهماً أعمق من ذلك المتوافر لبقية الناس. أفضّل أن تطرح الأمور بشكلها المبسّط.

مينشيكوف: يعتمد تصوّري الأول على الخطر في أن البيروقراطية القائمة يمكن لها أن تفشل الاصلاحات المضادّة للبيروقراطية التي تطبّق في الوقت الحاضر، وهذا التصور يفترض استمرار الوضع الراهن.

لا بدّ أنك ستسألني لماذا يعتبر هذا التصور محتملاً؟. أولاً، لا بد من معرفة أن الاصلاحات الحالية لن تجلب الإزدهار بلمسة سحرية. إذ إنه من الصعب التكيّف دائماً مع نظام جديد. هذا، وعندما تتوصل آلية السوق لدينا لأن تعمل بشكل جيد، فإنه، في الوقت ذاته، سيكون من الصعب على المنشآت والشركات لدينا أن تجد آنياً زبائن وأسواق لمنتوجاتها، أو أن تخزّن المواد الأولية التي تكون بحاجة إليها، وإلى الحصول على التجهيزات اللازمة لسير عملية الانتاج، ويمكن أن تبرز عقبات أخرى أيضاً، ويؤدي هذا كله في الوقت القصير إلى نوع من الركود أو انخفاض معدل النمو.

وهكذا، ورغم أن الاتحاد السوفياتي وضع برنامجاً يهدف إلى الانعاش الاقتصادي، فالبيروقراطية سترى بأن النظام الجديد قد أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. وستمارس عندئذ الضغوط وذلك للعودة إلى ممارسة التدخل في الأعمال اليومية للمنشآت والتحكم فيها. وقد حدث وضع مماثل عام ١٩٦٤ عندما اتهم خروتشوف بالقضاء على التخطيط المركزي، يمكن أن يتكرر حدوث الوضع المشار إليه. فأفراد البيروقراطية والأشخاص الذين يؤلفون ما يسمى الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل يضعون كل امكاناتهم لإثبات أن النظام الجديد لا يسير ولا يعمل. بل يذهبون إلى أبعد من ذلك حيث يحاولون خلق عجوز في الاقتصاد، وبخاصة في مجال العرض للمنتوجات الاستهلاكية.

غالبريت: إن سلوكاً كهذا يعني أن أفراد البيروقراطية هم راضون بشكل عام عن أوضاعهم.

مينشيكوف: إنهم راضون عن النظام القديم، وليس لديهم استعداد للتكيّف مع النظام الجديد. والسبب أن هذا التكيّف سيكون شديد القسوة على عدد كبير منهم. يمكن نقل بعضهم ـ وهذه العملية جارية الآن ـ إلى المشاريع العاملة المنتجة، ولكن شعورهم سيكون أنهم أضاعوا الميزات والسلطات التي كانوا يتمتعون بها وهم في مراكزهم. ومع ذلك، أظن أنك لن تفاجأ، يا أستاذ غالبريت، بقدرة البيروقراطية على التكيّف مع الأوضاع الجديدة، وأن يجد أفرادها مبررات جديدة وأشكالاً جديدة للبقاء في مراكزهم.

لنأخذ مثلاً عن ذلك ما جرى في هنغاريا. فمنذ عدد من السنين أوقف العمل بالتخطيط المركزي عملياً في هذا البلد وافترض أن البيروقراطية المركزية حدَّت من سلطاتها الواسعة. على أن ما حدث، وكما بيّن ذلك الاقتصادي الهنغاري الشهير جانوس كورناي (Janos Kornai)، أن «التنظيم التسلسلي القديم للرقابة المباشرة للبيروقراطية في هنغاريا قد تحول إلى تنظيم للرقابة غير المباشرة للبيروقراطية». وهكذا ظهر طراز جديد للرقابة، نموذج جديد للبيروقراطية.

غالبريت: إن ما تقوله لمهمٌّ جداً، واشارتك إلى الأستاذ كورناي أسعدتني، فقد كان زميلي في هارفارد، إنه يدرس نصف السنة لدينا، والنصف الآخر في بودابست. يا له من مثال عن التوافق بين الرأسمالية والاشتراكية، أليس كذلك؟

مينشيكوف: هناك من يقول إن يوغوسلافيا نجحت في إزالة المركزية البيروقراطية، ولكنهم يقولون أيضاً وبكثير من التردد، أنه في الوقت الحاضر أخذت الأجهزة البيروقراطية في المحافظات وفي المناطق المحلية تتدخل في أعمال المشاريع المنتجة والمصانع في البلد.

وخلاصة كلامي إن التصور الأول الذي نحن بصدده من أن البيروقراطية تحتفظ بسلطاتها في كل البلدان الاشتراكية، يعني أنه سيكون هناك استمرار في الركود الاقتصادي، وفي ظاهرة التضخم، بل في التضخم المتسارع في بعض الحالات كما في يوغوسلافيا، وفي مديونية كبيرة تجاه العالم الخارجي، كما في بولندا، وظواهر أخرى مماثلة لا نرغب في أن نراها تستمر. يستخلص من ذلك كله أن هذا التصور الأول لمستقبل الاشتراكية لا يمتّ بصلة إلى التطور الصالح فعلاً للمحافظة على الاشتراكية. حتى ـ لدينا ـ في الاتحاد السوفياتي هناك من يحاول أن يستفيد من الاصلاحات لزيادة الأسعار بنسبة عالية جداً في كل المجالات. إن مثل هذا السلوك لخطر جداً وضار جداً.

غالبريت: لننتقل الآن إلى التصور الثاني، وسأسألك فيما بعد على من سيعتمد السيد غورباتشيف في محاربته للبيروقراطية؟

مينشيكوف: أعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ بمناقشة ذلك في الحال. إنه يعتمد على دعم الحزب، ودعم قطاع كبير من المواطنين ـ وخاصة العمال في المصانع والمنشآت ـ، ودعم المزارعين الذين هم بحاجة إلى درجة أكبر من الحرية لإدارة الأراضي التي يستثمرونها. ثم إن سياسته مدعومة بشكل قوي من قبل الفئة العاملة المثقفة (الانتلجانسيا) وبخاصة العاملين في ميدان الإبداع الأدبي والفني، في الصحافة، ووسائل الاعلام بشكل عام.

غالبريت: أي من أشخاص مثلي ومثلك.

مينشيكوف: من طرف الجامعيين ورجال الفكر والأدب، إن أردت تعبيراً آخر.

غالبريت: مررت سريعاً على الإطراء الذي خصصت به أنفسنا.

مينشيكوف: لا بد لي من أن أذكر لك أن الاقتصاديين لا يقفون حالياً في الصف الأول في محاربة البيروقراطية، رغم أنهم ساهموا في هذا المجال. إن الصدارة هنا يحتلها عالم الأدب والصحافة. فمجلة *La Gazette Littéraire* مثلاً قامت بنشر سلسلة من الانتقادات عميقة التحليل وبعيدة المرمى للإدارة البيروقراطية في مختلف المجالات: الاقتصادية والسياسية والقضائية. تأسيساً على ذلك أعتقد أن غورباتشيف يعتمد بصورة أساسية على دعم هؤلاء لسياسته هذه.

هذا، وينطلق التصور الثاني لمستقبل الاشتراكية من فرضية مختلفة تماماً، فحواه التحول نحو اشتراكية السوق الكاملة. إن هذا لا يعني الأخذ بالنظام الرأسمالي،

ولكن يفسح المجال أمام المبادهة والمشاريع الخاصة لتعبر عن نفسها بدرجة من الحرية أكثر بكثير مما هي عليه الآن. إن هذه الاشتراكية تقوم بصورة رئيسية على فكرة أن للسوق الحرية الكاملة في تحديد الأسعار، وذلك كما اقترحت عندما كنا نتحدث عن الاصلاحات الاقتصادية. كذلك فإن سوق العمل سيكون حراً. ستكون هناك مرونة أكبر في تحديد الأجور، وكذلك ستشمل المرونة سوق رؤوس الأموال والتسليف. إن هذا التصور يعني الغياب الكامل للتخطيط المركزي.

غالبريت: أهو مستوحى، إلى حدٍّ ما، من الأنموذج الهنغاري الحالي؟

مينشيكوف: ليس تماماً، لأنه كما ذكر كورناي فالوضع السائد حالياً في هنغاريا يتمثل برقابة غير مباشرة للبيروقراطية وليس بنظام سوق متحررة من القيود تماماً. من الممكن لهنغاريا أن تتطور باتجاه التصور الثاني الذي نتحدث عنه. على أن المثل أو النموذج الأفضل الذي أتحدث عنه يأتينا من يوغوسلافيا حيث ليس هناك من تخطيط مركزي مطلقاً. هناك بعض التدخلات من قبل السلطات المحلية كما أشرت إلى ذلك، ولكن هذا البلد يستبعد كلياً التخطيط المركزي.

غالبريت: لديَّ الشعور بأنك لست شديد الحماس لهذا التصور الثاني. ما هي الصعوبات التي تواجهه؟

مينشيكوف: ذكرت لك إمكانية حدوث خطر التضخم المتسارع الذي يتعرض له الاقتصاد في مثل هذه الظروف. إن الأخذ بهذا التصور يقتضي تبني مفهوم طوّرته أنت في كتابك: **مفهوم القوة الموازنة**(*) (Countervailing Power). ففي نظام اشتراكية السوق حيث يكون فيه العمال مسؤولين عن ادارة المشاريع، توجد هناك قوة موازنة قادرة على منع زيادة غير مراقبة لدخولهم النقدية وللأسعار. أقصد من ذلك القوة الموازنة في العلاقات بين الادارة من جهة والعمال من جهة أخرى، بين المشاريع من جهة والسلطات المركزية من جهة أخرى. فمن دون قوة كهذه لن يوجد شيء يحول دون حدوث تضخم متسارع. هذه هي إحدى الصعوبات التي أخشى أن يواجهها التصور الثاني.

غالبريت: لذكر ما تقوله بصيغة مختلفة بعض الشيء، لن يكون هناك من جهاز أو سلطة للتحكم في زيادة أجور العمال، وكذلك الضغوط المتولدة عن هذه الأجور على السوق. أليس كذلك؟

(*) طوّر غالبريت هذا المفهوم لأول مرة في كتابه عن الرأسمالية الأمريكية، انظر: John Kenneth Galbraith, *American Capitalism: The Concept of Countervailing Power* (Boston: Houghton Mifflin, 1952).

مينشيكوف: تماماً. ففي النظام الرأسمالي وبغض النظر عن الرأي حوله، تلعب إدارة المنشآت والشركات، أو حتى الرأسماليون أنفسهم، دور الطرف الذي يحد من مطالبات العمال برفع أجورهم. بالتأكيد إني أؤيد حصول العمال على تعويض عادل مقابل عليهم، ولكن لست من أنصار الاستمرارية في زيادة الأجور التي تتجاوز الزيادة المتحققة في الانتاجية، وهذا بالتمام ما كان يحدث في يوغوسلافيا.

غالبريت: أشرت في تحليلي الأصلي لمفهوم القوة الموازنة إلى أن العمال، والنقابات والتعاونيات، حتى المخازن التي لها فروع متعددة، والمخازن الكبرى، يتمكنون جميعاً من تشكيل قوة توازن قوة المنشآت المنتجة. أما ما سنجده حسب هذا التصور الثاني لتطور الاشتراكية، فإن السلطة الكاملة ستكون في يد العمال دون وجود سلطة موازنة أو كابحة في يد الجهة التي تقوم بتشغيلهم.

مينشيكوف: كما لا توجد سلطة موازنة لدى الأجهزة المكلفة بالتخطيط المركزي. ولكن لنفترض أنه يمكن لنا معالجة نقطة الضعف هذه. لنفترض أن آليات السوق تعمل بفاعلية كافية، نظام اشتراكية السوق الكاملة، وأنه لا يوجد تضخم متسارع. ما الذي يجعلنا نعتقد، والحالة هذه، أن نظاماً اشتراكياً من هذا الطراز يعمل بشكل أفضل من نظام رأسمالي حيث تلعب آليات السوق دورها بدرجة أكبر بكثير من الحرية؟

غالبريت: إذا فهمتك جيداً فإن اشتراكية السوق الكاملة هي خارج الامكانات والتصورات الراهنة.

مينشيكوف: قد يكون هذا صحيحاً، ولكن لنفترض أن المسألة تطرح فعلاً لماذا لا يتم حينئذ تبني النظام الرأسمالي بدلاً من شيء مقنع بنظام السوق؟

غالبريت: إن اشتراكية السوق التي تتحدث عنها بعيدة جداً عن الرأسمالية لأنها لا تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، أليس كذلك؟

مينشيكوف: لا، وليس على نطاق واسع، ولكن الاشتراكية التي أتحدث عنها لها بعض صفات الرأسمالية. فمثلاً، ستؤدي إلى درجة عالية من عدم التساوي الاجتماعي. أنظر ما يحدث في هنغاريا. إني لا أنتقد الوضع هناك، ولكن الاحصاءات الأخيرة دلَّت على أن هذا النظام الذي يطبق حرية محدودية للأسواق، نجد داخل إطاره أقلية صغيرة وقد حصلت قانونياً، كما أعتقد، على دخول مرتفعة، وهذه الأقلية تمثل ١ بالمائة من مجموع السكان. إن مثل هذا التوزيع لا يختلف كثيراً عن نموذج التوزيع في بعض البلدان الرأسمالية.

غالبريت: إن ما تقوله لمهم جداً. ولكن هلاّ أخبرتني الآن عن هذه السوق الحرة للعمل في التصور الثاني؟

مينشيكوف: هل تعني مرونة سوق العمل شيئاً غير المخاطرة بأن تكون هناك بطالة واستعمال الاستخدام كأداة لتصحيح النظام؟ لديك هنا أيضاً وسيلة لايجاد القوة الموازنة للتأثير على أجور العمال. ولكن هذا يستوجب واقعياً العودة إلى اشكاليات واجهتها الرأسمالية بصورة تقليدية أو مستمرة. لا أرى من جهتي المصلحة التي يمكن أن نجنيها من جراء سلوك هذا السبيل.

غالبريت: ما تقوله هو: لماذا نربك الاشتراكية بإشكاليات الرأسمالية؟

مينشيكوف: تماماً.

غالبريت: حدِّثني الآن عن التصور الثالث لمستقبل الاشتراكية.

مينشيكوف: يمكنني أن أصف التصور الثالث بأنه الديمقراطية المركزية الحقيقية. إنه محاولة للجمع بين أفضل ميزات التخطيط المركزي والصفات الأقل خطراً لاقتصاد السوق، وبذلك فإنه سيتضمن فوائد النظامين.

قلنا وما زلنا نكرِّر أن نظام السوق ليس بالضرورة الأداة المثلى أو الكاملة. واننا لنعلم أيضاً أن الأسعار والأرباح لا تؤمن للمنشآت الانتاجية المعلومات الكافية. ففي النظام الاشتراكي إذن يمكن الاعتماد على مركزية التخطيط والرقابة لاصلاح وتحسين آلية السوق، ولوضع حلول لبعض المشاكل التي لا بد من مواجهتها لدى محاولة التوفيق بين نظام التخطيط ونظام السوق.

لنأخذ مثال نظام الأسعار. لقد سألت لماذا لا نترك الأسعار تحدد بحرّية كاملة في السوق. أجيبك بأن الآلية تشكّل الأسعار نواقصها. فالتخطيط يجب أن يعتمد على معلومات أكثر اكتمالاً من تلك التي تؤمنها الأسعار القائمة، كما أن الأسعار المستقبلية غير معروفة. وعلى هذا، أقول: إن ما يمكن أن تفعله مبدئياً الأجهزة المكلّفة بالتخطيط المركزي هو وضع نظام تنبُّؤ بالأسعار يتوافق كلياً مع الخطة والاستراتيجية الاقتصادية الشاملة للبلد. وقد وجدت طرق تمكن من حساب التطور المستقبلي للأسعار. فمواطني المأسوف عليه، والحائز على جائزة نوبل، ليونيد كانتوروفيش (Leonid Kantorovich) وضع عدّة أبحاث بيّن فيها الطريقة التي يجب تطبيقها على حساب الأسعار التي يطلق عليها اسم «أسعار الظل» (Shadow Prices) أو «الأسعار المحاسبية» (Prix Comptables) في البلدان الغربية، وهي تسمّى في بلدنا «أسعار التخطيط الأمثل» (Prices of Optimal Planning). ولعلّ الأوان قد آن لنقل هذه الطريقة من الناحية النظرية إلى الناحية التطبيقية وتوجيه أنظار المسؤولين عن التخطيط

للاعتماد بدرجات أكبر على الحسابات المتوافرة، بغاية توجيه الاقتصاد نحو المحاور التي تمّ التنبؤ بها على هذا الأساس. تلك هي إحدى الجوانب التي يمكن للسلطات المركزية أن تأخذ بها.

غالبريت: لست متأكّداً أني فهمت تماماً هذا التصور. فهو يتضمن بعض الحسابات الفنية الصعبة. ترى، هل أكون فهمتك جيداً إذا أوردت شرحك على الوجه التالي: إنك تقبل بالأسعار التي تتحدد بموجب عوامل السوق، وذلك باستثناء بعض الحالات يمكن فيها لهذه الأسعار، بالاعتماد على حسابات للأمد الطويل، أن يتم تحسينها فتصبح اجتماعياً واقتصادياً مقبولة بدرجة أكبر.

مينشيكوف: أعتقد أن تفسيرك صحيح في جوهره.

غالبريت: لو أنك تورد مثالاً عملياً عن حالة يكون السعر المتشكّل في السوق غير ملائم، والسعر المحتسب من قبل الهيئة المخططة هو الملائم.

مينشيكوف: أذا أخذنا أسعار النفط منذ عشرين أو ثلاثين عاماً، نجد أن مستواها كان منخفضاً، ولكنه كان ملائماً ومتكيفاً مع وضع السوق في ذلك الوقت. على أن حساب السعر المذكور لم يأخذ بعين الاعتبار أن النفط عبارة عن منتوج سيصبح أكثر فأكثر نادراً. فلو أن المسؤولين عن التخطيط في ذلك الوقت تصوروا وحسبوا ما سيكون عليه أمر هذا المنتوج بعد عشرين عاماً، لتوصلوا إلى نتيجة مآلها أن سعر النفط سيكون مرتفعاً في المستقبل.

غالبريت: إذا كنت أمام الوضع الذي تصفه في يومنا هذا، هل ستلجأ فوراً إلى رفع السعر كتدبير للحفاظ على الموارد؟

مينشيكوف: نعم، ولكني ألجأ في الوقت ذاته إلى تقليص الاستعمال المفرط لهذه المادة، إني أعتبر سعرها حينذاك رخيصاً ولكنه سيصبح مرتفعاً بعد عشرة أو عشرين عاماً. فلو تم ذلك لما أصبحت التقانة التي نستعملها الآن غير ملائمة لاستعمال النفط الذي أصبح غالياً.

غالبريت: أيمكنك تخفيض سعر الطاقة الذرية لتسهيل تعميم استعمالها؟

مينشيكوف: نعم، هذا ممكن. وقد تكون أسعار المنتوجات والابتكارات الجديدة غالية في المرحلة الأولية، وذلك لتشجيع الصناعات التي تقوم بتزويدها. ومن الممكن دعم هذه الصناعات بحيث تتحمل الدولة بدلاً من المستهلك جزءاً من الكلفة العالية لما تقدمه هذه الصناعات.

غالبريت: لو كانت لدينا أجهزة مسؤولة عن التخطيط المركزي وسمحت

وساعدت على الاستهلاك المعمم للطاقة الذرية لرأيت شبابنا يتظاهرون احتجاجاً أمام مكاتب المسؤولين عن هذه الأجهزة.

مينشيكوف: نعم، وأنا أفترض أن الأمر يحدث رد فعل مماثلاً لدينا.

غالبريت: أدرك ما تريد قوله، وتترتب عليه نتائج مهمة. فمن الممكن رفع أسعار السيارات للتخفيف من التلوث ومن أزمة السير، وتخفيض أسعار المواصلات الجماعية وذلك للتشجيع على استعمالها.

مينشيكوف: فعلنا ذلك في الماضي. أما عن الأسعار الحالية للسيارات في بلدي، فهي مرتفعة جداً، إذ يمكن أن تكون أرخص بقليل، وذلك إلى جانب تجهيزها بآلات ضد التلوث تكون أكثر فاعلية. أما فيما يتعلق بالمواصلات العامة، فإني متفق معك. ولا أعتقد أنه يمكن ترك مثل هذا الأمر لعامل السوق لتحديد السعر أو الأجر. ورغم ذلك فهناك محاولات لدينا لزيادة أجور النقل عن مستوى كلفتها الحقيقية. ولكن الجمهور احتجّ على هذه المحاولات وعارضها من خلال أجهزة الإعلام.

غالبريت: وهكذا فإن تصورك الثالث لمستقبل الاشتراكية يتضمن تطبيق نظام السوق وذلك باستثناء الحالات الواضحة التي تتحقق فيها ميزات اجتماعية من جراء ادخال تعديل على تركيب الأسعار أو بنيانها.

هذا، وأودّ أن أطرح عليك سؤالاً: ألا تعتقد أن نظاماً كذاك القائم في «هنغاريا من شأنه أن يجعل الجهاز البيروقراطي مستمراً بكل ثقله، كما أشار إلى ذلك زميلي في جامعة هارفارد الأستاذ كورناي؟

مينشيكوف: لا أعتقد ذلك، لأن هذا النموذج في مراقبة الأسعار لا يستوجب وجود جهاز بيروقراطي كبير. فغالبية الأسعار ـ علماً بأن هذه التدابير ستشمل فقط عدداً محدوداً من المنتوجات الأساسية ـ لن تحسب يدوياً، ولكن بالاعتماد على الطرق الالكترونية والحاسوب الآلي (الكومبيوتر)، وهذا لا يستوجب القيام بتحديد مركزي لعدد كبير من الأسعار.

غالبريت: الحق أني فوجئت، ومنذ زمن بعيد، بالعدد الكبير للموظفين الضروريين لتنظيم الأسعار وتحديدها. ففي عام ١٩٤١ سمّيت مسؤولاً عن مراقبة الأسعار، وذلك مع ستة إلى سبعة مساعدين يعملون تحت إمرتي. ولكني وجدت نفسي في النهاية أمام جهاز يبلغ تعداده عدة آلاف من الأشخاص.

مينشيكوف: ولكن لم يكن لديك حاسوب (كومبيوتر) في ذلك الوقت، كما أن

السياسة السعرية لم تكن قائمة على نظام اختيار السعر الأفضل. فتجربتك كانت مختلفة.

غالبريت: كنا في الواقع مكلفين بمراقبة كل الأسعار. ومع ذلك لا أدَّعي أن نموذج تجربتي كان الأكثر ملاءمة.

مينشيكوف: أعتقد أن جهازاً بيروقراطياً مصغَّراً قادر على انجاز مثل هذه المهمة في يومنا هذا. ولكن دعني أشير إلى بعض المسؤوليات التي يجب أن تتسلح بها السلطات الاقتصادية المركزية بحسب هذا التصور الأخير الذي نحن بصدده.

من المؤكَّد أنك على دراية أن تجربتنا في مجال ادارة اقتصاد السوق تعتبر ضعيفة أو في بدايتها. وطبعاً أنا لا أتكلّم عن نفسي، بل عن نقص الخبرة والتجربة هذه على مستوى ادارة المنشآت. وهذا يعني أنه لا بد لنا من تأهيل الأجهزة اللازمة لذلك، ومن وضع نظام يوفر لهذه الأجهزة وعناصرها المعلومات الضرورية فيما يتعلّق بفنون هذه الادارة، وتشجيع وتنشيط الذين يتمكنون من الحصول على خبرة وتجربة في هذا الميدان. وهذا يتضمن تدريب مدراء المنشآت في مجال التسويق (Marketing) في الأسواق الغربية.

غالبريت: يجب أن تدرسوا إمكانية ارسال عدد أكبر من مواطنيكم إلى مدرسة هارفارد للإدارة.

مينشيكوف: هذا صحيح، ولكن لا أعتقد أنه من الممكن تدريبهم جميعاً في هذه المدرسة. ذلك أنه أنشئت لدينا مدارس لتعليم هذه الادارة، وإن كان عددها ما زال أقل من حاجاتنا الفعلية. وفي كل الأحوال فإن المهمة الرئيسية للسلطات والأجهزة المركزية هي في انتقاء الأفراد المتّسمين بالقدر الممكن من استقلال الشخصية والقدرة على تأمين حسن سير المنشآت، والتعامل مع العمال، وبكلمة واحدة كل ما يتعلق بشؤون الصناعة. والمهم في الأمر هو أنهم يجب ألا يكونوا من الناس المتدربين على الطرق البيروقراطية القديمة.

غالبريت: ما زلت أودّ أن أطرح عليك سؤالين أو ثلاثة. ما هو وضع المنشآت التي تواجه صعوبات، والتي تستمر في عملها رغم عدم عائدية فعاليتها؟ ماذا ستفعلون في حالة كهذه؟ هل ستتبنّون تشريعاً شبيهاً بقوانيننا حول الافلاس؟

مينشيكوف: أشرت سابقاً أنه لدينا قانون حول موضوع الافلاس، أو بالأحرى لدينا إجراءات تشكل جزءاً من قانون جديد بخصوص المنشآت. ومن المأمول توسيع نطاق هذا التشريع، وهذا ما نشهده أيضاً في يوغوسلافيا وهنغاريا والصين، حيث تمر هذه البلدان بتجارب مماثلة.

غالبريت: أترمي هذه الاجراءات إلى تصفية نشاط المنشآت المتعرّضة لصعوبات؟

مينشيكوف: نعم، وكذلك تتم عملية نقل العمال بعد فترة من البطالة.

غالبريت: أسيكون العمّال عرضة لفترة من البطالة كعقوبة؟

مينشيكوف: نعم، سيتعرّضون إلى ذلك. ولكن دعني أذكر لك بعض الكلمات حول هذا الأمر. إني أعتبر الافلاس كمرحلة أخيرة للإعلان عن صعوبات المنشأة. ولا بد أنك تعتبر أنه في المرحلة الحاضرة لا يلجأ النظام الرأسمالي إلى عمليات الاعلان عن الافلاس، وبخاصة بالنسبة إلى الشركات والمنشآت الكبرى. ومع ذلك كان الاعلان عن إفلاس المنشآت أو الشركات من الأمور المنتشرة على نطاق واسع في بداية العهد الرأسمالي.

غالبريت: هذا صحيح. ومع ذلك نقرأ اليوم صفحة كاملة في جريدة نيويورك تايمز عن إعلانات قانونية بشأن افلاس إحدى المنشآت الكبرى.

مينشيكوف: اطلعت على الإعلان. على أنه تبعاً لتشريعكم عن الافلاس، فإن المنشأة ذات العلاقة لا تتوقف عن كل نشاطاتها، إذ يعاد تنظيمها بشكل أو آخر إما من قبل المصارف أو من جهة أخرى.

هذا، وما أريد قوله بخصوص ما سيجري من تطورات في الاتحاد السوفياتي، هو أن السلطات المركزية الاقتصادية عليها أن تتحمل مسؤولية تأمين التنظيم الأكثر فاعلية ممكنة للمنشآت. فإذا توقعت أن أحد قطاعات الصناعة سيتعرّض في الأمد الطويل إلى صعوبات، فإنها تتخذ بشكل مسبق التدابير اللازمة لإعادة بناء المصانع ذات العلاقة وتحديثها، أو انها تقرّر تغيير طبيعة إنتاجها أو نمطه.

غالبريت: أفهم ما تذهب إليه في قولك، ولكن يبدو لي أن كلاً من العلاجات التي تتحدثون عنها في الاتحاد السوفياتي بخصوص هذا الموضوع يستوجب ويتضمن العودة إلى سلطة مركزية. أليس كذلك؟

مينشيكوف: فعلاً، وهذا ما أحاول تفسيره. فمن الممكن جداً ألا تكون آلية السوق قادرة على إعطاء المؤشرات اللازمة للمنشأة بأنها ستتعرّض للإفلاس بعد ثلاث سنوات، ولكن، بالمقابل، تكون السلطات المركزية، بما يتوافر لديها من معلومات، قادرة على التنبؤ بأن هذا الافلاس سيقع، ومن مسؤوليتها توقع حدوث مثل هذه الحالات. وواجب السلطات والحالة هذه وضع خطة طوارىء توضع تحت تصرّف المنشآت التي يمكن أن تتعرض لمثل هذه الصعوبات.

غالبريت: أستخلص من أقوالك أن هؤلاء البيروقراطيين الذين كنت قاسياً في

حكمك عليهم، سيستمرون في ممارسة بعض المهمات. ففي كل مرة يطرح فيها إشكال، تراهم وقد ظهروا مجدداً في التصور الذي تضعه لمستقبل الاشتراكية الذي نتحدث عنه.

مينشيكوف: يتوجب على السلطات المركزية تقديم العون للمنشآت التي تتعرض لصعوبات أو لإفلاس، وذلك في أن ترشدها نحو تجديد طرق عملها ووسائل انتاجها، أو أن تبدِّل من نمط منتوجاتها تبعاً لمتطلبات السوق. تلك هي مهمتها. إن هذا النموذج الجديد العقلاني لجهاز التخطيط يدرس الوسائل اللازمة والكفيلة بوضع توجّه جديد للمصنع، وتحديثه، وتكييفه شيئاً فشيئاً مع الأوضاع المستجدة.

على أن جوهر اهتمامنا هو تجنُّب تعريض عمّال مصنع، للبطالة بسبب أخطاء إدارة المنشأة أو أخطاء البيروقراطيين المسؤولين عن التخطيط. ذلك هو أساس ملاحظاتي وأفكاري ومرماها في كون السلطة المركزية مسؤولة عن تجنّب الافلاس أو البطالة.

غالبريث: تحدَّثنا منذ قليل عن امكانية حصول بطالة كتدبير جزائي ولفترة قصيرة. أتصوّر أن العقوبة لن تكون قاسية أو صعبة.

مينشيكوف: نعم، من المتوقع حدوث فترات من البطالة مصاحبة بتدابير جزائية، ولكن لن يتم اللجوء إلى ذلك إلا في أحوال استثنائية.

غالبريث: أفهم ما تريد قوله.

وأريد أن أتساءل الآن حول ما سمعته منذ زياراتي الأولى للاتحاد السوفياتي، وكذلك من آخرين وحتى منك شخصياً، أن هناك تأخراً مهماً يفصل بين الاختراعات التقنية التي تبتكرها مؤسسات الدراسات والبحوث ـ وهي تقنيات معروفة في الاتحاد السوفياتي والبلدان الغربية واليابان ـ ومراحل تطبيقها في الصناعة. هل هذه مشكلة حقيقية، وإذا كانت كذلك، فكيف السبيل إلى حلّها؟

مينشيكوف: إنها فعلاً مشكلة. فالنظام الاشتراكي الذي كان يتلقف التغيرات التقنية في الثلاثينات والأربعينات، أصبح من عدة وجهات نظر بيروقراطياً وبطيئاً في تتبُّع ـ إن لم نقل تنبؤ ـ المحاور والركائز الرئيسية لتطور العلم والتقنيات الحديثة. ولا يشمل هذا الحكم فقط الوزارات، بل أيضاً أرفع الأجهزة العلمية لدينا: اللجنة الوطنية للعلوم والتقنيات، أو مجمع (أكاديمية) العلوم الذي كان في السنوات الأخيرة، شأنه شأن كل المؤسسات الكبيرة، يدار بشكل سيِّىء وغير منتج. كما أن هناك حالات عديدة وجدنا فيها أفراداً ليس لديهم أي زاد علمي، ولكنهم تولوا المناصب والمراكز

الرئيسية والحساسة، وتبعاً لذلك فهم أساساً غير قادرين وغير مؤهلين لتتبع التقدم العلمي والتقني وتوجيهه.

وعلى كل حال لديَّ الشعور الآن أن السلطات المركزية ستسهر على تفريغ المؤسسات ذات الصبغة العلمية من الهيمنة البيروقراطية بأسرع ما يمكن. وإلا فإن النظام الاشتراكي لدينا سيتعرَّض لتأخر كبير جداً.

غالبريت: لديّ أيضاً سؤال آخر. أليس ما تقوله يفيد أن الأفراد الذين ما زالت لديهم سلطة في هذه المؤسسات والمجامع، والذين ما زالوا محتفظين بنفوذهم داخلها ستتم دعوتهم ليكيفوا أنفسهم مع الاصلاحات والأخذ بها؟ أيبدو لك هذا واقعياً وعملياً؟

مينشيكوف: لا، ليس هذا ما قصدته. يهدف النظام الجديد ـ ويحتل هذا الموضوع مركز مناقشات واسعة داخل المجموعات العلمية والجامعية ـ إلا أن مدراء هذه المؤسسات سينتخبون من قبل أعضائها تبعاً لصفاتهم العلمية والجامعية وليس على أساس خبراتهم كبيروقراطيين.

غالبريت: سينتخبون من قبل أعضاء المؤسسات والمجامع والجامعات بدلاً من تسميتهم من قبل الوزارات؟

مينشيكوف: نعم، ولن تكون هناك بعد اليوم تسميات وتعيينات لا من قبل الوزارات ولا من قبل رئاسة مجمع العلوم.

غالبريت: أجد هذا مقنعاً جداً، ولكنه ليس من التدابير التي ستستقبل بارتياح من قبل الأعضاء الذين سيبعدون.

مينشيكوف: من دون شك، ولكن لا بد لنا من اجتياز هذه المرحلة. إن مؤسساتنا هذه بحاجة إلى دم جديد.

غالبريت: أودّ أن أسمع منك تفصيلاً أكثر عن الطريقة العملية التي ستتبعها هذه المؤسسات العلمية، في تطبيق الابتكارات والاختراعات السوفياتية والغربية واليابانية وغيرها. وأودّ أيضاً أن أعرف بشيء من الدقة التغييرات التي سيتم ادخالها في هذا الميدان بشكل أفضل.

مينشيكوف: سأعرض عليك ثلاثة اقتراحات أو أفكار. فأولاً يجب علينا أن نستفيد من تجربة المؤسسات الغربية الرأسمالية التي حققت نجاحات كبيرة، والتي كانت البحوث التطويرية فيها متصلة بشكل مباشر بالانتاج والتسويق أو أساليب المبيعات. وجمهورية المانيا الديمقراطية تعطينا مثالاً يحتذى في هذا المجال. فالمؤسسات

الناشطة في مجال البحوث التطويرية والانتاج في هـذا البلد تقدّمت عـلى الصعيد التقني بسرعة أكبر مما نجده لدى بقية البلدان الاشتراكية.

والفكرة الثانية أنه في بداية التجربة السوفياتية في الثلاثينات والأربعينات تشكّل ما يمكن تسميته بـالمجموعـات التدخليّـة، وعلى سبيـل السرعة، وبخـاصة في ميـدان التسلح والتقنيـات الحربيـة، من أجل أن يصـار إلى تطويـر سريع للتقنيـات الجديـدة الضروريـة. وقد أثبتت هـذه المجموعـات قدرتهـا وفعاليتهـا الفائقـة في مجـال تـطويـر التقنيات الضرورية وبخاصة في المجال النووي وأبحاث الفضاء.

غالبريت: نشـترك في اتجاه واحـد بإتقـان انجاز العنـاصر الأكثر تهـديماً للنشـاط البشري.

مينشيكـوف: أتحدّث عن أبحـاث الفضاء واستغـلاله لأغـراض سلمية، وليس فقط عن الحاجات العسكـرية. فهنـاك الطاقـة النوويـة التي تستغل من أجـل السلم، وليس فقط لصنع القنابل.

غـالبريت: أظن أن أول هـذه النجاحـات كان العمليـة التي لا تنسى في طيران يوري غاغارين.

مينشيكـوف: هناك أيضـاً أول طائـرة نفّاثـة حققت أولى الرحـلات عبر المحيط وعبر القارة الأوروبية، أعني الطائرة السوفياتية الشهيرة (تي ـ يو ١٠٤ (T.U. 104)).

غالبريت: لقد سافرت بها وكانت أول تجربة سفر لي على متن طائرة نفّاثة.

مينشيكـوف: لقد أحـدثت إدهاشـاً عظيـماً لـدى رحـلاتهـا الأولى في ١٩٥٥ أو ١٩٥٦. وهـذا مثال عن الـبرامج العـاجلة، ونهدف الآن إلى تطويـر برامـج مماثلة في مختلف الميادين التي ما زالت متأخرة لدينا.

غالبريت: كـل هذا مثـير للإعجـاب. ويكفي التفكير بـالطائـرة النفّاثـة هذه، والسبوتيك، وطيران غاغارين في الفضاء، حتى نستعيـد حالاً الـذاكرة بـأننا كنـا نعتبر الاتحاد السوفياتي كأمة رائدة في مجال التقدم التقني. ولكن ليست هذه هي الفكرة التي نحملها عن هذا البلد في يومنا هذا:

مينشيكوف: يعود ذلك إلى أن بلدنا الذي كان متأخراً في مجال التقدم التقني في العديد من المجالات في ذلك الوقت، تمكّن من تحقيق تقدّم تقني كبير في مجالات معينة أعطيت الأولويات القصوى. تلك كانت الفكرة الثانية التي اعتمدناها كوسيلة لتحقيق التغييرات لدينا.

أما الفكرة الثالثة بخصوص التغييرات لـدينا فسنستـوحيها من تجـربة الـولايات

المتحدة وبلدان أخرى حول ما يسمى: رأس المال ـ المخاطرة (Risk Capital). وهذا يعني أن نضع جانباً احتياطياً من رؤوس الأموال والموارد المادية التي يمكن تثميرها في منشآت صغيرة. فهذه الأخيرة يمكن لها أن تعطي أكلها بصورة أسرع من المنشآت الصناعية الكبيرة، وقد يتم ذلك عن طريق تنظيمها في تعاونيات.

غالبريت: أشرنا في أحاديثنا السابقة إلى أنه من غير الملائم الخلط بين الاصلاحات التي يقترحها غالبريت وتلك التي يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تأخذ بها. أتتكلّم أنت الآن عن الاصلاحات التي يقترحها مينشيكوف أم غورباتشيف، أم أن هناك تماثلاً بينهما؟

مينشيكوف: أورد الآن أفكاراً ذكرها غورباتشيف في برنامجه عن الاصلاحات الاقتصادية، وأضيف عليها بعض الأمثلة العملية. ولكن لا بد من الوضوح حول هذه النقطة: إن كل ما في نقاشنا هذا يدخل ضمن الاتجاهات الحالية في الاتحاد السوفياتي.

غالبريت: لديَّ سؤال أخير عن رأس المال المخاطرة. فبحسب الرأي الاقتصادي التقليدي، تغطي المخاطرة بصورة عامة زيادة السعر. أستشكل هذه الزيادة عنصراً في نظام التجديد لديكم؟

مينشيكوف: لا أرى أي خطأ في ذلك. يجب أن يكون المجتمع مستعداً لدفع ثمن أعلى مقابل ما سمّيناه المخاطرة، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلّق بالتقدم التقني.

ألخّص كلامي وأقول: هناك العديد من المجالات على أصعدة الاقتصاد ـ الجزئي والمنشآت التي لا بد للاشتراكية بسببها من أن تتعلم، وتتعلّم بسرعة، من الرأسمالية، أي من المشروع الفردي، من آلية السوق. فإذا ما نجحت في ذلك، وإذا ما تمكنت من الربط والتوفيق بين الآخذ بالآثار الأقل ضرراً لآلية السوق والمشروع الخاص، والميزات التي يحققها التخطيط الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد الاجتماعي، فإنه يمكن للاشتراكية أن تقدّم منجزات بشكل أفضل من الرأسمالية. ذلك هو التصوّر الذي أفضّله للمجتمع الاشتراكي.

غالبريت: شكراً جزيلاً.

وأظن أنك تسمح لي بإضافة بعض الايضاحات. أعتقد أننا متفقان بصدد الاصطلاحات التي نستعملها. فعندما نتكلّم عن الاقتصاد الجزئي (Micro Economics)، إنما نقصد أساساً آلية عمل المنشآت الفردية الخاصة ونشاطها وآلية السوق. وبالتالي فإننا نميّز هذا الجانب عن الاقتصاد الكلي (Macro Economics)، أي

ذاك الاقتصاد المتضمن التحليل الاجمالي والشامل في مجال تأثره بالسياسة المالية، والسياسة النقدية، أو أية مجموعة من الاجراءات ذات الطابع العام والتي تتقرر تبعاً لسياسة الحكومة وبموجبها.

مينشيكوف: أو على أساس الخطة الاقتصادية الشاملة ضمن اطار التحليل الاقتصادي الاجمالي أو الكلي في النظام الاشتراكي، كما هو الحال لدينا.

غالبريت: أظن أن التذكير بذلك مفيد لقرّائنا الذين درسوا الاقتصاد على يدي غالبريت ومينشيكوف منذ وقت طويل.

١

الفصل الحادي عشر

العلاقات الاقتصاديّة

بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة

غالبريت: هناك اتجاه أشعر بالأسف الشديد تجاهه منذ وقت طويل حول ما يتعلّق بعلاقاتنا الاقتصادية والسياسية. وإني لأتساءل إذا كنا سنبتعد عنه. ففي العالم الاشتراكي ـ الشيوعي، هناك افتراض دائم ومستمر أن الرأسمالية عبارة عن نظام لا يعمل أو أنه يمثّل مرحلة انتقالية. وبالمقابل، هناك افتراض في الجزء الأكبر من العالم الرأسمالي يقول إن الاشتراكية عبارة عن نظام فاشل. أليس بإمكاننا الاعتراف أن هذين النظامين يعملان بشكل أفضل بكثير مما كان يتصور منذ ستين أو سبعين سنة، وأنهما في الحقيقة سيستمران رغم بعض المظاهر الجلية في سوء ادارتهما؟ إذا كنا متفقين بخصوص هذا التحليل، فلا بد من تغيير أفكارنا وسلوكنا تجاه بعضنا البعض وبصورة جذرية.

مينشيكوف: أعتقد أن الفكرة القائلة بأن نظام عدونا يعمل بشكل سيِّىء تمثّل في الحقيقة نوعاً من الشعارات المذهبية المكررة والتي تجترّها بعض الأوساط في كل من مجتمعينا. لا أظن أن رجال الأعمال أو المسؤولين عن إدارة الاقتصاد وتوجيه السياسة الخارجية يأخذون هذه الشعارات على محمل الجد.

غالبريت: ما من أحد يأخذها مأخذ الجد. ومع ذلك تظهر في الخطابات الرسمية للاتحاد السوفياتي كما يعلن عنها في الندوات الصحافية لرؤساء الجمهورية لدينا.

مينشيكوف: هذا صحيح، ولكن لا تؤخذ بجدية على الأقل في مجال ممارسة الواقع السياسي الفعلي لحكومتينا.

أظن أنك تتفق معي حول واقع كون البلدان الغربية تعرّضت في سنوات

الثلاثينات لأزمة خطيرة، لأكبر تدهور إقتصادي في تاريخ الرأسمالية. من الواضح أن النظام الرأسمالي لم يكن يعمل بشكل جيد في ذلك الوقت. على أنه يلاحظ خلال الفترة ذاتها أن علاقاتنا التجارية مع الولايات المتحدة وبلدان رأسمالية أخرى ازدادت بشكل عام، وكانت وتيرة الزيادة سريعة جداً.

غالبريت: أعلن روزفلت اعترافه بالاتحاد السوفياتي خلال هذه الفترة، أليس كذلك؟

مينشيكوف: نعم، عام ١٩٣٣.

غالبريت: كما أن سفيرنا لديكم، جوزيف دافيز، كان رجلاً مدهشاً.

مينشيكوف: هذا صحيح. ولكن تحسّن العلاقات بين بلدينا بدأ قبل وصول روزفلت إلى السلطة، كما أن سرعة النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي ساهمت، أو أعادت المساهمة، في تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا. دعني أذكر لك السبب. ففي تلك الفترة كنا نجهد في تسريع عملية التصنيع، وكانت طلباتنا في استيراد التجهيزات والآلات كبيرة. وقد وصل الأمر في أحد الأوقات أننا استوردنا ٤٠ بالمائة من مجموع الصادرات الأمريكية من التجهيزات الآلية. وبذلك فإن بلدنا كان يمثّل سوقاً مهمة للنظام الرأسمالي الذي كان يمر بمرحلة أزمة كساد حادة. ويمكن التساؤل حول الأسباب التي دعتنا لمساعدة النظام الرأسمالي، ولكن في الحقيقة كنا نسعى وراء مصلحتنا، لتلبية حاجاتنا.

غالبريت: سنكون سعداء في الاستفادة مجدداً من مثل هذه المساعدة في أي وقت كان.

مينشيكوف: آمل أن نعود إلى الكلام عن ذلك.

غالبريت: اسمح لي أن أطرح عليك السؤال الذي يطرح ذاته تبعاً لما قلناه. أيمكننا الاتفاق على أن الأداء الاقتصادي الجيّد يفيد بشكل عام العلاقات السياسية بين بلدينا أيضاً؟ ولأقل ما أريد بدقة أكثر: ما الذي يخيفكم إذا عرفت الرأسمالية ازدهاراً كبيراً، وما الذي نخشاه من نجاح اصلاحات غورباتشيف؟

أما فيما يخصّني فأعتقد أن بلدينا قادران على تقبّل نجاحات متقابلة فيهما وأنه عليهما الترحيب بذلك. أتراك توافقني على ما أقول؟

مينشيكوف: نعم، أوافقك، ولكن السجل التاريخي يشير إلى دلالات متباينة. فالأزمة الاقتصادية الكبرى لديكم، وهي التي تمثّلت بفترة أقل نجاح اقتصادي يذكر لديكم أيضاً، انعكست لدينا بعلاقات اقتصادية جيدة مع بعض البلدان الرأسمالية.

ولكن هذه الأزمة الاقتصادية أدت إلى ظهور اتجاهات على درجة عالية من الخطورة، مثل الفاشيّة في الثلاثينات. وأدّت هذه بدورها إلى نزاع كانت نتيجته الحرب العالمية الثانية.

غالبريت: ما تقوله صحيح جداً وعلينا ألاّ ننساه.

مينشيكوف: قد يعترض البعض قائلاً إن الظروف التي نشأت عنها هذه الأمور المؤسفة كانت استثنائية ولن تتكرر. على أني أعتقد أن فترات الركود أو الكساد الاقتصادي التي يتعرّض لها العالم المعاصر تدفع نحو زيادة الانتاج الحربي، وذلك لأن البعض يعتقد أن زيادة النفقات العسكرية تعتبر وسيلة للتخلّص من الصعوبات الاقتصادية. ويلاحظ خلال هذه الفترات أيضاً اتجاه نحو زيادة مبيعات الأسلحة لبلدان أخرى. وهنا أقول إن زيادة الانتاج الحربي التي تصاحبها زيادة في تصدير السلاح، تؤدي بلا جدال إلى سوء العلاقات الدولية.

غالبريت: لن أختلف معك تماماً في ذلك. على أني أعتقد أنه يمكن لنا أن نصنف فترة الفاشية كما ظهرت وتطوّرت في الثلاثينات، في ايطاليا أولاً ثم بشكل أكثر تطرفاً في المانيا. من جهة أخرى لا أعتقد أنه من الممكن للبلدان الرأسمالية أن تتعرض لانهيار اقتصادي يقودها إلى هذه الدرجة من التطرف السياسي ومن هيمنة التيار الرجعي. ومع ذلك فإن الاتجاه نحو اعتبار الاتفاق العسكري كوسيلة للتخلّص من الصعوبات الاقتصادية، بدلاً من القيام بأشغال ومشاريع عامة يظل حقيقة قائمة. وهنا أريد أن أعيد السؤال إليك: أهناك من تخوّف أن يستغل الاتحاد السوفياتي فترة ركود اقتصادي كمبرر لزيادة الانفاقات العسكرية؟

مينشيكوف: أفضّل أن أنظر إلى الأمر من زاوية أخرى، كما أفضّل الكلام عن فترات التغيير والاصلاح وليس عن فترات الركود الاقتصادي. ففترات الاصلاح في الاتحاد السوفياتي كانت دائماً تقترن بمحاولات تهدف إلى تحويل استعمال مواردنا من الانفاق العسكري إلى الانفاق المدني. وتحقق ذلك في السنوات التي أعقبت موت ستالين عام ١٩٥٣، أي الفترة التي شهدت أولى الجهود لتحسين العلاقات بين بلدينا. وينطبق هذا القول أيضاً على الولايات المتحدة حيث صاحبت فترة رئاسة كيندي فترة من محاولات الاصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي.

ويصح هذا التحليل في الوقت الحاضر، في ظل غورباتشيف الذي أدخل تغييرات أساسية على الأولويات في نظامنا. فإصلاحات غورباتشيف تهدف إلى تطبيق سياسة أقرب ما تكون إلى السلم، إذ يمكن التوصل مع الولايات المتحدة إلى اتفاق حول بعض القضايا مثل الأسلحة النووية. إن هذين الهدفين: الاصلاحات

والمبادهات السلمية، هما مترابطان كل الترابط في الاتحاد السوفياتي، وإني على يقين مما أقول.

ومع ذلك، إذا حدثت فترة ركود أو كساد اقتصادي فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى محاولة الإساءة للعلاقات بين بلدينا. ومن الواضح أن فترات من سوء العلاقات تؤدّي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية للنظام الاشتراكي.

غالبريت: هذا مثير حقاً لإعجابي. ما تقوله هو أن من الركائز الأساسية للاصلاح في الاتحاد السوفياتي تحويل الموارد من الاستعمالات العسكرية إلى الاستعمالات المدنية. ففي أية فترة اصلاحية سيمثل هذا التحويل جهداً مركزياً.

مينشيكوف: وهذا أيضاً صحيح بالنسبة إلى النظام الرأسمالي. فنجاح الاصلاحات التي كنت نفسك قد اقترحتها في أحاديثنا السابقة إنما يرتكز على بذل الجهد اللازم لتقليص النفقات الحربية. وأقصد ما قلته عن مفهوم الدولة الراعية أو دولة الرفاه وبقية القضايا المتصلة بها.

غالبريت: ما تقوله صحيح، وإني أتقبّل تلاقي أفكارنا بهذا الخصوص بكل ترحاب.

مينشيكوف: وأنا بدوري أرحّب بذلك. وبغاية إنهاء نقاشنا عن القضايا العسكرية، اسمح لي أن أشير إلى وجود علاقة وثيقة جداً بين فترات توتر العلاقات بين بلدينا والفترات التي يزداد فيها الانتاج الحربي، لأسباب مختلفة، في بلدينا. خذ مثلاً تقوية ترسانة الأسلحة الاستراتيجية في نهاية الستينات وبداية السبعينات. وما أن انقضت هذه الفترة حتى عادت للظهور سياسة الوفاق. واعتبرت هذه السياسة مرحلة استراحة تفصل بين فترتين من تكثيف التسلح.

غالبريت: اسمح لي أن أستوضح منك هذه النقطة، إذ لم أتتبعك بشكل جيد. تقول إن بلدينا يتعرّضان لفترات يقوّي خلالها كل طرف ترسانته العسكرية، وأنه يلاحظ خلال هذه الفترات في الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفياتي اتجاه لمرافقة هذا الجهد العسكري بالتركيز على نقاط الاختلاف في مجال العلاقات الدولية. أليس هذا ما أردت قوله؟

مينشيكوف: هذا ما حدث في نهاية الستينات، ومجدّداً في بداية الثمانينات، وهي سنوات تميزت بتقوية الترسانة العسكرية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

غالبريت: إن هذا الا ضرب من التوافق والتزامن بين الظواهر ولا أقرّه.

مينشيكوف: لسنا بدورنا على استعداد لتشجيع مثل هـذا التوافق والـتزامن بين الظواهر.

على أن هناك مشكلة أخرى تشغل بـالي. فقد قـرأت بعض التصريحات لبعض السياسيين لديكم، كريتشارد بيرل (Richard Perle) وغيره. . .

غالبريت: ريتشارد بيرل ليس سياسياً، إنه موظف حكومي.

مينشيكوف: يمكنك أن تقول عنه ما تشاء ولكني أتكلم عن الرجل ذاته.

غالبريت: إنه اليوم كاتب قصص، وإني لأشجعه على الاستمرار في هذا الخط.

مينشيكـوف: لا بـد من اعتبـار تحوّله هـذا كعمـل ارادي منـه لـترك المجـال العسكري وتخصيص مواهبه للنشاط المدني. وفي كل الأحوال ليس شخصه بالذات ما يهمني، ولكن كون بعض الأمريكيين، وهو واحـد منهم، يتساءلـون لماذا يتـوجب على العالم الرأسمالي دعم اصلاحات غورباتشيف، وما دامت هذه الأخيرة ستؤدي إلى دعم مركز الاشتراكية وتقويته. وكنت قـرأت في إحدى صحفكم، أظن «Christian Science Monitor» أن تقـدُّم الاشتراكية يجعلها خياراً أفضل في نظر بلدان العالم الثالث، وبهـذا تشكِّل خطرا على السياسات الأمريكية.

أود فعلاً أن أعرف رأيك حول هذه النقطة. ومن ثم سأقول لك كيف ينظر إلى هذا الأمر في الاتحاد السوفياتي.

غالبريت: إن من أهم سمات الحياة العامة الأمريكية أنه يمكن في أية لحظة سماع أي تصريح أو أية فكرة، بما في ذلك وجهات نظر ريتشارد بيرل.

أما من جهتي فإني أعتقد، وأظن أن معظم الأمـريكيين يشـاطرونني الـرأي، أن تحسن مستوى معيشة الشعب السوفياتي لا يشكل مطلقاً خطراً على الولايـات المتحدة. إن تحسـين مستوى معيشـة الشعب يجلب الطمـأنينة لبلدكم، كـما أن بحبوحـة العيش تؤدي إلى ايجاد الأثر نفسه لدى الأمريكيين. ومن شأن ذلك خـدمة مصـالح السـلام. تأسيساً على ذلك، فإن غالبيتنا ترغب رغبة أكيدة في نجاح اصلاحـات غوربـاتشيف. وإني لحاسم في قولي هذا، كما أني ألتزم بشكل أكيد بالقول: إن هذا هو شعور معـظم الأمريكيين بهذا الخصوص.

أما في ما يتعلق ببلدان العالم الثالث، فلا أعتقد أن الأمر المطروح بالنسبة إليهـا هـو الخيار بـين النظامـين، الرأسـمالي والاشتراكي. كمـا تعرف رأيي بخصـوص هذه البلدان، إذ أعتـبر أن عملية تـطورها وتقـدمها تشكّـل مرحلة لا يمكن لـلاشتراكيـة أو الشيوعية أن تدخلها إلا بشكل متأخر جداً. فالشروط التي لا مندوحة عنها في المـرحلة

الأولية لتطورها الاقتصادي هي الأخذ بنظام السوق، وإحداث استثمارات زراعية صغيرة لا تخضع لسيطرة كبار مـلّاك الأراضي، وإعطاء أولوية مطلقة للقضاء على الأمية. إن الخطأ الأكبر الذي يرتكبه الرأي العام والسياسيون في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ـ وهو خطأ منتشر بدرجة أكبر في الاتحاد السوفياتي ـ هو حكمهم واعتقادهم أن الاشتراكية تمثّل نموذجاً ممكناً لبلد هو في المراحل الأولى لتطوره الاقتصادي.

إن وقاية الموارد النادرة والحفاظ عليها أمران أساسيان لكل تطور اجتماعي. والمورد الأكثر ندرة في البلدان الافريقية جنوب الصحراء هناك هو الخبرة والدراية الادارية. ولكن الأخذ بالنظام الاشتراكي ـ أعتقد أنك توافقني الرأي على ذلك ـ يتطلب خبرة إدارية ومواد إدارية أكثر بكثير مما يتطلبه نظام السوق.

مينشيكوف: أتريد أن تقول إن بيروقراطية المنشآت والشركات ليست على استعداد لدخول المجال الافريقي والصحراء الافريقية وما يجاورها؟

غالبريت: لا، إنها لن تهتم بها إلا إذا كان هناك من امكانات للتنقيب عن النفط أو موارد طبيعية أخرى. أنا لا أعتقد بأن تكنولوجيا .I.B.M أو الاشتراكية مناسبة لتنمية تشاد أو أثيوبيا.

مينشيكوف: أسمح لنفسي ألا أشاطرك الرأي، وأظن أنه يمكن مستقبلاً لبلد كتشاد أن يصبح واحداً من أهم المراكز العالمية للتقدم التقني. لا أعتقد بأنه محكوم على البلدان الافريقية أن تبقى أبدياً في قاع التطور الحضاري.

غالبريت: لم أقل ذلك. كل ما قصدته من كلامي هو أنه يتوجب على هذه البلدان أن تمر بمرحلة لا بد منها في بدء سير عملية تطورها وهي مرحلة اقتصاد السوق.

مينشيكوف: هذا ممكن. واسمح لي أن أضيف أن هناك أيضاً. . .

غالبريت: أتوافقني على فكرتي التي قلتها؟

مينشيكوف: قلت إن مثل هذا التطور ممكن.

غالبريت: يبدو لي أنك تحاول التهرب من الاجابة. ولكني أعفيك منها.

مينشيكوف: لا يوجد جواب واضح عن هذا السؤال. إن التاريخ وحده سيخبرنا إذا كان هذا التطور سيأخذ هذا المنحى أو لا.

وأود أن أضيف أنه يوجد أفراد في النظام الاشتراكي ينادون بأنه يجب على

الاشتراكيين ألا يسمحوا أو يتمنوا لمختلف بلدان العالم أن تحقق نمواً اقتصادياً، أو مجرد تحسين النتائج الاقتصادية عندما تكون سائرة في ظل رعاية الرأسمالية.

غالبريت: أيمكن لسلوك كهذا أن يؤخر الثورة الاشتراكية في بلد كالولايات المتحدة؟

مينشيكوف: نعم، إن من شأنه تأخير الثورة الاشتراكية في البلدان الرأسمالية، كما أنه يساهم في تخفيف بعض تناقضات الرأسمالية، سواء أكانت هذه التناقضات في داخل النظام، أم في ما نسميه المنافسة بين القوى الاستعمارية التي تضع الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان، في مجابهة بعضها مع بعض. على هذا الأساس يوجد في الاتحاد السوفياتي من يقول باسم ماذا ولماذا يتوجب علينا دعم الرأسمالية؟

غالبريت: قرأت منذ أسابيع أن مواطنك إيفتوشنكو (Ievgueni - Evtochenko) قال في تصريح له: «إن المتطرفين لديكم يتصرفون تصرف المتطرفين لدينا، والعكس صحيح». إنهم يضخمون، كل من طرفه، صورة الخطر والعداء التي يلبسونها أعداءهم من المعسكر الآخر، كما أنهم يؤكدون في الوقت ذاته على الخطر المتمثل بنجاح أو انتصار المعسكر المضاد.

مينشيكوف: اسمح لي أن أجيب بمنتهى الجدية عن الأطروحة التي ينادي بها المتطرفون، والقائلة بأننا نلعب لعبة الرأسمالية. إني بشكل عام متفق معك حول ما قلته، حول فرضية ما قلته عن تطبيق النموذج الاشتراكي في البلدان المتخلفة، حتى في البلدان المصنعة. والسبب وجيه. فكما كنت أشرت إلى ذلك، لم تبرهن الاشتراكية حتى يومنا هذا على قدرتها على التفوّق، بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية المتطورة، في مجال الانتاجية والفاعلية الاقتصادية، ولا في مستوى المقارنة بما يتعلق بمستويات المعيشة.

مأخوذاً ما أقوله بعين الاعتبار، أضيف أنه إذا كان النظام الاشتراكي يبغي أن يكون نموذجاً لبقية شعوب العالم، فلا بد من أن يكون النظام الأكثر انتاجاً، والأكثر فعالية، والأكثر انسانية، والأكثر ديمقراطية. يجب أن يكون قادراً على أن يؤمّن أعلى مستوى معيشة لكل الشعوب التي تأخذ به. لينين نفسه قال: «انه عندما تبلغ الاشتراكية هذه المرحلة، فإنها ستحقق نصرها التاريخي». وبغاية بلوغ هذه الأهداف، فإن اصلاحات غورباتشيف هي بالتأكيد أفضل من مرحلة الركود التي تعرّضنا لها مؤخراً. وإني لأعتقد أنه إذا ما لعبت المزاحمة دورها في الميدان الاقتصادي، وليس العسكري، فإنها ستخدم مصالح الاشتراكية كنظام. حينئذ يمكن لها أن تثبت أنها أفضل من أي نظام آخر يعارضها. تلك هي حجتي الأولى. وما زال لديّ ما أقوله.

غالبريت: أكمل، أرجوك. استمع إليك باهتمام.

مينشيكوف: يتعلق الأمر بكيفية تأثير هذا كله في مفهوم الثورة وصراع الطبقات. والسؤال: أليس من مصلحة الطبقات العاملة والثورية في المجتمع الاشتراكي تفضيل حدوث النزاعات السياسية داخل العالم الرأسمالي؟

وإجابتي أن هذه التساؤلات لا تهم الاتحاد السوفياتي ولا بقية البلدان الاشتراكية لا من قريب ولا من بعيد. فالعلاقات الطبقية في البلدان الرأسمالية يجب أن تكون فقط من اختصاص تلك البلدان وشعوبها. وموقفي هذا الذي أتّخذه ضد الادعاءات المذكورة يعكس أقصى درجات مصلحة الطبقة العاملة وبقية الطبقات الثورية. إني أعتقد أن المصلحة الأولى لكل الطبقات في المجتمع المعاصر هي المحافظة على السلم.

غالبريت: وتجنّب الكارثة النووية.

مينشيكوف: تماماً. وكل الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق هذا الهدف تخدم بشكل أفضل مصالح الطبقات الاجتماعية القائمة في يومنا هذا.

غالبريت: أجد أن هذا التصريح يدعو للاعجاب، وإني من جديد متفق معك. من الواضح أنك تبعد نفسك عن مفهوم الثورة. هل ما تقوله يعبر عن تطور عام في الاتحاد السوفياتي؟

مينشيكوف: أظن أنك لم تفهمني جيداً. فنحن لا نبتعد عن مفهوم الثورة. إنما ما نقوله هو أن شروط السلام وأجوائه تفيد في انعاش نموذج من التطور الاجتماعي الذي يمكن له أن يؤدي إلى حدوث تغيّرات ثورية في البلدان الرأسمالية، كما يمكن لها التعجيل في مسيرة هذه التغيرات. لسنا بحاجة إلى فترة ركود، وزيادة كبيرة في الفقر، وتفاقم الصراعات، وسوء التبدلات الاقتصادية. فهذا كله، بمجموعه، ليس في مصلحة ظهور اصلاحات ذات طبيعة اشتراكية، ناضجة بعد تفكير، وقابلة للانتشار على نطاق واسع في العالم الرأسمالي.

غالبريت: أفهم ما تقول. ولكن لي سؤال. أليس كلامك عن الطبقات الاجتماعية قد عفّا عليه الزمن؟ ففي الولايات المتحدة، كما في أوروبا الغربية، أصبح مفهوم طبقة العمال، واستمرارية هذه الطبقة، من الأمور المنسية. فالجيل الثاني الذي توالد عن فئة العمال اليدويين دخل اليوم عالم المهن الحرة، والادارة، والنشاطات العلمية والثقافية، والشؤون العسكرية. وقد حلّ محلّهم في الولايات المتحدة هؤلاء الذين أتوا من المناطق الزراعية في ولايات الجنوب. والآن حلّ محل الجميع المكسيكيون ومهاجرو جزر الأنتيل. كذلك الأمر في أوروبا في عملية التجديد حيث يتدفق العمال من البلدان الأجنبية. فألمانيا الغربية مثلاً لا تستخدم فقط عمالاً المانيين،

بل هناك عدد كبير من الأتراك والطليان واليوغوسلاف. وأذكر لدى مقابلتي مدير شركة فورد في المانيا اندهاشه الكبير من اعتقادي أنه يستخدم عمالاً المانيين لصنع السيارات. لهذا السبب، وآخذاً بعين الاعتبار اتساع نطاق وأهمية الرأسمالية وإدارتها، أسألك إذا لم يكن مفهوم الطبقات الاجتماعية قد أضاع مضمونه، لدرجة أنه أصبح مهملاً؟

مينشيكوف: لا أعتقد ذلك. فعندما نستعمل تعبير: طبقة عاملة، فإنما نقصد الأعداد الكبيرة من الناس التي تعيش من كسب أجورها ورواتبها وليس من الدخل الناجم عن الملكية. تقول إن هذه الطبقة غير مستمرة، وإن العمال هم أساساً من المهاجرين، أليس كذلك؟

غالبريت: إن الطبقة العاملة تتعرض إلى تحولات مستمرة.

مينشيكوف: هذا صحيح. فطبقة الناس التي تشكّل العمل المأجور هي في حالة من التحول الدائم. إذ إن تركيبها يتغيّر بزيادة عدد المهاجرين الذين يأتون إلى البلدان المتقدمة باحثين عن عمل. وإنه لمن الصحيح أيضاً أن الطبقة المعروفة باسم البروليتاريا كانت متشكلة أساساً من عمال الصناعات الأساسية، ولكن هذا الوضع في تناقص مستمر.

على أن الوضع في جوهره لم يتغير. فالغالبية الساحقة من سكان البلدان الرأسمالية عبارة عن أناس يعيشون من بيع المنشآت والشركات الخاصة قوّتهم العاملة.

غالبريت: ما أحاول تفسيره، هو أن الأمر يتعلق بهذا التركيب الذي أصبح منتشراً لليد العاملة. فكائنة ما كانت الفترة الزمنية، فإن تركيب اليد العاملة آخذ بالتغير، بحيث إن لم يكونوا هم، فأبناؤهم سينتقلون إلى العمل في فئات مهنية جديدة. وسيحلّ محلهم عمال يأتون من المناطق الزراعية أو من البلدان المتخلفة.

مينشيكوف: أدرك وجهة نظرك، ولكني لا أعتقد أن أبناء وبنات غالبية الناس من الجيل الأول سيتمكنون من شغل مراكز اجتماعية تختلف كثيراً عن تلك التي شغلها آباؤهم. لا بد من تتبع الاحصاءات المتعلقة بهذه التطورات لمعرفة ما إذا كان رأيك متحققاً عملياً.

غالبريت: يبدو لي أن آراءك قديمة نوعاً ما. إنك تحاول المحافظة على الصراع الطبقي.

مينشيكوف: لا، وأظن أنك تبالغ في شأن العمال الأتراك واليوغوسلاف في المانيا الغربية. فهذا البلد قد حدّ من هجرة العمال خلال السنوات الماضية بسبب

الركود الاقتصادي. واليد العاملة الأساسية في المانيا اليوم متشكلة من عمال المانيين.

غالبريت: على العكس، فإن قوتها العاملة الأساسية في الصناعة تتضمن أعداداً هائلة من الأتراك والطليان واليوغوسلاف، وإني بمساعدتك سأتخذ الاجراءات الضرورية لنجعل ماركس يتجوّل في ألمانيا الغربية، ليشهد أنه في يومنا هذا انما تتشكل فرق اليد العاملة الاحتياطية في الصناعة في المانيا الرأسمالية، بجزء منها، من عمّال من أصل بلد شيوعي هو يوغوسلافيا. أظن أنه سيندهش، ألا تظن ذلك؟

مينشيكوف: هذا ممكن. ولكني ما زلت على رأيي، مهما قلت عن اليد العاملة الاحتياطية هذه، فإن غالبية العاملين في المانيا حالياً هم ألمان. فألمانيا تحاول الحفاظ على الصفات الألمانية للقوة العاملة فيها.

غالبريت: أظن أننا لن نتفق حول هذا الموضوع. ولا بد لنا من الرجوع إلى الاحصاءات.

مينشيكوف: من الممكن أن تتغير الأمور عندما تخرج المانيا من مرحلة أزمة الركود الطويلة التي تمر بها. إن تحليلك لصحيح في ما يتعلق بالأوضاع الماضية، ومن المحتمل أن تكون كذلك مستقبلاً.

غالبريت: لا بد لي من الاعتراف أن اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية في المانيا يحتمل أن يكون حالياً أقل مما كان عليه منذ خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً.

ولكني أريد الانتقال في حديثنا إلى موضوع آخر يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين بلدينا. تنقصنا الحكمة هنا في الولايات المتحدة لأننا نلجأ إلى استخدام التجارة، أو الاجراءات التقييدية في المجال التجاري، كأداة للعمل السياسي. وأفكّر الآن بالحظر على تصدير القمح إلى بلدكم الذي فرضه الرئيس كارتر، وكان الرئيس ريغان حكيماً بإلغائه. وأفكر أيضاً في وقت مضى ضغطنا خلاله على حلفائنا الأوروبيين بشأن منع تصدير التجهيزات الخاصة بتركيب أنابيب الغاز وتشغيلها إلى الاتحاد السوفياتي. وأفكر أخيراً بمشروع القانون باسم جاكسون ـ فانيك (Jackson - Vanik) الذي يبغي رفض إعطاء الاتحاد السوفياتي صفة الأمة الأكثر رعاية في المجال التجاري بسبب بعض النقص بما يتعلق بحقوق الانسان.

أود أن أعبرٍ عن عدم رضائي عن سياسة كهذه، وأشك في أن هذا سيؤدي إلى خلاف جدّي معك. إنني أعبر عن رأيي في هذا لأنك بالذات لم تستنكف في الماضي عن انتقاد السياسة السوفياتية، لذلك لا يمكنني أن استنكف عن انتقاد السياسة الأمريكية الماضية حول هذه الأمور. وكما ترى، إنك تجبرني على تبنّي مستوى عالٍ من التصرف.

مينشيكوف: أتفق معك، ويسعدني أن أراك تمارس النقد الذاتي. فالاتحاد السوفياتي لم يستعمل تجارته أبداً كسلاح موجّه ضد الولايات المتحدة أو أي بلد آخر على ما أذكر. لذا كم أرغب ألاّ يلجأ أي من بلدينا حالياً ومستقبلاً لاستغلال واستعمال العلاقات التجارية كسلاح موجه ضد الطرف الآخر.

الفصل الثاني عشر

الأعراض المتزامنة للقوتين العظميين

مينشيكوف: تناولنا في أحاديث سابقة، وكذلك ذكرت في بعض مقالاتك، موضوعاً يتعلّق بالأعراض المتزامنة لقدرات القوتين العظميين أو ما يمكن أن نسميه أيضاً التسليم بالوهم بقدرتهما. أيمكنك أن تفصّل ما تقصده بذلك؟

غالبريت: من المعروف أن هناك اتجاهاً عاماً في الأعراف الاجتماعية أن الاصطلاحات بشأنها تأتي متأخرة عن مجريات الواقع والأحداث. وهكذا يكون الأمر عندما نتكلم عما يسمى القوى العظمى. وفي الواقع يلاحظ أن قوة ونفوذ كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هما في مرحلة تراجع خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية.

مينشيكوف: ماذا تقصد بقولك هذا؟

غالبريت: في ما يتعلق بالاتحاد السوفياتي، حصلت القطيعة المهمة مع الصين. من الممكن اعتبار هذا الحدث أهم ما جرى خلال ربع القرن الأخير في مجال العلاقات الدولية.

مينشيكوف: هذه القطيعة أصبحت قديمة. أما في ما يتعلق بالولايات المتحدة، ألا تعتقد أن تأثير هذا البلد ونفوذه في العالم، على الأقل من الناحية الاقتصادية، قد بلغا أوجهما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل؟

غالبريت: دعني أشرح لك باختصار وضع الولايات المتحدة بهذا الخصوص. ولكني أود قبل ذلك متابعة تحليلي الخاص بالاتحاد السوفياتي. فقد تراجع نفوذ هذا البلد في مصر، والجزائر، والشرق الأقصى، وأندونيسيا. وأظن أن هناك بعض الشك

حول ما إذا كان نفوذ الاتحاد السوفياتي ووجوده في أوروبا الشرقية ما زال كما كان عليه منذ خمسة وعشرين عاماً.

مينشيكوف: من الواضح أن مسألة قدرة الاتحاد السوفياتي في العالم مستحوذة على تفكيرك.

غالبريت: لا، إذ لو أنك تمنحني بضع لحظات، سأكون مستعداً لأن أقول الشيء نفسه بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولكني أريد قبل ذلك أن أشير إلى النقطة التالية. رغم أن قراءة الصحف هي مصدري الوحيد، فقد فهمت منها أن الاتحاد السوفياتي لم يستقبل بحماس هائل في أفغانستان.

مينشيكوف: لماذا لا تتكلم عن مشكلة فيتنام وتقلُّص تأثير الامبريالية الأمريكية في العالم؟

غالبريت: ليس لديَّ أي سبب للتحفظ أو الامتناع عن ولوج هذا الموضوع. فمنذ ربع قرن، كانت لدينا مجموعة من الاتفاقات الثنائية نظّمها وزير الخارجية السيد فوستر دالاس. ولكن أكثرها قد زال في يومنا هذا. كان هناك حلف بغداد ـ المعروف بالانكليزية باسم السانتو Cento ـ الذي عقد تحت رعايتنا في الشرق الأوسط وكانت ايران أقرب حليف لنا من بين أطرافه. وكانت الولايات المتحدة العرّابة أيضاً لمنظمة حلف جنوب شرق آسيا (Seato). ولكننا اليوم لم نعد نسمع بهذه الأحلاف والمعاهدات. وكان لدينا أيضاً نفوذ كبير على البلدان الأعضاء في الحلف الأطلسي (Nato)، ولكنه أخذ يضعف اليوم، على الأقل بالنسبة إلى اليونان وبلدان أخرى. كان مركزنا في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية أقوى مما هو عليه الآن. وأخيراً، ولأجيبك بطريقتي بصدق وصراحة على اعتراضك، تعرّضنا لكارثة في الهند الصينية، وبخاصة في فيتنام.

ولنتساءل: كيف تبدو الأمور في نهاية الثمانينات؟ الملاحظ أن نفوذ بلدينا يسير في طريق التراجع، في حين أن اصطلاح «القوتين العظميين» ما زال مستعملاً للدلالة على بلدينا. ولكن لم يعد يعكس الواقع المعاصر أبداً.

مينشيكوف: ولكن أليس من الصحيح استمرار وجود أساس عملي لما نسميه الأعراض المتزامنة للقوة العظمى؟ ألا تظن أن بلدينا ما زالا يمثلان أكبر قوتين حربيتين ونوويتين في العالم؟ إن الأسلحة النووية لدى كل من بلدينا قادرة على أن تصيب أية نقطة من وجه الكرة الأرضية وفضائها، وإن قوتنا النووية الضاربة أهم بكثير من تلك التي تملكها فرنسا، أو بريطانيا أو الصين، أي البلدان الأخرى المالكة للقوى النووية. أليس هذا ما يقصد عادة بتعبير «القوة العظمى»، على الأقل في المجال الحربي؟

غالبريت: لست كلياً من رأيك. أعتقد أن الاشارة إلى الاصطلاح المذكور، أي «القوة العظمى» كما تطور بعد الحرب العالمية الثانية كان يشير إلى مفهوم اتساع مدى النفوذ، أو واقعياً ممارسة رقابة على بلدان أخرى. أي أن هناك قوتين عظميين أهم من القوى الأخرى. ومع ذلك أقرّ أنك على حق في ما يتعلق بالتفوق الحربي، حيث تتوافر ترسانة هائلة من السلاح النووي لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ولا يستطيع كل منهما استعماله.

مينشيكوف: أريد تجنب تبسيط عرض الموضوع إلى هذه الدرجة. ذلك أن تزايد القدرة الضاربة النووية لكل من بلدينا كان أحد الأسباب الجدية والموضوعية للصراع العميق بين نظامينا. فلعله لأول مرة في التاريخ الحديث ظهر بلد قادر على تدمير الولايات المتحدة. ولأول مرة أصبحت أجواء الولايات المتحدة مفتوحة أمام القصف الجوي. من المؤكد أن أجواء الاتحاد السوفياتي هي أيضاً مفتوحة أمام القصف الجوي، ولكن بلدي تعرض في الماضي إلى هجمات الأعداء وأخطارها، إذ إنه لا يشعر للمرة الأولى أنه مهدد ومعرّض للأخطار.

لهذه الأسباب مجتمعة وجدت، على الأقل خلال فترة معينة، امكانية حقيقية لقيام مجابهة حربية مدمرة بين بلدينا. وإني لسعيد من ملاحظة أن كلاًّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يدرك أنه يجب تجنّب مثل هذا الخطر بأي ثمن، وأن البلدين يسعيان وراء هدف واحد: تقليص القدرة الضاربة النووية. وهكذا فإن الأسباب الجدية والموضوعية التي أشرت إليها منذ قليل من حيث المجابهة بين النظامين إنما تتجه، كما أرجو، نحو التلاشي في المستقبل. وهذا ما سيحدث لدى تقليص عدد الصواريخ متوسطة المدى والاستراتيجية أو حتى إزالتها.

غالبريت: أتفق معك حول هذه النقطة. على أن ما تقوله عن القوتين العظميين إنما يعني أنه قد عفّا عليهما الزمن حتى على الصعيد الحربي.

مينشيكوف: ما أقصده من كلامي هو أنه يمكن أن يصبح وضع القوة العظمى غير وارد في المستقبل. ولكن هذا الوضع كان حقيقة واقعية في الماضي وما يزال حقيقة في الوقت الراهن.

غالبريت: إنك تتفق معي في ما يتعلق بالمستقبل بشيء من التردد، ولكني سأكتفي بهذه الموافقة.

مينشيكوف: أما الأساس الثاني لأعراض القوة العظمى فهو أنه بعد الحرب العالمية الثانية برز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قائدين لنظامين اجتماعيين وأقوى دولتين ضمن كل نظام. ولنأخذ مثال الولايات المتحدة: فقد عرف

هذا البلد اتساع نفوذ مستمر، وفرض وجوده العسكري عملياً في كل أنحاء العالم باستثناء العالم الاشتراكي. كما أنه وسع من نطاق هيمنته الاقتصادية، بإيجاد أسواق لصادراته، وزيادة توظيفاته لأمواله بشكل مباشر في العالم الخارجي. وهذه صورة مختلفة بدرجات كبيرة جداً عن الوضع الذي كانت عليه الولايات المتحدة قبل الحرب الثانية. ولهذا التوسع أسبابه الأساسية.

يعود أحد هذه الأسباب إلى أن الولايات المتحدة استحوذها الشعور بتفوقها العسكري، ليس فقط تجاه الاتحاد السوفياتي، بل ربما تجاه العالم أجمع. صاحب ذلك زيادة نفوذها الاقتصادي بما يتجاوز حدودها، وهو ما أسميه إنشاء الامبراطورية المتجاوزة للحدود الجغرافية. وكان هذا البلد مستعداً لدعم هذا التوسع الاقتصادي بزيادة نفوذه السياسي. وانتشر قول مأثور ما زال متداولاً حتى وقتنا الحاضر بأن الولايات المتحدة هي «قائدة العالم الحر». دعمت الولايات المتحدة نفوذها السياسي في العالم بجعل بقية البلدان مرتبطة بقدرتها العسكرية، وكذلك، وإلى حد ما، بطاقتها الاقتصادية وامكاناتها التقنية. وشكّل هذا قوة دافعة أدت إلى ظهور عوارض الدولة العظمى. ألست من هذا الرأي؟ وجدت تغطية ذلك كله بالمبرر ـ الايديولوجي ـ وهو وضع حد للشيوعية والاشتراكية، والعمل على تحقيق انحسار فيهما.

غالبريت: قد يكون هذا التحليل صحيحاً في ما يتعلق بالماضي، ولكنه لم يعد كذلك. فقد مرّت سنوات من استقرار العلاقات بين النظامين: الاشتراكي والرأسمالي. وليس هناك من بلد مهم انتمى مؤخراً إلى المعسكر الاشتراكي، كما أنه ليس هناك من بلد اشتراكي انضم إلى العالم الرأسمالي. لذا نجد أن الأمر غير مطروح باستيلاء الاشتراكية على السلطة، أو، ولاستعمال مصطلحاتكم، ليس هناك من ثورة رأسمالية ـ مضادة.

مينشيكوف: من الصحيح أيضاً أن هناك مناطق نزاع في العالم حيث يصطدم نفوذ النظام الاشتراكي والذي هو أيضاً نظام عالمي، بالتوسع الأمريكي. وبالمقابل تمتد رقعة هذا الصدام إلى المناطق التي تعتبرها الولايات المتحدة ضمن دائرة نفوذها وتعتبرها مهددة بخطر انتشار النظام الاشتراكي. وهذا ما حدث في نيكاراغوا وافغانستان.

وهكذا نجد السبب وراء اهتمام الولايات المتحدة بنيكاراغوا حيث يخشى ظهور مجتمع يختلف تركيبه الاجتماعي عن التركيب الاجتماعي للبلدان المجاورة له. أما ما يتعلق بأفغانستان، فلا مجال للإنكار أن هناك حرباً أهلية. ويقف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وراء هذا الفريق أو ذاك.

غالبريت: كنت دائماً أعتقد أن لدينا تركيزاً مرضياً على نيكاراغوا، كما أني بالتأكيد آسف لتدخّل الاتحاد السوفياتي في افغانستان، ويبدو أن هذه الفكرة منتشرة على نطاق واسع لديكم. على أنه لا يمكن اعتبار هذين البلدين على درجة من الأهمية على الصعيد الدولي. وأكرر أنه ليست هناك من بوادر حالية لاتساع دائرة النظام الاشتراكي أو النظام الرأسمالي على المسرح الدولي.

مينشيكوف: بحسب رأيك إذاً، إننا نتعايش مع الوضع الاجتماعي الراهن القائم في العالم. أليس هذا ما تقصده؟

غالبريت: تماماً. ونتيجة ذلك اختفى ما كان يعتقد أنه ظاهرة وضع القوة العظمى، أي الدينامية التوسعية للرأسمالية والاشتراكية.

مينشيكوف: ولكن من الممكن أن تحصل نزاعات مشابهة لتلك التي تحدّثنا عنها في وقت قريب أو بعيد. لذا يجب أن نبقي احتمال وقوع هذا الخطر في أذهاننا. أعتقد أن علينا أن نعود إلى معالجة هذا الموضوع بغية ايجاد الوسائل الكفيلة لتجنّب مثل هذه الاحتمالات إذا ما وقعت فعلاً.

غالبريت: أوافقك على ما تقول. ومع ذلك فإني أرصد الأوضاع الدولية التي تؤمّن لي المؤشرات التي تجعلني أعتقد، وإذا ما وضعنا جانباً حالة نيكاراغوا وافغانستان، أن الخطر قد تناقص في رؤية الاتحاد السوفياتي والاشتراكية من جهة، والولايات المتحدة والرأسمالية من جهة ثانية، يتجابهان في هذا البلد التعيس أو ذاك في أرجاء العالم.

مينشيكوف: آمل ذلك. ولكن نسينا أن نشير إلى أنه من الممكن أن تحصل مجابهة في بعض المناطق، ليس بسبب خلافات بين نظامينا الاجتماعيين، وليس بسبب وجود حرب أهلية، ولكن لأسباب أخرى. خذ مثلاً الشرق الأوسط حيث هناك نزاع طويل الأمد بين بعض بلدانه. إن هذا النوع من الاضطرابات يشكل بالنسبة إلينا خطر مجابهة عسكرية، وذلك في حال اضطرار الدولتين العظميين فيما مضى، إلى الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، ضمن إطار هذا الوضع غير المستقر. إن مثل هذه الحالة تشكل أيضاً خطراً.

غالبريت: لا أخفّف من أهميته. ولكني أود أن أضيف أن الصراع الساخن في الشرق الأوسط حالياً ـ جرى هذا الحوار عام ١٩٨٧ ـ هو بين العراق وايران، ولا يضع موضع المجابهة أبداً الرأسمالية والاشتراكية. إنه نزاع بين اتجاهين للدين الاسلامي.

مينشيكوف: لا أقصد هذا الصراع فقط، ولكن أيضاً الصراع بين اسرائيل

وبعض جيرانها. وفي هذه الحالة أيضاً، ليس هناك من صراع بين الاشتراكية والرأسمالية.

على أن ما أقصده من كلامي أنه يمكن أن يتجابه بلدانا في أية رقعة من العالم، حتى لو كان أصل الخلاف يخص طرفاً ثالثاً. أظن أنه يجب دائماً أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار بغية المحافظة على مستقبل العلاقات بين بلدينا.

غالبريت: أوافقك، ويجب أن نكون دائماً على حذر من مثل هذا الخطر.

مينشيكوف: دعنا الآن نعالج بعض أسباب ما سمّيته تراجع قدرة ونفوذ القوتين العظميين. ما هو السبب الأول؟

غالبريت: هناك سبب قلل من أهميته كثيراً المعسكران بعد الحرب العالمية الثانية: وهو الرغبة الجارفة لدى الدول الصغيرة في الاستقلال أو التخلّص من نفوذ أي بلد أجنبي وهيمنته. إن مثل هذا الشعور ساعد على وضع حد للاستعمار، وإلى إزالته. وما أن تحقق هذا التغيير حتى أصبحت البلدان التي كانت مستعمرة ترفض نهائياً أي نفوذ استعماري من طرف الدولتين العظميين.

مينشيكوف: أظهر الاتحاد السوفياتي، وإلى حدٍّ ما الولايات المتحدة، رغبتهما وتفضيلهما لإزالة النظام الاستعماري. لقد تعاون بلدانا على تحقيق هذا الهدف في مختلف أروقة الأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بالاتحاد السوفياتي، فقد رفع لواء دعم حركة التحرر الوطني في كل مكان.

على أني أتفق معك كلياً أن العالم تغيّر بشكل جذري خلال الأعوام الخمسة والسبعين الأخيرة. ففي عهد ثورة أكتوبر في الاتحاد السوفياتي، كان هناك عدد قليل من الامبراطوريات الاستعمارية يهيمن على العالم. أما اليوم فنجد أنه حلت حوالى مائة وخمسين دولة ذات سيادة محل هذه الامبراطوريات. وهذا واقع يجب عدم تجاهله.

غالبريت: وهذه الدول تدافع عن سيادتها تجاه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

مينشيكوف: وتجاه بعضها البعض، وفي ما يتعلق بهذا الأمر.

غالبريت: نعم، ومن المؤسف أن الحروب تقع في هذا العالم الذي كان مستعمراً.

مينشيكوف: أعتقد أن السبب الآخر للتغيير الذي أشرت إليه يعود إلى التنافس بين البلدان الآخذة بالنظام ذاته.

ألا تعتقد أن اليابان، والمانيا الغربية، وبعض الدول الرأسمالية الأخرى تشكّل منافساً قوياً للولايات المتحدة في ميدان العلاقات الاقتصادية ومناطق النفوذ التجاري؟ أتظن أن الولايات المتحدة تعتبر مهددة من قبل اليابان على هذا الصعيد؟

غالبريت: ليس هناك من خطر عسكري بكل تأكيد. فاليابانيون على درجة كبيرة من الفطنة لكي لا يوظفوا الموارد التي لا غنى لهم عنها لأغراض حربية. وكما سبق أن أشرت، فإن هذه السياسة التي يتبعونها تشكّل أحد عوامل نجاحهم الاقتصادي. على أني أتفق معك حول الفكرة التي عرضتها، والتي أود أن أؤكد عليها.

ففي الولايات المتحدة، عندما نفكّر بالمنافسة الاقتصادية على الصعيد الدولي، وعندما نكون بحاجة إلى بحث هذا الموضوع أمام الكونغرس، فإننا نقصد اليابان وليس الاتحاد السوفياتي. ففي سلوكنا النفسي ـ السياسي، أن شبح الخطر الاقتصادي المتمثل باليابان حلّ، وبدرجات كبيرة، محل الخطر العسكري المتمثل بالاتحاد السوفياتي. إن تقدم اليابان وتطوره يشكّل سبباً آخر لما سميته: تراجع نفوذ وهيمنة الدولتين العظميين.

ولكني أريد أن أسألك سؤالاً بهذه المناسبة: ألا يتعرض الاتحاد السوفياتي إلى ظاهرة مماثلة؟ ألا تفكّرون بالصين من وقت إلى آخر عندما تنظرون إلى الاتحاد السوفياتي من حيث مكانته كدولة عظمى على الصعيد الدولي؟

مينشيكوف: أستطيع أن أقول: إنه ليس هناك من منافسة اقتصادية مهمة بين الاتحاد السوفياتي والصين في مجال الأسواق وفي مجال الاستثمار. والخلاف الأساسي بين البلدين هو إلى حدٍّ بعيد ايديولوجي. وقد تجسّد هذا الخلاف في وجهات النظر المختلفة حول اختيار طرق التطوير والتنمية في صلب النظام الاشتراكي. فالخلاف في أساسه إذاً كان وما زال خلافاً ايديولوجياً.

غالبريت: هذه هي نقطتي. فكما تعرف توجد حالياً أو ستوجد في العالم دولتان عظميان رأسماليتان هما الولايات المتحدة واليابان، ألا تعتقد أننا سنجد أنفسنا، على الأقل إلى حدٍّ ما، تجاه دولتين عظميين اشتراكيتين، هما الاتحاد السوفياتي والصين؟ إني لا أضع الصين في مصاف اليابان من حيث القدرة الاقتصادية، ولكني أعتقد أن الصين تشغل بال الاتحاد السوفياتي.

مينشيكوف: إننا مهتمون بأمر الصين منذ العديد من السنين. فهو بلد كبير ويجاور الاتحاد السوفياتي، ولكننا لا نعتقد أن الصين تمثّل خطراً على بلدنا. إضافة إلى ذلك فإن أداء التطور الاقتصادي في الصين كان جيداً جداً في السنوات الأخيرة،

وشرع هذا البلد في القيام بتجارب جديدة في مجال الادارة الاشتراكية.

غالبريت: هذه مرة أخرى نقطتي. ففي الولايات المتحدة في الوقت الحاضر نلاحظ ونتكلم عن الخطر الاقتصادي من طرف اليابان، وأنتم في الاتحاد السوفياتي تنظرون وتتحدثون عن التهديد الايديولوجي من طرف الصين.

مينشيكوف: لا، فنحن لا نتكلّم بصورة خاصة عن التهديد الايديولوجي. فالخلافات العميقة التي يمكن أن توجد حول طريقة العمل لبلوغ الأهداف الاشتراكية أصبحت من شأن ماضي الزمان. ويقتصر التعارض في الرأي بين الصين والاتحاد السوفياتي اليوم على مجال الدبلوماسية وشؤون السياسة الخارجية. والمفاوضات الجارية حالياً بين بلدينا تدور حول بعض المسائل مثل قضية الحدود المشتركة وهي ليست بذات أهمية كبيرة في نظري. فالخلافات في هذا المجال تتناول رقعاً محددة جداً على الأرض. أما الموضوعان الآخران في مجال تباين المواقف بين البلدين فيتناولان كمبوديا وأفغانستان. تلك هي القضايا الثلاث التي تختلف الحكومة الصينية بشأنها مع الاتحاد السوفياتي. وتجري مناقشة الخلافات حول هذه القضايا بصورة ودّية وسلمية منذ عدد من السنوات. لذا لا يرى الاتحاد السوفياتي أي خطر من طرف الصين.

غالبريت: كذلك أنا لا أرى أن هناك تهديداً حقيقاً من طرف اليابان تجاه الولايات المتحدة. إننا نكنُّ اعجاباً كبيراً لهذا البلد. ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن تغييراً كبيراً ومهماً طرأ على سياسة الاتحاد السوفياتي منذ العهد الستاليني حيث كانت الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية جزءاً من النظام الاشتراكي المشترك في آسيا.

مينشيكوف: من الصحيح أننا كنا قد تحالفنا مع الصين، ولكن التحالف عقد بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. لقد قدّمنا مساعدة كبيرة إلى الصين على الصعيد الاقتصادي. وفي الواقع يعود إلى الاتحاد السوفياتي فضل كبير في تحقيق الدفعة الأولى للإسراع في عملية التنمية في هذه الدولة.

أعتقد أن الظاهرة التي نواجهها في الوقت الحاضر بصورة فعلية هي أن عدداً من البلدان المتقدمة التي تنطوي في ظل أحد نظامينا قد ساعدت بلداناً أخرى للتغلّب على ما خلّفته الحرب العالمية الأخيرة من دمار وخراب، وذلك لترى هذه البلدان الأخيرة وقد أصبحت مستقلة اقتصادياً وسياسياً. من المؤكد أنه ليس هناك أي خطأ من جراء ذلك. ولكننا نجد أنفسنا كالوالد الذي ساعد أطفاله ورعاهم ليكبروا، ويفاجأ بعد ذلك بأن لهم آراءهم المستقلة وخياراتهم المستقلة. ألم تخصص الولايات المتحدة موارد جمة لإعادة بناء اليابان بعد الحرب؟

غالبريت: إتبعنا في الواقع سياسة دعم قوي تجاه اليابان، ولكن لا بد من

القول إن نهضة هذا البلد اعتمدت أساساً على مبادهته وجهود سكانه.

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة شهدت العالم وقد واجه ظهور قطبين أدّيا إلى انقسام العالم إلى معسكرين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. أما اليوم، فإن الرأسمالية والاشتراكية، أصبحتا تعتمدان على عناصر متعددة وشديدة البأس والقوة، وأدى هذا التغيير من دون أي شك إلى تراجع قوة الدولتين العظميين.

مينشيكوف: تحدَّثنا عن اليابان، ولكن من المستحيل نسيان الكلام عن أوروبا الغربية، وبخاصة عن المانيا الغربية. بنظري إن الولايات المتحدة لعبت دوراً أساسياً في دفع الاتجاه نحو ولادة ما تسميه «ظهور وتعدد القوى»، وذلك بجعل المانيا أحد الأطراف المزاحمة لبلدكم في ميدان العلاقات التجارية. أذكر أننا في الاتحاد السوفياتي كنا نعتبر سياسة الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب في دعم اليابان والمانيا على أنها تعبّر عن ارادة مدروسة لإعادة بناء هاتين الدولتين الاستعماريتين، اليابان وألمانيا، اللتين كانتا المعتديتين خلال الحرب العالمية الثانية. قيّمنا سياسة بلدكم هذه على أنها تهديد خطير موجَّه نحو الاتحاد السوفياتي، ومن الممكن من طرف الولايات المتحدة ذاتها، وذلك على أنها مخطط للإحاطة ببلدنا من الشرق من طرف اليابان، ومن الغرب من طرف المانيا الغربية، ومن طرف العدوين الكبيرين لبلدنا. وهذا يقودنا إلى الفكرة التالية: إن إدراك كل طرف منا للطرف الآخر، كان يقوم، جزئياً على الأقل، على أسس ذاتية غير موضوعية. ألا تجد أن وجهة النظر هذه صحيحة؟

غالبريت: كل الصحة. وأضيف أننا نظرنا إلى مساعدة الاتحاد السوفياتي إلى الصين بالمعايير ذاتها التي فسرتم بها مساعدتنا المانيا واليابان. ولفترة طويلة كنا في الولايات المتحدة نتحدث عن الكتلة الصينية ـ السوفياتية، واضعين اسم الصين في البداية.

ولكن اسمح لي الآن أن انتقل إلى موضوع آخر. فرغم اعترافنا أن الظروف المحيطة بالدولتين العظميين قد تغيّرت، ألا تعتقد أننا ما زلنا متمسكين في جذور ثقافتنا وعقليتنا بفكرة تفوّقنا المذهبي؟ أعتقد أن التعلّق بهذه الفكرة قائم في الولايات المتحدة. هل الأمر على هذا النحو في الاتحاد السوفياتي؟

مينشيكوف: أعتقد بدوري أن هذه الفكرة مهيمنة لدينا، وأنها ستظل قائمة بعض الوقت. ولا بد لنا من أخذها بعين الاعتبار.

قوَّمنا في مناقشاتنا الأوضاع الاقتصادية التي يتعرّض لها حالياً نظامانا؛ وانه من

الجلي أن لنا وجهات نظر متباينة: فواحدنا يدعم الرأسمالية، والآخر من أنصار الاشتراكية. وإذا سألتك الآن أي نظام تفضل، فلن تدهشني إجابتك، كما أنك لن تستغرب اجابتي إذا طرحت علي السؤال ذاته. وهذا يعني أن اجابتينا مختلفتان. وهذا يعني أيضاً أن كلاً منا يعتقد بتفوق النظام الذي ينتمي إليه، إن لم يكن على الصعيد العسكري، فعلى الأقل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. أنتم تعتقدون بتفوقكم القائم، ونحن نعتقد بدرجة أكبر بتفوق قدرتنا الكامنة. ينشأ عن مثل هذا الاعتقاد تيار من الخلافات المذهبية التي ستظل قائمة سنواتٍ عديدة.

غالبريت: أعتقد أنك على حق. ولكني أريد أن أضيف أمراً آخر يتعلّق بما كنا تعرّضنا إليه بصورة مستفيضة في أحاديثنا السابقة. وأعني البيروقراطية.

فما أن تلتزم منشآت كبرى في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي بطريقة معينة بالتفكير أو النظرة للأمور - وإن أحد جوانب هذا الطراز من التفكير وجد سابقاً تحت شكلِ الاعتقاد بوجود الدولتين العظميين وبإمكانية الجانب الأقدر على التوسع - فإنها لا تغير موقفها. يمكنك أنت أن تغيّر من تفكيرك، وقد يصاحب ذلك بعض الصعوبة. ويمكنني أن أغيّر من تفكيري وبصعوبة كبيرة. ولكن يستحيل عملياً على جهاز بيروقراطي أن يغيرِ من سلوكه أو طريقته في النظرة إلى الأمور. لذا فإننا نظل ملتزمين بيروقراطياً ومذهبياً بمفهوم التفوق. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى لو كان زمن فكرة التفوق قد مضى وانقضى، وحتى بعد أن واجه كلا الطرفين تراجعاً كبيراً في القدرات والطاقات.

مينشيكوف: ما ألاحظه في الوقت الحاضر هو أن جماعات كبيرة في مجتمعنا لا تسلك السلوك البيروقراطي، كما أن أفرادها لا يتبنون الطراز البيروقراطي في التفكير. إنهم لا يشكلون جزءاً من قطاع البيروقراطية. إنهم يسكلون في تفكيرهم السبل والطرق التي كنت شرحتها سابقاً. إن لديهم نظرة مختلفة إلى مستقبل المجتمع. وهم على استعداد ليبدِّلوا من تفكيرهم إذا شعروا أنهم على خطأ أو لأن الأمور الموضوعية قد تغيرت.

أعتقد أن علينا أن نحاول أن ننظر إلى مستقبل الرأسمالية والاشتراكية بفكر واضح وتفكير منفتح. وهنا يخطر لي أن أطرح عليك سؤالاً: هذا العالم، ماذا سيشبه بعد مائة عام؟ هل سيكون كله رأسمالياً، هل سيصبح كله اشتراكياً؟ أم أنه سيؤول إلى أن يكون مزيجاً من النظامين كما هو الحال في الوقت الحاضر بتعايش النظامين؟ هل سيندمج كله في مجتمع واحد نتيجة تقارب النظامين من بعضهما، أم سيكون هناك مجتمعات على درجات أكثر وأكبر من الاختلاف فيما بينهما؟ ترى، هل سيكون هناك

نوع مختلف من المجتمع الذي لا نستطيع تصوره الآن - أي المجتمع المتشكل من الأطروحة الهيغلية (Hegelian) الشهيرة الرأسمالية، والأطروحة المضادة الاشتراكية، وتركيبهما أو حصيلة جمعهما - نوع من مجتمع المستقبل الذي يمكن أن ننعته مثلاً بمعتنق المستقبلية (Futurism) أو شيء من هذا القبيل -؟ إن كل ما نستطيع عمله هو افتراضنا لهذا النموذج من المجتمع. ولكن ما هو تصوّرك أنت؟

غالبريت: رغم أفضل محاولاتي، وكل عزيمتي على أن أسلك سلوكاً سليماً وصحيحاً في الحياة، فلا أتوقع أن أكون من زمرة الأحياء بعد مائة عام من الآن. لذا فإني سأجيبك وأنا على ثقة تامة من قولي، وذلك لعلمي أنه لن يكون هناك من أحد يأتيني ويقول لي متلذذاً إني كنت على خطأ.

تصوُّري هو أنه سيكون هناك نظام مختلط من النظامين. سيكون هناك اتجاه نحو نظام السوق بالمعنى والاتجاه الذي يسلكه حالياً العالم الاشتراكي وفق ما ناقشناه في أحاديثنا السابقة. فالعالم الرأسمالي سيجد نفسه أكثر التزاماً واهتماماً بالقضايا الاجتماعية. ومن الآن وحتى المائة سنة المقبلة، ستظهر بلدان وتأخذ بهذا النظام الأكثر نضجاً والمركّب من الرأسمالية والاشتراكية والتوفيق بينهما. هل وضعت تصوري بشكل واضح؟

مينشيكوف: نعم، وأظن أنك شرحت تصورك بوضوح. وأنا بدوري لن أكون في هذا العالم بعد مائة سنة من الآن لأتحمّل مسؤولية التصورات التي نضعها. ولكني بشكل عام أتفق معك في قولك: إن النظام في هذا المستقبل سيكون مركّباً من النظامين الحاليين، مع إمكانية ظهور بعض النماذج الجديدة. على أنه كائناً ما كان هذا المستقبل، وكائنة ما كانت الطريقة التي سيتطور بموجبها المجتمع، فإني أعتقد أن علينا أن نتفق منذ الآن أنه ليس أمام نظامينا القائمين في هذا العهد النووي من سبيل إلا السبيل الذي يسلكانه حاضراً. كما أن على النظامين السهر بوعي أن تطورهما لن يؤدي إلى نزاع عسكري.

غالبريت: أوافقك القول وأريد أن أكرر أنني أنظر برضاء إلى تراجع القوتين العظميين بدلاً من توسعهما. ذلك أنه لو زادت قدراتهما التوسعية هذه لكانت هناك احتمالية حتمية لقيام نزاع عسكري. كذلك أشعر بالغبطة بملاحظة الطريقة التي يعمد بموجبها الاتحاد السوفياتي إلى اعادة النظر بنظامه وإدخال تغييرات عليه. وأخيراً، وبصفتي أمريكياً له اهتمامات اجتماعية وليبرالية منذ زمن بعيد، لديّ كل الأمل أن تشهد السنوات المقبلة في الولايات المتحدة انتصار الاتجاه نحو إقامة مجتمع أكثر عدالة.

مينشيكوف: تحدَّثنا عن الثورة التي يقودها غورباتشيف في الميدان الاقتصادي، ولكن هناك ثورة أخرى يقودها في تجديد نظرة الاتحاد السوفياتي إلى العالم وإلى مستقبل العلاقات الدولية. وهذا ما نطلق عليه الطريقة الجديدة في التفكير. ولعل ذلك يتطلب أن نخصص له فصلاً مستقلاً.

غالبريث: دعنا نتكلم عن هذا الموضوع في اجتماعنا المقبل.

الفصل الثالث عشر

شروط التعايش السلمي

غالبريت: ذكرت البارحة أن هناك طريقة جديدة في التفكير في الاتحاد السوفياتي. فما هي بالضبط هذه الطريقة؟ ما هي آثارها ونتائجها على موضوع التعايش السلمي، وإلى أي حد تؤثر على وجودنا ذاته؟

مينشيكوف: يمكن اعتبار هذه الطريقة الجديدة في التفكير على أنها ثورة مذهبية - ايديولوجية - في بلدنا. كما يمكن اعتبارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالثورة في مجال السياسة الاقتصادية. وبالنسبة إلى الحالتين هناك نظرة جديدة كلياً للواقع القائم، نظرة جديدة في رؤية هذا العالم الذي نعيش فيه، في طريقة الوجود والتعايش على وجه المعمورة ضمن اطار الترابط والتواصل المتزايد بين جميع الأمم، وذلك إلى جانب الواقع النووي الذي تكلّمنا عنه البارحة.

غالبريت: دعني أسألك أن تكون إجابتك أكثر دقة. لدينا في الولايات المتحدة سياسيون يصرّحون دوماً بأنهم من أنصار طرق جديدة في التفكير. وغالباً ما يبدو هذا التفكير الجديد إما على أنه تكرار لأفكار قديمة، أو أن أصحابه يخجلون من الافصاح عنه. لا يمكنني أن أسمح لزائر سوفياتي أن يكون فريسة هذه العموميات التي يطلقها غموض رجال السياسة لدينا ومراوغتهم.

مينشيكوف: لا أريد أن أتعرض لكل ظواهر الطريقة الجديدة في التفكير كما هي مطروحة لدينا اليوم. ولكني أود الإشارة حالاً إلى ثلاث نقاط هامة.

أولاها، أنه يجب على كل من بلدينا أن يسلك طريقه الخاص. فقد ذكرنا في الفصل السابقة أن كلاً من نظامينا له مشاكله الخاصة به، وأن كلاً من بلدينا يرى أن هناك طرقاً متعددة لإيجاد الحلول لها.

غـالبريت: بـوضوح أكـثر، أظنك تـريد أن تقـول: إنه عـلى بلدينا التسليم أن هناك نظامين اقتصاديين يمكن لهما أن يتعايشا على وجه المعمورة؟

مينشيكـوف: تماماً. ولكن علينا أيضـاً أن نسلم أنه رغم اتبـاع كل طـرف منا سبيله الخـاص به والمختلف عن الآخـر، يتـوجب عـلى كـل طـرف أن يتجنب وضـع العصي في العجلات للطرف الآخر، وألا يعمد إرادياً لزيادة المشـاكل والصعـوبات في وجه الطرف الآخر.

نعم. يوحي كلامي أنه من باب العموميات. لذا دعني أعطيك بعض الأمثلة. من المتفق عليه أن ما يفعله البلد داخل بلده هو من شؤونه الداخليـة الخاصـة، ولعلّ هذا المبدأ كان صحيحاً لوقت طويل. ذلك أن مفهوم السيادة الوطنية يعني أن لحكومة أي بلد الحق المطلق بتطبيق السياسة التي تختارها داخل حدود هذا البلد. ولكننا نحيا جميعاً اليوم في ظـل العهد النـووي، في عالم تنتشر في أرجـائه شبكـة مـن العـلاقـات المـترابطة المتـداخلة والمتصلة التي تجد تـطبيقها ليس فقط عـلى صعيد استعـمال الطاقـة النووية لتحقيق أهداف عسكرية، بل أيضاً على القضايا الاقتصـادية. دعنـا نتناول في الحديث أولاً المسائل العسكرية.

إن الأعمال التي تقوم بها حكومة ما على أرضها تنعكس وتؤثر مباشرة عـلى أرض البلد أو البلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال تشكّل الصواريخ الاستراتيجية ذات المدى المتوسط أو الطويل المنصوبة في أرض أحد الأطراف، خطراً مبـاشراً عـلى أمن الطرف الآخر. فهي موجهة بدقة نحو أهداف قائمة ضمن حدود البلد الآخـر. فهي والحالـة هذه قادرة على ضرب البلد الآخر داخل حدوده وتـدميره. وعنـدما نجـد ذلك ممكنـاً، فلا بد من التريّث والتفكير والتساؤل إذا لم يكن العمل العسكري الذي نقوم به داخل أراضينا يهدد مصالح الطرف الآخر.

غالبريت: إنك تقول إن الأسلحة الاستراتيجية بعيدة المـدى لا تقتصر فقط على تأمين الدفاع عن أرض الـوطن، بل تثـير التخوّف لـدى البلد الآخر. ألا تـظن أن ما تقوله هو من البداهة بمكان؟

مينشيكوف: ما من شك أنه أمـر بديهي. ولكن الاتحـاد السوفيـاتي والولايـات المتحدة يتصرّفان حتى الـوقت الحاضر عـلى هذا النحـو. وهما لا يكتفيـان بنصب هذه الأسلحة الاستراتيجية، بل يرسلان الأساطيل البحرية حتى حدود المياه الاقليمية للبلد الآخر، كما أنهما يحافظان بصـورة متقابلة عـلى استراتيجيـة القدرة الجـوية التـدميريـة، وهكذا دواليك. إن كل هذه التصرفـات تهدِّد مبـاشرة أمن الطرف الآخـر. لذا فعـلى البلد الذي يفكّر بوضعه الأمني مستقبلاً، عليه أن يفكّر مرتين وأن يأخذ بعين الاعتبار أمن الطرف الآخر قبل أن يتصرف.

دعني الآن أعود إلى ذكر نقطة سبق لي ذكرها. فأحياناً، عندما يقرر بلد جعل مصالحه في الأمد القصير تبلغ مداها أو حدها الأقصى، فإن تصرفه ينتهي به إلى أن يضر بمصالحه في الأمد البعيد. ففي نهاية حقبة الستينات، ونهاية السبعينات على ما أذكر، قرر الرئيس نيكسون نشر الصواريخ «MIRVs» ـ صواريخ ذوات رؤوس متعددة موجهة نحو أهداف متعددة في البلد الآخر ـ (Multiple Independently - Targeted Runtry Vehicles). ذهب به الظن إلى أنه يحقق بذلك ميزة أو تفوقاً على الاتحاد السوفياتي. ولكن لم يأخذ منا الأمر سوى بضع سنوات حتى صنعنا مثلها. ماذا حصل عملياً؟ كانت النتيجة تهديد أمن الولايات المتحدة بالطريقة ذاتها التي أراد بها الرئيس نيكسون تهديد أمن الاتحاد السوفياتي.

غالبريث: أتريد أن تقول بالمثل الذي ضربته أن الميزة التي تتحقق في الأمد القصير تسير بشكل يتعارض مع النتيجة التي يتم الحصول عليها في الأمد الطويل؟

مينشيكوف: تماماً. وتلك هي الناحية الأولى من الطريقة الجديدة في التفكير. فلنعمل ونتقدم كما نريد، كل في طريقه ومن دون إثارة المتاعب لدى الطرف الآخر بأعمالنا هذه. ولنركّز اهتمامنا بمصالحنا على المدى الطويل أكثر مما نركزها على ما يمكن كسبه في الأمد القصير. لا بد لكل طرف أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرف الآخر، ما دامت مصالح الطرفين مترابطة ومتداخلة.

غالبريث: أتفق معك كل الاتفاق على ما تقول. دعنا الآن ننتقل إلى الشرط الثاني الذي يجب توافره من أجل تحقيق التعايش السلمي.

مينشيكوف: علينا، ثانياً، أن نفهم أن هناك احتمالات يمكن لها أن تخلق بين بلدينا مجابهة بشكل مباشر أو غير مباشر. فالنزاعات قائمة في العالم أو ستقوم. ولكن عندما نجابه وضعاً كهذا، علينا أن نتصرف بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التي كنا نسلكها في الماضي. علينا أن نعطي أنفسنا فترة زمنية ونقول: قف وفكّر. يجب ألا يتملّكنا رد الفعل الآني ونندفع بكل قوانا حسب الأساليب التي عفا عليها الزمن، والتي تكون خطيرة جداً لدرجة يمكن لها أن تؤدي إلى تصاعد امكانية المجابهة العسكرية بين بلدينا.

يقودني هذا إلى تذكر قاعدة قديمة وضعها أحد ملوك فرنسا في العصور الوسطى. ففي ذلك الوقت غالباً ما كان الأمراء الاقطاعيون في صراعات وحروب فيما بينهم، الأمر الذي كان يسبب الدمار حيثما يتقاتلون. فما كان الملك إلا أن أعلن عن مبدأ أو قاعدة: أربعين يوماً للملك. وهي تعني أنه لا يمكن للأمير الاقطاعي أن يبدأ الحرب ضد اقطاعي آخر دون أن يعطي نفسه مدة أربعين يوماً للتفكير قبل اتخاذ القرار. وتجنّبت فرنسا حروباً كثيرة بفضل هذه القاعدة.

غالبريت: لم يسبق لي أن فكّرت بالحاجة أو الفائدة بالعودة إلى الزمن الاقطاعي، ولكني على استعداد لتقبّل هذا الاقتراح. هذا، وإني لأرى أن هذه هي المرة الأولى التي يقف فيها مواطن سوفياتي بقوة إلى جانب الاقطاعية.

مينشيكوف: في الواقع هناك اجراءات تشبه قاعدة الأربعين يوماً في وثيقة الأمم المتحدة. إن الاجراءات التي يطبقها مجلس الأمم تقوم عملياً على أساس هذا المبدأ.

غالبريت: لا تأخذ ملاحظتي بجدية كبيرة.

مينشيكوف: إن أفضل طريقة في التصرف عندما يبدو خطر المجابهة قائماً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هي اللجوء للتشاور والحوار بغية ايجاد حلول سلمية وبناءة للوضع، كائنة ما كانت الأخطار التي تبدو للوهلة الأولى.

غالبريت: رأيي أن هذا تفكير جيد. ماذا لديك أيضاً؟ سأذكر لك انطباعاتي بعد ذلك.

مينشيكوف: والنقطة الثالثة التي أريد الإشارة إليها هي أننا نستطيع، بل يتوجّب علينا، أن نتعاون بطرق وأساليب متعددة، رغم التعارض بين نظامينا، ورغم إمكانية المجابهة بينهما. نستطيع أن نسير قُدُماً في مجالات التعاون التقني بحيث نتوصل شيئاً فشيئاً، ومع مرور الوقت، إلى أن يعتبر كل طرف الطرف الآخر شريكاً في التقدم لبلوغ عالم أفضل عوضاً عن أن نكون متزاحمين أو أعداء.

غالبريت: ويجب تطبيق ذلك بصورة خاصة في المجالات الاقتصادية؟

مينشيكوف: نعم، في مجالات كتطوير مصادر جديدة للطاقة، وايجاد حلول لقضايا التخلّف الاقتصادي، والبحث عن علاجات للأمراض كالسرطان ومرض نقص المناعة «الإيدز» والادمان على المخدرات. هناك مجالات عديدة نستطيع أن نتعاون بشأنها.

غالبريت: من المؤكد أني أتقبل وجهة نظرك. فقد قضيت وقتاً طويلاً في الهند، وأعرف أن بعض الأمريكيين منشغلون دائماً بأمر تأثير النفوذ السوفياتي على هذا البلد. وأفترض أن هناك عدداً مماثلاً من المواطنين السوفيات يفكّرون مثل هؤلاء الأمريكيين. ولكن ما فهمته من كلامه هو أنه علينا، نحن وأنتم، أن نتعاون لتقديم مساعدة مشتركة لتطوير الهند اقتصادياً، عوضاً عن أن يتملكنا التفكير المذكور. وستسمح لي من دون شك أن أضيف أن مساعدتنا المشتركة يجب أن تنصب على النواحي الاقتصادية، وليس العسكرية، أليس كذلك؟

مينشيكوف: أعتقد أنك أعطيتني مثلاً جيداً. ولكن لا أريد أن أبدو مثالياً جداً.

غالبريت: دعنا ألا نتخوف من أن نكون مثاليين. إن التخلص من مثل هذا الشعور بنظري هو من أولويات الجهود التي ستؤمن لبلدينا السبيل الأفضل للتعاون والتعايش. وعندما يقول لك أحدهم أنه يجب ألا تكون مثالياً، يمكنك أن تكون على يقين أنه ليس من أهل التغيير وإدخال اصلاحات في هذا العالم.

مينشيكوف: أما أنا فملتزم كل الالتزام بإدخال تغييرات وإصلاحات على هذا العالم. أما عن السبب وراء قولي إني لا أريد أن أبدو مثالياً جداً، هو أن السبيل الوحيد لتطبيق المبادىء التي أتيت على ذكرها يكمن في أن نأخذ بالحسبان الأخطار القائمة في وجه التعايش والتي يجب أن نجابهها. إن هذه الأخطار الحقيقية، إنها موجودة وتحوم حولنا، ويجب أن ننظر إليها النظرة الصحيحة.

غالبريت: إنك تقول إن التعاون والتعايش السلمي هذا يواجه أخطاراً، علينا مجابهتها وتجنّبها. أيمكنك أن تذكر لي بعض الأمثلة؟

مينشيكوف: دعني أبدأ بأقلّها خطراً بنظري: التشدّق بالتعابير والكلمات.

غالبريت: أي ما نقوله عن بعضنا البعض؟

مينشيكوف: نعم، تماماً. فمن وقت لآخر نسمع ملاحظات آتية من الطرف الآخر نعتبرها مهينة وعدوانية.

تذكر عندما حضر خروتشيف إلى الولايات المتحدة وترجم مقطع من تصريحاته كالتالي «سندفنكم». فسّر كثير من الأمريكيين هذا التعبير على أنه تهديد من الاتحاد السوفياتي بتدمير الولايات المتحدة وقتل ودفن أبناء هذا البلد.

غالبريت: أتذكّر هذا القول بالتأكيد. وكان عاملاً مشجعاً جداً للمنادين بالحرب الباردة لدينا.

مينشيكوف: أكاد أكون على يقين أن خروتشيف لم يكن يقصد هذا المعنى في قوله. ولكن التعبير التعيس الذي استعمله جعل الأمريكيين يعتقدون أن هذا المعنى هو عملياً ما يدور في ذهنه.

هناك مثال شهير آخر استعمله الرئيس ريغان منذ سنوات واصفاً الاتحاد السوفياتي بـ «امبراطورية الشر». نعرف جيداً أنه تعبير يندرج في مضمون الخطب اللاهوتية، ولكنه فسّر لدينا في الاتحاد السوفياتي بأن هذا البلد يحيا في ظل الشيطان أو أنه من خلقه، وأن ريغان كان. . .

غالبريت: المنتقم المكلّف بإزالة الشرّ، إله العدل ضد الشر.

مينشيكوف: تماماً، تماماً. وقد أوحى هذا التعبير بأنه تهجُّمي، وأُخذ مأخذ الجد لدينا.

غالبريت: أوافقك الرأي مرة أخرى. وأضيف أنه ربما علينا أن نتجاهل هذا الطراز من الخطب الطنانة في عهد الوضوح والعلنية (Glasnost) الذي نحياه. لدينا في الولايات المتحدة دائماً أفراد، بمن فيهم السياسيون، الذين يطلقون التعابير والتفسيرات الممجوجة والمثيرة.

مينشيكوف: على أن هناك أخطاراً أكثر أهمية من التعابير اللاهوتية والتشدّقية. منها السباق المستمر إلى التسلح. إننا مستمرون في زيادة طاقتنا الحربية. والترسانة النووية تتوسّع أكثر فأكثر. والتجارب النووية لا تنقطع. يحدث هذا كله رغم الاتفاق الذي عقد عن الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط. كذلك فإن مستودعات الأسلحة التقليدية لا تزال زاخرة، والقوى العسكرية التقليدية ما تزال قائمة في مكانها. ثم هناك الأسلحة الكيماوية التي يمكن ألا تستعمل أبداً، ولكنها ما تزال تصنع لدى الطرفين. وها هو برنامج حرب النجوم قيد التطوير. إن هذه الأمور كلها تشكل تهديداً للعالم الذي نعيش فيه. أذكر ما كان يقال قبل الحرب العالمية الأولى من أن البلقان كان فوق برميل من البارود. أما اليوم، فالأمر لا يتعلق فقط بالبلقان. إن الكرة الأرضية فوق ترسانة من الأسلحة النووية التي يمكن لها في أي وقت تدمير حضارة المعمورة نتيجة خطأ أو حادث عرضي.

غالبريت: حرب نتيجة خطأ؟

مينشيكوف: أعتقد أن هذه النقطة على درجة كبيرة من الأهمية. لا بد لنا من ايقاف السباق على التسلح. ويجب أن تحتل هذه النقطة المركز الأول في أهدافنا وبرنامجنا.

غالبريت: أريد أن أضيف فكرة حول هذا الأمر. أعتقد أننا اتفقنا أن نترك لآخرين الأمور المتعلقة بالقضايا اللاهوتية للرقابة على التسلح. ومع ذلك أريد أن أتحدّث عن فكرتين، رغم أني كنت تناولت واحدة منها فيما سبق من سجال بيننا.

تقلقني معرفة كم هو عدد الأفراد في يومنا هذا الذين يعتبرون أن الأسلحة التقليدية لا تعتبر فتاكة. لقد تقدّم بي السن ما فيه الكفاية لأتذكر أن الحربين العالميتين إنما اعتمدتا أساساً على القوى الحربية التقليدية. لديّ الشعور أن الذين قتلوا خلال هذين الحربين، قد أبيدوا كما لو أنهم كانوا ضحايا الأسلحة النووية.

أظن أنه لم يكن من صدام في هذا العصر أكثر فتكاً مما حدث في اليوم الأول من القتال في معركة الصوم (Somme) خلال الحرب العالمية الأولى. فقد حُصد على دفعات عشرون ألف جندي بريطاني بالمدافع الرشاشة. وفي يومنا هذا نسمع عن مجموعات المراهقين ضحايا الحرب الايرانية - العراقية والذين قتلوا بالأسلحة التقليدية. كم أتمنى لو تزداد في يومنا هذه المساجلات والمناقشات حول الأخطار التدميرية والمبيدة للأسلحة التقليدية.

مينشيكوف: فقد الاتحاد السوفياتي عشرين مليون رجل خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت الحرب أيضاً حرباً تقليدية.

غالبريت: هذه أيضاً نقطة مهمة جداً.

والفكرة الثانية التي أريد التعرّض لها هي أني لا أفهم تماماً لماذا يعطي الاتحاد السوفياتي كل هذه الأهمية لموضوع حرب النجوم، أو ما نسمّيه في واشنطن مبادرة **الدفاع الاستراتيجي** (Strategic Defence Initiative). الانطباع السائد في الولايات المتحدة أن هذا السلاح سيكون غير ذات تأثير. ويؤيد ذلك آراء أفضل العلماء لدينا. ومن البديهي الإشارة إلى أن صنع هذا السلاح سيكلّفنا أموالاً طائلة. لماذا إذاً يعطي الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة موضوعاً من المفروض أن يشغل بالنا بدرجات أكبر. هل يمكنك إعطائي تفسيراً لذلك؟

مينشيكوف: أعتقد أن منطق الأمور فيما يتعلق بهذا الأمر يختلف نوعاً ما عن وجهة النظر التي تعرضها. فلو كنا متأكدين أن برنامجكم الفضائي هذا سيؤول إلى الفشل، إلى كارثة كاملة، لما كنّا أوليناه أي اهتمام. ولكن إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية العملية، فإن العمل على انتاج هذا السلاح سيؤدي إلى انتاج أسلحة أخرى جديدة. وإذا لم تكن هذه الأسلحة قادرة عى الحيلولة بصورة فعالة دون وصول الصواريخ الموجهة ضد الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي، فإنه يمكن عملياً استعمالها في الفضاء لتهديدنا. وأخص بالذكر الأسلحة التي يقوم استعمالها على الحرارة الموجهة كالليزر والتي تنطلق في الفضاء نحو أرض الاتحاد السوفياتي كهدف لها. هذه نقطة تعلل لك سبب اهتمامنا الخاص بهذا السلاح.

والنقطة الثانية في سياق هذا الحديث هي حتى لو كان تبديد مواردكم لا يثير قلقكم - فأنتم معتادون على تبديدها ما دامت وفيرة -، فإن برنامجكم الفضائي هذا سيزيد من تأثير ونفوذ الذين ينادون عندنا بأنه يجب أن يكون لدى الاتحاد السوفياتي برنامجه ليجابه برنامجكم الخاص بحرب النجوم. وإذا ما حصل ذلك، فإن هذا البرنامج سيمتص جزءاً مهماً وكبيراً من مواردنا المخصصة للقطاع المدني، وذلك في

الوقت الذي أخذ يعتبر تخصيص الموارد للقطاع المذكور من الأولويات الرئيسية بالنسبة إلى مجتمعنا. ها هما الفكرتان الأساسيتان اللتان أريد أن أعرضهما.

وأخيراً وليس آخراً أريد أن أضيف ما يلي: لديَّ الشعور بأن المشكلة لا تقتصر فقط على نزوعكم على تبديد مواردكم. إذ أعتقد أن صانعي الأسلحة سيكون من مصلحتهم تأمين سوق لانتاجهم للسنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة. إنهم يرون في مشروع حرب النجوم هبة من السماء، ومصدراً مهماً جداً لأرباحهم في السنوات الآتية.

غالبريت: ألا تظن إذاً أنهم مجرد أناس أسخياء يريدون دعم مواقف المتصلبين لديكم؟

مينشيكوف: لا أدري. ولكن أظن ذلك. أظنهم لا يفكرون إلا بالربح الذي سيحققونه.

غالبريت: إني على استعداد لتقبّل مساعدتك لوضع حد لبرنامج حرب النجوم، ولكن إسمح لي أن أشير إلى بعض الأخطار الأخرى التي تهدِّد التعايش السلمي والتي علينا أن نتقيها.

لديّ الإحساس، بل الاعتقاد، أن الدولتين العظميين، إذا كان من الممكن لي أن أستمر في استعمال هذا التعبير، يخفيان في علاقاتهما نوعاً من المصلحة والأنانية في رؤية بعض المناطق وقد تعرضت لتوترات ونزاعات. على أي حال كنا تعرضنا إلى بعض أوجه هذه المصالح في أحاديثنا السابقة.

مينشيكوف: لعلّك تفكر في توافق مصالح وتحالف المؤسسة العسكرية ـ الصناعية؟

غالبريت: للمؤسسة المذكورة مثل هذه المصالح في الولايات المتحدة. على أنه توضح في سياق أحاديثنا السابقة أن هذا النوع من المصالح يوجد لدينا ولديكم. وأضيف أنه يوجد أيضاً في الولايات المتحدة، وأتصور الأمر كذلك في الاتحاد السوفياتي، ما يمكن تسميته المصلحة الفكرية في رؤية الخلافات والتوترات والنزاعات.

مينشيكوف: ماذا تقصد بقولك هذا؟

غالبريت: يوجد لدينا أناس كرسوا حياتهم للتحذير من أخطار الشيوعية والعالم الشيوعي. وإني لأراهن أنه يوجد لديكم أناس ـ صحافيون، جامعيون، وآخرون ـ يكرّسون حياتهم أيضاً ومهنتهم للتحذير من أخطار الاستعمار الرأسمالي وتهديده.

مينشيكوف: ألا يتعايش أمثال هؤلاء على الشكوك العميقة الموجودة لدى شعبينا والتي غذّتها وسائل الإعلام بخفة وعدم مسؤولية.

غالبريت: بل نجد ذلك في المجلات الثقافية الموجهة إلى المختصين. ولكن الأمر أنه ما دام هؤلاء الناس يعتقدون ذلك، وما داموا أمضوا حياتهم بهذا الاعتقاد، فإنهم لا يريدون أن يتغيّروا.

أعرف بعضاً من أساتذة الجامعة في الولايات المتحدة، وهم قلائل، يجدون أنفسهم مضطرين لأن يتنكّروا لكل ما كتبوه وعلّموه إذا خفّ العداء بين بلدينا. أشعر بالأسف تجاههم، ولكني أكتم حزني بشأنهم. أدرك تماماً كم هو ضروري بالنسبة إليهم أن يكون هناك توتر مستمر ليبرهنوا أنهم دائماً على حق.

مينشيكوف: لعل تقدّمهم في السن أصبح عقبة في وجه تغيّرهم، ولعل الذين ما زالوا في مرحلة الشباب يسلكون السبيل الأقرب إلى أن يكون بناءً.

غالبريت: آمل أن يكون ذلك كما تقول. ولا شك أن لكل مرحلة من العمر صفاتها المميزة، وللسن فضيلة تصحيح الأخطاء.

أود الآن الإشارة إلى خطر آخر لا يمكن الكف عن إثارته. ففي سياق حوارنا، لم نكفّ عن الكلام عن البيروقراطية لدرجة يخشى معها اثارة الملل. ولكن لا بد من التكرار أن المنظمات لها طريقتها وسلوكها الخاص في التفكير، وأنها تجد صعوبة كبيرة في سلوك طريقة أخرى في التفكير. وكل من يقترح اتباع منهج مختلف في هذه الأوساط بهذا الخصوص ينظر إليه على أنه منحرف.

مينشيكوف: أيمكنك أن تعطيني بعض الأمثلة؟

غالبريت: يأتي إلى ذهني التزام البنتاغون - وزارة الدفاع الأمريكية -، وبدرجة أقل، التزام وزارة الخارجية الأمريكية بمفهوم العداء الدائم للاتحاد السوفياتي. وأرجّح أن تجربتك سمحت لك من دون شك بمواجهة مثل هذا السلوك لديكم.

مينشيكوف: نعم. إن الأشخاص الذين يعملون في مجال الدفاع تغلب عليهم بعض الصفات المهنية التي تجعلهم ينظرون من زاوية واحدة للقضايا المطروحة، انهم يلتزمون بوجهة النظر العسكرية بكل جدّية. ولكنهم لا يدركون في بعض الأحيان أبعاد التزامهم بالحلول العسكرية التي يدعمونها.

غالبريت: إني مسرور من ملاحظة أننا مجدداً وجدنا أوجهاً للشبه بين نظامينا.

مينشيكوف: يبدو أنك، قدري بعض الشيء. ما دامت مختلف أشكال

البيروقراطية المعشعشة في صلب نظامينا تتمتع بسلطة واسعة، فإنها تبدو وكأنها تشكل خطراً حقيقياً على التعايش السلمي. كيف يمكن التغلّب على خطر كهذا؟

غالبريت: لست متشائماً تماماً. إن الأمر يشغلني، ولكني لست متشائماً. إننا نجابه هذا الخطر لدينا بقوة الارادة السياسية. وتهدف هذه الارادة السياسية إلى التوصل إلى تسوية الأمور مع الاتحاد السوفياتي. إن فكرة الموت الأكيد بالسلاح النووي ليست مقبولة سياسياً لدى الشعب الأمريكي. لذا فإن هناك حالياً حركة سياسية قوية باتجاه التسوية. وكما ذكرت سابقاً، فإن أغلب الذين سيتقدمون لترشيح أنفسهم للرئاسة عام ١٩٨٨ سيتكلمون عن ضرورة الحد من التسلّح وتأمين الحماية من أخطار الدمار النووى.

مينشيكوف: أعتقد أن ميخائيل غورباتشيف يمثّل لدينا النموذج الجيد للإرادة السياسية، إذ إنه منذ أن أصبح أميناً عاماً للحزب كان فعّالاً في قلب المفاهيم العامة في السياسة الخارجية التي كانت سائدة لدينا، وفي القضاء على بعض ما ذكرته من جمود الجهاز البيروقراطي في نظرته للقضايا الدولية. ومن المهم جداً أن يحصل على دعم بلا حدود من شعبنا في بلدنا بهذا الخصوص.

غالبريت: أريد أن أذكر فكرة أخرى تمكننا من الهروب من تهديد الخطر النووي: يجب أن نركّز اهتمامنا على المصالح ذات الأمد البعيد. كنا أشرنا في محادثاتنا السابقة إلى ما سيكون عليه العالم بعد مائة عام من الآن. إني على استعداد للمراهنة أنه إذا لم يحصل صدام نووي حتى ذلك الوقت، فإنه سينظر إلى التوتر القائم حالياً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أنه مشكلة بسيطة. وبالمقابل، فإنه إن حصل هذا الصدام، فإن الأحياء حينئذ، إن بقي من أحياء، سينظرون إلى الوراء ويعتبرون هذه الحرب كحدث مهم ومريع. لذا فإن الذي أوصي به هو أن ننظر إلى خلافاتنا الحالية، صغيرة كانت أم كبيرة، من خلال الادراك التاريخي الشامل وطويل الأمد. إن هذه الخلافات ستبدو صغيرة جداً لدى مقارنتها بالكارثة النووية. أتوافقني على ذلك؟

مينشيكوف: نعم، أوافقك بشكل عام. وأعتقد أن هناك مثالاً عظيماً في تاريخ بلدكم في ممارسة الارادة السياسية. فالرئيس فرانكلين روزفلت كان واحداً من السياسيين الأمريكيين الذين كانت لديهم الارادة السياسية للحد من سلطة البيروقراطية. أذكر أنه قبل أن يذهب إلى اجتماع يالطا (Yalta) وسّع نطاق استشاراته مع أغلب مساعديه. نصحه هؤلاء باتخاذ موقف حازم جداً، إن لم يكن متصلّباً، تجاه الاتحاد السوفياتي الذي أخذ يمثل بنظر أغلبهم في ذلك الوقت دولة تشكل خطراً عسكرياً على الولايات المتحدة. تجاهل هذه النصائح وذهب إلى اجتماع يالطا مع

ستالين وتشرشل ووضعوا معاً ركائز السلام وبنيانه للمستقبل، والذي تمثّل بإنشاء منظمة الأمم المتحدة.

أتدري، هناك من يقول أحياناً أننا لم نعرف الحرب لفترة أربعين عاماً بسبب توازن الرعب الذي نحيا في ظله. لست من هذا الرأي. وأعتقد أننا أساساً لم نتعرّض لصدام حقيقي لأن هناك بنياناً سلمياً وضعه رؤساء دول كانت لديهم الارادة السياسية لتجنّب النزاعات العسكرية.

غالبريت: أطلق بعض أصحاب التفكير الرجعي على مؤتمر يالطا أنه يمثل مفهوماً شيطانياً. ولكن علينا أن نتذكر أن هذه اللقاءات التي عقدت أثناء فترة الحرب كانت تشكّل مثالاً حسناً حول كيف يمكن متابعة السير نحو هدف أكبر ـ أي في هذه الحالة كيف يمكن مجابهة هتلر والاشتراكية الوطنية ـ، وفي الوقت ذاته أن توضع جانباً الخلافات الصغيرة، وإن كانت ذات أثر وثقل، التي إن لم تعالج على هذا النحو فمن شأنها ايقاع خلافات بين المجتمعين. إن الذين عاشوا تلك الفترة مثلنا سيذكرون أن لقاءات طهران ويالطا كانت تمثّل نصراً وليس فشلاً.

مينشيكوف: نعم. ثم جاء لقاء بوتسدام. تم توقيع اتفاقات بوتسدام من قبل الرئيس ترومان الذي لا يذكر الاتحاد السوفياتي أن هذا الرجل كان ودّياً تجاهه. ومع ذلك وقع الاتفاقات. وكان ذلك عملاً حكيماً من قبله.

غالبريت: لا بد لك من السماح لي بسرد أقصوصة بهذه المناسبة.

مينشيكوف: تفضّل.

غالبريت: كنت في ذلك الزمن مع القوات الأمريكية المعسكرة في أوروبا، وكنت أعمل مع فرقة المسح الطوبوغرافي للقصف الاستراتيجي. وكان واحداً من زملائي جورج بول الذي سبق لك أن التقيت به. ناداني في صباح أحد الأيام وقال لي: «أتدري أن كبار المسؤولين في أوروبا سيلتقون في الأسبوع القادم لوضع تصور لحل مشاكل العالم مستقبلاً؟». وأجبته: «بالطبع. لأني أقرأ مجلة Stars and Stripes ـ وهي صحيفة تصدر عن القوات العسكرية الأمريكية ـ». وأجابني: «أظن أن علينا حضور هذا اللقاء». ولكني أجبته: «لسنا مدعوين». وعلق قائلاً: «إذا كانت حساسيتنا ستمنعنا من الذهاب، فإننا نكون قد زدنا من خطئهم بعدم دعوتنا». ونظراً لكون وجود طائرة تحت تصرفنا، اتجهنا نحو برلين مع بول نيتز (Paul Nitze) المفاوض الحالي بشأن قضايا التسلح، ودخلنا معاً معقل معسكر القوات الأمريكية. كان هناك صديق لي اسمه ايزادور لوبان (Isodor Lubin) طلب إليّ أن أنضمّ إليه في لجنة تعويضات الحرب (Reparations Commission). وانضم إليها كذلك كل من جورج بول ونيتز. بقينا لفترة قصيرة. ولكن ما أريد الاشارة إليه هو

أنها هذه هي الطريقة التي كانت في تلك الأيام لحضور مؤتمرات القمة.

مينشيكوف: لم يحالفني الحظ لحضور اجتماعات بوتسدام. على أني عندما كنت طالباً بعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة سمّيت في الوفد السوفياتي للاجتماع الذي كان سيعقد في موسكو تحت اسم: «مجلس وزراء خارجية الدول العظمى». وهذه الدول كانت: الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا. أصدقك القول إنها كانت تجربة رائعة بالنسبة إليّ في رؤية وزراء هذه الدول وقد اجتمعوا ليعملوا معاً. كانت تلك الفترة هي بداية الحرب الباردة، ولكنهم ظلوا مجتمعين يعملون معاً لإيجاد الحلول المشتركة للقضايا المطروحة.

غالبريث: كان يمثّل الولايات المتحدة وزير خارجيتها جورج مارشال؟

مينشيكوف: لا، كان جيمس بيرنز يمثل الولايات المتحدة، جورج بيدو فرنسا، ارنست بيفن بريطانيا، ومولوتوف الاتحاد السوفياتي.

أعتقد أن تحالفنا خلال فترة الحرب، ومحاولات إيجاد الحلول المشتركة بعد انتهاء النزاع، إنما تعطي مثالاً ممتازاً عن كيف يمكن لنظامين متعارضين أن يتعاونا. فالبنيان الاجتماعي لكل من المانيا واليابان هو عمليا أقرب إلى البنيان الاجتماعي الأمريكي، أي أن الأمر يتعلّق بثلاثة بلدان رأسمالية. ولكن هذا الوضع لم يمنع مجتمعاً رأسمالياً كمجتمعكم من التعاون مع مجتمع اشتراكي للقضاء على الفاشية. وهذا مثال جيد عن امكانية التعاون فيما بيننا.

غالبريث: كل أبناء جيلي يذكرون ذلك اليوم من شهر حزيران/ يونيو ١٩٤١ حين أعلن أن الاتحاد السوفياتي دخل الحرب إلى جانبنا بعد أن اجتاح جيش هتلر روسيا. كنت أقطن خلال فترة ذلك الصيف في شمال فرجينيا وأنتقل بصورة مستمرة بينها وبين واشنطن وأسمع الأخبار من المذياع. ولأول مرة شعرت بأنه يمكن أن يكون هناك أمل في التعاون. ذلك أن التأمل في مستقبل الحرب قبل هذا التعاون كان يبدو قاسياً ومحزناً جداً في الواقع.

دعني أضيف ملاحظة بهذا الخصوص. جرى اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مجابهة تهديد هتلر، ولكن حتى هذا التهديد لا يمكن له إلا بصعوبة أن يقارن بالتهديد الذي تمثله حرب نووية. دعنا نفكر بهذه المناسبة بهذا الموضوع.

مينشيكوف: في وقت أقرب إلينا كان ينظر إلى الرئيس جون كنيدي في الاتحاد السوفياتي على أنه الرئيس الأمريكي المستعد لأن يضع بلدينا في مجابهة حادة. وقد

برهن على ذلك لدى حدوث الأزمة الدولية التي سببها وضع الصواريخ السوفياتية في كوبا. ولكنه حاول بعد ذلك أن يحل الأزمة لمصلحة الطرفين، كما أنه توصل في نهاية الأمر إلى عقد أحد أهم الاتفاقات في عصرنا، وهو معاهدة منع التجارب النووية.

غالبريت: معاهدة الحد من التجارب النووية (The Limited Test Ban Treaty).

مينشيكوف: نعم الحد من التجارب. ولكن من الناحية العملية أدى الأمر إلى تنظيف جو الأرض من التلوث الاشعاعي. لقد كان ذلك نصراً كبيراً جداً جداً.

غالبريت: أخبرني كنيدي، كما أخبر غيري، أنه لم يكن يريد أن يستيقظ في أي صباح دون أن يفكر ماذا سيفعله خلال بقية اليوم من أجل التخفيف من خطر حرب نووية.

مينشيكوف: كائنة ما كانت نظرتك إلى الرئيس نيكسون، فإنه، والأمين العام للحزب الشيوعي بريجينيف، سيدخلان التاريخ على أنهما مهندسا سياسة الوفاق في بداية السبعينات. وهذا بدوره يعتبر تطوراً مهماً.

غالبريت: لم أكن في يوم من المؤيدين المتحمسين للرئيس نيكسون. ولكني أؤيده في ما قلته الآن. كما أني أعترف له ولوزيره كيسنجر بالانجاز الكبير باعادة العلاقات مع الصين. وهو أمر كان يجب أن يتم في السابق على يد زملائي في الحزب الديمقراطي.

ولنعد الآن إلى استكمال حديثنا. هناك خطر آخر على سياسة الوفاق والتعايش علينا أن نكون حذرين بشأنه. سبق لنا أن أشرنا إليه، وهو يقضي بعدم تورطنا في نزاع بأن نأخذ جانب أحد الأطراف في حال قيام صدامات بين بلدان أخرى.

ذلك أن أحد الملامح المؤسفة والمحزنة لزمننا هو أنه على الرغم من عدم مقتل أحد في حرب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وذلك لأن مثل هذه الحرب لم تقع، وهذا أمر سار، نجد، بالمقابل، العديد من النزاعات الاقليمية بين بلدان صغيرة وضمن هذه البلدان حيث يقتل العديد من الناس. علينا أن نكون حذرين، في بلدكم وبلدي، من خطر التورط والانحياز إلى هذا الجانب أو ذلك في النزاعات الاقليمية في الشرق الأوسط، في آسيا أو أي مكان آخر.

أضرب مثلاً بفيتنام والهند والصين في السابق، وبأفغانستان في الحاضر. أتمنّى لو توضع قاعدة عامة، أو يتوصل إلى اتفاق مشترك نلتزم نحن الطرفين بموجبه، أو نبتعد أو ألا نتدخل في النزاعات الداخلية في البلدان الأخرى. أتوافقني على هذا الطرح؟

مينشيكوف: لست فقط متفقاً معك في هذا الرأي، بل أعتقد أنه يجب علينا أن

نذهب إلى أبعد من ذلك. علينا أن نعمد بطريقة ايجابية وبنّاءة لوضع حد للنزاعات العسكرية، فيما بين بلدان أخرى أو معها. يجب ألّا نعتبر مثل هذه النزاعات بعيدة عنا أو لا تخصّنا.

دعني أورد لك مثال الحرب بين الهند وباكستان في منتصف الستينات. تذكر دون شك أن الاتحاد السوفياتي أخذ المبادهة بالقيام بدور الوسيط للتقريب بين البلدين، وأنه توصل إلى اقناعهما بسلوك الطريق السلمي. وقد سافر رئيس وزرائنا في ذلك الوقت، الكسي كوسيغين، إلى طشقند مع رئيسة وزراء الهند وممثل الحكومة الباكستانية. وتمّ التوصل وبسرعة إلى اتفاق يقضي بإيقاف النزاعات العسكرية بين البلدين.

ولذكر أحداث أكثر معاصرة، علينا أن نبذل جهوداً أكبر لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وذلك قبل أن يخرج الأمر من بين أيدينا. أعرف أن الولايات المتحدة حاولت أن تثبت خلال فترة من الزمن أنها قادرة وحدها على أن توجد حلولاً لقضايا الخلاف بين اسرائيل وجيرانها، وأعرف أن الاتحاد السوفياتي كان مستعداً للتعاون لتحقيق هذا الجهد. إلا أن الولايات المتحدة بدت متحفّظة تجاه هذا التعاون لاعتقادها أن ذلك سيزيد من نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة. أظن أن هذا التحفظ ما زال قائماً، وهو مثال عن وضع نجد فيه بلدينا في علاقة مجابهة. ان سلوكاً كهذا سيمنعنا من العمل والتعاون على الحد من النزاع القائم والذي أصبح فعلاً جرحاً في جسم هذا الجزء من حضارة المعمورة.

غالبريت: نرغب في الولايات المتحدة في الاستمرار في إقامة علاقات وثيقة مع اسرائيل. فهناك خلفيات تاريخية والتزامات عاطفية وراء علاقتنا معها. ومع ذلك فإن أقل شيء علينا عمله هو أن نكفّ عن اعتبار الشرق الأوسط مسرحاً للصراع بين الرأسمالية والشيوعية. وأغامر بالقول إنه ليس هناك من أمر أكثر إرباكاً للشيوعية من رؤية ايران وقد أصبحت شيوعية.

مينشيكوف: ما دمنا بصدد الكلام عن ايجاد حلول للصراعات الاقليمية، اسمح لي أن أطرح مشكلة كنت أفكّر فيها منذ بداية أحاديثنا السابقة. سبق لك أن ذكرت أنك ترغب لو يتحقق نظام عالمي للمحافظة على الوضع الراهن (Status quo) بين النظامين الرأسمالي والشيوعي، الأمر الذي يعني عدم اتساع دائرة كل منهما.

لنكن واقعيين الآن. إني من جهتي لا أستبعد امكانية حدوث تغيرات في التوازن الدولي بين الأمم. لنفترض مثلاً أنه في زمن غير بعيد تمكّنت حكومة، سياستها شبيهة بسياسة سلفادور اللندي في تشيلي في السبعينات، من الفوز بالسلطة

في بلد ما في العالم، في آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية. ماذا سيكون موقف الولايات المتحدة تجاه وضع كهذا؟ استعاملونها كما فعلتم مع حكومة الرئيس اللندي، أم كما فعلتم في ما بعد بغرينادا؟ كيف سيكون سلوك الولايات المتحدة؟ فإذا كنتم ستكررون ما فعلتم مع هذين البلدين، فهذا سيؤدي إلى خلافات جديدة بين بلدينا، وهو أمر أجده مؤسفاً.

غالبريت: نشرت في صحيفة نيويورك تايمز مقالاً أبديت فيه أسفي مباشرة بعد غزو غرينادا. إني أتأسف أيضاً للموقف الذي اتخذناه تجاه الرئيس اللندي، وبخاصة لاعتقادي أنه يجب علينا قبول حكومة تفوز بالسلطة نتيجة انتخابات ديمقراطية. من الممكن ألا يكون اللندي أفضل خيار لتشيلي، ولكن مثل هذا القرار لا يعود إلينا. وأرجو أن يكون لدى الاتحاد السوفياتي التحفظ هذا ذاته.

مينشيكوف: هناك حالات أيضاً تصل فيها الحكومات إلى السلطة ليس تماماً وفق ما سمّيته الوسائل الديمقراطية أو النيابية، بل عن طريق الثورة، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب حرب أهلية بين فئتين متناحرتين، قد تكون واحدة تنادي بالاشتراكية أو الشيوعية، والأخرى من أنصار الرأسمالية. إن مثل هذه الأمور إذا ما حدثت فستزيد من التوتر والانقسام بين النظامين الرأسمالي والشيوعي.

غالبريت: إني من أنصار عدم التدخل من طرفنا ومن طرفكم. وإني في الواقع أتبنّى هذه السياسة تبنياً كاملاً. ولكن لا بد لي من الاشارة إلى ناحية كنا تعرضنا إليها. إني لا أعتبر الاشتراكية أو الشيوعية تشكل خياراً جيداً يمكن له البقاء في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث. وأكرِّر مجدداً ما قاله ماركس: «إن الأخذ بالاشتراكية أو الشيوعية ليس ممكناً الا بعد المرور بالمرحلة الرأسمالية».

إننا في الولايات المتحدة أضعنا وقتاً كثيراً في التساؤل حول ما إذا كان الكونغو ـ البلجيكي، زائير حالياً، سيصبح بلداً شيوعياً أو لا؟ أعتقد أن مثل هذا الاحتمال لم يكن مطروحاً أصلاً.

مينشيكوف: بصفتك أستاذاً جامعياً ورجل سياسة، فإنك لا تخشى كثيراً شبح الشيوعية. أعرف ذلك ولكن. . .

غالبريت: لا أخشى شبح الشيوعية في البلدان التي لم تعرف الرأسمالية.

مينشيكوف: أقصد شبح الشيوعية بشكل عام. فالعديد من الأمريكيين ما زالوا يعتبرون الشيوعيين كأعدائهم. ففي السبعينات وعندما كنت أعمل في الأمم المتحدة ركبت سيارة أجرة لتوصلني إلى البيت. ويبدو أن السائق كان يشاهد الأخبار على

التلفزيون لأنه قال لي: «انظر إلى هؤلاء الشيوعيين (Commies)، إنهم في أنغولا الآن. غداً سيكونون في بروكلين». أتكلم عن هذا النوع من التفكير أو الناحية النفسية.

غالبريت: يستوحي بعض الأشخاص حكمتهم من سائقي سيارات الأجرة في نيويورك. لا أريدك أن تكون واحداً منهم.

مينشيكوف: ما أريد قوله إنه أخذ حكمته من وسائل الاعلام الأمريكية. وإن وسائل الاعلام هذه متأثرة بالمصالح القائمة التي سبق لك الكلام عنها.

غالبريت: دعنا الآن ننتقل إلى الحديث عن خطر آخر يهدد التعايش السلمي.

مينشيكوف: في حالة غرينادا، كان أحد الأسباب التي ذكرتها الولايات المتحدة لتبرير تدخل قواتها العسكرية هو أنها جاءت هذا البلد بهدف حماية المواطنين الأمريكيين وأملاكهم. ولكن هناك الكثير من الأمريكيين الذين لهم استثمارات وأملاك ويقيمون خارج الولايات المتحدة. وإني لأفكر أنه لدى انفجار أي نزاع اقليمي، هناك خطر كبير من امكانية تدخل القوات العسكرية الأمريكية بصورة مباشرة إستناداً إلى ما أسمّيه: الانطباع النفساني للسلام الأمريكي (Pax Americana Psychology). ما أريد قوله هو ان على الأمريكيين أن ينظروا نظرة صحية وسليمة أكثر للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة نتيجة حدوث نزاعات اقليمية.

غالبريت: إني من الناحية العملية لا أستبعد ضرورة نجدة المواطنين الأمريكيين الذين يتعرّضون لأوضاع مفجعة. وآمل ألا يعتبر هذا النوع من التدخل كمظهر أو ممارسة للامبريالية الأمريكية.

مينشيكوف: يفضل المؤرخ الأمريكي آرثر شليسنجر تعبير: «مغالطة القوى العظمى (The Superpower Fallacy)» عن تعبير الامبريالية الأمريكية، وربما لديه وجهة نظر محقة في هذا.

غالبريت: يجب أن نعتبره من المؤيدين لنا في موقفنا وتحليلنا لتزامن أعراض تراجع القوى العظمى.

ولكن دعني أثير نقطة أخرى أرجأنا الحديث عنها طويلاً. إذا كنا نريد التخفيف والتضييق من الخلافات بين بلدينا. فلا بد لنا من الاعتراف أن في بلدينا سياسات داخلية نمارسها ويمكن لها أن تكون ضارة بالعلاقات في ما بيننا. إني أفكر بموضوع حقوق الانسان. أيمكنني أن أقول بضع كلمات حول ذلك؟

مينشيكوف: تفضّل.

غالبريت: أولاً، يجب أن ننظر نظرة جدية وسليمة إلى هذا الأمر. ومن ثم

لـدينا مشـاكل تتعلق بحقـوق الانسان في الـولايات المتحـدة، وعلينا أيضـاً أن نتخـذ تجاهها موقفاً سلبياً. إنها تتعلق بشكل خاص بالأقليـات لدينـا، والشروط غير المقبـولة للطريقة التي يعيشون فيها في المدن الكـبرى. وفي الولايـات المتحدة أيضـاً، هناك من يسلّط السوط على الاتحاد السوفياتي بسبب طريقته في معالجـة الحقوق المـدنية. إنهم لا يفعلون ذلـك بسبب غيرتهم عـلى حقوق الانسـان، بل لأن ذلـك يمثل بـالنسبـة إليهم سـلاحاً جـاهزاً في اليـد. كان دائـماً يتملّكني الغضب من هؤلاء الذين ينقـدون بشدة الاتحاد السوفياتي بسبب حقوق الانسان، ومع ذلك يتسامحـون كلياً تجـاه تعسّـف أكثر قسـوة بخصـوص حقوق الانسـان في جنوب افـريقيا مثـلاً. هذا، وفي نهايـة عهد ستـالين، أصبح هناك رجال ونساء ينظرون نظرة حضارية إلى مشكلة حقوق الانسان في الاتحـاد السوفياتي. وكان هذا مثالاً على انعكاس تأثير السياسة الداخلية في السياسة الخارجية. أيمكنك أن توضح لي بعض خيوط الأمل حول هذا الموضوع؟

مينشيكوف: دعني أطرح الموضوع كما يلي: هناك في الاتحاد السـوفياتي من يهتم بموضوع حقوق الانسان في البلدان الرأسماليـة، بما فيهـا الولايـات المتحدة، وبصـورة خاصة في ما يتعلّق بالنواحي الاقتصاديـة. وأضيـف إن هذا الاهتـمام بحقوق الانسـان هو لدى الطرفين، أي النظامين، وليس لدى طرف واحد.

غالبريت: أعترف أنك على حق فيما تقول. أن يكون الانسان بلا مال، محروماً من أية وسيلة من وسائل تلبية حاجاتـه، هو أمـر يحد بـدرجات كبـيرة جداً من حـرية الفرد. لا يمكنني أن أنكر ذلك. ولكني أريد العودة إلى الوضع في الاتحاد السوفياتي.

مينشيكـوف: ما يـدور في ذهني على وجـه التحديـد هو اعتقـادي أن الولايـات المتحدة امتنعت عن تصديق واحدة من اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلّقة بضمان الحقـوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب في كل مكان.

ولكن لنعد إلى الاتحاد السوفياتي. من البديهي الإشارة إلى أن بلدنا قطع شـوطاً طويلاً منذ الزمن الذي يوصف بـالارهاب الأحمـر ـ أي الارهاب الثـوري خلال فـترة الحرب الأهلية ـ، ومنذ الحقبة الستالينية في تمجيد الفرد. عـرفت تلك الأيام ممـارسات وأعمالاً غير قانونيـة، ولكن كل ذلـك يغود إلى المـاضي الآن. على أنـه ما زال نـظامنا القضائي غير كـامل. وهـذه الصورة لا تـنطبق فقط على المنشقـين أو الأقليات، ولكن أيضـاً على مـظاهر أخـرى من نواحي الضعف لـدينا والتي تتنـاولها الصحـافـة حـاليـاً بالتفصيل بفضل سياسة الوضوح والعلنية.

واسمـح لي أن أضيف أن غورباتشيف عمل منذ بداية عام ١٩٨٧ عـلى بذل جهود كبيرة لتطوير الديمقراطية في نطاق نـظامنا. وأكـد فيما بعـد على أن الـديمقراطيـة

والاصلاحات الاقتصادية تمثّلان هدفين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ويشكلان الأساس في الثورة الحالية. فالديمقراطية ستكون أحد الأسلحة الرئيسية في محاربة المظاهر السلبية التي تشكّلت وأتت مع البيروقراطية، ولعل مظهر تمجيد الفرد كان أحد جوانبها. وهكذا فإننا نسلك السبيل الصحيح.

لعلّك تعلم أنه اتخذت الاجراءات في النظام الانتخابي في الاتحاد السوفياتي لامكانية إعطاء الخيار بانتخاب مرشّحين بدلاً من مرشح واحد. والصحافة تتمتع حالياً بحرية تعبير أكبر في يومنا هذا. وهناك مجالات أخرى تتعلق بحقوق الانسان يجري تحسينها وإصلاح مسارها. لذا فإني كثير التفاؤل. لا أدري إذا كان الأمريكيون يشاركونني الآمال بخصوص ما يحدث في بلدي، ولكني مفعم بالأمل بأن تقدماً يجري في مجال حقوق الانسان لدينا.

غالبريت: عندما كنت في الاتحاد السوفياتي في الشتاء الماضي دهشت عندما كنت أسمع لأية درجة ازدادت حرية الافصاح عن الرأي بالمقارنة مع زياراتي الماضية، وإلى أي مقدار أصبح نقد النظام قاسياً. وأضيف أيضاً ما لاحظته من سريان ما نسميه: النقد الساخر للنظام.

هذا، ودعني الآن أطرح عليك سؤالاً كان يدور في خاطري منذ سنوات. ما هي برأيك التطورات التي تنتظر المواطنين السوفيات الراغبين في الهجرة، وبخاصة من يريد منهم الذهاب إلى اسرائيل؟

مينشيكوف: أظن أن هذه المسألة هي الآن في طريقها إلى الحل. جرى تخفيف على القواعد المطبقة على الهجرة، واعتقادي أن هناك تقدُّماً يتحقق في هذا الميدان.

هذا ولا بد لي من الاشارة إلى أن مشكلة الهجرة تخلق حساسية خاصة في ضمير شعبنا. أما في الولايات المتحدة، فإنه عندما يجري الحديث عن هجرة المواطنين السوفيات، فيذهب التفكير عموماً إلى أقليات عرقية معينة تحيا في الاتحاد السوفياتي.

غالبريت: وهذا كان مضمون سؤالي.

مينشيكوف: يجب ألا يغرب عن البال مبدئياً أنه لا بد لكل المواطنين من أن يكونوا على قدم المساواة، وأن حق الهجرة يجب ألا يقتصر على هذه الأقلية العرقية أو تلك. إن تعداد سكان الاتحاد السوفياتي هو ٢٨٠ مليون نسمة، وإن طالبي الهجرة هو أقل بكثير من نصف مليون. إنها مسألة حساسة وليست بالسهلة ما دامت تطرح قضايا تتعلّق بنفسية أو روح الشعب بكامله. وفي كل الأحوال أعتقد أن تقدُّماً، بهدف تسهيل القيود، هو ما يحصل حالياً.

غالبريت: استأذنك في أن أقصّ عليك أيضاً الطرفة التالية. كنت دائماً من أنصار مبدأ تنقّل الأشخاص عبر الحدود الوطنية. نشأت في كندا، وكنت مع عائلتي نذهب إلى الولايات المتحدة ونعود منها ضاربين عرض الحائط بالقيود المانعة المفروضة على الانتقال. وخلال المرحلة الأولى من شبابي كان من الأمور المعتادة الذهاب إلى مدينة ديترويت (Detroit) في الخريف والشتاء للبحث عن عمل. وإلى جانب ذلك لم يكن من النادر المشاركة في الانتخابات الكندية في الربيع أو الصيف، ومن ثم الذهاب في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر إلى الولايات المتحدة للمشاركة في التصويت في الانتخابات. لم أعتبر أبداً أن مثل هذا التصرف يشكل جنحة فادحة الأثر.

مينشيكوف: لا ليس كذلك. وحالياً يتنقل أشخاص عبر الحدود السوفياتية أكثر مما كان عليه الأمر في السابق. وأفكر هنا بالسباحة، وبالأشخاص الذين يذهبون خارج البلاد بغاية زيارة الأهل أو الأصدقاء الذين يعيشون في بلدان أخرى. على أنه لا بد لي من أن أذكر أن هناك تحديداً أو قيوداً على مثل هذه التنقلات ولأسباب اقتصادية. ورغم أن عجز ميزان مدفوعاتنا ليس بأهميته مقارناً بالعجز لديكم، ولكن لدينا مشكلة فيما يتعلّق بهذا الأمر. إنكم في الولايات المتحدة تمولون بسهولة هذا العجز عن طريق السماح لليابانيين بشراء الشركات لديكم أو شراء سندات على الخزينة الأمريكية. أما نحن، بالمقابل، فلسنا على استعداد لأن نعرِّض نظامنا الاقتصادي للخطر. إن هذا الوضع من جملة الأسباب التي تجعلنا نعمل على جعل الروبل قابلاً للتحويل، وكذلك فإننا بصدد تبسيط وتسهيل القيود المحددة لمقدار الروبلات التي يمكن للمواطن السوفياتي تبديلها لدى سفره إلى خارج البلاد.

إننا نفضِّل جعل عملتنا قابلة للتحويل بشكل عام. وقابلية الروبل للتحويل هي أحد الأهداف الرسمية للإصلاحات الاقتصادية التي يقودها ميخائيل غورباتشيف. ومن ثم، وبالقدر الذي نحقق فيه تقدماً نحو هذا الهدف، بالقدر الذي سيتمتع فيه مواطننا بحرية حركة التنقل وعبور حدود البلدان الاشتراكية والرأسمالية.

غالبريت: أقر أن مناقشاتنا تضمّنت بعض المعلومات الجديدة، ولكن ما يثير فضولي هو تلك التصورات برؤية اليابانيين وقد أقدموا على المساهمة في سد عجز ميزان مدفوعاتكم.

مينشيكوف: عندما يجري الكلام عن اليابان، ومن الممكن عن بلدان أوروبية أخرى، يخطر في بالي أن هناك خطراً آخر على مفهوم التعايش السلمي. ففي زمن الوفاق في بداية السبعينات طرحت تساؤلات كثيرة، وبخاصة في أوروبا الغربية، عن الأخطار التي يمكن أن تنشأ عن تعاون الشركات الأمريكية متجاوزة الحدود والبيروقراطية السوفياتية. وذهب التفكير بالبعض إلى أن التقارب بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي يمكن له أن يخلق نـوعاً من الشراكـة في السلطة بينهما، أي التـوصل إلى اتفاق يقسم فيه النفوذ في العالم بين الدولتين العظميين. أعتقد أن مثل ردود الفعل هذه غير الضرورية وغير المبررة أثّرت على علاقاتنا بشكل سلبي.

غالبريت: إنك تضع إصبعك على نقطة مهمة. يجب أن نُفهم الآخـرين أننا لا نرغب في اقتسام النفوذ في العالم. وإني ما زلت أفكر أنك شخصياً تعـطي أهمية كبـيرة للشركـات متجاوزة الحـدود والقارات. ولكني بـالمقابـل أجد حـاليـاً أن التخـوف ممـا سيحدث نتيجة لتعاون أوثق بين الاتحاد السوفيـاتي والولايـات المتحدة ليس عـلى هذه الدرجة من القوة. وأعتقد أن غالبية المواطنين في أوروبا الغربية يرحبون بالتقـارب بين بلدينا. آمل أن يكون هذا شعورهم في كل الأحوال.

مينشيكوف: إن أحد السبـل للتوصـل إليهذا الهـدف يكمن في تشجيع تعـاون أوثق بين بلدينا، وأن نعمل عملياً على توسيع نطاق هذا التعاون على الصعيد العـالمي بحيث تشترك وتساهم فيه بصورة فعالة بلدان أخرى وعلى قـدم المساواة. لعلّنـا حينئذ نجد حلولاً لقضايانا كلها.

الفصل الرابع عشر

شروط التعاون

غالبريت: أما وقد اقتربنا من نهاية محادثاتنا، دعنا نوجِّه انتباهنا لتصوّر التدابير المجدية والتي يمكن الأخذ بها. فكيف، والتوتر في تناقص، ونأمل في استمراره كذلك، يمكن لبلدينا أن يقيما بينهما جسر التعاون؟ ما دمنا نحن الاثنين من الاقتصاديين، أفترض أننا سنعطي الأولوية للقضايا الاقتصادية، ولكن دعنا ألا نقصر نظرتنا عليها فقط. أأكون محقاً إذا قلت إنه من المأمول من اصلاحات غورباتشيف أن تزيد من التعاون الاقتصادي متانة بين العالم الرأسمالي والعالم الشيوعي؟

مينشيكوف: إن ما تقوله لصحيح كل الصحة. تهدف اصلاحات غورباتشيف إلى تحقيق تطورين رئيسيين على صعيد الاقتصاد الدولي. يتعلّق أولهما بوضع تشريع يسمح للمنشآت والمؤسسات السوفياتية بالتعامل مباشرة مع الشركات الأجنبية في ميدان التعامل التجاري الدولي، وكان هذا الأمر سابقاً محصوراً ومحتكراً من قبل الدولة ممثلة بوزارة التجارة الخارجية.

غالبريت: أيمكن للمؤسسات السوفياتية الآن الاتصال بالبائع الأجنبي من دون وساطة أجهزة الوزارة المذكورة؟

مينشيكوف: يمكنها التعامل مباشرة مع البائع أو المشترك الأجنبي من دون وساطة أجهزة الدولة. أو على الأقل سيتم الأمر على النحو المذكور بالنسبة إلى أغلب المؤسسات الكبيرة. أما المؤسسات الأصغر، فستظلّ بحاجة إلى الوساطة في تعاملها، وذلك مثل مختلف المؤسسات التي ترتبط بوزارة التجارة الخارجية وتكون مختصة بعمليات استيراد أو تصدير منتوجات معينة.

غالبريت: وما هو التطور الآخر؟

مينشيكوف: أما التطور الآخر المهم فيقضي بوضع تشريع يسمح لمنشآتنا بالقيام بمشاريع مشتركة مع المؤسسات الأجنبية سواء في الاتحاد السوفياتي أو في الخارج.

كان لدينا بعض المشاريع المشتركة في بلدان أجنبية: في بريطانيا، بلجيكا، وبلدان أوروبية أخرى. والمشروع المشترك في بلجيكا يقوم بصورة خاصة ببيع سيارات من صنع سوفياتي في الأسواق الأجنبية.

أما ما نعالجه حالياً فهو إقامة مشاريع مشتركة داخل الاتحاد السوفياتي، وهذا تطوّر جديد ومهم. إن تحقيق ذلك يعطي الشركات الأجنبية الامكانية في المشاركة في سير النشاط الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي عن طريق الاستثمار في صناعاتنا، أو في تمويل التجارة، أو أي مجال آخر بحاجة إلى مثل هذه المساهمة ليتطور.

غالبريت: إذاً لن تعتبروا من الآن فصاعداً هذه المؤسسات المشتركة كمصدر لنشاط رأسمالي تخريبي؟

مينشيكوف: نأمل ألا يكون نشاطها على هذا النحو. وأريد أن أشير إلى أن التشريع الخاص بذلك يقضي بأن يكون الحد الأقصى للمساهمة الأجنبية ٤٩ بالمائة من مجموع رأس المال، وأن الاتحاد السوفياتي يحتفظ بالأغلبية وحق المراقبة ما دام يملك ٥١ بالمائة. على أن المساهمة بنسبة ٤٩ بالمائة تظل مهمة، وتؤمن للمستثمرين الأجانب مساهمة مساوية تقريباً.

غالبريت: من الناحية العملية، وبالاعتماد على تجربتي الطويلة في هذا المجال، أريد أن أقول إنه في مثل هذا النوع من الأعمال، تكون السيطرة النهائية في يد الطرف الذي يمارس درجة أكبر من المبادهة. أي أنه في أغلب الحالات لا يحتل اختلاف نسبة المساهمة من ٤٩ إلى ٥١ بالمائة أهمية فعلية. ما قولك؟

مينشيكوف: أعتقد أن الناحية الأهم تكمن في معرفة الطرف الذي يدير المؤسسة أو المنشأة. والقانون لدينا يوجب أن يكون المدير العام مواطناً سوفياتياً. ويمكن أن تكون هناك مساهمة أو مشاركة مهمة من قبل الأجانب، وبذلك أعتقد أنه يمكن تأمين مساواة في المراقبة ومشاركة أكثر أو أقل مساواة من حيث المساهمة.

إن المأمول من وراء إحداث هذه المشاريع المشتركة هو توسيع نطاق التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الرأسمالية، بما فيها الولايات المتحدة وشركاء مهمون آخرون. أما في الوقت الحاضر فإن الشريك الرئيسي الرأسمالي معنا فهو جمهورية المانيا الاتحادية. ولدينا الشعور بأن التجارة مع هذا البلد ما زالت بحاجة إلى أن تزداد، كما نشعر أن هناك إمكانية كبرى لزيادة التجارة مع الولايات المتحدة.

غالبريت: آمل أن يتحقق ذلك. ولكن دعنا نتكلم بالتخصيص. ماذا لديكم للبيع لنتمكن من شرائه بكميات كبيرة؟ إذ من البديهي أن من أحد أشكال التعاون الاقتصادي الذي نستطيع أن نقدِّمه لكم هو شراء منتوجات سوفياتية. ماذا لديكم من منتوجات بكميات مهمة للبيع؟

مينشيكوف: ذلك هو السؤال التقليدي الذي يطرحه الأمريكيون، واعترف أن الاجابة ليست سهلة. والذي يجب إدراكه بهذا الصدد أن الجزء الأكبر والأهم من التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي موجه حتى الآن نحو بقية البلدان الاشتراكية حيث بلغ نصيبها من صادراتنا في الماضي ٧٠ أو ٨٠ بالمائة، وما زال قريباً من هذه النسبة. يضاف إلى ذلك أمر تعرفه من دون شك، وهو أنه ليس هناك أي منافسة شديدة بين البلدان الاشتراكية. وليس هناك أيضاً أي صراع للفوز بالأسواق، إذ إنها تتطور في مجال تعاملنا نتيجة لاتفاقات طويلة الأمد.

أما عن أهم صادراتنا إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة خلال السنوات العشر الماضية، فكانت المحروقات كالنفط والغاز، أو المواد الأولية. وفي الحالتين فإن عملية التسويق بسيطة نسبياً. إذ إن الأمر يتعلّق بتصدير منتوجات من السهل معرفة صفاتها، كما أن أسعارها محددة عموماً عالمياً. وكل ما يمكن عمله بشأنها هو نقل هذه البضاعة إلى مركز تجاري دولي معروف حيث تتم عملية البيع أو الشراء لهذه السلعة أو تلك.

غالبريت: أدرك ذلك كله. ولكن بالنسبة إلى المستقبل، فإن الأمر يتعلّق بالمنتوجات المصنعة وبخاصة، كما أتصور، بالسلع الاستهلاكية.

مينشيكوف: أظن أن الأمر سيكون كذلك. لقد حققنا نجاحات بزيادة صادراتنا من التجهيزات ووسائل الانتاج إلى البلدان المتخلّفة. هذه حقيقة. ولكن، وباستثناء بعض الحالات، لم ننجح في بيع البلدان الغربية أو اليابان منتوجات مصنّعة. حقاً إن بيع السلاح يشكل استثناء في هذا المجال، ولكنه ليس بالقطاع الذي يجب أن نزيد من تعاملنا في إطاره. بل أذهب إلى أبعد من ذلك وأقول إنه يجب أن يكون بيع السلاح موضوع اتفاق يقضي بالحد من عمليات بيع هذه السلعة ويلتزم به بلدانا. ألست من رأيي؟

غالبريت: إني من دون شك لست متحمِّساً لموضوع زيادة مبيعات السلاح. ولكني أريد أن أجعلك تعود إلى موضوع التجهيزات الانتاجية والمنتوجات الاستهلاكية. وعندما نتكلّم عن السلع الاستهلاكية، فلا بد من الحديث عن مشكلة مستمرة هي تكيّف الانتاج مع الأساليب الجديدة والنماذج المستحدثة وما ينجم عن

ذلـك من خلق بـدع جـديـدة في الانتـاج يجب أن تلبي وتستجيب لتغـير أذواق المستهلكين، وهذا يتطلب حذاقة وبراعة وحسّاً تجارياً لـدى العارض أو البائع. وفي يومنا هذا لا يتم انتاج سلعة جديدة، ولا يتم تغيير طراز انتاجها، دون اللجوء أحيـاناً إلى تخصيص ميزانية للدعاية والترغيب في وسائل الاعلام، كما تخصص ميزانية للانتاج ذاته. ما الذي تقترحه لمواجهة وضع كهذا؟

مينشيكوف: ليس لدينا تجربة كبيرة في هـذا النوع من النشاط في السـوق الدولية، ولكن أجيبك أنه هنا يأتي دور الشركات المشتركة. نريـد أن نتعلّم من تجربـة الأجانب في مجال دراسة السوق وأعمال التسويق، ونأمل أن تقدّم لنا الشركات الأجنبية المساهمة مع شركاتنا ومؤسساتنا مساعدة فعالة تمكننا من ايجاد حل لمشكلة التسويق.

غالبريت: أتعني بقولك انكم ستعملون على انتاج السلع وتتركون للإدارة الأجنبية في الشركات المشتركة المشار إليها، على الأقل في المرحلة الأولية، مسؤولية الدعاية والتسويق وتصريف هذه المنتوجات؟

مينشيكوف: ما نأمله أن تتم كل أجزاء العملية بالتعاون المشترك، بوساطة الشركات أو المؤسسات المشتركة، أي أن يساهم شركاؤنا الأجانب في عملية الانتاج أيضاً. وبذلك فإننا سنستفيد من تجربتهم في هـذا المجال. إن لـدى الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين الغربيين تجربة طويلة ومعتبرة في إدارة الانتاج. وإننا لنرغب أن نتعلّم منهم أيضاً حذاقة فن التسويق والتصريف.

غالبريت: أتعني أنكم تعتبرون المشروع المشترك جزئياً كمشروع تعليمي؟

مينشيكوف: إنها مرحلة تعليمية دون شك، ولكنها في الوقت ذاته تجربة اقتصادية في ميدان التعامل. ونأمل ألا تكون مقتصرة فقط على الأمور المتعلقة بالتصدير والاستيراد، بل أن يشمل اطارها كل القطاعات الاقتصادية. إنها ستشكل مدرسة جديدة من شأنها تهيئة الادارة والمدراء لدينا على تنظيم العلاقات التجارية والتسويقية، وعلى توجيه انتاج بلدنا نحو الاهتمام بالمستهلكين، وذلك بالقدر الذي يتحقق فيه التقدم الاقتصادي لدينا. واعتقادي أن هذا التغير إذا ما تحقق سيضع حداً لسوء تفاهم قديم مع الولايات المتحدة. وإذا ما تمكّن بلدانا، في الوقت ذاته، من تخفيض الميزانيات المخصصة للانفاق على التسلح، فإننا نكون حققنا نصراً عظيماً، كما نكون قد توصّلنا إلى ارساء التعاون الاقتصادي على أسس متينة.

غالبريت: أعتقد أن هناك من يقول، ومن بينهم بعض الأمريكيين، إنه رغم تخفيف دور التخطيط لديكم، فإن الاتحاد السوفياتي لا يشكّل مركز جذب للشركات

والمؤسسات التي اعتادت العمل في جو من الاقتصاد الحر.

إن واحداً من أصدقائي القدامى، دونالد كندال رئيس شركة بيبسيكو (Pepsico) لم ينجح في تحويل الروس من شرب الفودكا إلى شرب البيبسي كولا. وإني لأتساءل إذا لم تكن شركات أخرى تواجه صعوبات مماثلة. ما رأيك؟

مينشيكوف: طُرح علينا مثل هذه الأسئلة من قبل المتطرفين بأفكارهم الملتزمة بالحرية الاقتصادية حسب المفهوم الأمريكي أكثر مما طرحت علينا من قبل المسؤولين في الشركات والمشاريع. والشكوى التقليدية أن الشروط العامة التي يمكن تحقيقها للشركات في البلدان الرأسمالية هي أفضل بكثير من تلك التي يمكن تأمينها في الاتحاد السوفياتي. فلماذا الذهاب والعمل في ظل اقتصاد مخطط في حين أن هناك فرصاً أخرى أكثر جاذبية في أمكنة أخرى؟

وإجابتي أن هناك صعوبات لدى النظامين، ويجب عدم نسيان ذلك. كيف يمكن لمشروع رأسمالي ضخم ويعمل وفق الأسس الحديثة أن يمارس نشاطه في ظل نظام مخطط؟ ماذا سيحدث إذا أخذ الغزوبلان ـ جهاز التخطيط المركزي ـ بإعطاء الأوامر لهذه الشركات المشتركة، وإذا كانت هذه الأوامر لا تعجب ولا تتلاءم مع الطرف الأجنبي العامل فيها؟ وماذا أيضاً عن اختلاف نظام العاملين بين الشركات المشتركة هذه والشركات والمؤسسات الوطنية العاملة فقط داخل الاتحاد السوفياتي؟ وهكذا يجري طرح العديد من المسائل الصعبة. ولكني أظن أنه يمكن ايجاد حلول لها إذا ما جرى تعاون بين أطراف النظامين. والأمر الأساسي هو أنه توجد أمام كل من بلدينا امكانات توسع هائلة نحو أسواق جديدة.

غالبريت: وما هو أبعد من ذلك، يشكل هذا خطوة أكيدة في اتجاه التعاون.

مينشيكوف: تماماً. وفي الواقع فإن حوالى مائة شركة أبدت رغبتها الواضحة في إقامة مشاريع مشتركة مع الاتحاد السوفياتي. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على أن رجال الأعمال يجدون فرصاً مهمة وجديدة للتوسع والعمل، وبغض النظر عن مواقف البعض الايديولوجية.

غالبريت: لعلنا نقول بهذه المناسبة أن هذا الوضع من التعاون ليس جديداً. فأحد أصدقائي الذي أكنّ له كل الاعجاب، أفريل هاريمان، ذهب في العشرينات إلى الاتحاد السوفياتي وأنشأ مشروعاً منجمياً بالتعاون مع الروس. أليس كذلك؟

مينشيكوف: كما أن والده أو أحد أفراد عائلته أحدث مشروعاً مشتركاً يتعلّق بنشاط مناجم المنغنيز في جمهورية جورجيا. وجاء السيد هاريمان في منتصف

العشرينـات إلى بلدنا لـيراقب المشروع، ووجد أن شروط مـا كان يسمى الامتيـازات (Concessions) لم تكن مرضية تماماً.

غالبريت: ولكنه عمل لفترة من الزمن؟

مينشيكوف: ولكن المشروع المشار إليه أوقف أعماله بعد بضع سنوات. ولكنك على حق في قولك إنه في العشرينات في ظل لينين كان مسموحاً إعطاء امتيازات أجنبية للعمل في بلدنا، وقد ساعدنا ذلك بطرق متعددة.

غالبريت: أودّ العودة إلى فكرة كنـا تعرّضنـا إليها حـول طرق التعـاون وسبله: أقصد مجيء طلاب من الاتحاد السوفياتي للدراسة في معـاهد الادارة هنـا في الولايـات المتحدة. يؤسفني أن أقول لك إني لا أستطيع أن أخبرك عن العدد الذي يمكن لجـامعة هارفارد أن تستقبله. ولكن من الممكن جداً تخصيص مقاعد سنوية لعدد من الـطلاب الروس.

مينشيكوف: لدينا في الاتحاد السوفياتي عدد من المعاهد تقدم مستـويات مختلفـة أو متدرجة في التأهيل للادارة. ولكن أجد أنه من المناسب لبعض الطامحين في استـلام مناصب ادارية في المنشـآت لدينـا أن يتمرسـوا ويكتسبوا خـبرة في الولايـات المتحدة. سبق أن ذهب بعض طلابنا للالتحاق بمعاهد الادارة لـديكم، كما أن هنـاك واحداً أو اثنين تخرّجا من مدرسة هارفارد للأعـمال، ولكن عددهم كـان قليلاً. وأظن أنـه يجب زيادة عدد الذين يدرسون ويكتسبون الخبرات.

غالبريت: يجب علينا أن نهتم ونحن في سياق حديثنا هذا بألاّ تجـذبهم المنشآت الأمريكية الكبرى كشركة الاستشارات (Goldman and Sachs) للعمل لديها.

أعتقد يا دكتـور مينشيكوف أن هـذا التعاون لن يكـون سهل التـطبيق. أتصور على كل حال إذا كانت هناك نقطة ايجابية من وجهـة نظرنـا ـ أو على الأقـل من وجهة نظر رجال الأعمال الأمريكيين ـ فهي أننا لا نتخوّف من أننا نساعد عـلى تقويـة منافس جديد لنا، أن تصبحوا «يابان» جديدة بالنسبة إلينا. أمحقّ أنا إذ أفكّـر أننا نستـطيع أن ننظر نظرة متفائلة إلى قدرتنا في مواجهة المنافسة السوفياتية؟

مينشيكوف: إنك لتثير عجبي أيها الأستاذ غالـبريت. فقد سبق لـك أن ذكرت العديد من المرات في أحاديثنا السابقة أنك ذو نزعة أو نـظرة دولية لـلأمور، فمثـلاً لا ترى أي حذر من أن تجتاح السوق الأمريكية الشركات عابرة الحدود والقارات اليابانية أو من المانيا الغربية، أو حتى لـو اشترت هـذه الشركات الشركـات الأمريكيـة الكبرى العاملة في الـ «وول ـ ستريت».

على أن الكلام الجدّي في هذا الصدد هو أنه لا مجال، وليس من خطر في رؤية الاتحاد السوفياتي يسيطر على الاقتصاد الأمريكي، لو كنت مكانك لما شغلت بالي بهذا الأمر في الوقت الحاضر.

غالبريت: دعنا الآن ننظر إلى ما ستجنيه البلدان الرأسمالية من مزايا بهذا التعاون، إذ إني أنظر إلى الأمر على أنه يحقق مزايا وفوائد للطرفين. فإذا ازدادت حركة التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي وبلدنا، فإننا نأمل أن تتوافر سوق واسعة لديكم لسلعنا الاستهلاكية. ما رأيك بذلك؟

مينشيكوف: هذه امكانية. إذ إنه عندما تزداد امكاناتنا على تصريف منتوجاتنا في الأسواق الخارجية، وتالياً مواردنا من العملات الصعبة، عندئذ تزداد قدرتنا على شراء السلع الاستهلاكية والانتاجية التي نحن بحاجة إليها والممكن أن تتوافر في الولايات المتحدة.

غالبريت: كما اننا نحصل على سوق مستوردة ومضمونة ومستقرة لمنتوجاتنا الزراعية، أليس كذلك؟

مينشيكوف: هذا ممكن أن يحصل، كما يمكن لهذه السوق أن تصبح مستوردة لمنتوجات متنوعة. أما في الوقت الحاضر فنشتري منكم القمح والذرة بسبب عدم كفاية انتاجنا الزراعي وستشمل مبادلاتنا التجارية في المستقبل سلعاً أكثر تنوعاً ومن الممكن أن تتضمن منتوجات الزراعة الأمريكية والسوفياتية.

غالبريت: أتصوَّر أننا نستطيع أن نحقق فائدة أخرى من زيادة العلاقات التجارية بين بلدينا، وهي المتمثلة في التوسع الكبير لاقتصادنا في الوقت الحاضر في مجال مشاريع الخدمات.

مينشيكوف: ماذا تقصد بالتحديد؟

غالبريت: أقصد إتّساع قطاع الخدمات. فقد امتد هذا القطاع إلى أوروبا، وبدرجة أقل إلى اليابان. والآن يمكن لهذا القطاع أن يزدهر في الاتحاد السوفياتي. وأتخيّل الآن كيف يمكن لسلسلة مطاعم ماكدونالد أن تحتل مركزها في الساحة الحمراء، تجاه الكرملين.

مينشيكوف: لدينا من يسعى متشوقاً إلى مطاعم ماكدونالد والخدمات المشابهة. ولكن دعني أقول لك إن الاتجاه الذي يبدو أنك تقودنا نحوه يثير قلقي بعض الشيء.

فقد منع أو حظر علينا في السنوات الأخيرة شراء التجهيزات التقنية المتطورة المصنوعة في البلدان الغربية، وأريد أن أقول هنا إن من أهم الميزات التي يمكن

للاقتصاد السوفياتي أن يحققها من زيادة المبادلات التجارية هو استيراد وتصدير المنتجات ذات التقانة العالية. أرى أنك توجّهنا نحو سلسلة مطاعم ماكدونالد والخدمات المشابهة أكثر مما توجهنا نحو قطاع التقانة المتقدمة. أليس هذا تصرف الولايات المتحدة مع الشركة اليابانية توشيبا؟ «عمدت الإدارة الأمريكية إلى الاحتجاج بشدّة من جراء قيام اليابان ببيع تجهيزات متطورة التقانة للاتحاد السوفياتي».

غالبريت: لم أقصد قصر اقتراحي على سلسلة مطاعم ماكدونالد. والحقيقة أن اتهامك لي بذلك لا مبرر له. ثم إن ما تتعرض له كان موضع نقاش مع زملائي من علماء ومهندسين منذ سنوات، وكذلك في الأشهر الأخيرة. إني من أنصار زيادة مبادلات المعلومات والمهارات التقنية بين بلدينا بدرجات كبيرة، ومن أدعياء زيادة مبيعات التجهيزات التقنية المتقدمة إلى بلدكم.

إن الاعتقاد أننا نستطيع أن نحتفظ لأنفسنا بالتطورات والتغيرات التقنية هو من باب الأساطير أو الأحلام التي تميّز الزمن الذي نعيش فيه. قد يكون هذا صحيحاً في مجال صناعة السلاح، وإن كنت لا أعتقد بدوامه حتى في هذا الميدان. إن ما يميّز، بصورة خاصة، تقدم وتطور التقنية، وكما كنت أشرت إلى ذلك سابقاً، هو السرعة الهائلة التي تستطيع معها هذه التقنية اجتياز الحدود الدولية. لذا فإنه من باب الأوهام الكبرى في زمننا القول إنه يمكن احتكارها في بلد واحد. وهكذا فإني على قناعة تامة أنه يجب تجاوز ما سمّيناه سلسلة مطاعم ماكدونالد، بغية بلوغ مرحلة من التعاون القائم على قاعدة واسعة ومتنوعة في مجالات التقنية والعلم والهندسة.

مينشيكوف: إن مثال توشيبا الذي أشرنا إليه يعتبر حالة معبِّرة من حيث كون البنتاغون ـ وزارة الدفاع الأمريكية ـ دافع بشراسة حادة عن مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة عن طريق الادعاء أن هذا الأمن قد تهدد بفعل التجارة بين الاتحاد السوفياتي واليابان.

ولكن دعني أسوق لك مثالاً آخر لا علاقة له بالاعتبارات الاستراتيجية، ولكنها مع ذلك ظلت مطروحة. فمنذ عهد قريب طلب الاتحاد السوفياتي أن يساهم في أعمال اللجنة التي ستضع ترتيبات دولية بخصوص النسيج (Multifiber Arrangement)، والمنبثقة عن «الغات» ـ الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ـ لمراقبة المبادلات الدولية بشأن النسيج. والمنتوجات النسيجية ليست بالمنتوجات الاستراتيجية، وبالتالي لا علاقة لها بشؤون الأمن القومي. ولكن التقارير الصادرة عن البنتاغون تدل على أن الحكومة الأمريكية تهتم حالياً أكثر فأكثر بإمكانية مشاركتنا في الاتفاق التجاري موضوع هذه المنتوجات.

ومنذ وقت قريب أيضاً تقدَّمنا بطلب للانضمام إلى منظمة «الغات» ولكن الحكومة الأمريكية أعلمتنا أنها لن تدعم طلبنا. أعتقد أنه يجب تغيير هذا السلوك بكامله، كما أعتقد أنه يجب إزالة الحواجز المصطنعة في وجه التبادل التجاري مع البلدان الاشتراكية.

غالبريت: أتفق معك في الرأي.

مينشيكوف: ليست هناك وسيلة لإقامة تعاون بنّاء مع البلدان الغربية إذا ما ظلّت مثل هذه القيود قائمة.

غالبريت: أتّفق معك في الرأي مجدَّداً، بل وأرى فيما تقول فرصة جديدة لتعاون مثمر. لست على اطلاع واسع بما يتعلّق بما ذكرته عن الترتيبات الدولية بشأن النسيج. ولكني لا أعتقد أن أمن الولايات المتحدة سيتعرّض لتهديد استراتيجي إذا أصبح الاتحاد السوفياتي على علم بأساليبنا التقنية المتعلقة بصنع القطن طويل التيلة أو حتى صنع جوارب النايلون. أما عن انتسابكم إلى منظمة «الغات» فلا بد من النظر فيه. وإني هنا لأذهب إلى أبعد من ذلك: إذا كنا نرغب بزيادة التعاون، فما قولك بانتساب الاتحاد السوفياتي إلى صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي لإعادة الإعمار والانشاء؟ أيمكن أخذ هذه الامكانية بعين الاعتبار؟

مينشيكوف: قال ميخائيل غورباتشيف مؤخراً وبوضوح إن الاتحاد السوفياتي يعتبر نفسه جزءاً من الاقتصاد العالمي وأنه أشار أيضاً، وكما كنت قد ذكرت سابقاً، أن أحد أهداف الاصلاحات الاقتصادية لدينا هو التوصّل إلى جعل عملتنا ـ الروبل ـ قابلة للتحويل. وإني لا أرى كيف يمكن لمثل هذا الهدف أن يتحقق ويتم الاستمرار به دون تعاون مع السلطات النقدية في البلدان الرأسمالية، بما فيها الصندوق النقدي الدولي الذي انتسبت إلى عضويته بعض البلدان الاشتراكية.

ولا بد من الإشارة أيضاً ـ وهذه الناحية أوليها أهمية خاصة ـ إلى أن الاتحاد السوفياتي منتج كبير للذهب، إنه ثاني منتج للذهب في العالم. أعرف أن هناك اجراءات قد اتخذت من قبل صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الغربية الأخرى بغاية نزع الصفة النقدية عن الذهب، ولكن هذا المعدن ما زال يلعب دوراً مهماً في الأسواق النقدية، وفيما يتعلّق بالقضايا النقدية بشكل عام. أظن أن الاتحاد السوفياتي يولي اهتماماً لتطور سعر الذهب والدور الذي سيلعبه في المستقبل.

غالبريت: ما من شكّ في إنتساب الاتحاد السوفياتي إلى صندوق النقد الدولي يشكل فكرة يجب دراستها والترحيب بها. أما فيما يتعلق بالذهب، فلا أظن أنه يحتل مركزاً نقدياً مهماً في يومنا هذا، ولا أودّ أن يعطى أية زيادة في أهميته أو مركزه النقدي.

يعتبر الذهب اليوم الملجأ الأخير للضمانة في هذا العالم الذي يعتبر غير مستقر، كذلك فإنه موضع مضاربة. إني أعارض كل إجراء يمكن أن يعود بنا إلى قاعدة الذهب، وكذلك كل إجراء لدعم سعر هذا المعدن بما يزيد عن سعره الحالي المتشكل نتيجة المضاربة أو من قبل الذين يخشون ما يحدث ويلجؤون لاقتناء الذهب.

مينشيكوف: ألم تفكّر ادارة ريغان في مرحلة معينة بالعودة إلى قاعدة الذهب؟

غالبريت: ذكرت في سياق أحاديثنا أني لست من الأنصار المقتنعين بالسياسة الاقتصادية لإدارة ريغان.

دعني الآن أقترح شكلاً آخر للتعاون. وهو يقضي بتجنب استخدام التجارة في المستقبل كأداة للعمل السياسي. أعتقد أن الولايات المتحدة لجأت لاستخدام هذا السلام أكثر مما فعل الاتحاد السوفياتي. ولم تنجح هذه السياسة، وأظنها تؤدي إلى عكس ما أريد لها أو منها. كنا أشرنا إلى العديد من الأمثلة: الحظر على تصدير القمح، إجراءات العقوبات التي اتخذت بصدد أنبوب الغاز السوفياتي إلى أوروبا، مشروع قانون جاكسون فانيك (Jackson Vanick) القاضي بحرمان الاتحاد السوفياتي من شرط البلد الأكثر رعاية في مجال المبادلات التجارية إذا لم يتحقق تقدّم محسوس في القضايا المتعلقة بحقوق الانسان. ذكرت سابقاً أني من المتحمسين جداً لموضوع حقوق الانسان، ولكني لا أعتقد أننا نخدم هذا المبدأ باتباع هذا الأسلوب.

أودّ أن أستمر في حديثي بالانتقال إلى ميدان آخر آمل أن يزداد تعاوننا ضمن إطاره ولمصلحة الطرفين. أعني التبادل العلمي والثقافي.

في كل مرة كانت تطرح فيها فكرة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، يتم الاقتصار على مثل هذا التبادل، وذلك لأنه الخطوة الأقل إثارة للمساجلات والخلافات. وكانت المبادلات الثقافية دائماً الحل المنقذ الذي يلجأ إليه الأشخاص قصيري النظر. ومع ذلك فإني أعتقد أن هذه المبادلات لها أهميتها. ما هي الفائدة بنظرك، بالنسبة إلى بلدينا من جراء زيادة التعاون العلمي والثقافي؟

مينشيكوف: وُقّع اتفاق التبادل العلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في بداية عام ١٩٥٨. وينص على أنه سيتم تبادل منتظم في مختلف المجالات العلمية كأن تستضيف الولايات المتحدة الباحثين السوفيات في الجامعات الأمريكية، والباحثين الأمريكيين في أكاديمية العلوم.

جرى تبادل عدد كبير من الأفراد على هذا الأساس خلال السنوات التي مضت. وأحب أن أؤكد أن هذا الاتفاق الذي وُضع موضع التطبيق لاقى نجاحاً كبيراً عندما كان والدي سفيراً لبلدي في بلدكم.

أذكـر أني كنت أنا نفسي في الـولايات المتحـدة في إطـار بـرنـامـج التبـادل عـام ١٩٦٢، حين انفجرت الأزمة الكوبية ومشكلة الصواريـخ السوفيـاتية. أنهيت حينئـذ كتابي مليونيرية ومدراء. ورغم حدة الأزمة في ذلك الوقت على الصعيد الدولي، فـإن هـذه الضغوط لم تؤثـر أبداً عـلى هذا التبـادل الجامعي. وأظن أن هـذا يعتـبر مؤشـراً ايجابياً.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الاتفاق المشار إليه كان محدوداً. ذلك أن الأمر لم يكن يهم إلا عدداً قليلاً من الجامعيين الـذين يرغبـون في العمل والمتـابعة في البلدين. وأظن أن هذا التعاون إذا توسعت مجالاته وآفاقه العلمية فإنه سيكون على درجـة كبيرة من الفائدة للبلدين وللانسانية جمعاء.

غـالبريت: دعنـا نتابـع هذه الفكـرة. ما هي عـلى وجه الـدقة أشمـل الميادين العلمية وأهمها، التي يمكن لنا أن نتعاون بصددها؟

مينشيكوف: في البدايـة، يجب أن نعمل عـلى تطويـر مصادر جـديدة للطاقـة ـ الطاقة الشمسيـة ـ من باطن الأرض والميـاه الجوفيـة الحارة، وأخيـراً الطاقـة النوويـة. وهذه الطاقة الأخيرة تستغل منذ سنوات في بلدينا، ولكن دون نجاح مهم. والمحطات الكهربائية التي تولد الطاقة من التركيب أو الدمج النووي لم تثبت انها عملية لا لديكم ولا لدينا.

غالبريت: ألديك تصوّر كيف يمكن أن نتعاون لنتفادى كارثة كتلك التي حدثت في تشيرنوبل؟

مينشيكـوف: لا، إذ أفكّر بنـوع مختلف تماماً وجـديـد للمحـطات النـوويـة. فـالمحطات الحـالية تستخـدم المواد المعـروفة والشـائعة للطاقـة النوويـة، كاليـورانيـوم ومشتقـاته. وعنـدما أتحـدث عن التركيب أو الـدمج النـووي (Nuclear Fusion)، فإني أقصد استخدام القنبلة الهيـدروجينية لغـايات مـدنية، ولا أقصـد القنبلة الذريـة. إن المحطات التي تستخدم الطاقة الذريـة أصبحت مؤسسات قائمة بذاتها. من المؤكد أنه يجب أن تكون أكثر أمناً، ولكنها تنتج كمية مهمة من الكهرباء المستهلك لدى العـديد من البلدان. أما محطات الدمج النـووي فستقوم عـلى مبدأ دمـج القنبلة الهيدروجينيـة أكثر مما تقوم على قاعدة الانشطار الذرِّي.

غالبريت: أعترف بأن لـديَّ بعض الشكوك حـول كون منـاقشتنا عمليـة. دعنا نجعل مجال حديثنا الآن حول المسائل التي هي أكثر في متناول يدنا. لا أشعر بالارتياح تجاه مثل هذه الأمور المعقدة. ألا نستطيـع في الوقت الحـاضر حصر تعاوننـا في المجال الطبي؟ إن بلدينا يعانيان من مخاطر تلوث البيئة المولدة لأمراض السرطـان. وتواجهنـا

الآن ـ وفي المستقبل أيضاً ـ المشاكل الناشئة عن أمراض نقص المناعة (الإيدز أو السيدا). أرغب أن نحصر حديثنا على مثل هذه المواضيع، عوضاً عن التعرّض للامكانية الاقتصادية للقنبلة الهيدروجينية.

مينشيكوف: إنك تثير مشكلة على غاية من الأهمية. ومع ذلك يجب عدم التقليل من أهمية القضايا المرتبطة بأمان المحطات النووية. من المؤكد أن الاتحاد السوفياتي يشكر الولايات المتحدة على المساعدة الطبية التي قدمتها لدى كارثة تشيرنوبل، كانت مبادهة فردية وساعد فيها واحد من كبار الصناعيين لديكم، السيد أرمان هامر. ولكن كما قلت سابقاً: ما هذا إلا مثال أو جزء من تعاون أشمل وأوسع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وبقية الدول الأعضاء في الهيئة الدولية للطاقة الذرية التي مركزها ڤيينا. يضاف إلى ذلك أن هناك مجموعة من الاجراءات الجديدة اتخذتها المذكورة للوقاية ولضمان الأمان في المفاعلات الذرية العاملة حالياً. ولكن دعني أعود ـ لفترة إلى الحديث عن الدمج النووي.

هناك أبحاث وتجارب بهذا الخصوص في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. أعترف أن هناك بعض الأخطار المتصلة بهذا النوع من توليد الطاقة. على أنه ما دامت التجارب قائمة، فنحن بحاجة إلى نظام من التعاون المستمر. لذا لا بد لبلدينا من الاتفاق حول كيفية متابعة استخدام هذه الطاقة. علينا أن نضع قواعد واجراءات الحماية اللازمة قبل بلوغ مرحلة الدمج النووي واستخدام هذه الطاقة الجديدة. وعلينا أيضاً أن نقرر سوية إذا كان يتوجب الاستمرار في استخدام هذا المصدر للطاقة التي تمثّل بكل تأكيد امكانات هائلة لمستقبل الحضارة. أيجب علينا الحد من السعي وراء تحقيق هذا المصدر، أم يجب علينا أن نشجع الأبحاث والتجارب لبلوغه؟ لا أظن أن بلداً واحداً يقرِّر بمفرده هذا الأمر وبصورة مستقلة عن التشاور مع بلدان أخرى. إن مثل هذا القرار يجب أن يشترك في اتخاذه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذلك بلدان أخرى.

غالبريت: أدرك وجهة نظرك. ولكن أنت وأنا نجهد في جعل مناقشاتنا تدور ضمن مجال الأمور العملية. ولكني أعترف لك أن إدارة الانصهار النووي تتجاوز الحدود التي تتكلم عنها، إنها تحتاج إلى تصورات وخيالات أبعد مدى.

مينشيكوف: كان هذا الموضوع مجال نقاش بين رئيسي بلدينا في اجتماعاتهما الأخيرة. لذا يمكن اعتباره امكانية واقعية. وقمنا من جهتنا باتصالات مع الحكومة الفرنسية بهذا الصدد. وإذا كنا لم نتوصل بعد إلى نتيجة، فما زالت المشاورات قائمة.

غالبريت: إذا عدنا إلى الحديث عن أمور أقرب إلى حياتنا اليومية، ما رأيك في

توثيق التعاون وتدعيمه في مجال التربية والتعليم؟ وكثيراً ما يرضيني ذلك العدد من الأمريكيين ـ أساتذة، وبخاصة طلاباً ـ ممّن يذهبون كل عام إلى الاتحاد السوفياتي، وكذلك عدد الطلاب السوفيات الذين يحضرون إلى الولايات المتحدة. أما يجب علينا أن نسجِّل التزامنا بتوسيع نطاق التعاون في هذا الميدان؟

مينشيكوف: ما تقوله صحيح كل الصحة. فخلال إقامتي عندكم في هذا الصيف، قابلت أساتذة مدارس متوسطة وثانوية في منطقة فرمونت يعدّون العدة مع طلابهم للسفر إلى الاتحاد السوفياتي. إنهم يهيِّئون أنفسهم لهذا المشروع: يدرسون اللغة الروسية ويطلعون على الثقافة الروسية، واختاروا بعناية الأمكنة التي سيزورونها في موسكو ولينينغراد.

أعتقد أنه من المهم جداً أن يتطوّر هذا النموذج من التعاون. وقام مؤخراً عدد كبير من الأمريكيين الذين يدرسون اللغة الروسية بزيارة الاتحاد السوفياتي للاطلاع على الأساليب التي نتبعها في تعليم اللغات الأجنبية. وقد استقبلوا في مدارسنا، واطلعوا مباشرة على الطرق التربوية التي نطبقها في هذا المجال.

ولدى نهاية اقامتهم، استقبلهم ميخائيل غورباتشيف، الأمر الذي يعني مدى الأهمية التي توليها حكومتنا لمثل هذه التجارب. اعتقادي أنه يجب تطوير هذه التجارب وتوسيع نطاقها وآفاقها. لا بد لمواطني بلدينا من معرفة والتعرّف أكثر فأكثر على لغة البلد الآخر وثقافته.

غالبريت: لا بد لي من أن أدافع عن الرئيس ريغان بالطريقة الحادة والحاسمة التي تميّزني: فقد توجه بالحديث إلى حوالى مائتين وثلاثين زائراً سوفياتياً نزلوا هذا الصيف في تشوتوكا (Chautauqua) في شمال ولاية نيويورك. وقد قدّرت له تصرفه كثيراً.

أيمكنني الآن الانتقال إلى موضوع يهمني كثيراً؟ أقصد التعاون في مجال آفاق الترفيه التي أصبحت تميّز العصر الذي نعيشه. ففي الولايات المتحدة جرت نقاشات عديدة عن كيفية الانتقال من مرحلة الاقتصاد القائم على الانتاج المادي إلى مرحلة الاقتصاد الذي يؤمن الخدمات. بل أود أن أعيد النظر في قولي لأذكر أننا في الواقع قد دخلنا مرحلة الحياة التي تؤمن مختلف أشكال الترفيه. فبعد أن يحصل الناس على المنتوجات والسلع الضرورية، يلتفتون نحو مجالات الترفيه والتسلية: نحو الفنون والموسيقى والأدب.

وإذا ما ألقينا نظرة على الماضي، نجد أنه يحق لروسيا أن تفخر بانجازاتها الفنية. وأود أن نستفيد، بدورنا أكثر، من النشاطات السوفياتية التي تتحقق اليوم في

المسرح والأدب ورقص الباليه والفنون بشكل عام. كما آمل أن يتم الأمر نفسه بشكل معاكس.

مينشيكوف: نعم، إني أحبّذ ذلك بدوري. ورغم أن المواطنين السوفيات لم يتوصلوا بعد إلى إشباع رغباتهم الكاملة باقتناء السلع المادية، فإنهم يعتقدون، ومنذ زمن طويل، بآية الكتاب المقدس بأن الانسان لا يحيا فقط بالخبز وحده. فهم يهتمون بالأدب الأمريكي، ويستمعون إلى الموسيقى الأمريكية، بما فيها الجاز والبوب، والأكثر جدية الموسيقى الكلاسيكية، ويشاهدون الأفلام الأمريكية، ويحضرون أو يشاهدون ما تقدّمه مسارحكم من حفلات الأوبرا والباليه. إنهم يرغبون في اشباع حاجاتهم من هذه الملذات حتى قبل تلبية حاجاتهم إلى السلع المادية الغذائية أو اقتناء السيارات.

غالبريت: أحقاً أنكم على استعداد أن تتقبّلوا ما ينتجه التلفزيون الأمريكي من أفلام أو مسلسلات منحرفة على الصعيد أو المعيار الثقافي؟

مينشيكوف: هناك تبادل للأفلام والمسلسلات التلفزيونية. ساهمت بنفسي في بعض البرامج الأمريكية.

غالبريت: لا بد أن مستواها كان أفضل من تلك التي أشرت إليها.

مينشيكوف: تبثّ محطات التلفزيون السوفياتي حالياً ما يقدّمه «الجسر الفضائي»: محادثات بين مواطنين من لنينغراد ولوس أنجليس، موسكو وبون، تبليسي وباريز. وما هذا إلا مثال مما يوفّره عصرنا من اتصالات عن طريق الأقمار الصناعية.

غالبريت: أتصور أنه يجب علينا أن نشير أيضاً إلى السياحة التي لا تقلّ أهمية عما أوردناه. ما هي امكانات هذا القطاع بنظرك؟

مينشيكوف: أخذت السياحة باحتلال مركز متسارع في الاتحاد السوفياتي. يزداد عدد الأجانب السائحين الّذين يؤمون الاتحاد السوفياتي، وكبير عدد المواطنين السوفيات الذين يسافرون إلى الخارج. واعتقادي أنه اضافة إلى مختلف أشكال الترفيه التي تؤمنها السياحة للسائح، فإن ازدياد الاحتكاك بين الأفراد من بلدان مختلفة يعتبر ضرورة مهمة على صعيد التواصل أو التفاهم الانساني.

غالبريت: وماذا عن قابلية عملتكم إلى التحويل؟ أليس من الضروري أن تصبح قابلة للتحويل قبل أن نرى تدفّق السياح السوفيات إلى نيويورك وأمكنة أخرى؟

مينشيكوف: نعم، هذا ضروري. يمكن للمواطن السوفياتي الذي يسافر حالياً كسائح أن يبدِّل مبلغاً من المال يكفيه لنفقات سفرته. على أنه إذا زاد عدد الراغبين في

السفر لدينا، فإن هذا سيخلق لنا صعوبات في ميزان مدفوعاتنا. وكما سبق أن ذكرت، فإن زيادة حجم تجارتنا الخارجية، وبخاصة مبادلاتنا التجارية مع البلدان الغربية، ستؤدي إلى امكانية زيادة المبادلات مع البلدان الأخرى، وبخاصة في ما يتعلّق بالسياح.

على أننا لا يمكن لنا في الوقت الحاضر أن نسمح بما تسمحون به في الولايات المتحدة، أي أن نجعل اليابانيين يمولون سياستنا السياحية عن طريق شرائهم لمصانعنا ومصارفنا، وبذلك نحصل على العملات الأجنبية الضرورية لتأمين سفر مواطنينا إلى الخارج. قد لا تكونوا أنتم في الولايات المتحدة منشغلين بوضع كهذا، أما بالنسبة إلينا، فإننا نخشى إمكانية وقوع اقتصادنا تحت رحمة أو هيمنة اليابانيين أو الأمريكيين. إن هدفنا هو المحافظة على توازن مدفوعاتنا الخارجية.

غالبريت: أيعني هذا القول إنكم لن تسمحوا للسياح السوفيات بالسفر لفترة معينة؟

مينشيكوف: لا، بل سنعمل على تطوير السياحة لدينا. وستزدهر السياحة باتساع المبادلات التجارية. إن ما نفعله هو ربط السياحة بقدرتنا التنافسية في الأسواق الدولية.

غالبريت: لماذا لا نلجأ إلى وضع ترتيبات يجري بمقتضاها حصر النفقات التي يقوم بها السياح من الولايات المتحدة وأوروبا في الاتحاد السوفياتي، ثم يخصص مقدار هذه النفقات لتمويل سياحة عدد مماثل من المواطنين السوفيات في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية؟ إن مثل هذه الترتيبات تكون خارج نطاق المبادلات الأخرى. إنها تقتضي أن يخطط لها، وستكون نتيجتها ايجابية: فكلما ازداد عدد الأمريكيين الذين يأتون الاتحاد السوفياتي على سبيل السياحة ـ وهي امكانية تمتّعت بها شخصياً لدرجة كبيرة ـ، ازداد مقدار العملات الأجنبية التي تمكن المواطنين السوفيات من زيارة أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

مينشيكوف: يمكن لترتيبات كهذه أن تكون مفيدة. ويمكن أن أضيف معبّراً عن سروري بأنه بعد مناقشاتنا بدأت تدرك فوائد التخطيط.

غالبريت: أنا لست ضد التخطيط.

مينشيكوف: لا بد لك أن تدرك، يا عزيزي غالبريت، أننا إذا أردنا أن نستقبل عدداً أكبر من السائحين، فلا بد لنا من بناء العديد من الفنادق، وأن نضع برنامجاً لبناء وتحسين شبكة الطرقات لدينا.

غالبريت: سيشكّل هذا مجالاً جديداً للتعاون في إقامة شركات مشتركة لبناء الفنادق. ألا يمكن تأسيس مثل هذه الشركات للتعاون مع سلسلة فنادق مثل هلتون وهوليداي إن وماريوت؟

مينشيكوف: أعتقد أن فنادق مثل هلتون وماريوت تشيّد في مركز المدينة، أما الهوليداي إن فتقام قرب تقاطع الطرق المهمة. ونظراً لكون شبكة الطرق لدينا بوضعها الحالي لا تحتوي على العدد الكافي من «الأوتوسترادات»، فلا يمكن لنا والحالة هذه تشييد هذا الطراز الأخير من الفنادق. ولكن نستطيع، بالمقابل، أن نتعاون في بناء الطرق الطويلة والواسعة.

غالبريت: أعتقد أن ما تقوله صحيح. ولكن الطريقة المثلى للتعاون في هذا المجال هو ألا تتشجعوا كثيراً وراء موضوع بناء الطرق. لقد قمنا نحن ببناء آلاف الكيلومترات من الطرق الطويلة على حساب شبكة الخطوط الحديدية ،التي كانت حسنة جداً، ولكنها أصبحت في وضع يؤسف له. لا أريد أن أقدم نصائح إلى العالم الاشتراكي، ولكن أرجو ألا ترتكبوا الخطأ الذي وقعنا فيه، وألا تضحوا بشبكة الخطوط الحديدية لمصلحة شق الطرق الواسعة والطويلة وتعبيدها. وأرجو أن تستمروا في تحسين وتطوير شبكة الخطوط الحديدية لديكم، ولو كان ذلك على حساب شبكة الطرق البرية.

مينشيكوف: أؤكد لك أنه ليست عندنا النية في إهمال شبكة الخطوط الحديدية لدينا. وإذا رغبت بعد سنوات أن تعود إلى بلدنا وتأخذ القطار السريع الذي يوصلك إلى سيبيريا، فإنك ستجده بانتظارك. ولكن هل أفهم من قولك إنك لا تريد أن تنتقل في بلدنا من غربها إلى شرقها بسيارتك على واحد من «الأوتوسترادات»؟

غالبريت: بالتأكيد لا. ولا أرغب أبداً أن أقوم برحلة على هذا الشكل. سأستمتع دون شك في السفر بالقطار. ولكن أن أقود أو أن أسافر بسيارة من موسكو إلى فلاديفوستك سالكاً هذا «الأوتوستراد» أو ذاك، فلا وألف لا.

مينشيكوف: بقي علينا أن نعرف إذا كان لدى بقية الأمريكيين، أو القادمين من أوروبا الغربية واليابان، رد فعل شبيه برد فعلك؟

ولكن دعنا نعالج ناحية أخرى من هذا الموضوع: فمع ازدياد حركة وعدد المسافرين والقادمين، علينا أن نكون حذرين من انتقال عدوى الأمراض، وتهريب المخدرات، إلى بلدنا.

والواقع أنه خلال العقدين الماضيين ازدهرت التجارة بأنواع المخدرات في العالم

بشكل مدهش. ولعلك تدهش إذا علمت أن إحصاءات الأمم المتحدة عن المخدرات في العالم تشير إلى أن ١ بالمائة من سكان العالم، أي ما يعادل خمسين مليون نسمة، يدمنون على المخدرات. إن هذا الوضع المحزن نتيجة لنشاط الامبراطوريات التي تعمل في السر والخفاء، والتي تنتج وتوزع وتبيع في العالم الكوكائين والهيروئين والماريجوانا والحشيش وأشكال أخرى من المخدرات. لقد أصبحت العملية تجارة دولية. لقد بلغنا مرحلة أصبح معها الحصول على المخدرات أسهل من البطاطا والخيار. إن هذا الخطر عظيم جداً يهدِّد - بخاصة - الأجيال الصاعدة، إن لم نقل الحضارة كلها.

غالبريت: من المؤكد أنك لا تقترح إيقاف حركة السياحة من أجل مراقبة مشكلة المخدرات؟

مينشيكوف: لا، ليس هذا ما قصدته. أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تعاون، وبخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لمكافحة هذه النشاطات الخفية والسرية.

غالبريت: أتفق معك كل الاتفاق.

الفصل الخامس عشر

شروط التعاون: كلمات أخيرة

مينشيكوف: تحدّثنا عن زيادة التعاون في مجال الطب. وهو مشروع أُقِرُّه تماماً. إننا نهتم كثيراً في الاتحاد السوفياتي لمكافحة الادمان على الكحول والمخدرات. إن ابنتي طبيبة، وهي تشارك بشكل فعال في هذه المكافحة، ولكني أعتقد أن جهود الجهاز الطبي غير كافية. أعتقد أنه على حكومتينا أن تشاركا في هذه الجهود من أجل الحد من تأثير هذه الامبراطوريات التي تعمل في الخفاء في مجال المخدرات التي تشكل خطراً كبيراً على مجتمعينا.

غالبريت: نعم، لا بد لنا من أن نتعاون بشكل كامل في هذا المجال.

والآن، ما رأيك في الجهود التي يجب أن نبذلها معاً ونتعاون ضمن اطارها لمعالجة شؤون حماية البيئة، والمحيطات، وطبقات الأوزون في الفضاء، وكذلك العديد من القضايا التي تعرّضنا لها؟

مينشيكوف: وأريد أن أضيف إلى ذلك مجدداً تأمين الوقاية بما يخص المحطات الذرية.

غالبريت: لنتجنب الكوارث كتلك التي حدثت لدينا في موقع جزيرة الأميال الثلاثة (Three Mile Island) وفي تشيرنوبل حيث كانت أكثر فداحة؟

مينشيكوف: أؤيد هذا الشكل من التعاون كل التأييد. وكانت صحفنا قد أشارت مؤخراً إلى التدابير الاحترازية وتحسين شروط الأمان في المحطات الذرية، ولكن كل ذلك يظلّ غير كافٍ.

غالبريت: إن هذه المسألة تثير اهتمامنا أيضاً في الولايات المتحدة، خصوصاً أن

المحطات الذرية لدينا لم تشيّد تحت سلطة رقابة عليا في مجال الطاقة، ولكن أحياناً كانت تقوم بذلك إدارة محلية غير مختصة وغير مهيأة لمثل هذه المسؤولية. علينا أن نكون مستقبلاً أكثر حرصاً وحذراً مما كنا عليه في الماضي.

مينشيكوف: أود أن أتكلم عن مجال آخر حيث يكون التعاون مرغوباً: وهو الموارد التي يمكن أن تستنفذ. فالأرض التي نعيش عليها لا تحتوي على موارد غير محدودة في باطنها. وما يمكن خشيته أنه بعد مائة أو مائة وخمسين عاماً - ولا أريد أن أجعل توقّعاتي محددة - قد تستنفذ هذه الموارد. لذا فإننا بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة، للمواد الأولية، وكل ما نحتاجه من هذه الموارد والتي يمكن للعلم أن يطوّرها.

علينا أن نتعاون أيضاً في مجال الفضاء ونشترك في الذهاب إلى القمر ونجوم أخرى بغاية البحث عن موارد جديدة. إن هذه الجهود ضرورية جداً رغم أنها تصنّف من باب الخيال كما ذكرت سابقاً، وذلك بالقدر الذي لا نستطيع معه أن نتوقع بشيء من الدقة التطورات في المستقبل. ولكن الشيء الأكيد الذي نعرفه هو أن مواردنا الحالية ستنفد في يوم ما. وهذا ما يدفعنا لأن نتعاون في مشاريع من شأنها دراسة موضوع إدارة هذه الموارد.

إني أهتم أيضاً بموضوع استمرار الانفجار السكاني. فعدد سكان العالم حالياً يزيد قليلاً على خمسة مليارات نسمة. وبحسب توقعات الاحصاءات التي تنشرها الأمم المتحدة، سيصبح هذا الرقم عشرة مليارات في بداية القرن التالي. وبعد ذلك، وإذا ما تقبّلنا التنبؤات المتفائلة لهذه المنظمة فإن زيادة سكان العالم ستتوقف في حوالى نهاية القرن الواحد والعشرين حيث سيكون عدد سكان العالم بين عشرة مليارات وخمسة عشر مليار نسمة.

إن هذا الرقم سيكون - نسبياً - ثابتاً. ولكنه سيكون ثابتاً، فقط، إذا ما ارتفع مستوى المعيشة في البلدان المتخلّفة بصورة متناسبة.

غالبريت: أأفهم من كلامك أن ارتفاع مستوى المعيشة سيؤدّي إلى ولادات أقل؟

مينشيكوف: تماماً. وهذه ظاهرة معترف بها بشكل عام. هناك وسائل متنوعة للحد من النسل. بعضها حظي بنجاح خصوصاً في الصين التي أعلنت رسمياً أنها نجحت في الحد من ازدياد وتيرة النمو السكاني. إن مستوى وتيرة النمو السكاني ما زال عالياً في هذا البلد، ولكن كان يمكن أن يكون أكبر لو لم تتخذ الاجراءات اللازمة

بهذا الشأن. ولكن التدابير المؤدية إلى الحد من النمو السكاني لم تلق النجاح الكافي في بقية البلدان.

إننا هنا في مأزق حقيقي. فمن جهة نجد أن العدد السكاني يستقر على مستوى أقل إذا ارتفع مستوى المعيشة بصورة أسرع. ومن جهة أخرى فإنه كلما ازداد مستوى المعيشة، ـ أي بالقدر الذي يقترب مستوى الاستهلاك في البلدان المتخلفة من النموذج الاستهلاكي الذي نعرفه في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ـ اتجهت الموارد في العالم نحو النفاد. لذا يجب أن نشحذ عزائمنا ونتعاون عالمياً للحفاظ على الموارد مستقبلاً.

غالبريت: أرى أن هناك حاجة إلى التخطيط في هذا المجال، كما أرى ضرورة تصور مستوى معيشة يقضي بالحد من الضغط على استنفاد الموارد المتوافرة كما يجري عليه الأمر حالياً. ولا بد لنا مستقبلاً من أن نكيّف على الصعيد العالمي مستوى المعيشة تبعاً للموارد المتوافرة أو التي ستكتشف.

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن هناك عدداً محدوداً من البلدان المسؤولة عن استنفاد الموارد في العالم: فهناك أولاً الولايات المتحدة، ثم اليابان، ثم أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي. لعله من الضروري أن يتغيّر طراز مستوى الاستهلاك الذي نتمتع به في هذا الجزء من العالم.

مينشيكوف: أرى أننا هنا في نزاع مع أنفسنا، كما يبدو لي أن الأمر يتعلّق بصراع واقعي وفعلي، وليس مجرد خطأ في منطقنا ومحاكمتنا. ففي الوقت الذي نتحدث عن تطوير الاقتصاد الموجه نحو الاستهلاك في بلدان أخرى، أي في البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث، نتحدث أيضاً عن ضرورة ايجاد الوسيلة المؤدية للتخلص أو الابتعاد عن نموذج المجتمع الاستهلاكي كما هو قائم، لأن هذا الطراز من الاستهلاك لا يمكن له أن يدوم إلى ما لا نهاية آخذين بالاعتبار واقع الموارد المتوافرة على وجه الأرض وفي باطنها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مستقبل الأيام لن يكون سهلاً أمام تطور حضارتنا.

غالبريت: لا بد لنا من مجابهة هذه المشكلة بتعاون مشترك. ولكني دعني أتعرّض الآن إلى موضوعين آخرين.

سبق لنا أن تعرّضنا في أحاديثنا إلى هذا الجزء من العالم الأقل غنى والأقل تطوراً. ولا شك أن الهدف الأهم والأول في الأمد القصير هو تحسين شروط الحياة اليومية ورفع مستوى معيشة سكان هذا الجزء من العالم. ولكن ماذا يمكن لبلدينا أن يفعلا أو أن يقدّما في هذا المجال؟ دعني أقدِّم اقتراحاً أو اثنين.

لنحاول، أولاً، أن نعالج ونصحّح واحدة من أكثر القضايا إثارة للخجل، والتي هي من مسؤوليتنا، وقد سبق لي الحديث عنها، وهي بيع السلاح لبلدان العالم الثالث.

مينشيكوف: أعتقد أننا اتفقنا، أنت وأنا، أن تكون عمليات البيع هذه مراقبة. وهذه المهمة من واجبات حكومتينا. ولكن لا بد من المراقبة. أتفق معك بالرأي.

غالبريت: والخطوة التالية هي أن بعضاً من الموارد المخصصة حالياً لتقديم المساعدات العسكرية إلى هذه البلدان، أي المال الذي ينفق حالياً ثمناً للسلاح، يحوّل إلى تحسين ودعم الحياة الاقتصادية فيها.

مينشيكوف: إنه اقتراح كانت منظمة الأمم المتحدة قد اقترحته وكررت ذلك منذ سنوات. ولا أعتقد أن بلدينا توصّلا إلى اتفاق ضمن هذا الاطار، ولكن الاتحاد السوفياتي اقترح من جهته مؤخراً أن يصار إلى تخصيص المال الناجم عن تخفيض الانفاق العسكري، إلى زيادة المساعدات الاقتصادية إلى بلدان العالم الثالث. وقد أيّد اقتراحنا هذا بعض البلدان الغربية مثل فرنسا. وآمل أن يلقى هذا الاقتراح موافقة حكومة الولايات المتحدة أيضاً في الوقت المناسب.

غالبريت: لم تفعل شيئاً من هذا القبيل حكومة الولايات المتحدة في الماضي القريب. ومع ذلك فإني أعتقد أن الرأي العام الأمريكي يؤيد بقوة انقاص المساعدات العسكرية للبلدان الفقيرة كالباكستان، وأن يقابل ذلك زيادة المساعدات الاقتصادية. هذا، ويؤدي اتباع هذه السياسة تجاه الباكستان إلى جعل الهند بحاجة أقل إلى المال الذي ينفق على التسلح. واسمح لي أن أقول لك: إن هذه القضايا كلها يمكن أن تلقى الحلول المناسبة إذا تمكنتم من ايجاد حل لمشكلة افغانستان. إذ إن الحرب الدائرة هناك تشكل مبرراً وعذراً لزيادة التسلح في هذا الجزء من العالم.

مينشيكوف: آمل أن تقدم الحكومة الأمريكية المساعدة اللازمة لإيجاد حل لهذه المشكلة.

غالبريت: وآمل ذلك أنا أيضاً. والآن، ونحن بصدد ختام محادثاتنا، أود التركيز على نقطة كنا أشرنا إليها سابقاً. أعتقد أنه يجب أن نتعاون بشكل خاص وبالأولوية على تخفيف التوتر بين بلدينا. إن من شأن مثل هذا الجهد أن يؤدّي إلى اتفاق فعلي حول مشكلة التسلح، اتفاق يتجاوز، ومن بعيد، المناقشات والأهداف الدائرة حول هذا الموضوع حالياً. لا بد لبلدينا من التوصل إلى تخفيض مهم في الانفاق على التسلح، واستخدام المال المتوافر عن ذلك في تطوير الحياة المدنية في بلدينا

والبلدان التي هي بحـاجة مـاسة إلى المسـاعـدات الاقتصـاديـة. وأرى في تحقيق هـذا الهدف الوجه الأمثل في استمرار تعاوننا.

مينشيكـوف: أتفق معـك، وأعتـبر هـذا الأمـر، من جهتي أيضـاً، واحـداً من الشروط التي ستؤثر في امكانية تعاون كامل بين بلدينا. أما إذا استمر سبـاق التسلح، واستمرت زيادة الضغـوط والتوتـرات، فإنـه لا سبيل للكـلام عن السلام الحقيقي في مستقبل الأيام على وجه المعمـورة، وهو مستقبـل يجب أن تتعاون وتسعى إليـه شعوب الأرض قاطبة من أجل بلوغ عالم أفضل، أو المدينة الفاضلة.

فهرس

(أ)

آسيا: ٢٩، ٢٢٥، ٢٢٧
الاتحاد السوفياتي: ١٢ ـ ١٧، ٢٥ ـ ٣٠، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٨، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٧٥، ٨٢، ٨٥، ٩٥، ٩٧، ١٢١، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٤ ـ ١٤٧، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٥ ـ ١٩١، ١٩٥، ١٩٩ ـ ٢١٠، ٢١٣ ـ ٢١٧، ٢١٩ ـ ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١ ـ ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٨
ـ أزمة السكن: ٣٥، ٤٩
ـ الاقتصاد: ١٦، ٣٥، ٦٧، ٦٨، ٧٥، ٧٦، ٨٥ ـ ٨٧
ـ الانتاج القومي: ٤٣
ـ التجارة الخارجية: ٢٣٦ ـ ٢٣٨، ٢٤٠
ـ التجهيزات الانتاجية: ٤٨، ٤٩
ـ حادث طائرة U-2 (١٩٦٠): ٣٧
ـ الركود الاقتصادي: ٥٥
ـ العملة: ١٥
ـ العهد القيصري: ٣١، ٤٣، ٩١
ـ القطاع الزراعي: ٣٣، ٣٨ ـ ٤٠، ٤٩، ٥٠، ٥٩، ٦٠
ـ القطاع الصناعي: ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٥٦، ٥٧، ٨٢، ١٧٩
ـ القطاع العسكري: ١٤٦، ١٤٧، ١٧٩، ١٨٨
ـ المديونية الخارجية: ٤٥
ـ المرحلة الستالينية: ١٦
ـ مشكلة التضخم: ٦٢، ٦٣
أثيوبيا: ٢٩، ٣٠، ١٩٠
الأرجنتين: ١٥٠
الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى: ١٠٥
اسبانيا: ٧٨
استراليا: ١٥٠
استونيا: ٥٠
اسرائيل: ٢٠٣، ٢٢٦، ٢٣٠
الاشتراكية: ١٥، ٢٧ ـ ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٥٧، ٥٩، ٨٣، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١١٠، ١٦٣، ١٦٧، ١٧١، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥، ١٩١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧ ـ ٢٠٩، ٢٢٧
ـ الميزات: ١٦، ٣١، ٣٢، ٩٦
افريقيا: ٢٩، ١٩٠، ٢٢٧
افغانستان: ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢٥
الاقتصاد الاشتراكي: ٩، ٥٩
اقتصاد الظل: ٦٧، ٦٩، ٧٠
المانيا: ١٠٥، ١١٢، ١٢٢، ١٢٩، ١٤٣، ١٧٨، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٣٦، ٢٤٠

امريكا اللاتينية: ٢٩، ١١٣، ٢٢٧
الأمم المتحدة: ١٣١، ٢٠٤، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٨
انجلز، فردريك: ١٠٥، ١٠٦
اندونيسيا: ١٩٩
انكلترا انظر بريطانيا
اوروبا: ٢٩، ١١١ ـ ١١٤، ١١٩، ٢٤٩
اوروبا الشرقية: ١٢، ١٣، ١٧، ٣٠، ٣٨، ٤٤، ٥٧، ٥٨، ٢٠٠
اوروبا الغربية: ٦١، ١٢٧، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٧، ٢٣٢، ٢٥٠، ٢٥٧
أوزبكستان: ٦٨
ايران: ٢٠٣، ٢١٩
ايزنهاور، دوايت: ٣٧
ايطاليا: ٧٨

(ب)

باكستان: ١٦٤، ٢٢٦، ٢٥٨
برل، أدولف: ١٠٩
برنهام، جيمس: ١٠٩
بريجينيف، ليونيد: ١٧، ٣٩، ٥١، ٥٥، ٥٩، ٦٠
بريطانيا: ٣٢، ٤٤، ٧٧، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٢٣، ١٥٧، ٢٠٠، ٢٣٦
بلجيكا: ٢٣٦
البلدان الاسكندنافية: ١٢٢
البلدان الاشتراكية: ٤٥، ٤٦، ٦١، ١١٧، ١٢٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٩، ١٨٥، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٥٠
البلدان الرأسمالية: ١٣، ١٧، ٣٨، ٤٤ ـ ٤٦، ٥٦، ٧٧، ١١٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٥١، ١٦٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٣
البلدان العربية: ٤٤، ٤٥، ١٢٤
البلدان الغربية: ٢٦، ٤٥، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٥، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٩
بنما: ١١٤
بورتوريكو: ١١٤
بولندا: ٣٩، ٤٥
بوليفيا: ١١٣
البيروقراطية: ١٥، ٢٧، ٣٩، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٣ ـ ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٨٥، ٩٩، ١١٧ ـ ١١٩، ١٢١، ١٣٢، ١٥١، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٧ ـ ١٦٩، ١٧٤ ـ ١٧٨، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٣٠
البيريسترويكا (إعادة البناء): ٩، ١٣
بيكنز، بون: ٩٥

(ت)

تايوان: ٨٢، ١١٩، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٩
التجربة الريغانية: ٩
التجربة الغورباتشيفية: ١٤، ١٥، ١٧
التجمعات الزراعية «الكولاك»: ٣٣، ٣٤
تشاد: ١٩٠
تشيلي: ٢٢٦
التعاون الأمريكي ـ السوفياتي: ٢٤٤ ـ ٢٥١، ٢٥٥ ـ ٢٥٩
التعايش السلمي: ٩، ١٢ ـ ١٤، ٢٠، ٢١٧

(ث)

الثورة البلشفية (١٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧): ١٣، ١٥، ١٧، ٢٩، ٣١، ٤٣، ٥٥، ٢٠٤
الثورة الصينية: ١٣
الثورة الكينزية: ١٠٨، ١١٢، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥

(ج)

الجزائر: ١٩٩
جورج، لويد: ١٠٦

(ح)

الحرب العالمية الأولى: ١١٤، ٢١٨
الحرب العالمية الثانية: ١٣، ٣٨، ١١١، ١١٨، ١٢١، ١٤٣، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٩
الحرب النووية: ٢٥ ـ ٢٧
الحزب الشيوعي السوفياتي: ١٣

(خ)

خروتشيف، نيكيتا: ١٧، ٣٤ ـ ٣٦، ٣٩، ٤٧ ـ ٤٩، ٥٨، ٥٩، ١٦٨، ٢١٧

(د)

دورة كوندراتييف: ٤٥

دولة الرفاه: ٣٢، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠، ١١٧، ١٢٨، ١٤٢

(ر)

الرأسمالية: ٩، ١٤، ١٥، ٢٥ ـ ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ٥٩، ٨٤، ٨٦، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠ ـ ١٤٣، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧ ـ ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٧

روزفلت، فرانكلين: ١٠٨، ١٥٧، ١٨٦

رومانيا: ٤٥

ريغان، رونالد: ١٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٧

(س)

سباق التسلح: ١٤٢، ١٤٣، ٢١٨، ٢٥٩

ستالين، جوزيف: ١٧، ٣٤، ٥٨، ٦١

السلطة المركزية لشؤون التخطيط (غوزبلان): ٧٩، ٨٠

سميث، آدم: ١٠٣

سنغافورة: ١١٩

سيبيريا: ٣٥

(ش)

الشرق الأقصى: ١٩٩

الشرق الأوسط: ٢٠٣، ٢٢٥

شمال افريقيا: ٣٠

شومبتر، جوزيف: ١٠٣

الشيوعية: ١٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٤٤، ٢٢٠

(ص)

الصين: ٣٠، ٤٦، ٥٧، ١٧٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٥

(ط)

الطبقة الرأسمالية: ١٠٨، ١٠٩

(ع)

العالم الاشتراكي انظر البلدان الاشتراكية

العالم الثالث: ١٣، ١٧، ١١٣، ١٦٢ ـ ١٦٤، ٢٥٧، ٢٥٨

العالم الرأسمالي انظر البلدان الرأسمالية

العراق: ٢٠٣، ٢١٩

العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية: ٢٥، ٣٧، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٤، ٢١٦، ٢٢٨

(غ)

غالبريت، جون كنيت: ٩، ١٤ ـ ١٦، ١٨

الغلاسنوست (العلنية): ٩، ١٣، ١٧، ٩٨، ٩٩، ٢١٨

غورباتشيف، ميخائيل: ١٣ ـ ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ٥١، ٥٥، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٨٥، ٩١، ٩٤، ٩٩، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٥، ١٦٧، ١٨٦، ١٨٩، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٤٧

(ف)

فرنسا: ٧٧، ٧٨، ١٢٩، ٢٠٠، ٢٥٨

فريدمان، ميلتون: ٤٣

الفليبين: ١١٤

فونتين، اندريه: ١٣

فيتنام: ٥٧، ٢٢٥

(ك)

كانتوروفيش، ليونيد: ١٧٢

كتب

ـ البيان الشيوعي: ١٤٨

ـ البيريسترويكا: ١٣

ـ الثورة الادارية: ١٠٩

ـ الدولة الصناعية الجديدة: ١٩، ١٥٩

ـ مجتمعات الوفرة: ١٤٠

ـ مفهوم القوة الموازنة: ١٧٠

ـ مليونيرية ومدراء: ١٠٩، ١٢٧، ٢٤٥

كمبوديا: ٢٠٦

كندا: ٤٠، ١٥٠

كنيدي، جون: ٢٢٤

كوبا: ٣٠

كورناي، جانوس: ١٦٨، ١٧٤
كوريا: ٨٢، ١١٩، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٩
كوسيغين، الكسي: ٥٩، ٢٢٦
كيسنجر، هنري: ٢٢٥
كينز، جون: ١٠٧، ١٠٨، ١١٧، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٨

(ل)

اللجان الاقتصادية المحلية (سوفناركوز): ٥٨، ٦٤
لجنة العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية: ١١
ليبرمان، يوزي: ٥٩
لينين، فلاديمير: ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٥٨، ٦١، ١٠٤، ١٠٥، ١١٤، ١١٩، ١٢٨

(م)

ماركس، كارل: ١٥، ٢٨، ٢٩، ٨٣، ١٠٣ ـ ١٠٧، ١٢٨، ١٤٨، ١٩٤
المذهب النقدي (مونيتاريزم): ١٢٣ ـ ١٢٥
المزارع التعاونية (كولخوز): ٩٢
المزارع الجماعية: ٣٩، ٥٠، ٩١، ٩٢، ٩٨
المزارع العائلية: ٩١، ٩٢
المشاكل العالمية: ٢٧، ٢٨، ٢٥٠، ٢٥١
مصر: ١٩٩
معاهدة الحد من التجارب النووية: ٢٢٥
منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك): ١٢٤
منغوليا: ٣٠
الموزامبيق: ٢٩، ٣٠
مينز، غاردنر: ١٠٩
مينشيكوف، ستانيسلاف: ٩، ١١، ١٤، ١٦، ١٩

(ن)

النظام الاشتراكي: ٩، ١٦، ١٧، ٢٨، ٣٢، ٥٠، ٥١، ٧٧، ١٠٦، ١٢٨، ١٧٠ ـ ١٧٢، ١٧٧، ١٨١، ١٨٨ ـ ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٢٧
النظام الرأسمالي: ٩، ١٦، ٥٠، ٨٠، ٨٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٢٤، ١٦٠، ١٦٩، ١٧١، ١٧٦، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٢٧
النمسا: ١٢٢
نيكاراغوا: ٢٠٢
نيكسون، ريتشارد ميلهو: ٢١٥، ٢٢٥
نيوزيلاندا: ١٥٠

(هـ)

هجرة اليهود السوفيات: ٢٣٠
الهند: ١٦٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٥٨
هنغاريا: ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥
هونغ كونغ: ١١٩

(و)

الولايات المتحدة الأمريكية: ١٦، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٨ ـ ٤٠، ٤٣ ـ ٤٦، ٦١، ٦٦، ٧٠، ٧٨ ـ ٩١، ١٠٥، ١٠٦، ١١١ ـ ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠ ـ ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢ ـ ١٤٧، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩ ـ ١٦١، ١٨٠، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٩ ـ ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٧ ـ ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٤ ـ ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨
ـ الاقتصاد: ١١٣، ١١٩، ١٣١، ١٣٨
ـ البطالة: ٢٧، ١١١
ـ القطاع الزراعي: ٢٧، ١٥٠، ١٥١
ـ القطاع الصناعي: ١١٣، ١١٨، ١٢١، ١٤٧، ١٤٨
ـ القطاع العسكري: ١٤٦، ١٤٧، ١٨٨
ـ القطاع المصرفي: ١٥٦

(ي)

اليابان: ٣٨، ٤٨، ٨٢، ٨٤، ١١١ ـ ١١٣، ١١٩، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٩، ١٧٧، ١٩١، ٢٠٥ ـ ٢٠٧، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٧
يوغوسلافيا: ١٦٨، ١٦٩، ١٧٥

هذا الكتاب

حوار صريح متحرر من الطابع الرسمي بين أستاذي اقتصاد متميزين ـ الامريكي جون كنيت غالبريت أستاذ شرف لمادة الاقتصاد في جامعة هارفرد، والسوفياتي ستانيسلاف مينشيكوف عضو هيئة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ـ حول ما يجري في العالم من أحداث اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية واتجاه نحو التعايش السلمي.

شمل الحوار الرأسمالية وتاريخ وتطور الاقتصاد الاشتراكي والقضايا الاقتصادية المعاصرة للنظامين الرأسمالي والاشتراكي. وتطرق الحوار الى مواضيع متعلقة بحقوق الانسان وأخطار الدمار النووي، والحدود التي تقف عندها قدرة الدولتين العظميين، وضرورة العمل على اختيار أفضل السبل للتعايش السلمي.

ويذهب هذا الكتاب الذي نقله الى العربية د. هشام متولي الى أن ما يجري بين الشرق والغرب حالياً يشكل مرحلة من أهم مراحل التغييرات التي عرفها الزمن المعاصر وأعمقها. وقد هدف الحوار الى التوصل الى نقاط إيجاد الحلول أمام الصعوبات والمشاكل التي يواجهها النظامان الرأسمالي والاشتراكي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجوانب الدولية المتعلقة بالاستراتيجية السياسية والعسكرية وحدود هيمنة القوى العظمى.

الثمن:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣